

أنظمة الحكم في الدول العربية

تحليل قانوني مقارنة

الجزء العاشر الحكومة و هيئات الوحدات المحلية

د. قائد محمد طربوش

دكتوراه علوم في فقه القانون DSC - من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٩٠ م

دكتوراه PHD من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٨٢ م

رئيس مركز البحوث الدستورية والقانونية

المجلد الثامن 2007



أنظمة الحكم في الدول العربية

تحليل قانوني مقارن

الجزء العاشر

الحكومة وهيئات الوحدات المحلية

د / قائد محمد طربوش

دكتوراه علوم في فقه القانون DSC – من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٩٠ م

دكتوراه PHD من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٨٢ م

رئيس مركز البحوث الدستورية والقانونية

٢٠٠٧



الفهرس :

الجزء العاشر : الحكومة وهيئات الوحدات المحلية

القسم الاول: الحكومة – الوزارة

الباب الاول : تسميات الحكومة وطرق تشكيلها .

الباب الثاني : علاقة الحكومة بالهيئات الاخرى وصلاحياتها.

القسم الثاني .: هيئات الوحدات الإدارية المحلية في الدساتير

العربية.

ملحق الكتاب : النظم القضائية في التشريع الدستوري العربي.

الفصل الاول : البنية الفنية وترتيب المحاكم في الدساتير العربية.

الفصل الثاني: إختصاصات الهيئات القضائية ووظائفها.

الجزء العاشر

القسم الاول

الحكومة – الوزارة

الباب الأول

تسميات الحكومة وطريقة تشكيلها

١- تسمية الوزارة :

تعبّر تسمية الوزارة في أنظمة الحكم الحديثة عن وجود الشق الثاني من السلطة التنفيذية في الدولة ، التي تقوم المؤسسات الدستورية فيها على الاخذ بالنظام البرلماني ، أو النظام المزيج من النظامين البرلماني والرئاسي . أو نظام حكم الجمعية . وهو ما يجعل الوزارة في النظام البرلماني مسؤولة أمام السلطة التشريعية . ويكون الوزير أو نائب رئيس الوزراء مسؤول أمام السلطة التشريعية بمفرده وليس الوزارة بكاملها في النظام المزيج من النظامين البرلماني والرئاسي . وينعكس بالتالي على العلاقات بين السلطات العليا في الدولة . حيث كما هو معروف أنه لا توجد الوزارة في النظام الرئاسي . وبالتالي لا توجد مسؤولية الوزارة أمام السلطة التشريعية .

وقبل أن نقارن أحكام الدول العربية نود أن نشير إلى أن أحكام دساتير بلدان البحث والدساتير الأخيرة على وجه الخصوص لم تتقيد بأي من الأنظمة الدستورية برلماني – رئاسي الخ . في حين كانت الدساتير التي صدرت في بداية الحياة الدستورية أكثر تقيد بالنظام البرلماني . لقد تباينت الأحكام الدستورية في الدول العربية حول وجود الشق الثاني من السلطة التنفيذية (الحكومة – الوزارة) برئاسة رئيس وزراء غير رئيس الدولة من عدمه . لقد

كانت الأحكام الدستورية في العهد الملكي في بعض بلدان البحث قد قضت بقيام الوزارة التي يرأسها رئيس وزراء غير رئيس الدولة إبتدأت تسميات الشق الثاني من السلطة التنفيذية في ظل نصوص الوثائق التشريعية التي لم ترقى إلى الوثائق الدستورية التي تنص على النظام البرلماني كما هي الحال في مصر منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر إلى صدور دستور مصر لعام ١٩٢٣م الذي نص على النظام البرلماني . حيث سمي الشق الثاني في تلك الوثائق مما يلي : المجلس العالي في قانون تربيت المجلس العالي الصادر في ١٢/٧/١٨٣٣م (بنداً) ولائحة ترتيب المجلس العالي الصادر في ١/٨/١٨٣٤م (م ١) . والحكومة المصرية باجمعها في ستة دواوين في قانون السياسة العامة المصري الصادر في يوليو ١٨٣٧م (بنداً من الفصل ١) . الحكومة في صدور نظامه مجلس شورى النواب الصادر في ٧/٢/١٨٨٢م (م ٤١) (علماً بأن لاسماء اعضائها نظار ناظر كذا الخ في هذه اللائحة) .

ومجلس النظر في القانون النظامي المصري الصادر في ١/٥/١٨٨٣م (م ٢٧) وقانون نمرة ٢٢ , الصادر في ١٣/٩/١٩٠٩م (الديباجة والباب ٢ منه) والقانون النظامي رقم ٢٦ الصادر في ١/٧/١٩١٣م (م ٢) .

وقضت احكام عدد من دساتير الدول العربية ذات النظام الملكي بتسمية هذا الشق مجلس الوزراء في دساتير مصر لعامي ١٩٢٣م (م ٥٧) و ١٩٣٠م (م ٥٧) (والعراق لعام ١٩٢٥م (م ٦٥) وتعديل القانون الاساسي لشرق الاردان في ٥/٨/١٩٣٩م (م ٣٠ ف ٢) دساتير الأردن لعامي ١٩٤٧م (م ٢٥ ف ج) و ١٩٥٢م (م ٤١) وليبيا لعامي ١٩٥١م (م ٧٨) و ١٩٦٣م (م ٧٨) والكويت لعام ١٩٦٢م (م ١٢٣) ومجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية في تنظيم المجلس لعامي ١٩٥٨م (الرقم ١١) و ١٩٩٢م (م ١) وقطر لعامي ١٩٧٢م (م ٢٨) و ٢٠٠٣م (م ١٢١) ودولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢م (م ٥٥)

والبحرين لعامي ١٩٧٣م (م ٨٣) و ٢٠٠٢م (م ٤٤) والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م (م ٤٤) بينما قضى عهد الأمان التونسي لعام ١٩٦١م بتسمية الوزارة (ف ١٩).

وبالمقابل قضت احكام مجموعة اخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الملكي بتسمية هذا الشق الحكومة (في الأحكام المصرية المذكورة أعلاه) والدستور السوري لعام ١٩٢٠ ، الحكومة العامة للمقاطعات (م ٢٨) والحكومة في دساتير المملكة المغربية لاعوام ١٩٦٢م (ف ٦٤) و ١٩٧٠ (ف ٦٤) و ١٩٧٢م (ف ٥٨) و ١٩٩٢م (ف ٥٨) و ١٩٩٦م (ف ٥٨) .

وتباينت احكام دستورية اخرى ذات نظام ملكي في تسمية هذا الشق بالمجلس التنفيذي في دستور الاردان لعام ١٩٢٨م (م ٢١؟) ومجلس المديرين في دستور السلطنة الحجيبة لعام ١٩٥٢ (م ٣٩) وولاية دثينة لعام ١٩٦١ (الرقم ١٣) والمجلس الاعلى - في دستور اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م , المعدل عام ١٩٦٢م (الرقم ٥) .

اما احكام الدساتير الجمهورية في هذه البلدان فقد تغايرت في النص عليه من عدمه، مثال ذلك قررت طائفة كبيرة من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري قيام الوزارة من حيث المبدأ مثل دساتير سوريا لاعوام ١٩٣٠م و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م والسودان لاعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م والدستور اللبناني ودساتير ج.ع.ي. لاعوام ١٩٦٤م و ١٩٦٥م و ١٩٦٧م و ١٩٧٠م وج.ي. لعام ١٩٩٠م . كانت وفقاً للنظام البرلماني في مجموعة منها مثل دساتير سوريا لاعوام ١٩٣٠م و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م , والسودان لاعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م وج.ع.ي. لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٧م وفي ظل الاخذ بالنظام المزيج من النظامين البرلماني والرئاسي في دستوري ج.ع.م لعام ١٩٦٤م

وج.ع.ي. لعامي ١٩٦٤م و ١٩٧٠م وسوريا لعام ١٩٧٣م والسودان لنفس العام وج.م.ع. لعام ١٩٧١م والجزائر لعامي ١٩٨٩م و ١٩٩٦م .
وبالمقابل مالت احكام طائفة اخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري إلى النظام الرئاسي منها تلك التي قررت النظام الرئاسي مثل دستور سوريا لعام ١٩٥٣م وج.ع.م. لعام ١٩٥٨م والسودان لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ ومنها التي مالت إلى هذا النظام مثل دساتير مصر لعام ١٩٥٦م وتونس لعام ١٩٥٩م قبل التعديل , والجزائر لعامي ١٩٦٣م و ١٩٧٦م . زد على ذلك قيام الشق الثاني من السلطة التنفيذية في ظل الأحكام الدستورية المؤقتة في كثير من بلدان البحث .

وقبل أن نقارن الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري , التي قررت قيام هذا الشق من السلطة التنفيذية برئاسة رئيس وزراء غير رئيس الجمهورية ...الخ . نود أن نوضح بعض آراء الفقه الدستوري في تعريفات مصطلح هذا الشق .

يبدل مصطلح الحكومة في النظام البرلماني على الشق الثاني من السلطة التنفيذية . ويرى جانب من الفقه أن التقاليد المستقرة في النظام البرلماني , الذي نشأ فيه نظام مجلس الوزراء إن رئيس الحكومة ليس رئيساً إدارياً لزملائه الوزراء . لأن تسمية حكومة في النظام البرلماني تنطوي على إن رئيس الوزراء يقوم بوظيفة شاغل المنصب كرئيس فعلي لزملائه وليس لمجلس الوزراء . كما هي الحال في النظام المزيح من النظامين البرلماني والرئاسي . ولما كان معروفاً إن الحكومة في إنجلترا بلد التقاليد البرلمانية هي التي تقوم برسم السياسة العامة للدولة وتسمى *kabinet* , والمحصورة في كل من رئيس الوزراء ووزراء المالية والدفاع والخارجية والعدل والتربية والعمل والخدمة المدنية والزراعة فقط . فإن غيرهم من الوزراء الآخرين ليسوا أعضاء في *kabinet* .

هذا وتجدر الإشارة إلى إن المشرع في الدول العربية لم يتقيد بالمصطلحات الفقهية الدقيقة , التي استقرت عليها التقاليد العلمية القديمة في الفقه الدستوري العالمي قبل الحرب العالمية الثانية , وبالذات في البلدان ذات الأنظمة الدستورية الراسخة مثل النظام البرلماني في إنجلترا .

والنظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية . ونظام الجمعية في سويسرا . ومرد ذلك إن التعقيدات التي طرأت على وضع أنظمة الحكم وتطور ميكانيزم هيئات الدولة وتشعب وظائفها في الأنظمة الدستورية المعاصرة وما طرأ على هذه الهيئات من تغير في أوضاعها وصلاحياتها قد أدت إلى تجاوز المصطلحات الفقهية إلى هذا الحد أو ذاك تبعاً لمقتضى التغيرات الجديدة في هذا العلم وطبيعة الممارسة الواقعية لوظائف هذه السلطات , الأمر الذي جعل المشرع في البلدان النامية عموماً والبلدان العربية خصوصاً يتجاوز مع واقع تطورات وتعقيدات الحياة نفسها . وتطور ميكانيزم سلطات الدولة .

وبالعودة إلى أحكام الدول العربية نجد إن طائفة من هذه الدساتير قد سمّت الشق الثاني من السلطة التنفيذية بالحكومة مثل دساتير سوريا لعام ١٩٢٠م (م ٢٧) وج.ع.م. لعام ١٩٦٤م (١٣٠) وج.ع.ي. لنفس العام _ ١٢٠) والعراق لعام ١٩٦٤م (م ٦٦) وعام ١٩٦٨م (م ٦١) وج.ع.م. لعام ١٩٧١م (م ١٥٣) وج.ع.ي. لعام ١٩٧٠م والدستور التونسي بعد التعديل عام ١٩٧٦م , والجزائري لعام ١٩٧٦م (م ١٦٦) .

وبالمقابل قررت مجموعة أخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري بتسمية الشق الثاني من السلطة التنفيذية . الوزارة مثل دساتير سوريا لاعوام ١٩٣٠م (م ٣٣) و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م (م ٩٠) والدستور اللبناني (م ٥٣ و م ٥٥) وسوريا لعام ١٩٦٤م (م ٥٩) . وقضت أحكام مجموعة ثالثة من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري بمصطلح آخر على الشق الثاني من

السلطة التنفيذية : مجلس الوزراء . في دساتير كل من السودان لاعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م (م ٢٤) و ١٩٨٥م (م ٨٩) و ١٩٩٨م (م ٤٧) و ٢٠٠٥م (م ٧٠) أضاف الدستور الأخير القومي، وسوريا لعام ١٩٧٣م (م ١١٥) وج.ع.ي. لعامي ١٩٦٥م و ١٩٦٧م (م ٦٥) وج.ي. لعام ١٩٩٠م (م ١٠٢) وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة (م ٣٩ ف د) .

وقررت مجموعة من الأحكام الدستورية المؤقتة في بعض بلدان البحث مصطلح المجلس التنفيذي على الشق الثاني من السلطة التنفيذية مثل دستور الأردن والاعلان الدستوري في ج.ع.م. لعام ١٩٦٢م (م ١٣) ودستور ج.ع.ي. لعام ١٩٦٣م (م ٤٦) والاعلان الدستوري في ج.ع.ي. لعام ١٩٦٤م (م ٢٩) .

لم ينحصر الامر على تغاير تسميات الشق الثاني من السلطة التنفيذية بالشكل الذي اورادناه اعلاه فقط , بل وامتد التغاير الى هذا الشق ايضاً . مثال ذلك عرف الدستور السوري لعام ١٩٢٠م , الحكومة باتها الحكومة العامة للمقاطعات السورية تتألف من هيئة الوزارة وهي مسؤولة عن اعمالها امام المجلس النيابي العام . في حين عرف هذا الشق بان الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة في دساتير ج.ع.م. لعام ١٩٦٤م وج.ع.م. لعام ١٩٧١م وج.ع.ي. لعام ١٩٦٤م وج.ع.ي. لعام ١٩٧٠م والعراق لعام ١٩٦٤م والحكومة هي السلطة التنفيذية والادارية في الدستور العراقي لعام ١٩٦٨م .

ولم تعرف هذا الشق طائفة من الأحكام الدستورية في الدول العربية , التي قررت تسمية هذا الشق بالوزارة مثل دساتير سوريا لاعوام ١٩٥٠م و ١٩٦٢م و ١٩٦٤م , والدستور اللبناني . في حين قرر وضع هذا الشق الدستور السوري لعام ١٩٣٠م إن : مجلس الوزراء مهيمن على جميع دوائر الدولة الخ . ولم تشذ عن التغاير طائفة الدساتير التي قضت بتسمية الشق الثاني : مجلس الوزراء حيث قررت احكام دستوري مصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م إن مجلس

الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة (ك ٥٧) . ومجلس الوزراء هو القائم بإدارة شؤون الدولة في الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ م (م ٦٥). وتعهد إدارة شؤون شرق الاردن إلى المجلس التنفيذي في دستور ١٩٢٨ م (م ٢١) ويتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهدوا به بعهد من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو أي تشريع آخر إلى أي شخص أو هيئة أخرى في دستوري الأردن لعامي ١٩٤٧ م (م ٢٧ ف ٢) و ١٩٥٢ م (م ١٤ ف أ بعد تعديل ١٩٥٨ م) ويناط بمجلس الوزراء إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية بموجب اختصاصات الحكومة (المقررة في هذا الدستور) في دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١ م (م ٨٤) و ١٩٦٣ م (م ٨٤) .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل وامتد إلى أحكام دساتير أخرى في الدول العربية ذات النظام الملكي . مثال ذلك مجلس المديرين هو المعين على مصالح السلطنة في دستور سلطنة نجد لعام ١٩٥٢ م (م ٣٩) . في حين تُعطي لمجلس المديرين السلطة التنفيذية للدولة وعلى الخصوص تلك السلطات التي منحت بمقتضى هذا الدستور . في دستور ولاية دثينه لعام ١٩٦٢ م (الرقم ١٣) وتقاربت أحكام مجموعة أخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الملكي في وضع هذا الشق حيث يعتبر مجلس الوزراء - السلطة التنفيذية المباشر الهيمنة التامة على شؤون التنفيذ . وهو السلطة المباشرة لإدارة البلاد في نظام مجلس الوزراء السعودي لعام ١٩٥٨ م (الرقم ١٩ والرقم ٢٦) - وهو هيئة نظامية يرأسها الملك في نظام مجلس الوزراء السعودي لعام ١٩٩٢ م (م ١) .

ولم تشذ عن الاقتراب من هذه الصيغة أحكام دساتير أخرى إذ تخول للمجلس الأعلى السلطة التنفيذية العامة وعلى الاخص تلك المخولة له في هذا

الدستور . في دستور اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩ م , المعدل عام ١٩٦٢ م (الرقم ١٥) . في حين قضى دستور الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ م بان يتولى مجلس الوزراء بوصفه الهيئة التنفيذية للاتحاد وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد والمجلس الاعلى تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الاتحاد بموجب هذا الدستور والقوانين الاتحادية . وذلك نظراً لان دستور الجنوب العربي لم يقض بهيئة اعلى من المجلس الاعلى للاتحاد , الذي هو مجلس الوزراء في حين يعتبر الشق الثاني من السلطة التنفيذية في دستور دولة الامارات العربية المتحدة .

وعلاوة على ما تقدم قضت احكام مجموعة اخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الملكي بوضع اقوى للشق الثاني من السلطة التنفيذية . مثال ذلك يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الجهاز الحكومي في دساتير الكويت لعام ١٩٦٢ م (م ١٢٣) والبحرين لعامي ١٩٧٣ م (م ٥٨) و ٢٠٠٢ م (م ٧٤ ف ١) . ومجلس الوزراء هو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة الخ . في النظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ م (م ٤٤) في حين تقرر وضع هذا الشق في دستور قطر لعام ٢٠٠٣ م يقوم بمعاونة الامير على اداء مهامه وممارسة سلطاته وفقاً لهذا النظام الاساسي واحكام القانون (م ١٢٠ وم ١٢١) .

ومجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية والإدارية العليا في الدولة في دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥ م و ١٩٦٧ م . ومجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة في الدستور السوري لعام ١٩٧٣ م (م ١١٥) . وبالمقابل قرر دستور السودان لعام ١٩٩٨ لمجلس الوزراء السلطة التنفيذية الاتحادية العليا في الدولة وفق أحكام الدستور والقانون، وتتخذ قراراته

بالتشاور والإجماع، فإن لم يتيسر فبالأغلبية، وتغلب قراراته على أي قرار تنفيذي آخر (م ٤٧ ف ٢). بينما نص دستور السودان الإنتقالي لعام ٢٠٠٥ على أن يكون مجلس الوزراء القومي السلطة التنفيذية القومية في الدولة وفقاً لنصوص هذا الدستور ويجيز قراراته بتوافق الآراء بالأغلبية البسيطة .

وكانت المجموعة الدستورية التي قررت تسمية الشق الثاني من السلطة التنفيذية باسم المجلس التنفيذي هي التي اتفقت في تعريف هذا الشق بأن المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا في اعلان ج.ع.م ١٩٦٢م ودستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م ولاعلان الدستوري لعام ١٩٦٤م .

وكان دستور ج.ي. لعام ١٩٩٠م , الدستور الوحيد الذي قرر إن: مجلس الوزراء هو حكومة الجمهورية اليمنية , وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة (م ١٠٢) .

هذا وإذا كانت قد تباينت الأحكام الدستورية في الدول العربية بصدد تسمية الشق الثاني من السلطة التنفيذية وتعريف وضعها . فإن هذا التباين قد امتد إلى تسمية ووضع رئيس هذا الشق بالشكل التالي : قررت أحكام ١١ حكم دستوري تسمية رئيس هذا الشق رئيس وزراء بصرف النظر عن انتماء هذا الدستور أو ذاك إلى هذه الطائفة أو تلك , المذكورة أعلاه . لقد ورد مصطلح رئيس الوزراء في دساتير ج.ع.م لعام ١٩٦٤م وج.ع.ي . لنفس العام وسوريا لعام ١٩٦٠م والعراق لعامي ١٩٦٤م و١٩٦٨م رغم أن هذه الدساتير قد سمت الشق الثاني باسم الحكومة وسمي رئيس الوزراء رئيس المجلس التنفيذي في دستور الاردن لعام ١٩٢٨م (م ٢١١) كما سمي رئيس الوزراء في دستور الاردن لعامي ١٩٤٧م (م ٢٧ ف ٢) , ١٩٥٢م (م ٤٥ ف ٢) .

وبالمقابل تباينت أحكام مجموعة أخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الملكي حيث سمي رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية رئيس مجلس

المديرين في دستور لحج لعام ١٩٥٢م (م ١٨ ف ب) . ونائب رئيس مجلس الدولة هو الذي يترأس اجتماع مجلس المديرين في دستور ولاية دثينه لعام ١٩٦٢م (الرقم ١٤) . في حين سمي برئيس المجلس الاعلى في دستور اتحاد الجنوب العربي (الرقم ٧ ف ٣) .

وسمت الدساتير العربية رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية - الوزير الاول كما هي الحال في دساتير المغرب للأعوام ١٩٦٢م (ق ٦٥) و ١٩٧٠م (ف ٦٥) و ١٩٧٢م (ف ٥٨) و ١٩٩٢م (ف ٥٨) و ١٩٩٦م (ف) علماً بأن هذه الأحكام قد نصت على اسم الشق الثاني من السلطة التنفيذية - الحكومة .

وورد مصطلح رئيس الوزراء أيضاً في تلك الدساتير التي سمت هذا الشق بأسم مجلس الوزراء مثل دساتير مصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م والعراق لعام ١٩٢٥م ودساتير السودان لأعوام ١٩٥٣م و ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٧٣م و ١٩٨٥م و ١٩٩٨م و ٢٠٠٥م وج.ي لعام ١٩٩٠م^١ .

وعلاوة على ذلك أتى مصطلح رئيس الوزراء في تلك الدساتير التي سمت هذا الشق (الوزارة) في دساتير كل من سوريا لأعوام ١٩٣٠م و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م و ١٩٦٤م والدستور اللبناني .

وسمت مجموعة أخرى من دساتير بلدان البحث رئيس هذا الشق بأسم رئيس مجلس الوزراء علماً بأن دستوري ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م و ج.م.ع لعام ١٩٧١م كانت قد سمت الشق الثاني من السلطة التنفيذية بأسم الحكومة , والدستور السوري لعام ١٩٧٣م , الذي قرر تسمية هذا الشق بأسم مجلس الوزراء . وليبيا لعامي ١٩٥١م (م ٧٨) و ١٩٦٣م (م ٧٨) ودستور مستعمرة عدن لعام ١٩٩٢م (الرقم ١٧ - ١ - ٢) ودستور دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢م (م ٥٩) ودستور قطر لنفس العام (م ٣٣) وعام ٢٠٠٣ (م ١١٨)

^١ - علماً بأن دستور السودان لعام ١٩٧٣م لم ينص على مجلس وزراء .

ودستور الكويت لعام ١٩٦٢م (م ١٢٧) والبحرين لعامي ١٩٧٣م (م ٨٥ ق.ج) و٢٠٠٢م (م ٤٤) والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م (م ٤٥) وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة (م ٣٨).

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة قد تغايرت بصدد تسمية رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية بالشكل المذكور اعلاه . فإن الأحكام الدستورية التي نصت على مصطلح المجلس التنفيذي قد قررت إن تكون تسمية رئيس هذا الشق باسم رئيس المجلس التنفيذي .

وبصرف النظر عن تسميات هذا الشق ورئيسه فإن الأحكام الدستورية في الدول العربية قد تغايرت في تقرير وضع ووظيفة رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية بغض النظر عن المصطلحات التي اطلقت عليه , وإن كان هذا وحده غير كاف لتحديد قوة رئيس هذا الشق , لأن تحديد وضعه ووظيفته لا يتأتى إلا من خلال العلاقات الدستورية والعملية مع رئيس الدولة من جهة . والسلطة التشريعية من جهة أخرى . طبقاً لأخذ هذا الدستور أو ذاك بأي من الأنظمة , البرلماني , الرئاسي , أو النظام المزيج من النظامين البرلماني والرئاسي .

وإذا عدنا إلى احكام دساتير الدول العربية لوجدنا التباين التالي : -

نصت احكام مجموعة من دساتير الدول العربية ذات النظام الملكي على إن يعقد مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء ليقرر مايجب إتخاذه من الاجراءات في الامور المتعلقة باكثر من وزارة واحدة ويعرض رئيس الوزراء ما يوصى به المجلس من الامور على الملك لتلقى اوامره (م ٦٥) وقد اقترب من هذا النص حكم المادة ٢١ من دستور الاردان لعام ١٩٢٨م الذي خول اجتماع المجلس التنفيذي برئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما ينبغي إن يتخذ من التدابير في الامور المتعلقة باكثر من مصلحة واحدة لتحقيق جميع المسائل المهمة المختصة بمصلحة واحدة ويرفع رئيس الوزراء إلى الامير قرارات المجلس ويستوثق من

رغباته بشأنها . في حين انحصرت احكام دستور السلطنة الحجية لعام ١٩٥٢م على انه عند ورود مشاكل من المناطق تعرض اولاً على رئيس المديرين للاطلاع عليها وتقرير كيفية معالجتها (م ١٨ ف ب).

واذا كانت احكام الدساتير السابقة بذلك الشكل من النصوص الخاصة برئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية فان احكام دستور اتحاد الجنوب العربي قد انحدرت في الضعف بهذا الصدد إلى ان يقوم رئيس المجلس الاعلى (منصب رئيس وزراء بالتناوب) بالعمل طبقاً لتعليمات المجلس المذكور وأن يقوم بالتعهدات التي قد يرغب فيها المجلس الاعلى لاجله بالنيابة عنه (الرقم ٧ف٣) ويعتبر وضع رئيس الشق الثاني اقوى في وضع رئيس هذا الشق في دساتير اخرى : اذ يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس والاشراف على تنسيق الاعمال بين الوزارات المختلفة في دستور الكويت (م ١٢٧) . واقترب من هذا النص دستور البحرين لعام ١٩٧٣ الذي قرر ان يشرف رئيس مجلس الوزراء على داء مهام المجلس ويسير اعماله ويقوم على تنفيذ قراراته وتحقيق التنسيق بين الوزارات المختلفة وكفالة التكامل بين اعمالها (م ٨٥ ف أ) وقابلته الفقرة ج من (م ٤٧) من دستور البحرين لعام ٢٠٠٢.

ونظراً لان الامير هو رئيس مجلس الوزراء في دستور قطر فله صلاحيات اقوى من نظرائه المذكورين اعلاه حيث يتولى الامير بصفة رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس ويوجه نشاط الوزراء ويشرف على تنسيق العمل بين جميع الوزارات واجهزة الحكومة ويومن وحدة هذه الاجهزة يصدر التعليمات العامة الموجهة للحكومة ويوقع بذات الوصف باسم مجلس الوزراء نيابة عنه القرارات التي يصدرها المجلس (م ٣٣) في دستور قطر لعام ١٩٧٢ و(م ١٢١) من دستور ٢٠٠٣ . واثت صلاحيات رئيس مجلس الوزراء في النظام

الاساسي للدولة في سلطنة عمان بصلاحيات تولي رئاسة جلسات مجلس الوزراء وله اسناد ادارة الجلسات التي يحضرها إلى احد نواب رئيس الوزراء . وفي حالة غياب رئيس الوزراء ونوابه يفوض السلطات من يراه مناسباً لادارة الجلسات (م ٥٥) علماً بأن السلطان هو رئيس مجلس الوزراء، وتمتع رئيس مجلس الوزراء في دستور دولة الامارات العربية المتحدة بتولي رئاسة جلسات المجلس ويدعوه للاتعداد ويدير مناقشاته ويتابع نشاط الوزراء ويشرف على تنسيق العمل بين الوزارات المختلفة وفي كافة الاجهزة التنفيذية (م ٥٩) . علماً بان هذا الدستور قد قض بان يمارس نائب رئيس الوزراء جميع سلطات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الاسباب .

ونصت احكام الدساتير المغربية على ان الوزير الاول مسؤولية تنسيق النشاطات الوزارية في دساتير ١٩٦٢م (ف ٦٣) و ١٩٧٠م (ف ١٣) و ١٩٧٢م (ف ١٣) و ١٩٩٢م (ف ٦٣) و ١٩٩٦م (ف ٦٣).

وصممت عن النص على وضع رئيس هذا الشق احكام عهد الامان التونسي ودساتير مصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م وسوريا لعام ١٩٢٠م والاردن لعامي ١٩٤٧م و ١٩٥٢م وليبيا لعامي ١٩٥١م و ١٩٦٣م تلك الدساتير قد نصت على ان يدير رئيس الوزراء أعمال الحكومة ويرأس مجلس الوزراء في دساتير ج.ع.م. لعام ١٩٦٤م (م ١٣١) وج.ع.ي. لنفس العام (م ١٢١) والعراق لعام ١٩٦٤م (م ٦٦) . يدير رئيس الوزراء أعمال المجلس ويرأس إجتماعاته وهو الذي يمثل المجلس فيما يتعلق بتنفيذ السياسة العامة للدولة ويشرف ويعمل على تنفيذ قرارات مجلس الوزراء والسياسة العامة للدولة بشكل موحد ومنسق , وله ان يطلب من أعضاء المجلس التقارير في أي شأن من شؤون الوزارة والاختصاصات التي يباشرونها والمهام التي يكفلون بها وهم ملزمون بذلك في

دستور ج.ي. لعام ١٩٩٠ (م ١١٠) . ويرأس مجلس الحكومة في دستوري
الجزائري لعامي ١٩٨٩ (م ٨١) ف. ٢) و ١٩٩٦ (م ٨٥) ف ٣) .

ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة في دستوري ج.م.ع.
عام ١٩٧١ (م ١٥٣) وسوريا لعام ١٩٧٣ (م ١١٥) .

وإذا كانت أحكام الدساتير السابقة قد تغيرت بين إدارة أعمال الحكومة والإشراف
على أعمالها وهو تباين واضح في وظيفة رئيس هذا الشق . فإن الدستور العراقي لعام
١٩٦٨ م قد خول لرئيس الوزراء إن : يرأس رئيس الوزراء أو أحد نوابه مجلس
الوزراء (م ٦١) . في الوقت الذي يتولى رئيس الجمهورية رئاسة الحكومة في هذا
الدستور . في حين كان وضع مجلس الوزراء في دستوري السودان لعامي ١٩٥٦ م
و ١٩٦٤ م يكمن في إن يعاون مجلس السيادة ^١ .

ويعاون رئيس الوزراء رئيس الجمهورية فيما يوكل اليه من مهام بقرار
في الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ (م ٩٩) . ونصت أحكام مجموعة أخرى من
دساتير الدول العربية على إن تنعقد اجتماعات مجلس الوزراء برئاسة رئيس
الوزراء لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الهامة في دساتير العراق لعام
١٩٢٥ م وسوريا لعامي ١٩٣٠ (م ٨٨) وعام ١٩٦٤ (م ٦٣) مع اضافة من
ينوب عن رئيس الوزراء في الدستور الاخير . وإذا كانت الدساتير المذكورة
اعلاه قد خولت لرئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية ذلك الوضع المتباين
والوظيفة المتغيرة . فإن أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠ م و ١٩٦٢ م قد
نصت على إن يدير رئيس مجلس الوزراء الجلسات ، التي تنعقد برئاسة رئيسه
(م ١٦٤) . وبالمقابل لم تقرر أحكام طائفة من دساتير بلدان البحث أي من
النصوص المتعلقة بهذا الشأن في دساتير كل من مصر لعامي ١٩٢٣ م
و ١٩٣٠ م والدستور اللبناني ودساتير السودان لأعوام ١٩٨٥ م و ١٩٩٨ م
و ٢٠٠٥ م . ودساتير ج.ع.ي. لأعوام ١٩٦٥ م و ١٩٦٧ م و ١٩٧٠ م .

^١ - فقرة ٢ من م ٢٧ من دستوري السودان لعامي ١٩٥٦ و ١٩٦٤ .

وبناء على ما تقدم يتضح تغاير الأحكام الدستورية في شأن تسمية الشق الثاني من السلطة التنفيذية بالشكل المذكور اعلاه . وعدم استخدام مصطلحات دقيقة متناسقة في هذا الدستور او ذاك . مثل استخدام مصطلحات الحكومة , ومجلس الوزراء والوزارة في اكثر من دستور وهو ما يؤكد عدم الدقة في استخدام المصطلحات في الدستور الواحد . زد على ذلك ان عدداً من هذه الدساتير قد حددت وظيفة رئيس هذا الشق من السلطة التنفيذية بإدارة مجلس الوزراء وثانية بالاشراف عليه وثالثة برئاسة جلساته ورابعة بمعاونة رئيس الدولة . وهو ما يسمح بالقول ان وظيفة رئيس هذا الشق قد كانت ضعيفة في اغلبيتها الساحقة . حيث لم يكن رئيس هذا الشق شاغل المنصب .

وبصرف النظر عن التغاير المذكور اعلاه فان رئيس الدولة قد امتلك صلاحيات واسعة في هذا المجال سواء من الناحية الدستورية أو الواقع الحقيقي (راجع صلاحيات رئيس الدولة اعلاه) في اغلب دساتير بلدان البحث . ولا توجد صلاحيات محددة لرئيس الوزراء في الدستور اللبناني مثلاً . وهو ما يدل على ان رئاسة الدولة هي المهيمنة على (مجلس الوزراء) بحكم انها السلطة العليا اذا ما قورنت بالشق الثاني من السلطة التنفيذية . (هذا اذا ما استثنينا وضع مجلس الوزراء في دساتير السودان لاعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م) سواء عقدت الاجتماعات برئاسة رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية كما هي الحال في ج.ع.ي. وج.م.ع. وج.ع. مؤخراً او برئاسة رئيس الدولة في لبنان والجزائر والسودان في عهد الرئيس النميري وعمر البشير والعراق منذ ١٩٦٨م حتى الان سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣م .

وصممت عن النص على ذلك احكام قانون ترتيب المجلس العالي المصري لعام ١٨٣٣م ولائحة ترتيب المجلس العالي لعام ١٨٣٤م وقانون سياستنامه الصادر في يوليو ١٨٣٧م ولائحة شوري النواب لعام ١٨٦٦م واللائحة

الاساسية لعام ١٨٨٢م والقانون النظامي المصري لعام ١٨٨٣م والقانون نمرة ٢٢ لعام ١٩٠٩م والقانون النظامي المصري لعام ١٩١٣م . وعهد الامان التونسي لعام ١٨٦١م وبستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م والدساتير المغربية لاعوام ١٩٦٢م و١٩٧٠م و١٩٧٢م و١٩٩٢م و١٩٩٦م .

٢ - طريقة تشكيل الشق الثاني من السلطة التنفيذية

هناك اكثر من طريقة لتشكيل الشق الثاني من السلطة التنفيذية . احدى هذه الطرق ان يقوم رئيس الدولة بتعيين رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية ويقوم الاخير باختيار زملائه الوزراء . ويكون هذا الاختيار اما بموافقة رئاسة الدولة او بدونه .

والطريقة الثانية هي ان ينتخب رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية من قبل السلطة التشريعية بعد فوز حزبه او الائتلاف الذي يدعمه بلاغلبية .

الطريقة الثالثة وهي ان يعين رئيس الدولة رئيس الوزراء والوزارة ونوابهم .
الطريقة الرابعة وهي ان رئيس الدولة يكون رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية .

وقبل ان نتطرق لتشكيل الشق الثاني من السلطة التنفيذية نود ان نشير الى اننا سنستخدم مصطلح (الوزارة) لكل الحالات من جهة . ومن جهة ثانية نود ان نشير الى ان المقصود بها هو مجلس يتألف من رئيس يكون غير رئيس الدولة وعدد من الوزراء حسبما تقتضيه ظروف المصلحة العامة . يجتمعون في مجلس متضامن , (او غير متضامن) يقومون بالمهام التنفيذية الخ . بما يحقق عمل الوزارات وبما يفترض ان يضمن وحدة عملها وتناسقه . ويقع على عاتق هذه الهيئة عبئ ممارسة وظائف العمل الاداري في الدولة . وتتحمل المسؤولية السياسية عن اعمالها امام السلطة التشريعية , او امام السلطة التشريعية ورئيس الدولة , او امام رئيس الدولة في بعض بلدان البحث . سواء

كانت المسؤولية تضامنية امام السلطة التشريعية للوزارة برمتها كما هي الحال في النظام البرلماني . او مسؤولية الوزير امام السلطة التشريعية في قسم آخر . او أن الوزير عبارة عن وزير تنفيذي كسكرتير لرئيس الدولة في قسم ثالث .

قررت طائفة من دساتير بلدان البحث أن يختار رئيس الدولة أو يعين أو يسمي رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية . ويقوم الاخير باختيار الوزير أو بترشيح Liecinehem أو يسميهم رئيس الدولة كما هي الحال في دساتير سوريا لاعوام ١٩٢٠م (٨م و ٢٥) و ١٩٣٠م (٧٥) و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م (٩٠) . والعراق لعام ١٩٢٥م (٢٦ ف ٥) . والاردن لاعوام ١٩٢٨م (٢٠م) و ١٩٤٧م (٢٧ ف ي) و ١٩٥٢م (٣٥م) والمغرب لاعوام ١٩٦٢م (٦٥ ف) و ١٩٧٠م (٦٥ ف) و ١٩٧٢م (٥٩ ف) و ١٩٩٢م (٥٩ ف) و ١٩٩٦م (٥٩ ف) والكويت (٥٦م) وقطر لعامي ١٩٧٢ (٢٩م) و ٢٠٠٣ (١١٨م) والبحرين لعامي ١٩٧٣ (٣٣ ف ب) و ٢٠٠٢ (٣٣ ف ج) والامارات العربية المتحدة (٥٤ ف ٥) بموافقة المجلس الاعلى في الدستور، في حين نص النظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان اذا عين السلطان رئيساً لمجلس الوزراء حدد اختصاصاته وصلاحياته بمقتضى مرسوم تعيينه (٤٨م) . علماً بأن تشكيل الوزراء في ظل دساتير سوريا لاعوام ١٩٣٠م و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م قد كان في ظل التعددية الحزبية وهو ما كان يجعل تشكيل الوزارة من إنتلاف مجموعة من الاحزاب وممثلي الكتل البرلمانية القوية في السلطة التشريعية .

إذا كانت أحكام الطائفة المذكورة أعلاه من دساتير بلدان البحث قد قررت تعيين رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية . فإن أحكام دستور ليبيا لعامي ١٩٥١م و ١٩٦٣م قد نصت على أن يولف من رئيس مجلس الوزراء والوزراء الذين يرى الملك تعيينهم بناء على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء (٧٨م) . وخول دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م لرئيس الهيئة الجماعية لرئاسة الدولة تعيين

رئيس الوزراء بعد موافقة المجلس الجمهوري حيث يعين رئيس المجلس الجمهوري رئيس الوزراء بعد موافقة أعضاء المجلس الجمهوري ويختار رئيس مجلس الوزراء والوزراء بعد موافقة المجلس الجمهوري . في حين يتولى مجلس الرئاسة بصورة جماعية تكليف من يشكل الحكومة . واصدار القرار الجمهوري بتسمية أعضائها (ف ٤ م ٩٤) . ويختار رئيس الوزراء أعضاء وزارته بالتشاور مع مجلس الرئاسة ويطلب الثقة بالحكومة على ضوء برنامج يتقدم به إلى مجلس النواب (م ١٠٤) . في دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م ثم آلت هذه الصلاحية إلى رئيس الجمهورية بعد تعديل الدستور في ١٩٩٤/٩/٣١م حيث يتولى رئيس الجمهورية تكليف من يشكل الحكومة واصدار القرار الجمهوري بتسمية أعضائها (ف ٤ م ١١٨) . ويختار رئيس الوزراء أعضاء وزارته بالتشاور مع رئيس الجمهورية .. الخ . (م ١٣٠) .

وبالمقابل كان رئيس الحكومة يقدم أعضاء حكومته الذين اختارهم لرئيس الجمهورية , الذين يعينهم في الدستور الجزائري لعام ١٩٨٩م (م ٧٥) . وعام ١٩٩٦م (م ٧٩) .

وقد طرأت طائفة ثالثة من أحكام دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري لرئيس الدولة حق تعيين رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية والوزراء دون أن تنص على اختيار رئيس الوزراء للوزراء أو ترشيحهم في دساتير لبنان وج.ع.م لعام ١٩٦٤م وج.ع.ي لنفس العام والعراق لعام ١٩٦٤م وج.م.ع لعام ١٩٧١م وسوريا لعام ١٩٧٣م^١ .

وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة قضت أحكام مجموعة من دساتير بلدان البحث بأن ينتخب رئيس مجلس الوزراء من قبل السلطة التشريعية من بين الأغلبية الحزبية فيها ثم تعينه رئاسة الدولة الجماعية في دساتير السودان

^١ - راجع المواد المذكورة أعلاه .

لأعوام ١٩٥٣م و١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م . في حين صممت أحكام دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م عن طريقة تعيين رئيس الشق الثاني . ويقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء ويطلب الثقة من مجلس الشورى دون النص على حق رئاسة الدولة في التصديق أو الموافقة على ذلك .

أما أحكام الدستور العراقي لعام ١٩٦٨م فقد خولت لمجلس قيادة الثورة بصورة جماعية تعيين رئيس الوزراء والوزراء (م ٤٤) .

ومع أن الدستور التونسي لعام ١٩٥٩م لم يقرر منصب رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية غير أنه قد قرر الامر ٢٠٠ لعام ١٩٧٠م منصب الوزير الاول^١ .

وكان قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة التشريع الوحيد الذي قرر أن يقوم مجلس الرئاسة بتسمية رئيس للوزراء بالإجماع وأعضاء مجلس الوزراء بناءً على توصية من رئيس الوزراء. يسعى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بعد ذلك للحصول على تصويت بالثقة بالأغلبية المطلقة من الجمعية الوطنية قبل البدء بعملهم كحكومة لمجلس الرئاسة الإتفاق على مرشح لمنصب رئيس الوزراء في غضون إسبوعين وفي حالة إخفاقه تعود مسؤولية تسمية رئيس الوزراء للجمعية الوطنية. في هذه الحالة يجب أن تصدق الجمعية الوطنية على تسميته بأغلبية الثلثين. وإذا تعذر على رئيس الوزراء ترشيح مجلس وزارته خلال شهر يقوم مجلس الرئاسة بتسمية رئيس وزراء آخر (م ٣٨ ف ١). وإذا رجعنا إلى واقع تشكيل الحكومة في بلدان البحث لوجدنا انه قد تشكلت في مصر ٧٠ وزارة منذ وزارة نوبار باشا في أغسطس ١٨٧٨م الى الوزارة رقم ٧٠ التي تشكلت في اعقاب ثورة ٢٣/٧/١٩٥٢م . وكان في سوريا يتم اختيار رئيس الوزراء في فترة الحكم البرلماني (قبل ١٩٥٨م - ١٩٦١م

^١ - بموجب الامر ٢٠٠ لسنة ١٩٧٠م تقرر احدث وزارة اولى وضبط وظائف الوزير الاول . انظر الرائد الرسمي للجمهورية التونسية الصادر في ٩-١٦/٦/١٩٧٠م .

و١٩٦٣م) من الكتلة الوطنية , أو الحزب الوطني أو حزب الشعب , أو احد الشخصيات التقليدية . وتشكل الحكومة من الاحزاب المؤتلفة في الظروف السياسية الطارئة . وذلك نظراً لعدم امكانية تشكيل أي حزب بمفرده للوزارة . وإذا أتينا بأمثلة فأنه قد ضمت وزارة ١٧/٨/١٩٤٩م كل من حزب الشعب بصورة أساسية وممثلين من البعث العربي , والعربي الاشتراكي . وضمت الوزارة المشكلة في ١/٣/١٩٥٤م من حزب الشعب والكتلة الوطنية وبعض المستقلين من ملاك الاراضي . والبعث العربي الاشتراكي . وكذلك الوزارة التي تشكلت في ٣١/١٢/١٩٥٦م^١ . وكان مجلس الرئاسة السوري هو الذي يعين ويقيل أعضاء الحكومة المشكلة من البعيين بعد ثورة اذار ١٩٦٣م . واصبحت تسمية رئيس مجلس الوزراء والوزارة واقالتهم وقبول استقالتهم بقرار من القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بعد حركة شباط ١٩٦٦م . وفقاً للمادة ٩ من قرار القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث الصادر في ٢٣ / ٢ / ١٩٦٦م . ودستور ١٩٦٩م (ف . ٢ . م ٧٨)^٢ .

بيد ان الامر قد تغير منذ بداية السبعينات بعد الحركة التصحيحية الجديدة عام ١٩٧٠م حيث بدأ اشتراك القوى السياسية المناصرة للحزب الحاكم ببعض الحقايب الوزارية مثال ذلك كان عدد الوزراء في الحكومة التي تشكلت في ٢١ / ١١ / ١٩٧٠م - ٢٦ وزيراً ضمت وزيرين من الحزب الشيوعي السوري ووزراء من حركة الوجوديين الاشتراكيين العرب . والاتحاد الاشتراكي العربي . منذ ذلك الوقت اصبح تشكيل الوزارة خاضع لاعتبارين اساسيين اولهما . يختار رئيس الجمهورية أعضاء الوزارة ويسمونها بصفته رئيساً للدولة واميناً عاماً لحزب البعث العربي الاشتراكي في نفس الوقت . الاعتبار الثاني يختار

^١ - راجع البنية السياسية للسلطة التشريعية للدول العربية - الجزء الخامس من البحث . وأمين أسبر . التطور الدستوري مرجع سابق صفحة ١٣٢ .

^٢ انظر الجريد الرسمية العدد ١ رقم ٩ لعام ١٩٦٦م .

الوزراء غير البعثيين بعد التشاور مع الاحزاب المنضوية في الجبهة بصفته رئيس الجبهة الوطنية التقدمية ، حيث تشارك الاحزاب المنضوية في الجبهة بالحكومة عن طريق تمثيلها بوزير أو أكثر لكل حزب فيها بصورة رسمية تنفيذ لميثاق الجبهة الذي اقرته اطرافها في ٧ / ٣ / ١٩٧٢ م . ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى انه على الرغم من استيلاء حزب البعث على السلطة منذ ١٩٦٣ م فإن الحكومة التي تشكل من البعثيين في الأساس يحدث ان تضم وزراء آخرين من الاحزاب القريبة من البعث منذ منتصف الستينات ^١ . ومنذ بداية السبعينات أصبح أعضاء الحزب الحاكم هم اصحاب الحقائب السيادية . حيث احتفظ حزب البعث العربي الاشتراكي منذ ١٩٧٣ م حتى الان (٢٠٠٥) بمناصب كل من رئيس الوزراء ووزراء الداخلية ، الدفاع الخارجي ، التربية والتعليم ، الزراعة والاصلاح الزراعي ، الاعلام ، الادارة المحلية بدرجة اساسية . ويتم تعيين الوزراء الآخرين في مناصب وزراء اقل اهمية من الوزارات المذكورة أعلاه .

وتغيرت طريقة تشكيل الوزارة في العراق بعد قيام النظام الجمهوري بين فترة وأخرى مثال ذلك كان قائد الثورة (عبد الكريم قاسم) هو الذي يعين وزراء حكومته منذ قيام ثورة ١٩٥٨/٧/٤ م وحتى (ثورة رمضان ١٩٦٣ م) من شخصيات لم تكن تعبر عن تمثيل حزبي (وان كان بعضها ينتمي إلى هذا الحزب أو ذاك) . في حين تغير تشكيل الحكومه بعد (ثورة رمضان ١٩٦٣ م) ابتداء بوزارة أحمد حسن البكر التي تشكلت عام ١٩٦٣ م وانتهاء بوزارة عبد الرزاق النايف التي تشكلت بعد (ثورة ١٩٦٨/٧/١٧ م) واستمرت ١٣ يوماً فقط . لقد كان القاسم المشترك لتشكيل الوزارات في الستينات في ظل سيطرة هذا الاتجاه

^١ لقد كان الوزراء غير البعثيين في الستينات ، والذين ينتمون إلى احزاب سياسية أخرى لا يمثلون منظماتهم واحزابهم في الحكومة بصورة رسمية .

السياسي أو ذاك . من القوميين بعثيين + قوميين آخرين في حكومة البعث . ثم من القوميين بدون البعثيين . ومن أعضاء الاتحاد الاشتراكي العراقي - التنظيم الحاكم الوحيد في عامي ١٩٦٤م - ١٩٦٥م .

وكان العسكريون يعينون في الوزارات الاساسية التي تشكلت في العراق منذ ١٩٥٩م فما بعد . ويشاركهم في مناصب وزارته بعض الفنيين الذين يرضى النظام الحاكم عنهم . على انه اذا كانت وزارة عبد الكريم قاسم التي تشكلت عام ١٩٥٩م بعد طرد مناوئيه من الضباط الذين قاموا بالثورة قد ضمت العسكريين بدرجة اساسية وبعض ممثلي الاوساط المالية . فقد تشكلت وزارة البكر عام ١٩٦٣م من البعثيين والقوميين العرب والناصرين باتتماءاتهم السياسية المختلفة في البداية ومشاربهم الاجتماعية المتغايرة . في حين تشكلت حكومة طاهر يحيى في نفس العام من الوندويين (الناصريين) والقوميين العرب ، بعد طرد البعثيين من التحالف . وصارت تشكل الوزارة من انصار رئيس الجمهورية (وزارة ١٩٦٥م) ومن السياسيين الليبراليين في حكومة عبد الرحمن البزاز ، الذي حاول ابعاد العسكريين عن الحقائب الوزارية .

وكان للصراع السياسي في العراق وعودة البعث إلى السلطة عام ١٩٦٨م ان ادى بدوره إلى طرد القوى التي تحالفت معه في بداية فترة تسلم السلطة جماعة عبد الرزاق النايف وانفراد البعثيين بكل الحقائب الوزارية في اواخر الستينات . وكان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس قيادة الثورة ، الامين العام للقيادة القطرية هو الذي يعين الوزراء من أعضاء الحزب الحاكم .

بيد انه بخلاف ما كان عليه وضع تشكيل الوزارة في الستينات (قبل عودة البعث إلى السلطة) . فان رئيس الجمهورية منذ ٣٠ / ٧ / ١٩٦٨م وحتى نهاية حرب الخليج الثانية في شهر ٢ / ١٩٩١م قد كان رئيس الجمهورية رئيس الوزراء في نفس الوقت . وكان مثل نظيره السوري ، في السبعينات وحين قامت

الجبهة القومية والتقدمية في العراق بتعيين الوزراء البعثيين بصفة امين عام القيادة القطرية ورئيس مجلس قيادة الثورة... الخ . ويعين الوزراء من الاحزاب المنضوية في الجبهة (الشيوعي لفترة من الزمن - والديمقراطي الكردستاني لفترة اخرى) حيث كانت الوزارة تضم وزيرين شيوعيين وخمسة وزراء من الحزب الديمقراطي الكردستاني ووزير من الحزب الثوري الكردستاني حتى عام ١٩٧٩م حين خرجت الاحزاب الأخرى من الجبهة ومنذ ما بعد حرب الخليج الثانية اصبح رئيس الوزراء غير رئيس الجمهورية (وقد اصبح الأخير الامين العام للقيادة القومية لحزب البعث بعد وفاة ميشيل عفلق) . وأن كان في الواقع مساعد لرئيس الجمهورية . ولا يوجد له وضع دستوري محدد في دستور ١٩٧٠م . ونحت الأمور بعد سقوط حكم صدام حسين نحو وجود نظام برلماني تكون الحكومة الفاعل الرئيسي في الدولة وقد تشكلت حكومتان الأولى برئاسة علاوي والثانية برئاسة الجعفري إشترك فيها وزراء من أحزاب سياسية مختلفة ويتم تشكيل الوزارة في لبنان على اساس طائفي طبقاً للمادة ٩٥ من الدستور اللبناني , التي نصت على انه: بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة دون ان يؤدي ذلك إلى الاضرار بالمصالح العامة . وتوزع المقاعد الوزارية على اساس طائفي . حيث عندما تشكل الوزارة من اربعة مقاعد يتقاسمها مناصفة الموارنة والسنة (رئيس الجمهورية من الطائفة الاولى ورئيس الوزراء من الطائفة الثانية) كما كانت وزارة ١٩٥٨م . وحين تشكل الوزارة من ٦ مقاعد توزع بين الموارنة والسنة والشيعة والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك . أما عندما تتسع الوزارة إلى ٩ مقاعد فيدخلها الارمن والدروز إلى جانب الطوائف المذكورة أعلاه^١ .

^١ - المزيد من الاطلاع . انظر محسن خليل . النظم السياسية . مرجع سابق ص ٧١٦ . و ابراهيم شيخا . النظام الدستوري اللبناني . مرجع سابق ص ٣٧٨ .

ورئيس الدولة حر في تعيين الوزارة من الناحية الحقوقية الشكلية في طائفة من دساتير بلدان البحث كما تقدم , لكنه يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد والتوازن الاجتماعي والسياسي والطائفي – والمذهبي وفقاً لتركيب هذا البلاد أو ذاك . والاخذ بمبدأ التعددية الحزبية أو عدمها في هذه الفترة أو تلك . كما هي الحال في مصر منذ ما بعد الثورة حتى الآن , مع فارق انه كان يتم تعيين الوزارة من أعضاء تنظيم الضباط الاحرار في بعد الثورة وبعض المدنيين . ثم اصبح التعيين من أعضاء التنظيم الحاكم الوحيد في ظل هيئة التحرير فالاتحاد القومي , فالاتحاد الاشتراكي العربي . الوزارة حالياً من حزب الأغلبية الحزب الحاكم , الحزب الوطني , في ظل التعددية الحزبية .

وتكاد تكون الوزارة من أعضاء الحزب الحاكم الوحيد في الجزائر منذ ١٩٦٢م وحتى ١٩٩٢م , حيث لم يعد هناك حزب حاكم ولا تعددية حزبية (وانما اوضاع مؤقتة) وتونس منذ الاستقلال حتى الآن (رغم اعلان التعددية الحزبية مؤخراً) . و ج.ع.ي في ظل منع الحزبية أو قيام التنظيم الحاكم . حيث كان يؤخذ بعين الاعتبار واقع البلاد سواء كان هذا التشكيل في ظل التنظيم السياسي العلني الوحيد (المؤتمر الشعبي العام ١٩٨٣م حتى قيام الوحدة) ام لا وبعد قيام الجمهورية اليمنية تم تقسيم الحقائب الوزارية بين حكومتي الدولتين السابقتين بالمناصفة ^١ . وبعد قيام الانتخابات العامة في ١٩٩٣/٤/٢٧م تشكلت حكومة ائتلافية من كل من المؤتمر الشعبي العام .. وزيراً , الحزب الاشتراكي...وزيراً , والتجمع اليمني للإصلاح ...وزيراً . خرج الاشتراكي من الائتلاف بعد هزيمته في ١٩٩٤/٧/٧م وظل الائتلاف من المؤتمر والإصلاح . ثم من المؤتمر بعد إنتخابات ١٩٩٧ حتى الآن ٢٠٠٥ .

^١ - شغل اهم الوظائف فيها أعضاء الحزبين الحاكمين سابقاً في الشطرين . المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني . وان كان يوجد وزراء أو موظفين كبار من احزاب اخرى دخلوا في القسمة بحكم وظائفهم في جهاز الدولة وليس بصفتهم ممثلين عن تلك الأحزاب .

وكان واقع حال تشكيل الحكومات في السودان في ظل النظام البرلماني يتم بأن تكون من أعضاء الحزب الذي فاز بالأغلبية في البرلمان مثل حكومات : إسماعيل الأزهرى , التي استمرت شهرين^١ (الحزب الوطني الاتحادي عام ١٩٥٦م) أو حزب الأمة (حكومة عبد الله خليل في نفس العام^٢ . وحكومات ائتلافية يترأس زعيم حزب الأمة الوزارة والزعيم الوطني الاتحادي رئاسة الشكل الجماعي لرئاسة الدولة , في أغلب الوزارات التي تشكلت في ظل التعددية الحزبية في البلاد في الستينات والثمانينات .

وقد حدث أن ترأس حكومة مدنية شخصية مستقلة , مثل سر الختم خليفة عام ١٩٦٤م , حين توزعت الحقائب الوزارية في حكومته بين ممثلي النقابات والاحزاب السياسية^٣ . كما حدث أن تشكلت حكومة مدنية من حزب الأمة واتلاف الحزب الوطني الاتحادي وبعض الأحزاب الجنوبية الصغيرة كما كانت الحال قبل انقلاب ١٩٦٩م . وبعد انتهاء فترة الحكومة الانتقالية عام ١٩٨٦م وحتى انقلاب ١٩٨٩م^٤ .

وإذا قارنا رؤساء الوزارات من العسكريين والمدنيين في بلدان البحث لوجدنا أن رؤساء الوزراء من العسكريين قد قضى في السلطة مدة أكبر من رؤساء الوزراء من المدنيين (بإستثناء لبنان وتونس) مثلاً على ذلك رأس جميع الحكومات العراقية منذ ١٩٥٨م وحتى حرب الخليج الثانية عسكريون ,

^١ - لمزيد من الاطلاع راجع ف.ي جوساروف . التطور الاجتماعي الاقتصادي في السودان باللغة الروسية دار العلم ١٩٧٢م ص ١٥٦

^٢ - انظر الاهرام بتاريخ ١٩٥٦/٧/٦م .

^٣ - راجع تاريخ الاقطار العربية المعاصرة الجزء الثاني دار التقدم . مرجع سابق ص ١٨٨ .

^٤ - لقد تشكلت الوزارة الاولى بعد الاطاحة بحكم التنظيم الواحد عام ١٩٨٥م من رئيس وزراء شخصية مستقلة الجزولي دفع الله - رئيس نقابة اطباء - وصمت ممثل النقابات المهنية والاحزاب السياسية .

ولم يستثنى من ذلك سوى وزارة عبد الرحمن البزاز عام ١٩٦٥م , التي استقالت من السلطة بسبب خلافاتها مع العسكريين ايضاً^١ .

وكانت النخبة الحاكمة طوال هذه المدة لا تتعدى عن ٢٧ شخصية رأسو جميع الوزارات ومجلس الأعيان ومجلس النواب وتولوا الحقايب الوزارية أكثر من مائة وخمسين مرة. وأكثر من ٦٧ مرة عضوية مجلس النواب ومايزيد عن اربعين مرة في مجلس الأعيان وأشترك ١٢ شخص من ست عائلات وصهر أحدها في أغلب رئاسة الوزراء والوزارات ولمزيد من الإيضاح نورد الجدول التالي:-

الجدول رقم- ١١ - عدد الشخصيات التي إحتكرت رئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النواب والاعيان بالعراق في الفترة ما بين ١٩٣١ - ١٩٥٨ (٢٧ شخصية)

الرقم	الإسم	رئيس وزراء	ر.مجلس نواب	ر.مجلس اعيان	وزير	ع.مجلس نواب	ع.مجلس اعيان	آخر
١	عبد الرحمن النقيب (كيلاي)	٣ مرات		-	-	-	-	توفي ١٩٢٧/٦/١٢
٢	عبد المحسن السطون	٤	٣ (والمجلس التاسيسي)	-	٦	٤	-	إنحدر ١٩٢٨/٦/٣
٣	جعفر العسكري	٢	٢	-	٦	٣	٢	توفي ١٩٣٢/٨/٢١

^١ - مثال على ذلك كان الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء منذ ١٩٥٨/٧/١٤م حتى اطيح به في ١٤/رمضان/١٩٦٣م . وبعد ذلك تشكلت الوزارات التالية : أحمد حسن البكر من ١٤/رمضان/١٩٦٣م حتى ١٨/تشرين الثاني من نفس العام ١٩٦٣م . حكومة الفريق طاهر يحيى حتى سبتمبر ١٩٦٥م (عبد الرحمن البزاز مدني من ٦ سبتمبر ١٩٦٥م حتى اغسطس ١٩٦٦م . وزارة ناجي طالب عسكري من اغسطس ١٩٦٦م إلى ١٩٦٧/٧/٢٨م . فتشكلت وزارة طاهر يحيى الثانية وسميت وزارة الدفاع الوطني حتى ١٩٦٨/٧/١٧م . فأتت حكومة عبد الرزاق النايف عسكري من ١٩٦٨/٧/١٧م إلى ١٩٦٨/٧/٣٠م . وبعد ذلك كان رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر رئيس الوزراء عسكري حتى استقال عام ١٩٧٩م . فأصبح رئيس الجمهورية صدام حسين رئيس الوزراء منذ ١٩٧٩م عندما تولى رئاسة الجمهورية إلى عام ١٩٨٨م .

٤	ياسين الهاشمي	٢	-	-	٥	٤	-	توفي ١٩٣٧/١/٢١
٥	ناجي السويدي	١	-	-	٨	٢	٢	توفي ١٩٢٩/٧/١٦
٦	توفيق السويدي	٣	١	-	٩	٦	٢	إعتقل ١٩٥٨/٧/١٤
٧	نوري السعيد	١٤	-	٣	١٣	٢	٤	قتل ١٩٥٨/٧/١٤
٨	ناجي شوكت	١	-	-	٨	-	٢	توفي ١٩٨٠/٣/١١
٩	رشيد علي الكيلاني	٤	١	-	٣	٢	٤	
١٠	جميل المدفعي	٧	٢	٣	٥	٤	٣	توفي ١٩٥٨/١٠/٢٦
١١	علي جودة الأيوبي	٣	١	-	٥	٢	٢	توفي ١٩٦٩/٣/٤
١٢	طه الهاشمي	١	-	-	٦	٢	٥	توفي عام ١٩٦١
١٣	حمدي الباجه جي	٢	٣	-	٥	٤	١	توفي ١٩٤٨/٣/٢٢
١٤	رشيد العمري	٢	-	-	٤	٢	٢	توفي عام ١٩٧٨
١٥	محمد صالح جبر	١	-	١	١٢	٢	٣	توفي ١٩٥٧/٦/٦
١٦	مزارح الباجه جي	١	-	-	٤	٣	١	توفي عام ١٩٨٢
١٧	مصطفى العمري	١	-	-	٨	٣	-	توفي ١٩٦٠/٩/١٠
١٨	عبد الوهاب مرجان	٧	٧	-	٧	١٢	-	توفي ١٩٦٤/٣/١٥
١٩	أحمد مختار بابان	١	-	-	١٠	٢	-	١٩٧٦/١/١٤
٢٠	فاضل الجمالي	٢	٢	-	٨	٤	-	لا يزال على قيد الحياة في تونس
٢١	حكمت سليمان	١	-	-	٢	٣	-	
٢٢	نور الدين محمود	١	-	-	-	١	-	
٢٣	محمد الصدر	١	-	-	-	-	-	
٢٤	يوسف السويدي	-	-	٢	-	-	١	توفي ١٩٢٩/٧/١٦
٢٥	عبد العزيز القصاب	-	-	٢	٧	-	٥	توفي ١٩٦٩/٣/٤
٢٦	محمد زكي المصري	-	٢	-	٣	-	٥	توفي ١٩٣٢/٨/٢١
٢٧	ساسون حيقل	-	-	-	٥	٢	-	

لقد شغلت هذه الشخصيات مناصب ٣٢ رئاسة الوزارات جميعاً ورئاسة مجلس النواب والأعيان و ٤٢ مرة منصب وزير و ٦٧ مرة عضوية مجلس النواب و ٣٩ مرة عضوية مجلس الاعيان أي انه قد تولت ٣٢٠ منصباً مهماً في الدولة .

وقد شغل ٢ من بيت الهاشمي منصب رئاسة الوزراء ٣ مرات و ١١ منصب وزير و ٦ مرات عضوية مجلس النواب. وتبوأ إثنان من بيت الكيلاني رئاسة الوزراء ٧ مرات ومرة رئاسة مجلس النواب ومنصب وزير ٣ مرات و ٢ عضوية مجلس النواب و ٤ مرات عضوية مجلس الأعيان .

ورأس إثنان من بيت العمري الوزارة ٣ مرات و ١٢ مرة وزارات و ٥ مرات عضوية مجلس النواب و ٢ عضوية مجلس الاعيان .

ورأس إثنان من بيت الباجه جي رئاسة الوزراء ٣ مرات و ٣ مرات رئاسة مجلس النواب و ٩ مرات منصب وزير و ٧ مرات عضوية مجلس النواب و ٢ عضوية مجلس الأعيان.

وترأس إثنان من بيت السويدي الوزارة ٤ مرات ومجلس النواب مرة والاعيان ٣ مرات و ١٧ مرة وزير و ٨ مرات عضوية مجلس النواب و ٢ عضوية مجلس الاعيان.

وترأس جعفر العسكري مجلس الوزراء مرتين ((صهره نوري السعيد(زوج بنت العسكري)) وترأس الوزارة ١٤ مرة و ٢ مجلس النواب و ٣ مرات مجلس الأعيان و ١٩ مرة وزير و ٥ مرات عضوية مجلس النواب و ٦ مرات عضوية مجلس الاعيان ^١ .

^١ - إستندنا في وضع هذا الجدول والإحصائيات على مير بصري. اعلام السياسة في العراق الحديث. رياض الرئيس للكتب والنشر. لندن نيقوسيا. غير مؤرخ وفيه تعريف بأكثر من اربعين شخصية إشتراك في حكم العراق منذ (مجلس المبعوثان) الى ١٩٧٩ .

وإذا عدنا الى خلفياتهم الإجتماعية والتعليمية نجد ان الخلفيات الإجتماعية لـ ٢١ شخصية منهم - أغلبهم من عائلات ثرية درسوا في المدارس العثمانية العسكرية والمدنية من هؤلاء ٢١ شخصية سبعة من العسكريين (أكبرهم رتبة الفريق نوري السعيد) و ٧ خريجو معاهد وكليات الحقوق و ٢ من علماء الدين ومهندس وخريج إدارة^١.

تشكلت الحكومة العراقية الجديدة بعد مصادقة الجمعية الوطنية العراقية (البرلمان) على منصب نائب رئيس الوزراء الذي كان شاغراً بالإضافة الى خمس حقائب هي الدفاع والنفط والكهرباء والصناعة وحقوق الإنسان . أما تشكيل الوزارة بعد سقوط نظام صدام حسين فقد كانت حكومة أياد علاوي المؤقتة التي تشكلت في شهر ٦ من عام ٢٠٠٤م من ٣٣ وزير منهم ٦ نساء وحل مجلس الحكم الانتقالي نفسه بعد إحدى عشر شهر من تعيينه. ثم تكونت حكومة إبراهيم الجعفري بالشكل التالي .

رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري (شيعي) نائب رئيس الوزراء روش نوري شاويس (كردي) نائب رئيس الوزراء احمد الجلبي (شيعي) نائب رئيس الوزراء عبد مطلق الجبوري (سني) وزير الداخلية بيان باقر سولاغ جبر (شيعي) وزير الخارجية هوشيار زيباري (كردي) وزير المالية علي عبد الامير علاوي (شيعي) وزير العدل عبد الحسين شندل (سيعي) وزير الاعمار والاسكان جاسم محمد جعفر (شيعي) وزير التربية عبد الفلاح حسن (شيعي) وزير التعليم العالي سامي المظفر (شيعي) وزير الصحة عبد المطلب محمد علي (شيعي) وزير التخطيط برهم صالح (كردي) وزيرة الاتصالات جوان فؤاد

^١ - انظر المرجع السابق والعسكريون هم عبد المحسن السعدون، جعفر العسكري، جميل المدفعي، نوري السعيد، مصطفى العمري، ناجي شوكت، علي جودة الأيوبي، والقانونيون هم:- ناجي السويدي، توفيق السويدي، مزاحم الباجه جي، رشيد الكيلاني، محمد صالح جبر، عبد الوهاب مرحان، احمد مختار بابان وعلماء الدين هم :- يوسف السويدي، ت والمهندس رشيد العمري. وخريج الإدارة هو حمدي الباجه جي.

معصوم (كردية) وزير التجارة عبد الباسط كريم مولود (سني) وزير الزراعة علي البهادلي (شيعي) وزير العمل والشؤون الإجتماعية إريس هادي (كردية) وزير الموارد المائية لطيف رشيد (كردية) وزير النقل سلام المالكي (شيعي) وزير الثقافة نوري فرحان الراوي (سني) وزيرة العلوم والتكنولوجيا باسمه يوسف بطرس (مسيحية) وزيرة المهجرين والمهاجرين سهيلة عبد جعفر (شيعية) وزير الشباب والرياضة طالب عزيز زيني (شيعي) وزيرة البيئة نرمين عثمان (كردية) وزير حقوق الانسان (عين السني هاشم عبد الرحمن الشبلي لكنه اعتذر عن قبول المنصب) وزيرة ابلديات والاشغال العامة نسرين برواري (كردية) وزير النفط ابراهيم بحر العلوم (شيعي) وزير الكهرباء محسن شلاش (شيعي) وزير الدفاع سعدون الدليمي (سني) وزير الصناعة أسامة النجفي (سني).

وزراء الدولة :- وزير الدولة لشؤون الامن الوطني عبد الكريم العنزي (شيعي) وزير الدولة لشؤون المحافظات سعد نايف الحردان (سني) وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني علاء حسيب كاظم (شيعي) وزيرة الدولة لحقوق المرأة أزهار الشيكلي (سنية) وزير الدولة للسياحة والآثار هاشم الهاشمي (سني) وزير الدولة لشؤون الجمعية الوطنية صفاء الدين محمد صافي (شيعي) .

وشكل العسكريون في سوريا ٩ وزارات منذ تشرين الثاني ١٩٦٣م حتى عام ١٩٨٩م في حين شكل المدنيون ٧ وزارات منذ ذلك التاريخ حتى ١٩٨٩م . وهناك من شكل ثلاث وزارات (وهو من العسكريين) مثل عبد الرحمن خليفوي ومحمود الايوبي (من العسكريين) ومن شكل وزارتين أمين الحافظ (من العسكريين) , كما شكل بعض رؤساء الوزارات المدنية ثلاث وزارات

(صلاح البيطار مدني) ومن شكل وزارتين يوسف زعين وعبد الرؤوف الكسم وهما (مدنيين)^١ .

وإذا عدنا الى العائلات التي إشتراك في حكم سوريا في الفترة ما بين ١٩١٨ - ١٩٦٣ فإنها بالشكل التالي :-

الجدول ١٦ - أبناء العائلات السورية الذين إشتراكوا في الحكم ١٩١٨ - ١٩٦٣ .

١	العائلة	عدد الاشخاص	رئاسة الجمهورية بالمرات	رئاسة الوزراء بالمرات	٢	٣	الفترة التي شاركت فيها العائلة في الحكم
١	بيت العظم	٥	١٥	٢٢	١٥	٢٢	١٩٢٠/٩/٦ - ١٩٦٣/٣/٨
٢	بيت الخوري	٤	--	٨	٢	١٨	١٩١٨/٩/٢٧ - ١٩٦٣/٣/٨
٣	بيت الايوبي	٣	٤٣	٣	١	١٠	١٩١٨/٩/١٧ - شهر ٦/١٩٤٣

١ - وإذا تتبعنا الوزارات في سوريا منذ ١٩٦٣م وحتى ٢٠٠٥م لوجدنا أنها قد كانت بالشكل التالي : وزارة صلاح البيطار الاولى في ١٩٦٣/٣/٨م . وزارة أمين الحافظ تشرين ١٩٦٣م . وزارة صلاح البيطار الثانية مايو ١٩٦٤م . وزارة أمين الحافظ الثانية ٤ تشرين الثاني ١٩٦٤م . وزارة يوسف زعين الاولى سبتمبر ١٩٦٥م . وزارة صلاح البيطار الثالثة ديسمبر ١٩٦٥م . وزارة يوسف زعين الثانية ١٩٦٦/٢/٢٣م . وزارة حافظ الاسد (عسكري) الثانية في ١٩٧٠/١١/٢١م . وزارة عبد الرحمن خليفه في ١٩٧٢/١٢/٢٣م . وزارة خليفه في ١٩٧٦/٨/٧م . وزارة محمود الايوبي (عسكري) الاول ١٩٧٣/١٢/٢٣م . وزارة الايوبي الثانية في ١٩٧٤/٤/١م . وزارة الايوبي الثالثة في ١٩٧٥/٥/٩م . وزارة محمد علي الحلبي في ١٩٧٨/٣/٣٠م . وزارة عبد الرؤوف الكسم عام ١٩٨٠م . وقد بقي في التشكيلات الوزارية حتى عام ١٩٨٨م حيث كان يعيد تشكيل الوزارات اكثر من مرة في بعض الحقب الوزارية . وزارة محمد الزعبي عام ١٩٨٩م . الذي ترأس أكثر من وزارة حتى عام ٢٠٠٠م ثم تشكلت في هذا العام حكومة محمد مصطفى ميرو بتأليف حكومة جديدة بعد ان قدم محمود الزعبي استقالته ممهدا الطريق لاكبر تغيير وزاري منذ سنين وقد ضمت هذه الوزارة ٣٦ وزيرا احتفظ ١٣ وزير من الحكومة السابقة بمناصبهم- راجع المستقبل العربي من اللواء بيروت في ٢٠٠٠/٣/١٤م . ثم تشكلت حكومة محمد ناجي العطري . التي اجري الرئيس بشار الاسد تعديلا على حكومته في بداية شهر ٤ من عام ٢٠٠٤م شمل هذا التعديل وزارات الصحة والصناعة والاعراف والداخلية والاقتصاد والتجارة والاعلام والعدل والشؤون الاجتماعية والعمل.

٤	بيت الاتامى	٣	٤ هاشم	٣	٦	١	١٣
٥	بيت الحكيم	٣	-	٢ حسن	٩	-	١٢
٦	بيت العظمة	٤	-	١ بشير	٨	-	٩
٧	بيت المريد	٢	-	-	٨	-	٨
٨	بيت الجاهري	٣	-	٣ سعد الله	٥	-	٧
٩	بيت البرازي	٢	-	٢ محسن	٥	-	٧
١٠	بيت الكواشي	٢	-	-	٨	-	٨
١١	بيت مريم بك	٢	-	٥ مريم	٧	-	١٢
١٢	بيت الحسيني	٢	١ تاج	٤ تاج	٤	-	٩
١٣	بيت نظام الدين	١	-	-	٦	-	٦
١٤	بيت انقرب	١	-	٣ سعيد	٦	-	٩
١٥	بيت انقسي	٢	٢ كامل وناقم	٣ ناقم	٢	اسمن مجلس انقواب	٨
١٦	بيت الاطرش	٣	-	-	٦	-	٦
١٧	بيت البيطار	٢	-	-	٥	-	٥
١٨	بيت القوتلي	٢	٣ شكري	-	٣	-	٦
١٩	بيت الخطيب	٢	-	١ بهيج	٥	-	٦
٢٠	بيت السباعي	١	-	-	٥	-	٥
٢١	التمذ احمد ناسي	١	١ احمد	٣ احمد	-	-	٤
٢٢	صبيحي بركسات	١	٣ صبيحي	٣ صبيحي	-	رئيس	٧

١٩٣٢/١٢/٥		المجلس					الخلدي	
١٩٥٨/٣/٦ - ١٩٤٥/٤/٧ (١)	٩	-	٦	٣	-	١	صبري العلي	٢٣

يتضح من الجدول ان ٢٣ عائلة قد إستأثرت برئاسة الدولة والوزراء ومجلس النواب. لقد شغل ابناء العائلات المذكورة اعلاه- ١٦٢ منصب كبير في الدولة (بإستثناء عضوية مجلس النواب)

بيت العظم في ٢٠ وزارة وفي ١٢ وزارة كل من بيت الاتاسي والخوري وفي ١١ وزارة بيت مردم وفي ٧ وزارات بيت الايوبي وفي ٦ وزارات كل من بيت الجابري وبيت الكيالي وفي ٥ وزارات بيت الكيالي وفي ٤ وزارات كل من بيت الاطرش وارسلان .

(١) عملنا هذا الجدول على اساس قوائم الوزارات التي وردت في كتاب وطن وعسكر. تأليف مطيع السمان مرجع سابق. ونصوح بابل صحافة سياسية سوريا في القرن العشرين مرجع سابق وسليمان المدني هؤلاء حكومو سوريا ١٩١٨ - ١٩٧٠ صدر عن دار الانوار ١٩٩٩. هذا هذا وتجدر الاشارة الى ان اشخاص من غير هذه العائلات تولوا مناصب مهمة في الدولة مثل :-

سليم حنبت أشرت في ٤ وزارات في الفترة من ١٩٣٢/٦/١٥ حتى ١٩٣٩/٧/٨. جلال زهدي ٦ وزارات من ١٩٢٠/٣/٩ حتى ١٩٢٥/١٢/٢١. محمد كرد علي ٧ وزارات من ١٩٢٠/٢/٢٦ حتى ١٩٣٢/٦/١١. عبد الرحمن الشهبندر ٢ وزارة ١٩٢٠/٥/٣ حتى ١٩٢٠/٧/٢٤. حمدي النصر ٢ وزارة من ١٩٢١/٨/٣١ حتى ١٩٢٨/٢/٨. مامون الكزبري رئيس جمهورية لمدة يوم بحكم القانون حين كان رئيس مجلس النواب حين سقطت نولة الشيشكلي ورئيس مجلس النواب مرتين ورئيس الوزراء مرتين وخمس مرات وزير في الفترة من ١٩٥٣/٦/١٦ حتى ١٩٦٢/٩/١٧. جميل الاسي رئيس وزراء مرة و٥ مرات وزير من ١٩١٨/٩/٢٧ حتى ١٩٤٣/٣/٢٥. حسن حجارة ٧ مرات وزير من ١٩٤٥/٤/٧ الى بعد قيام الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨. بشير العجلاني ٣ مرات وزير من ١٩٤٨/٨/٢٢ حتى ١٩٥٤/٦/١٩. اكرم الحوراني نائب رئيس جمهورية في ج.ع.م. و٢ مرة وزير من ١٩٤٩/٨/١٤ حتى ١٩٦١. ميشيل علق ٢ مرة وزير من ١٩٤٩/٨/١٤ حتى ١٩٤٩/١٢/١٤. علاء الدروبي رئيس وزراء عام ١٩٢٠. معروف الدواليين رئيس وزراء ووزير اكثر من مرة.

كما يتضح من الجدول المذكور اعلاه ان عشر عائلات سورية قد اشتركت في ٦٥ وزارة . لقد حدث انه خلال ٢٦ سنة من تاريخ سوريا ١٩٢٠ - ١٩٥٦ تشكلت ٦٥ وزارة راس هذه الوزارات ٢٤ رئيس وزراء ٥ وزارات شكلها جميل مردم. وشكل من ٤ وزارات كل من تاج الحسيني وخالد العظم. ومن ثلاث وزارات كل من هاشم الاتاسي وسعد الدين الجابري وفارس الخوري وحقي العظم واحمد الدماض وصبحي بركات وصبري (علما بان اربعة منهم قد كانوا رؤساء دولة ايضا في اوقات مختلفة او في نفس الفترة التي شغلوا منصب الحكومة). وشكل من وزارتين كل من جميل الاشقي وفوزي سلو ورضا الركابي. بينما شكل من وزارة واحدة كل من سعيد الجزائري، زيد بن الحسين، علاء الدين الدروبي، الفرنسي يترالب، سولوميال، بهيج الخطيب، حسين البرازي، حسن الزعيم، لطفي الحفار، نصوح البخاري، معروف الدواليين .

وتشكلت في مصر منذ اعلان النظام الجمهوري عام ١٩٥٣م وحتى عام ١٩٨٧م - ٣٨ وزارة شكل العسكريون ١٤ وزارة . وكان رئيس الوزارة من العسكريين في الفترة ما بين ١٩٥٢م - ١٩٧٠م . وقد كان رئيس الوزراء رئيس الجمهورية مرتين في عهد كل رئيس جمهوري من الرؤساء الثلاثة في مصر .

وذا احصينا الوزارات المشكله في عهد كل رئيس جمهورية في مصر لوجدناها بالشكل التالي: وزارتان شكلهما محمد نجيب حتى ١٨/٦/١٩٥٣م . وتشكلت ١٣ وزارة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر . و ١٦ وزارة في عهد

الرئيس السادات , و ٩ وزارات في عهد حسني مبارك حتى (١٩٨٨م)^١ .
ولمزيد من الايضاح نورد الجدول التالي بعدد الوزارات التي تشكلت في
الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ومشاركة الاحزاب في تشكيلها نظراً لنسبة الاعضاء
في مجلس النواب .

الجدول رقم ٧- الحكومات المصرية الإئتلافية والمستقلة وحكومات حزب
الاعلبية في الفترة ١٩٢٣ - ١٩٥٢ (١) .

الرقم	رئيس الوزراء	الحزب أو الاحزاب	مدة الحكومة من- الى	استقالتها أو إقالتها
١	وزارة سعد زغلول	الوفد	١٩٢٤/١/٢٨ - ١٩٢٤/١٢/٢٣	استقالة سعد زغلول من منصبه
٢	وزارة زيور باشا		١٩٢٤/١٢/٢٤ - ١٩٢٥/٣/١٣	حُل البرلمان في ١٩٢٤/١١/٢٤ - وفي ١٩٢٥/٣/٢٣

^١ - ورؤساء الوزارات في مصر منذ عام ١٩٥٢م هم : محمد نجيب من ١٩٥٢/٩/٧م , إلى ١٩٥٤/٢/٢٥م . الوزارة الثانية التي شكلها محمد نجيب من ١٩٥٤/٢/٢٥م إلى ١٩٥٤/٣/٨م . ورأس جمال عبد الناصر الوزارة الاولى من ١٩٥٤/٤/١٨م , إلى ١٩٥٦/٦/٢٣م . اما الوزارة الثانية التي ترأسها جمال عبد الناصر فقد كانت من ١٩٦٧م إلى ١٩٧٠/٩/٢٩م وقت وفاته . هذا علاوة على انه قد كان رئيس جمهوري ولا يوجد إلى جانبه رئيس وزراء في الفترة من ١٩٥٦م إلى ١٩٦٢م . وترأس على صبري المجلس التنفيذي في الفترة من ١٩٦٢/٩/٢١م حتى مارس ١٩٦٤م . ثم اصبح رئيس الوزراء من مارس ١٩٦٤م إلى ١٩٦٥/٩/٢٩م . وترأس الوزارة عسكري اخر زكريا محيي الدين من ١٩٦٥/٩/١٠م إلى يونيو ١٩٦٦م . واتى عسكري ايضاً محمد صدقي سليمان فتولى الوزارة من ١٩٦٥/٩/١٠م إلى يونيو ١٩٦٧م . وفي ١٩٧٠/١١/١٧م . شكل محمود فوزي (مدني وزارة) . ثم شكل وزارته الثانية في ١٩٧١/٩/٢٠م . وتولى الرئيس السادات بنفسه رئاسة الوزراء حتى عام ١٩٧٣م . كما تولى الوزارة الثانية عام ١٩٧٩م . وتولى الرئيس مبارك الوزارة عام ١٩٨١م الخ . هذا وتجدر الاشارة إلى ان هناك كتاب قيام مخصص للوزارات في مصر عنوانه النخبه السياسية في مصر . دراسة حالة النخبه الوزارية . د. مايسه الجمل - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٣م . وتشكلت وزارات اخرى منها حكومة عاطف صدقي وحكومة مصطفى عبده وحكومة احمد نظيف .

(١) - لمزيد من الاطلاع راجع عثمان خليل وسليمان الطماوي. القانون الدستوري. مرجع سابق ص ٣٢٣-٣٢٨. مصر والحياة النيابية , مرجع سابق ص ٥٥٤-٥٥٥.

٣	وزارة علي يكن	الوفد والاحرار	١٩٢٦/٦/٧ - ١٩٢٧/٤/٢١	
٤	وزارة ثروة بلشا	الوفد والاحرار	١٩٢٧/٤/٢٦ - ١٩٢٨/٤/١٦	
٥	وزارة النحاس	الوفد والاحرار	١٩٢٨/٣/١٧ - ١٩٢٨/٦/٢٥	أقيلت لرفضها مشروع تشريع في ١٩٢٨/٧/١٩
٦	وزارة محمد محمود	الاحرار الدستوري	١٩٢٨/٦/٢٧ - ١٩٢٩/١٠/٣	قررت إيقاف الحياة النيابية ٣ سنوات قابلة للتجديد
٧	وزارة علي يكن	المستقلون	١٩٢٩/١٠/٤ - ١٩٢٩/١٢/٣	عادت اللجان الدستورية في ظلها
٨	وزارة النحاس	الوفد	١٩٣٠/١/١ - ١٩٣٠/٦/١٨	رفض البرلمان المعاهدة التي بها محمد محمود
٩	وزارة إسماعيل صدقي	حزب الشعب	١٩٣٠/٦/١٩ - ١٩٣٣/١/٤	الغى دستور ١٩٢٣ وقانون الانتخابات وصدر دستور ١٩٣٠
١٠	وزارة عبد الفتاح يحيى	حزب الشعب	١٩٣٣/١١/٢٧ - ١٩٣٤/١١/٦	
١١	وزارة توفيق نسيم	المستقلون	١٩٣٤/٧/١٥ - ١٩٣٦/١/٢٢	الغى دستور ١٩٣٠ وحل المجلس
١٢	وزارة علي ماهر	المستقلون	١٩٣٦/١/٣٠ - ١٩٣٦/٥/٩	توفي الملك فؤاد ١٩٣٦/٤/٢٨
١٣	وزارة مصطفى النحاس	الوفد	١٩٣٦/٥/١٠ - ١٩٣٧/٧/٢١	وقعت المعاهدة المصرية الانجليزية وانغيت الامتيازات
١٤	وزارة مصطفى النحاس	الوفد	١٩٣٧/٨/١٣ - ١٩٣٧/١٢/٣	
١٥	وزارة محمد محمود	إئتلاف مع إستبعاد الوفد	١٩٣٧/١٢/٣٠ - ١٩٣٩/٨/١٢	أحل إنقضاء البرلمان شهر والمجلس في ١٩٣٨/٢/٢
١٦	وزارة علي ماهر	إئتلاف مع إستبعاد الوفد	١٩٣٩/٨/١٨ - ١٩٤٠/٦/٦	صدر مرسوم بإعلان الأحكام انعرفية
١٧	وزارة حسن صبري	إئتلاف مع إستبعاد الوفد	١٩٤٠/٦/٢٨ - ١٩٤٠/١١/١٥	توفي وهو يلقي خطابه بالعرش في البرلمان
١٨	وزارة حسين سري	الدستوري والمستقلون	١٩٤٠/١١/١٥ - ١٩٤١/٧/٢١	
١٩	وزارة حسين سري	إئتلافية ماعدا الوفد	١٩٤١/٧/٣١ - ١٩٤٢/٢/٤	

٢٠	وزارة مصطفى النحاس	الوفد	١٩٤٢/٢/٤ - ١٩٤٢/٥/٢٦	حل المجلس في ١٩٤٢/٢/٧
٢١	وزارة مصطفى النحاس	الوفد	١٩٤٢/٥/٢٦ - ١٩٤٢/١٠/٨	أقيمت وحل المجلس في ١٩٤٢/١٠/١٥
٢٢	وزارة احمد ماهر	إئتلافية ماعدا الوفد	١٩٤٤/١٠/٨ - ١٩٤٥/١/١٥	قتل احمد ماهر تحت قبة البرلمان
٢٣	وزارة احمد ماهر	إئتلافية ماعدا الوفد	١٩٤٥/١/١٥ - ١٩٤٦/٣/١٥	
٢٤	وزارة محمود فهمي النقراشي	إئتلافية ماعدا الوفد	١٩٤٦/١٢/٩ - ١٩٤٨/١٢/٢٨	
٢٥	وزارة اسماعيل مصطفى	إئتلافية ماعدا الوفد	١٩٤٦/٢/٢٦ - ١٩٤٦/١٢/٩	
٢٦	وزارة محمود فهمي النقراشي	إئتلافية ماعدا الوفد	١٩٤٦/١٢/٩ - ١٩٤٨/١٢/٢٨	أخيل
٢٧	وزارة ابراهيم عبد الهادي	إئتلافية ماعدا الوفد	١٩٤٨/١٢/٢٨ - ١٩٤٩/٧/٢٥	
٢٨	وزارة حسين سري	إئتلافية	١٩٤٩/٧/٢٥ - ١٩٤٩/١١/٢٥	حل المجلس في ١٩٤٩/١١/٢٥
٢٩	وزارة حسين سري	محايدة	١٩٤٩/١١/٢٥ - ١٩٥٠/١/١٢	الوزارة التي جرت في خلالها الانتخابات ^١
٣٠	وزارة مصطفى النحاس	الوفد	١٩٥٠/١/١٢ -	

يتضح من الجدول ان حزب الوفد قد شكل ثمان وزارات من الثلاثين (سبع منها شكلها مصطفى النحاس. وقامت ١١ حكومة إئتلافية مع استبعاد الوفد. وحكومتين إئتلافية من الوفد والديمقراطيين . وثلاث وزارات فيها المستقلون ووزارتين فيها زيور باشا ووزارتين فيها حزب الشعب ووزارة محايدة. وكان كبار الملاك في مصر هم القوة المحركة المسيطرة على الحكومة والسلطة التشريعية حتى قيام الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

^١ - اخذنا هذا الجدول من عثمان خليل وسليمان الطماوي. القانون الدستوري ط٢. ١٩٥٠. ص ٣٢٣ - ٣٢٨.

وتشكلت ٢٧ حكومة في ج.ع.ي منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢م حتى عام ١٩٨٣م بموجب القرار الجمهوري رقم ٥١ لعام ١٩٨٣م. شكل ٤ من العسكريين ١٤ حكومة. شكل الفريق حسن العمري ٨ حكومات في فترات مختلفة منذ عام ١٩٦٤م حتى ١٩٧١م. كما شكل المشير عبد الله السلال ٤ حكومات. شكل كل من حمود الجانفي وعبد اللطيف ضيف الله من وزارة واحدة وبالمقابل شكل ٧ رؤساء وزارات (شخصيات مدنية) سبعة عشر حكومة. شكل محسن العيني اربع حكومات وعبد العزيز عبد الغني اكثر من خمس حكومات, واحمد محمد نعمان حكومتين وشكل وزارة واحدة كل من عبد الله الكرشمي, احمد عبدالله الحجري حسن مكي عبد الكريم الارياني^١.

^١ بالعودة إلى القرارات الجمهورية الصادرة بتشكيل الوزارات. ثم تشكيل الحكومات التالية : حكومة العميد عبد الله السلال بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٧م. حكومة الزعيم عبد الله السلال الثانية بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٣١م. حكومة المشير عبد الله السلال الثالثة في ١٩٦٦/٦/١٨م. حكومة المشير السلال الرابعة في ١٩٦٧/١٠/١٢م. وكان في نفس الوقت رئيس جمهورية. حكومة العميد عبد اللطيف ضيف الله بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥م. حكومة اللواء حمود الجانفي بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣م. حكومات العمري. حكومات اللواء حسن العمري بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٠م. حكومة حسن العمري الثانية في ١٩٥٦/١/٦م. حكومة العمري الثالثة بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢٠م. حكومة العمري الرابعة في ١٩٦٦/٤/١٦م. حكومة العمري الخامسة في ١٩٦٧/١٢/٢١م. حكومة العمري السادسة في ١٩٦٨/٩/١٤م. حكومة العمري السابعة في ١٩٦٩/٤/٣م. حكومة العمري الثامنة في ١٩٧١/٨/٢٣م وشكل المدنيون الوزارات التالية: حكومة أحمد محمد نعمان الاول بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٠م. حكومة أحمد محمد نعمان الثانية بتاريخ ١٩٧١/٥/٣م. حكومة محسن العيني الاول بتاريخ ١٩٦٧/١١/٥م. حكومة العيني الثانية بتاريخ ١٩٧٠/٢/٥م. حكومة العيني الثالثة بتاريخ ١٩٧١/٩/١٨م. حكومة العيني الرابعة بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢١م. حكومة عبد الله الكرشمي بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢م. حكومة عبد الله الحجري بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١م. حكومة الدكتور حسن مكي بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣م. حكومة عبد الكريم الارياني بتاريخ ١٩٨٠/١٠/١٥م. حكومة عبد العزيز عبد الغني الاول بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٦م. الحكومة الثانية بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣م. الحكومة الثالثة بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٥م. الحكومة الرابعة بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١م. الحكومة الخامسة بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٢م. الحكومة السادسة. ثم تكليف محمد سعيد العطار بالقيام بأعمال رئيس الوزراء في ١٩٩٤/٥/٩م ثم حكومة عبد العزيز عبد الغني عام ١٩٩٤م ثم حكومة فرج بن غانم في ١٩٩٧/٥/١٤م ثم حكومة الدكتور عبد الكريم الارياني. ثم حكومة عبد القادر باجمال في ٢٠٠١/٤/٢٨م ثم حكومة عبد القادر باجمال في شهر ٢٠٠٣/٥م.

وكان يتم تشكيل الوزارات في ج.ع.ي على اساس التمثيل المناطقي في ظل منع الحزبية ثم تحول في عهد الوحدة إلى التمثيل الشطري بمج الحكومتين في حكومة . واخذ الطابع الحزبي الائتلافي بعد قيام الانتخابات في ٢٧/٤/١٩٩٣م حيث شكلت الحكومة الجديدة من الثلاثة الأحزاب الكبيرة المؤتمر الشعبي ٧ وزراء , الحزب الاشتراكي رئيس الوزراء ٥ وزراء . التجمع اليمني للإصلاح نائب رئيس وزراء و٥ وزراء . وكان في هذا التمثيل لولاء انسياسي أهمية تفوق المعادلة المناطقيّة^١ .

وإذا كان الانتماء للحزب , أو التنظيم السياسي الحاكم الوحيد واسباس الاختيار لتولي الوزارات طبعاً مع الاخذ بعين الاعتبار المذاهب , الوظائف , والعلاقات القرابية الخ . فهناك عامل آخر في ظل هذا الاتجاه زلته الدراسة في الجامعات المدنية والكليات الحربية وخاصة في اوساط الضباط , والاعضاء النشطين في الحزب أو التنظيم الحاكم والائتلاف السياسي في عهد الحكومات البرلمانية . والذي يأخذ كل طرف فيه بتلك المسائل (القرابة - المذهب - المنطقة) إلى حد أو ذاك .

وفي حين شكل حيدر العطاس حكومتين . الاولى منذ اعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢/٥/١٩٩٠م . والثانية بعد انتخابات مجلس النواب في ٢٧/٤/١٩٩٣م^٢ . ثم شكل عبد العزيز عبد الغني الوزارة الجديدة عام ١٩٩٤م

^١ هذا وقد كانت الوزارات التي هي حصة المؤتمر الشعبي العام : النائب الاول لرئيس الوزراء . وزارات الخارجية , الداخلية , المالية , التربية والتعليم , العدل , التخطيط , الاعلام , والوزارات التي كانت من نصيب الحزب الاشتراكي . رئيس الوزراء نائب رئيس الوزراء , وزارات الدفاع . الاسكان , المواصلات , الثقافة , والكهرباء . وكان من نصيب التجمع اليمني للإصلاح نائب رئيس الوزراء . وزارات الاوقاف , الادارة المحلية , التموين . الشؤون القانونية , الصحة .

^٢ - كان تشكيل حكومة العطاس الثانية في مايو ١٩٩٣م . وضمت حكومة عبد القادر باجمال التي تشكلت في شهر ٤/٢٠٠١ من ٣٥ وزير بينهم ٢٣ من الوجوه الجديدة . وانضم إلى حكومة عبد القادر باجمال الثانية التي تشكلت في شهر ٥/٢٠٠٣م من حوالي ١٧ وزيراً جديداً من أصل ٣٥ وزير كلهم من أعضاء المؤتمر الشعبي العام . وسبق وان تشكلت في ج.ع.ي.د.ش. سابقاً منذ ١٩٦٩-١٩٩٠ حكومات محمد علي هيثم من ١٩٦٩-١٩٧٢ حكومة غني ناصر ١٩٧٢-١٩٨٥ . حكومة حيدر العطاس ١٩٨٥-١٩٨٦ . حكومة ياسين سعيد نعمان ١٩٨٦-١٩٩٠ .

وحكومة فرج بن غاتم ثم حكومة عبد الكريم الإرياتي ثم حكومة عبد القادر باجمال عام ٢٠٠١ وإعادة تشكيلها عام ٢٠٠٣ .

وتشكلت في السودان ما يربو على ١٥ حكومة منذ الاستقلال عام ١٩٥٦م حتى عام ١٩٩٣م . على أن العسكريين شغلوا فترة اكبر من نظرائهم المدنيين في ظل الحكومات البرلمانية . مثال ذلك ترأس الفريق عبود الوزارة بصفته رئيس المجلس العسكري في الفترة ما بين ٢٨/١١/١٩٥٨م حتى عام ١٩٦٤م وترأس جعفر نميري الوزارة بصفته رئيس مجلس قيادة الثورة , ثم رئيس الجمهورية منذ عام ١٩٧٠م حتى ١٩٨٥م . وترأس البشير مجلس الوزراء بصفته رئيس مجلس الثورة للانتقال الوطني منذ ٣١/٦/١٩٨٩م ورئيس الجمهورية حتى الان ٢٠٠٥ .

وشكل الازهري في ٢/٢/١٩٥٦ حكومة قومية ضمت عناصرها من الاحزاب الرئيسية في السودان. غير انه بعد ان تشكل حزب جديد عام ١٩٥٦- حزب الشعب الديمقراطي إنسلخت الجماعات الاساسية فيه عن الحزب الوطني الاتحادي. قام حزب الامة بمساعدة الحزب الجديد في دفع الازهري الى الاستقالة في نهاية شهر ٦/١٩٥٦ .

وكانت الحكومة التي تشكلت في ٥/٧/١٩٥٦ إنتلافية من حزب الامة والحزب الجديد حزب الشعب الديمقراطي. كان رئيس الحكومة عبدالله خليل بقي في هذا المنصب الى ان قام الانقلاب في نوفمبر ١٩٥٨ .

وهكذا يكون الحزب الوطني الاتحادي قد شكل حكومتين وشكل حزب الامة حكومة، كانت حكومتان من الثلاث إنتلافية.

وإذا كانت قد إنتهت الفترة البرلمانية الاولى في السودان على هذا النحو- رئاسة الهيئة الجماعية للدولة ورئاسة الحكومة مرتين للحزب الوطني الديمقراطي ورئاسة حكومة لحزب الامة، فقد حدث في التجربة البرلمانية الثانية

١٩٦٥-١٩٦٩ قد شكل حزب الامة ثلاث حكومات وتولى زعيمه رئاسة مجلس السيادة. علماً بان حزب الامة قد انقسم في هذه الفترة.

إذ بخلاف الحكومات البرلمانية قبل ١٩٥٨ بدأت مسيرة هذه الفترة (١٩٦٤-١٩٦٩) بان تشكلت حكومة سر الختم خليفة بعد ثورة ١٩٦٤. كان للعناصر الرديكالية وزن كبير فيها. لقد ضمت حكومة سر الختم خليفة سبعة وزراء من جبهة الهيئات من بينهم سكرتيري إتحاد النقابات العمالية وإتحاد المزارعين ووزيرين من الجنوب ووزير من كل من حزب الامة والوطن الاتحادي والشعب الديمقراطي وجبهة الميثاق الاسلامي والحزب الشيوعي. قامت القوى التقليدية بالأداء بها، ثم تشكلت حكومة جديدة في ١٩٦٥/٢/٢٤ برئاسة سر الختم خليفة ايضاً ضمت في عضويتها وزراء من حزب الامة والوطن الاتحادي وجبهة الميثاق الاسلامي وجبهة الجنوب. وبذلك ازيلت العناصر الرديكالية التي كانت تمثل جبهة الهيئات في الحكومة السابقة علماً بان رئيس الحكومة كان شخصية مستقلة.

وبعد انتخاب الجمعية التأسيسية في مايو ١٩٦٥ قامت ثلاث حكومات برئاسة رؤساء وزارات من حزب الامة. تشكلت الحكومة الاولى في مايو ١٩٦٥ برئاسة محمد احمد محجوب كانت بالإنتماف بين حزبي الامة والوطن الاتحادي بقت حتى يونيو ١٩٦٦. تشكلت حكومة جديدة برئاسة الصادق المهدي بالإنتماف بين جناح الصادق المهدي في حزب الامة والوطن الاتحادي استمرت الى مايو ١٩٦٧. واتت الحكومة الثالثة برئاسة محمد احمد محجوب بالإنتماف بين جناح الإمام الهادي في حزب الامة والاتحاد الوطني، استمرت حتى ١٩٦٩/٥/٢٥.

٥- وتشكلت الوزارة الخامسة في ١٩٨٩/٣/٢٠ برئاسة الصادق المهدي من حزب الامة = والاتحاد الديمقراطي- بعض الاحزاب الجنوبية- وزير من الحزب الشيوعي والنقابات ^١ .

وإذا كانت حصيلة الفترة البرلمانية الثانية ١٩٦٤ - ١٩٦٩ خمس حكومات ثلاث منها برئاسة زعيم من حزب الامة وحكومتين برئاسة شخصية مستقلة ^٢ ! شتركت العناصر الرديكالية في الاولى والتقليدية في الثانية فإن الفترة البرلمانية الثالثة قد اتت بحكومتين تشكلت الحكومة الاولى في ابريل ١٩٨٥ برئاسة الجزولي دفع الله شخصية مستقلة ايضاً وشابهت هذه الحكومة حكومة سر الختم في ١٩٦٤ في تأليفها من ممثلي النقابات والاتحادات المهنية والاحزاب السياسية. ثم تلتها الحكومة التي شكلها الصادق المهدي بعد إنتخابات ١٩٨٦ .

لقد كانت حصيلة الفترات البرلمانية الثلاثة قيام ١٣ حكومة، ترأس ثلاث منها شخصيات مستقلة وخمس حكومات كان رئيسها من حزب الامة وحكومتين برئاسة احد زعماء الحزب الوطني الاتحادي .

وإذا اخذنا امثلة لبعض التشكيلات الوزارية في نسبة التمثيل في الإنتلاف نجد ان الوزارة الإنتلافية التي شكلها الازهري عام ١٩٥٦ كانت تضم ٨ وزراء من الاحزاب الاخرى، وكانت نسبة التمثيل في الحكومة الإنتلافية التي اطاحت بها حركة ١٩٨٩/٦/٣١ عشر وزارات مهمة ورئيس الوزراء من حزب الامة وست وزارات من الحزب الاتحادي وست وزارات للاحزاب الجنوبية الصغيرة

^١ - ٦٦ راجع احمد شوقي محمود. مبادئ القانون وتجربة السودان السياسية، ونظام الحكم ١٩٩٠- ١٩٩١ مكتبة النصر - القاهرة ص ٤٠٠- ٤١٢ .

^٢ لمزيد من التفصيل حول الحكومات الإنتلافية يمكن العودة الى تيم نبلوك . صراع السلطة والثروة في السودان مرجع سابق صفحات ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠. هذا وتجدر الاشارة الى ان حكومة سر الختم خليفة التي تشكلت في اكتوبر ١٩٦٤ كانت الحكومة التي قررت حق المرأة السودانية في الانتخابات لأول مرة في تاريخ السودان .

وزير من الجبهة الإسلامية (عدد الوزارات ٢٨) ^١ .

الحكومات الإنتلافية في فترة ١٩٨٦ - ١٩٨٩ :

- ١ - الحكومة الاولى برئاسة الصادق المهدي .
 - ٢ - الوزارة الإنتلافية الثانية : تشكلت في ١٩٨٧/٦/٣ برئاسة الصادق المهدي (حزب الامة + الوطن الاتحادي + وبعض احزاب الجنوب) . حكومة وحدة وطنية في ١٩٨٨/٤/١٦ بعد أن إستقال الصادق المهدي في ١٩٨٨/٤/١٣ .
 - ٣ - إنتخب الصادق المهدي في ١٩٨٨/٤/٢٧ بتأييد ١٩٦ نائباً من ٢٢٢ نائب أدلوا بأصواتهم، وتشكلت حكومة قوية موسعة شارك فيها كل من حزب الامة والوطن الاتحادي .
 - ٤ - الوزارة الرابعة: تشكلت في ١٩٨٩/٢/١ من حزب الامة والجبهة الإسلامية والحزب القومي السوداني (لم يشترك الحزب الاتحادي لأول مرة في هذا التشكيل) .
- في حين شكل المدنيون حوالي ١٣ وزارة . شكل إسماعيل الأزهرى وزارتين ، وكذلك سر الختم خليفة . وشكل محمد أحمد محجوب وصادق المهدي كل واحد منهما ثلاث وزارات . وشكل من وزارة واحدة كل من عبد الله خليل وأبو بكر عوض الله والجزولي دفع الله ^٢ . وتشكلت في تونس ما يوبو على ٦ وزارات منذ الاعلان على

^١ - لمزيد من الاطلاع راجع د/ قائد محمد طربوش- السلطة التنفيذية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. مجد بيروت. ص ١٩٥ القسم الثالث تسميات الشق الثاني من السلطة التنفيذية وطريقة قيامها .

^٢ - شكل إسماعيل الأزهرى الوزارة الاولى عام ١٩٥٦م - من الحزب الوطني الاتحادي واستمرت شهراً واحداً ثم شكل الوزارة الثانية وكانت ائتلافية كان فيها ٨ وزراء من الحزب الوطني الاتحادي . و ٨ وزراء من الأحزاب الأخرى . وشكل عبد الله خليل وزارة من حزب الامة بعد ان حصل على ستين صوتاً في حين نال منافسه الأزهرى ٣١ صوتاً (راجع الأهرام بتاريخ ١٩٥٦/٧/٦م) . وشكل سر الختم خليفة وزارتين في ١٩٦٤م و ١٩٦٥م وكان شخصية مستقلة . وشكل محمد أحمد محجوب وصادق المهدي من ثلاث وزارات وكلاهما من حزب الامة . وقبل الانقلاب على الحكم المدني الأخير فقد كانت اهم الوزارات من أعضاء حزب الامة . حيث شملت ١٠ وزارات مهمة من مجموع ٢٨ وزارة . في حين كان للحزب الديمقراطي ٦ وزراء . وشاركت الأحزاب الجنوبية الصغيرة ب ٦ وزراء . والجبهة الإسلامية بوزارة واحدة (راجع الفرسان) - لندن العدد ٥٣٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٣م ص ٥ - والثورة صنعاء بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٥م (هذا وقد كان عبد الله خليل عسكري في بداية حياته العملية) .

تعيين الوزير الاول عام ١٩٦٩م^١ . ورأس الشق الثاني من السلطة التنفيذية في الجزائر الوزير الاول ٣ منذ اواخر الثمانينات وحتى اعلان الحكم المؤقت في بداية ١٩٩٢م . وثلاثة حكومات في ظل الأحكام المؤقتة^٢ .

هذا وتجدر الإشارة إلى ان تشكيل الوزارات تخضع لعدد من الاعتبارات المحلية تختلف من بلد لآخر ومن فترة لآخرى حتى في البلد الواحد . وهكذا إذا أخذنا لبنان على وجه الخصوص فإن تشكيل الوزارات يخضع للمعادلات الطائفية . إذ أنع رغم تشكيل ما يربو على ٥٤ وزارة حتى بداية التسعينات فإن رئاسة الوزارة محصورة في ما لا يزيد عن خمس أسر سنية هي بيت كرامي (وقد شكل حميد كرامي حكومة وشكل عمر كرامي أكثر من حكومة في شكل حين رشيد كرامي ١٥ حكومة) . وبيت الصلح , التي تناوب منها على رئاسة الوزارة أكثر من واحد . وبيت سلام وبيت اليافي وبيت الحص .

مثال ذلك كان ابناء طوائف مختلفة قد تولى رئاسة الوزراء قبل الاستقلال . لقد كانت في الفترة من ١٩٢٦ - ١٩٤٣ أي قبل الاستقلال - ١٩ وزارة تولى رئاستها ٩ اشخاص منها ٥ مرات خير الدين الاحدب ، وثلاث مرات كل من بشارة الخوري وأوغست ديب ومن مرتين كل من عبدالله الباقي واحمد الداعوق ومن مرة كل من حبيب باشا السعد وخالد شهاب وسامي الصلح .

وإذا رجعنا الى شاغلي منصب وزير قبل الاستقلال في الفترة ما بين ١٩٢٦ - ١٩٤٣ نجد انه قد كان ٢٠ منصب وزير من ست مرات كل من احمد الحسيني وموسى نمور ومن ٥ مرات كل من حسين الاحدب وحكمت جنبلاط

^١ - وكان الوزير الاول الباهي الادغم في ٨/١١/١٩٦٩م , الهادي نويرة . محمد مزالي . زين العابدين بن علي . البكوش . حامد القروي . محمد الغنوشي .

^٢ - والحكومات التي تشكلت قبل تعطيل المؤسسات الدستورية في الجزائر هي حكومات مولود حمروش - وقاصدي مرباح - وسيد احمد غزالي والحكومات التي تشكلت بعد الغاء نتائج الانتخابات في يناير ١٩٩٢م هي حكومات سيد احمد الغزالي وبلعيد عبد السلام ورضاء مالك واويحيى واحمد بن يتينور . علي بن قليس . وغيرهم .

ومن ٤ مرات حبيب أبو شهلا ومن ثلاث مرات فيليب بولس، وعن مرتين كل من زكور أبو ناصر وسليم تلحون وجورج ثابت وإبراهيم حيدر وجبران تونبي وخليل أبو المص و سليم تقلا و خليل كسيب واحمد الاسعد وحميد فرنجية. في حين تقلد الوزراء الآخرون هذا المنصب من مرة واحدة^١.

وكما سبق القول بأن بعض المسيحيين قد إشتراك في تشكيل وزارات ما قبل الاستقلال مثل بشارة الخوري وأوغست ديب،.. الخ. فإن رئاسة الوزراء قد كانت في المعادلات الجديدة لما بعد الاستقلال من نصيب السنة وقد حدث أن ترأس إثنان من بيت الصلح ١٢ وزارة. ترأس رياض الصلح ٦ حكومات من ١٩٤٣ - إلى ١٩٥١/٢/٤. وترأس سامي الصلح ٦ حكومات. وترأس أشخاص آخرون من عائلات سنّية عدد من الحكومات مثال : ترأس صائب سلام خمس حكومات حتى عام ١٩٧٢. وترأس رشيد كرامي عشر حكومات من ١٩٥٥/٩/١٩ حتى إستشهاده ١٩٨٧/٦/١٩. وألف عبدالله اليافي خمس حكومات^٢.

وأمزيد من الإيضاح نورد الجدول التالي بإشتراك العائلات اللبنانية في الحكومات من آخر حكومة ألفها رئيس الوزراء اللبناني قبل الاستقلال وبعده حتى وزارة أحمد الداعوق عام ١٩٦٠.

الجدول رقم ٢٠ - إشتراك العائلات اللبنانية في الحكومات منذ الإنتداب حتى عام ١٩٦٠.

١ - لمزيد من الاطلاع راجع الياس البدي. من يصنع الرئيس. المؤسسة الجامعية مجد ١٩٨٢. جاء فيها سرد الوزارات لما قبل الاستقلال صفحات ١٩ - ١٠٠ والمجالس النيابية التي انتخبت رؤساء جمهوريات في لبنان ص ٧٠ - ٧٤.

٢ - ولمزيد من الاطلاع حول هذا راجع صلاح عيوش. تاريخ لبنان من خلال ١٠ رؤساء حكومة ، وإبراهيم للملّنين ط ١ - ١٩٨٩ ص ٧٤.

لرقم	العائلة أو الشخص	عدد الاشخاص	عدد المرات التي اشتركوا فيها في الوزارة
١	بشارة الخوري	١	٤ مرات اشتركوا في الوزارة
٢	شهاب	٣	٤ مرات اشتركوا في الوزارة
٣	حيدر	٣	٦ مرات اشتركوا في الوزارة
٤	جنبلاط	٢	٦ مرات اشتركوا في الوزارة
٥	شمعون	١	٣ مرات اشتركوا في الوزارة
٦	نمور	١	٦ مرات اشتركوا في الوزارة
٧	أبو شهلا	١	٤ مرات اشتركوا في الوزارة
٨	أبو اللع	٢	٢ مرات اشتركوا في الوزارة
٩	تقلا	٢	٥ مرات اشتركوا في الوزارة
١٠	حمادة	٢	٢ مرات اشتركوا في الوزارة
١١	فرنجية(حميد)	١	٣ مرات اشتركوا في الوزارة
١٢	بولس	١	٥ مرات اشتركوا في الوزارة
١٣	عسيران	١	٣ مرات اشتركوا في الوزارة
١٤	سكاف	٢	٦ مرات اشتركوا في الوزارة
١٥	كرامي	١	٧ مرات اشتركوا في الوزارة
١٦	إرسلان	٣	١٦ مرة اشتركوا في الوزارة
١٧	تقي الدين	٣	٤ مرات اشتركوا في الوزارة
١٨	أده	٢	٥ مرات اشتركوا في الوزارة
١٩	أسطفان	٢	٢ مرات اشتركوا في الوزارة
٢٠	المر	١	٥ مرات اشتركوا في الوزارة
٢١	الهرابي	٢	٢ مرات اشتركوا في الوزارة

٢٢	اليافي	١	٤ مرات اشتركوا في الوزارة
٢٣	الاعور	١	٣ مرات اشتركوا في الوزارة
٢٤	الخليل	١	٥ مرات اشتركوا في الوزارة
٢٥	لحود	١	٥ مرات اشتركوا في الوزارة
٢٦	الصلح	٢	١٦ مرة اشتركوا في الوزارة
٢٧	كرم	١	٣ مرات اشتركوا في الوزارة
٢٨	حكيم	١	٣ مرات اشتركوا في الوزارة
٢٩	بزري	١	٣ مرات اشتركوا في الوزارة
٣٠	عصن	٢	٣ مرات اشتركوا في الوزارة
٣١	العويني	١	٢ مرات اشتركوا في الوزارة
٣٢	نقاش	١	٣ مرات اشتركوا في الوزارة
٣٣	بيضرن	١	٣ مرات اشتركوا في الوزارة
٣٤	الصنبولي	١	٣ مرات اشتركوا في الوزارة
٣٥	مكاوي	١	٢ مرات اشتركوا في الوزارة
٣٦	مالك	١	٢ مرات اشتركوا في الوزارة
٣٧	قريا	١	٢ مرات اشتركوا في الوزارة
٣٨	مقبب	١	٢ مرات اشتركوا في الوزارة
٣٩	عكاري	١	٢ مرات اشتركوا في الوزارة
٤٠	طراد	١	٢ مرات اشتركوا في الوزارة
٤١	مبارك	١	٢ مرات اشتركوا في الوزارة
٤٢	نجار	١	٣ مرات اشتركوا في الوزارة
٤٣	صيدا	١	٢ مرات اشتركوا في الوزارة

٤٤	سلام	١	٥ مرات اشتركوا في الوزارة
٤٥	سالم	١	٢ مرات اشتركوا في الوزارة
٤٦	الحسيني	١	٧ مرات اشتركوا في الوزارة

وشارك عدد من الشخصيات التالية من مرة واحدة- شارك الحلوم جورج الهراوي ، امين البستاني ، رنيف أبو اللع ، احمد الاسعد ، جبران نحاس ، سليمان نوفل ، محمد العبود ، احمد الفضل ، كلقويس الخازن ، جورج شاور ، ميشال جوحظ ، جبر العبدالله .

أما الوزارة التي تشكلت بعد إنتخابات ١٩٩٦ من ممثلي الطوائف : فارس بويز ، إيلي حبيقة ، سليمان فرنجية ، جان عيد من الموارثة ، ورفيق الحريري ، فؤاد السنبوره ، بهيج طيارة ، الفضل شلق ، السنة ، ونديم سالم ، نقولا فتوش ، إلياس حنا ، أسعد رزق ، ميشال فرعون من الكاثوليك ، ومن الأرثوذكس ميشال المر ، شوقي فاخوري ، أسعد جردان ، فريد مكاي ، ووليد جنبلاط ، طلال ارسلان ، اكرم أشهب من الدروز ، ومن الارمن هاغون دوجيان ، شاهي برصوفيان ، أهاشيك بابكيان .

يتضح من اسماء الوزراء وكياناتهم ان عدد منهم لا يزالون إستمراراً لعائلات سبق أن إشتراك أفرادها في وزارات في حين برز أشخاص من عائلات لم يسبق ان مثلت في وزارات قبل الحرب الاهلية^١ .

وقبل ان تنتقل إلى الشروط القانونية لتولي منصب الوزارة في بلدان البحث . فانه لابد من الاشارة إلى ان أحكام دساتير بلدان البحث قد تغايرت بصدد عدد الوزارات حيث قررت دساتير محددة في بلدان البحث عدد الوزارات . وصممت طائفة اخرى من هذه الأحكام عن النص على عدد الوزارات .

^١ - راجع الحياة في ١٩٩٦/١٠/٢٩ ص ٦٠ .

٣ - عدد الوزارات

والاحكام الدستورية التي قررت عدد الوزارات قد تغايرت هي الأخرى في هذا العدد ايضاً . ابتدأت احكام لائحة ترتيب المجلس العالي في مصر الصادرة في ١٨٣٤/٨/١م بالنص على ان تنحصر امور الحكومة المصرية باجمعها في ٦ دواوين عامه (بند ١) ثم انخفض عدد النظار إلى ٨ نظار الحقانية والخارجية - والاشغال العمومية - الجهادية - والبحرية - المعارف العمومية - الاوقاف - الداخلية - ورئيس المجلس في لائحة فبراير لعام ١٨٨٢م (راجع تواريخ النظار) . وارتفع إلى ٧ نظار في القانون النظامي المصري لعام ١٩١٣م (راجع الوقائع ايضاً) اذ انفصلت الخارجية عن الحقانية.

واذا كانت الوثائق المذكورة أعلاه قد حددت أعضاء الشق الثاني من السلطة التنفيذية في ظل عدم قيام جميع مؤسسات الدولة العليا (تشريعية وتنفيذية ... الخ) فإن احكام مجموعة اخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الملكي بعد عام ١٩٢٠م قد قضت بعدد الوزراء من حيث المبدأ غير انها قد تباينت في عددهم بالشكل التالي :

لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ولا يقل عن ٦ وزراء في دستور العراق لعام ١٩٢٥م (م ٦٤) وقد تألفت حكومة السعدون في ١٩٢٨ من ٩ وزراء. وحكومة نوري السعيد عام ١٩٣٠ من ٨ وزراء وتألفت من ثمانية وزراء كل من حكومات جميل المدفعي الثانية وياسين الهاشمي عام ١٩٣٦ وحكومة جميل المدفعي الرابعة. وحكومة نوري السعيد الثالثة وحكومة علي جودة الايوبي وحكومة صالح جبر. وتألفت حكومة نوري السعيد عام ١٩٣١ من ٧ وزراء. وحكومة جميل المدفعي عام ١٩٣٣ من ١١ وزير. وحكومة صالح جبر من ١٠ وزراء ثم ارتفع عدد الوزراء الى ١١ وزير في حكومة فاضل الجمالي وكذلك حكومة نوري الدين محمود ثم بلغ عدد الوزراء ١٤ وزير في

حكومة محمد الصدر وحكومة نورالسعيد الثالثة عشرة عام ١٩٥٦ وبلغ عدد
اعضاء حكومة ابراهيم الجعفري وزيرا .

ورئيس وزراء واعضاء آخرين لا يتجاوز عددهم ٥ في دستوري الاردن
لعامي ١٩٢٨م (م ٢١) و ١٩٤٧م (م ٢٧ ف ١) .

وإذا رجعنا الى النخب التي اشتركت في حكم الاردن ١٩٢٠ - ١٩٨٩ نجد
ان ٣٣ عائلة قد شغلت مناصب رئاسة مجالس الوزراء والنواب والاعيان
والاستشاري وشغل ٨٨ شخص من ابناء هذه العائلات ٧٢٦ منصبا منها ٢٣٤
مرة منصب الوزير كمايلي في الجدول : -

الجدول رقم ٢٣ حجم مشاركة العائلات الاردنية في السلطة ١٩٢٠ - ١٩٨٩

الرتبة	العائلة او العضيرة	الاعضاء	رؤساء وزراء	رؤساء مجلس نواب	رؤساء مجلس اعيان	رؤساء مجلس استشاري	عضو مجلس نواب	عضو مجلس اعيان	عضو مجلس استشاري	المناصب	مجموع
١	ابو الهدى	٢	١٦	٢	٢	-	٤	٤	-	٤٢	١٤
٢	الطراونه	٥	١	١	١	٢	٦	٦	-	٣٣	١٦
٣	الرفاعي	٣	١٣	-	٨	-	١١	-	-	٤٦	١٤
٤	المجالي	١٠	٣	-	-	-	٨	١٣	٣	٥٦	٢٩
٥	التلهوني	٢	٦	٣	٢	-	١٠	-	-	٢٧	٦
٦	التل	٨	٥	-	-	-	٦	٦	١	٢٦	٨
٧	المفتي	٥	٤	١	٤	-	٨	٦	١	٣٥	١١
٨	الملقي	١	٢	-	-	-	-	٤	-	١٥	٩
٩	المصري	٣	١	٢	-	-	٤	٦	-	٢٨	١٥
١٠	الرمالوي	٢	١	١	-	-	-	٧	١	١٧	٧
١١	عرار	١	١	١	-	١	-	١	٣	١١	٤
١٢	الفانز	٢	-	١	-	-	٣	١٠	-	٢٢	٨
١٣	النمر	٣	١	-	-	-	١	٨	-	١٧	٦

١٤	عبيدات	٢	١	-	-	-	٣	١	-	١
١٥	هاشم	٢	٥	٢	٣	-	٩	-	٦	٢٥
١٦	الخالدي	٢	١	-	-	-	٥	-	-	٦
١٧	طوقان	٩	٦	١	-	-	٢	٤	١٢	٢٥
١٨	خليفة	٢	-	٢	١	-	٤	١٢	٤	٢٥
١٩	عريقات	٢	-	٢	١	-	٥	-	١١	١٩
٢٠	جمعه	٢	-	-	-	٣	-	-	-	٥
٢١	داود	٢	١	-	-	-	١٣	-	١	١٧
٢٢	اللوزي	١	-	-	٣	١	٥	-	٨	٢٠
٢٣	كليب	١	-	-	-	١	٩	-	-	١١
٢٤	شرف	٣	١	-	-	-	١١	-	-	١٢
٢٥	بدران	٣	٤	-	-	-	٦	٥	-	١٥
٢٦	ناصر	١	٣	-	-	-	٣	-	-	٦
٢٧	النابلسي	١	١	-	-	-	٣	-	٢	٦
٢٨	زيد بن شاكر	١	١	-	-	-	٢	-	-	٣
٢٩	هاشم خير	١	-	١	-	٤	-	-	-	٥
٣٠	عبدالله سراج	١	١	-	-	٤	-	-	-	٣
٣١	مظهر ارسلان	١	٢	٢	-	-	١	-	-	٤
٣٢	علي رضا الركلاي	١	٢	٢	-	-	١	-	-	٥
٣٣	رشيد طلع	٢	٢	-	-	-	-	-	-	٤

وكان تشكيل الوزارات بعد ذلك إمتداد العائلات في السابق في اغلبيتها مثال ذلك:
شكل الشريف زيد بن شاكر حكومة جديدة خلفا لحكومة عبدالسلام المجالي.
نالت على ثقة مجلس النواب باغلبية ٥٤ من الثماتين الاعضاء فيه وعارضها
١٧ من نواب العمل الاسلامي و٤ نواب يساريين- في بداية عام ١٩٩٥. وقد
سبق ان تشكلت حكومة عبد السلام المجالي الاولى عام ١٩٩٣. وكان المجالي
رئيسا للحكومة عام ١٩٩٥. وقد سبق ان تشكلت حكومة فائز الطراونة عام
١٩٩٨^١.

حكومة عبدالحميد الكباريتي- عام ١٩٩٦^٢، ونالت حكومة عبدالرؤوف
الروايدة ثقة مجلس النواب بغالبية ٦٦ صوتا من ٨٨ نائب في شهر ٤ من عام
١٩٩٩ م.

واجري الملك تعديلات على حكومة علي ابو الراغب هو الخامس منذ
تأليفها في حزيران (٢٠٠٠). وتشكلت حكومة سمير الرفاعي في شهر ١١ من
عام ٢٠٠٣ م.

واجري تعديل وزاري على حكومة فيصل الفائز التي تشكلت بعد حكومة
الرفاعي عام ٢٠٠٣.

اجري تعديلا موسعا باتضمام عشرة وزراء الى الحكومة واشتغال ثلاثة
وارتفعت حصة النساء الى اربع حقائب في تاريخ الحكومات الاردنية- راجع
الحياة في ٢٥/١٠/٢٠٠٤ م. وشكل عدنان بدران في ٧/٤/٢٠٠٥ م راجع
الاهرام ٨/٤/٢٠٠٥ م.

هذ وقد ذكرت صحيفة الوسط بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٠ م انه تكونت ٨٥ حكومة
من عام ١٩٢١ - ٢٠٠٠ م أي خلال ٧٩ سنة كان معدل بقاء الحكومة ١٢ شهرا

^١ - راجع الوسط في تاريخ ٢٢/٢/١٩٩٨ م والوسط في ٢٤/٨/١٩٩٨ م.

^٢ - راجع الوسط في ٢٨/١٠/١٩٩٦ م

في المتوسط . وكان علي الراغب رئيس الوزراء ٣٣ في رئاسة الحكومة وقد ضمت حكومة عام ٢٠٠٠م ٢٩ وزيراً منهم ٤ نواب لرئيس الوزراء وعشرة وزراء من الحكومة السابقة . و ١٥ وزيراً جديداً - الوسط ٢٦/٦/٢٠٠٠م .

ويتألف عدد المجلس الاعلى من ٧ أعضاء يسمون وزراء في دستور اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م المعدل عام ١٩٦٢م (الرقم ٦ ف.أ) و ١٢ وزير في دستور دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢م (م) حدد الدستور الأخير اسماء الوزارات : الخارجية , الداخلية , الدفاع , المالية , الاقتصاد , الصناعة , العدل , التربية والتعليم , الصحة العامة , الاشغال العامة , الزراعة , المواصلات والبريد والبرق والهاتف , الشؤون الاجتماعية , الاعلام , التخطيط وكان عدد الوزارات ٧ في الدستور السوري لعام ١٩٣٠م (م ٨٩) وما لا يقل عن ١٠ وزارات ولا يزيد عن ١٥ وزارة في دستور السودان لعامي ١٩٥٦م و ١٩٦٤م^١ .

وصممت عن النص على عدد الوزارات احكام عهد الامان التونسي لعام ١٨٦١م ودساتير سوريا لعام ١٩٢٠م ومصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م ولحج لعام ١٩٥٢م ودثينه لعام ١٩٦٢م ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م والاردن لعام ١٩٥٢م وليبيا لعامي ١٩٥١م و ١٩٦٣م والكويت لعام ١٩٦٢م والمغرب لأعوام ١٩٦٢م و ١٩٧٠م و ١٩٧٢م و ١٩٩٢م و ١٩٩٦م وقطر لعامي ١٩٧٢م و ٢٠٠٣م والبحرين لعامي ١٩٧٣م و ٢٠٠٢م والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م .

في حين صممت الأحكام الدستورية الأخرى في الدول العربية ذات النظام الجمهوري عن النص على ذلك اذ انها قد صممت احكام ٣٠ دستور و ٢٠ اعلان في بلدان البحث عن النص عن عدد الوزارات . واذا اخذنا امثلة في ازدياد

^١ - راجع المادة ٢٤ من دستور ١٩٥٦م و ٢٥ من دستور ١٩٦٤م .

عدد الوزارات في بعض الدول العربية موضوع البحث نجد ان إذا كان عدد الوزارات ٧ في سوريا عام ١٩٤٨م فقد ازداد عددها إلى ١٥ وزارة في عهد الوحدة بين مصر وسوريا في ١٩٥٨م - ١٩٦١م . وارتفع إلى ٣٦ وزارة عام ١٩٧٦م . ثم انخفض إلى ٣٥ وزارة في حكومة عبد الرؤوف الكسم , التي تشكلت عام ١٩٨٠م بما في ذلك رئيس الوزراء و٣ نواب و٦ وزراء دولة . وارتفع عدد الوزارات في العراق من ١٣ وزير بما في ذلك رئيس الوزراء في اول تشكيل وزارى بعد ثورة ١٩٥٨م إلى ٢٧ وزير في التشكيل الوزاري الذي جرى في ١٩٨٠/٣/٣٠م . بما فيهم ٤ وزراء دولة .

وتغابر عدد الوزارات من ١٤ وزير في تونس بما في ذلك الوزير الاول ووزير دولة عام ١٩٦٩م إلى ٢١ وزير في حكومة محمد مزالي عام ١٩٨٠م . وارتفع عدد الوزارات في مصر من ١٥ وزير بعد قيام ثورة ١٩٥٢/٧/٢٣م , إلى ٣٢ وزير بما فيهم رئيس الوزراء عام ١٩٨٧م ونواب رئيس الوزراء للدفاع , الخارجية , التخطيط , الزراعة وارتفع عدد الوزراء في ج.ع.ي من ٢٠ وزير في اول تشكيل وزارى في ١٩٦٢/٩/٢٧م , إلى ٢٤ وزير في وزارة عبد العزيز عبد الغني المشكلة في ١٩٨٣/١١/١٢م^١ .

^١ - حول عدد الوزارات - راجع ١٤٧١ European book, DP.cit. وعبد الرزاق الحسيني . تاريخ الوزارات في العراق . الجزء العاشر . صيد- لبنان ١٩٦٠م ص ٢٦٢ . والاهرام الاقتصادية الصادرة في ١٩٨٧/٣١م .

شروط تولي الوزارة

من اهم شروط تولي منصب الوزير كل من الجنسية , والأهلية السياسية , والسن . واذا بحثنا هذه الشروط فإنها بالشكل التالي :

١- الجنسية :

لا يمكن ان يتولى منصب الوزير الا مواطن الدولة المعنية . وبذلك ينتفي تولي هذا المنصب من قبل الاجنبي . وقد تغيرت أحكام دساتير الدول العربية بهذا الصدد . لقد انقسمت هذه الأحكام إلى تلك التي خولت للمتجنس حق تولي الوزارة . وتشدت طائفة اخرى من الدساتير في هذا الشأن بحيث حصرت هذا الحق على غير المتجنس.

والدساتير التي قررت جنسية متولي الوزارة قد تغيرت . مثال ذلك نصت طائفة من دساتير بلدان البحث على ان يكون متولي الوزارة عراقياً من ابوين عراقيين ينتميان إلى اسرة تسكن العراق منذ ١٩٠٠م شمسية على الأقل وكانت تتمتع بالجنسية العثمانية في دساتير العراق لأعوام ١٩٦٤م (م ٧٢) و ١٩٦٨م (م ٦٦) و ١٩٧٠م (ف ١ م ٦٢) .

وعلى هذا المنوال سار دستور قطر لعام ٢٠٠٣ في نصه بأنه يلي الوزارة الأمن كانت جنسيته الاصلية قطرية (م ١١٧) وقد سبقته في النص على الجنسية الاصلية للوزير كل من دستور الكويت (م ٨٢) وقطر لعام ١٩٧٢ (م ٣٠) والبحرين لعام ١٩٧٣ (م ٤٤ ف أ) والنظام الاساسي لسلطنة عمان لعام ١٩٩٦ (م ٤٩ ف ١) .

وبالمقابل نصت أحكام دساتير اخرى في بلدان البحث على ان يتولى الوزارة مواطن الدولة دون ان تشترط فيها الجنسية الاصلية أو المكتسبة مثل دساتير سوريا لعام ١٩٢٠م (م ٢٣) ومصر لأعوام ١٩٢٣م (م ٥٩) و ١٩٣٠م

(م٥٨) والعراق لعام ١٩٢٥م (م٣٠ ف١٠) ودساتير الاردن لعام ١٩٥٢م
(م٤٢) وليبيا لعامي ١٩٥١م (م٨١) و١٩٦٣م (م٨١). وجمهورية مصر لعام
١٩٥٦م (م١٤٩) وج.ع.م لعام ١٩٦٤م (م١٣٧) وج.م.ع لعام ١٩٧١م
(م١٥٣) وج.ع.ي لعام ١٩٦٤م (م١٢٧) وسوريا لأعوام ١٩٣٠م و١٩٥٠م
و١٩٥٣م (م٩٥) والسودان لأعوام ١٩٥٦م (م٢٥ ف١) و١٩٦٤م (م٢٦)
و١٩٧٣م (م٩٠) و١٩٨٥ و١٩٩٨م (م٤٨) و٢٠٠٥ (م٧٠) وما يشترط فيه ان
يكون من ذوي الاهلية السياسية والمدنية^١. وصمّت عن النص على ذلك أحكام
دساتير سلطنة لحج لعام ١٩٥٢م واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م المعدل
عام ١٩٦٢م وولاية دثينه لنفس العام والمغرب لأعوام ١٩٦٢م و١٩٧٠م
و١٩٧٢م و١٩٩٢م و١٩٩٦م ودولة الامارات لعام ١٩٧٢م ولبنان والجزائر
لأعوام ١٩٦٣ و١٩٧٦ و١٩٨٩ و١٩٩٦ وتونس لعام ١٩٥٩ وسوريا
لعام ١٩٧٣ والبحرين لعام ٢٠٠٣ (م٤٥ ف١) وقانون إدارة الدولة العراقية في
الفترة المؤقتة.

^١ - المزيد من الاطلاع حول جنسية المرشح لعضوية السلطة التشريعية - راجع الجزء الخامس
من هذا البحث - السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري . الباب الاول
تسميات السلطة التشريعية وطريقة قيامها . الفقرة الخاصة باهلية المرشح لعضوية السلطة
التشريعية .

سن متولي الوزارة :-

لم ينحصر امر تولى الوزارة على شرط جنسية متوليها فقط , بل وتعداه إلى سن محدد . حيث تباينت أحكام دساتير بلدان البحث بهذا الصدد إلى طائفة صممت عن النص على سن متولى الوزارة مثل دساتير سوريا لأعوام ١٩٢٠م و ١٩٣٠م و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م و ١٩٦٤م و ١٩٦٩م و ١٩٧٣م , وج.ع.ي. لعام ١٩٦٤م والعراق لعام ١٩٧٠م , والسودان لأعوام ١٩٧٣م و ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ , والجزائر لأعوام ١٩٦٣م و ١٩٧٦م و ١٩٨٩م و ١٩٩٦م والدستور التونسي . علماً بأن هذه الدساتير قد قررت لها ضمناً بنصها على بلوغ الاهلية السياسية والمدنية , التي تباينت هي بسن ٢٥ سنة في لبنان. وج.ع.ي. لعامي ١٩٦٥م و ١٩٦٧م وج.ي. لعام ١٩٩٠م . و ٢١ في دستور السودان لعام ١٩٧٣م ... الخ . وبالمقابل قررت طائفة أخرى من دساتير بلدان البحث سن متولى الوزارة بـ ٣٠ عاماً مثل دساتير مصر لأعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م وج.ع.ي. لعام ١٩٧٠م والعراق لأعوام ١٩٢٥م والكويت لعام ١٩٦٢م (م ٨٢ ف ٢) والبحرين لعامي ١٩٧٣ (م ٤٤) و ٢٠٠٢ (م ٤٥ ف أ) والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م (م ٥٩) غير أن الحكم الأخير قد اشترط ان يكون الوزير عماني الجنسية بصفة اصلية وقد سبق ان قرر دستور قطر لعام ١٩٧٢م ان تكون جنسية الوزير الجنسية الاصلية غير انه لم يقرر شرط عمر من يتولى الوزارة (راجع م ٢٩) .

في حين اشترط دستور ج.م.ع. لعام ١٩٧١م ان يكون سن متولى الوزارة ٣٥ عاماً . في حين خص هذا الحكم الذي قرره قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة رئيس الوزراء فقط على أن تكون مؤهلات رئيس الوزراء هي المؤهلات ذاتها التي يجب ان تتوفر في أعضاء مجلس الرئاسة عدا أن عمره يجب ألا يقل عن خمسة وثلاثين سنة عند توليه المنصب (م ٣٨ ف ب) . وسن

خمس وعشرين عاماً في الدستور السوري لعام ١٩٥٣ م . وإذا كانت جل أحكام دساتير الدول العربية قد صممت عن النص على قيد الدين أو الزواج بأجنبية . فإن دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠ م قد اشترط ان يكون الوزير مستقيماً اخلاقاً وسلوكاً ومحافظاً على الشعائر الاسلامية . في حين اشترطت أحكام دستور العراق لعام ١٩٦٤ م ان لا يكون الوزير متزوجاً بأجنبية مع اعتبار المرأة العربية التي من ابوين وجدين عربيين عراقية لهذا الغرض .

والى جانب ما تقدم قضت مجموعة من الأحكام الدستورية العربية ذات النظام الملكي بمدة الشق الثاني من السلطة التنفيذية في حين صممت مجموعة اخرى عن النص على ذلك .

والاحكام الدستورية التي قضت بمدة الشق الثاني من السلطة التنفيذية قد تغيرت في المدة . مثال ذلك قرر دستور الاتحاد العربي لعام ١٩٥٩ م المعدل عام ١٩٦٢ م ان تكون هذه المدة خمس سنوات قابلة للتجديد (الرقم ٦ ف ١) . ومدة اربع سنوات يتم بعد ذلك اعادة تشكيل مجلس الوزراء بامر ملكي في نظام مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية (م ٩) ومدة سنة بعد انتهاء المدة الاولى في دستور ولاية دثينة لعام ١٩٦٢ م (الرقم ١٥) .

اما أحكام الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ م فقد نصت على انه إذا لم يكن الوزير عضواً باحدى المجلسين لايبقى في منصب اكثر من ستة اشهر مالم يعين عضواً في مجلس الاعيان او ينتخب في مجلس النواب قبل ختم المدة المذكورة (م ٦٤) .

وصممت عن النص على المدة أحكام عهد الامان التونسي لعام ١٨٦١ م ودستور تونس لعام ١٩٥٩ و سوريا لأعوام ١٩٢٠ و ١٩٣٠ و ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ و ١٩٦٤ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣ و مصر لعامي ١٩٢٣ م و ١٩٣٠ م والاردان لأعوام ١٩٢٨ م و ١٩٤٧ م و ١٩٥٢ م وليبيا لعامي ١٩٥١ م و ١٩٦٣ م والكويت

لعام ١٩٦٢م وقطر لعامي ١٩٧٢م و٢٠٠٣ والامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ والبحرين لعامي ١٩٧٣م و٢٠٠٢ والمغرب لأعوام ١٩٦٢م و١٩٧٠م و١٩٧٢م و١٩٩٢م و١٩٩٦م والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م والجزائر لأعوام ١٩٦٣ و١٩٧٦ و١٩٨٩ و١٩٩٦ وج.ع.ي. لعام ١٩٩٠ وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة والدساتير السودانية جمعاء .

هذا وتجدر الاشارة إلى ان واقع الحال في الدول العربية قد جعلت جل الوزراء من المسلمين (باستثناء لبنان) وبالذات الوزارات المهمة مثل الداخلية والخارجية الخ . علماً بأنه يوجد وزراء مسيحيين في سوريا ومصر والعراق . ويؤخذ بعين الاعتبار الجانب القومي في تشكيل الوزارات في العراق عرب - اكراد الخ . وعرب وزنوج في السودان . وفرق دينية انصار - ختمية ايضاً . وعرب وبربر في الجزائر وأكراد وسنة وشيعة في العراق .

هذا وقبل أن تنتقل إلى فقرة اخرى من هذا البحث نود ان نشير إلى ان ازدياد عدد الوزارات في جل بلدان البحث قد كان ناتجاً عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان مثل انشاء وزارات النفط والمعادن نظراً لظهور ثروات معدنية ونفطية . ووزارات الري والسدود في العراق والسعودية والكويت والإمارات وقطر وسوريا ومصر والسودان واليمن .

ووزارات اخرى مرتبطة بقيام اجراءات اقتصادية مثل وزارات الاصلاح الزراعي في سوريا ومصر والجزائر في فترات الأخذ بنظام التوجه الاشتراكي في الستينات والسبعينات... الخ .

ورغم التقلبات الوزارية العديدة في بلدان البحث فان كثير من الوزراء يبقون في مناصبهم أو يعينون في وزارات اخرى أو مناصب دبلوماسية . هذا إذا ما استثنينا الوزارات التي تشكل في اعقاب الثورات أو الحركات التصحيحية .

وإذا عدنا إلى ضرب امثلة في هذه البلدان لوجدنا انه لم يدخل في التشكيل الوزاري , الذي عينه الرئيس هوارى بومدين بعد حركة ١٩ / ٥ / ١٩٦٥ م - حوالي ثلاثة عشر وزير من ٢١ وزير في عهد الرئيس السابق . وخرج من التشكيل الوزاري الوزراء الموالون للقيادة القومية بعد حركة شباط ١٩٦٦ في سوريا . ولم يدخل في التشكيل الوزاري الذي تلا الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ م , الوزراء الموالون للقيادة السابقة (وهم وزير الداخلية وخمسة وزراء رخين) .

وبعد (ثورة مايو ١٩٧١ م) في مصر خرج من التشكيل الوزاري عشرة وزراء . وابتد ثلاثة وزراء في تونس بعد حركة ٧ / ١١ / ١٩٨٧ م في تونس . كما ابتد خمسة وزراء من التشكيل الوزاري في العراق بعد الاعلان عن محاولة انقلاب على الرئيس الجديد عام ١٩٧٩ م . وكان يدخل الوزارة ما لا يقل عن وزيرين بعد الحركات التصحيحية في ج .ع.ي . حيث لم يشترك اربعة وزراء في التشكيل الوزاري الذي تلا حركة ٥ / ١١ / ١٩٦٧ م . ووزير بعد اغتيال الرئيس الحمدي عام ١٩٧٧ م , ووزيرين بعد اغتيال الرئيس الغشمي عام ١٩٧٨ م . أما بقاء الوزراء في بلدان النظام الملكي فوزراء الوزارات السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي هم أبناء العائلات الحاكمة والوزراء الآخرون من أبناء العائلات التي تمثل ثقلأ مالياً أو إجتماعيا أو قرابة مصاهرة مع هذه العائلات .

ويختلف الوضع في الأردن والمغرب حيث يكون الوزراء من أحزاب سياسية ومستقلين يدينون بالولاء الكبير للعائلة المالكة .

والوزراء ليسوا في وضع متقارب فهناك وزراء اقوياء يعتمدون في قوتهم على علاقاتهم المباشرة والقوية برئاسة الدولة , وقد تكون لاسباب قرابة , أو الزمالة مع الرئيس , أو التوازنات المناطيقية أو الطائفية , أو التمثيل الجغرافي .

ووضع الوزير في الدول العربية متغاير حيث يوجد الوزير السياسي الذي يعتمد في صعوده إلى الوزارة على ثقل حزبه السياسي في السلطة التشريعية كما كانت الحال في سوريا والعراق والأردن والسودان في ظل الحكومات البرلمانية , وج.ي. بعد انتخابات ٢٧ / ٤ / ١٩٩٣ م . والطائفة في لبنان . ويكون وضع الوزير ضعيفاً ولا يعدو ان يكون فنياً بالمعنى الدقيق للكلمة . حيث يكون من أعضاء الحزب أو التنظيم الحاكم كما هي الحال في مصر والجزائر وتونس والعراق (عدا فترة قيام الجبهة) أو عضو في الحزب الحاكم أو احد الأحزاب المنضوية في الجبهة التي يقودها الحزب الحاكم في سوريا منذ بداية السبعينات وحتى الان .

هذا ويعتبر نواب الوزراء بحكم الوزراء في كثير من بلدان البحث في حضور اجتماعات مجلس الوزراء .

مرتبات الوزراء

يرجع تاريخ الاشارة إلى مرتبات الوزراء في الأحكام الدستورية العربية إلى عهد الامان التونسي لعام ١٨٦١ م , الذي قرر ذلك ضمناً في نصوص الفصول ٢٩ و ٣٠ و ٣١ منه يتعين مقداراً من دخل الدولة للملك والبابات رجلاً ونساء والباقي للعسكر والعمال والمصالح العامة) .

واذا كانت أحكام عهد الامان قد وردت بصورة غير مباشرة بهذا الصدد فان أحكام دساتير عربية اخرى قد قررت ذلك نصاً . حيث تحدد مرتبات الوزراء بقانون في دساتير العراق لعام ١٩٢٥ م (م ٦٤) و ليبيا لعامي ١٩٥١ م (م ٩١) و ١٩٦٣ م (م ٩١) .

واذا كانت أحكام الدستورين السابقين قد خولت للقانون تحديد مرتبات الوزراء وبذلك يندرج نواب الوزراء في هذا الاطار فإن أحكام دساتير اخرى قد قضت نصاً بأن يحدد مرتبات رئيس مجلس الوزراء والوزراء . مثال ذلك يعين

القانون مرتبات رئيس مجلس الوزراء والوزراء وتسري في شأن رئيس مجلس الوزراء سائر الأحكام الخاصة بالوزراء ما لم يرد نص على خلاف ذلك في دستور الكويت لعام ١٩٦٢م (م ١٦٤) والبحرين لعامي ١٩٧٣ (م ٨٣) و ٢٠٠٢ (م ٤٥ ف ب) واقتربت من هذا النص أحكام دستور دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢م حين نص على ان يعين القانون مرتبات رئيس مجلس الوزراء ونائبة وسائر الوزراء (م ٦٧) في حين لم يشر النظام الاساسي لسلطنة عمان لعام ١٩٩٦م رئيس الوزراء حيث اكتفى بالنص على ان تحدد مخصصات نواب رئيس الوزراء والوزراء اثناء توليهم مناصبهم وبعد تقاعدهم بمقتضى اوامر من السلطان (م ٥٤) .

واكتفت مجموعة اخرى من دساتير الدول العربية التي قررت تحديد المرتبات للوزراء بالنص على ان يحدد القانون مخصصات الوزراء في دستور قطر لعام ١٩٧٢م (م ٣٩) في حين نص دستور قطر لعام ٢٠٠٣ على أن يعين القانون مرتبات رئيس مجلس الوزراء والوزراء . وتسري في شأن رئيس مجلس الوزراء سائر الأحكام الخاصة بالوزراء ما لم يرد نص على خلاف ذلك (م ١٢٤) .

اما أحكام دستور اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م المعدل عام ١٩٦٢م فقد نصت على ان تقرر المرتبات التي تدفع للوزراء بواسطة تشريع اتحادي وستقيد على حكومة الاتحاد وتدفع من ايراداتها (الرقم ١١) .

وصمتت عن النص على ذلك أحكام دستور سوريا لعام ١٩٢٠م ومصر لعام ١٩٢٣م و ١٩٣٠م والاردن لأعوام ١٩٢٨م و ١٩٤٧م و ١٩٥٢م والميثاق الوطني المقدس في اليمن لعام ١٩٤٨م ودساتير سلطنة لحج لعام ١٩٥٢م وولاية دثينة لعام ١٩٦٢م ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م ونظامي مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية لعامي ١٩٥٨م و ١٩٦٢م ودساتير المغرب لأعوام ١٩٦٢م و ١٩٧٠م و ١٩٧٢م و ١٩٩٢م و ١٩٩٦م وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة .

توزعت الأحكام الدستورية في الدول العربية إلى قسمين . قررت أحكام القسم الأول ان يحدد القانون مرتبات الوزراء . كما هي الحال في دستير سوريا لأعوام ١٩٥٠م (٩٧م) و١٩٥٣م (٩٦م) و١٩٦٢م (٩٧م) و١٩٧٣م (١٢٠م) والسودان لأعوام ١٩٥٣م (م) و١٩٥٦م (٣٤م) و١٩٦٤م (٣٤م) و١٩٨٥م (٩٨م) وج.ع.ي لأعوام ١٩٦٥م (٦٧م) و١٩٦٧م (٦٢م) و١٩٧٠م (٥٠م) وج.ي لعام ١٩٩٠م (١٠٧م) وليبيا لعامي ١٩٥١م (٩١م) و١٩٦٣م (٩١م) والامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢م (٦٧م) ^١ .

وبالمقابل صممت طائفة أخرى من دساتير بلدان البحث عن النص على ذلك مثل دساتير سوريا لأعوام ١٩٢٠م و١٩٣٠م و١٩٦٤م و١٩٦٩م ومصر لأعوام ١٩٢٣م و١٩٣٠م و١٩٥٦م وج.م.ع لعام ١٩٥٨م وعام ١٩٦٤م وج.م.ع لعام ١٩٧١م وج.ع.ي لعامي ١٩٦٣م و١٩٦٤م وتونس والجزائر لأعوام ١٩٦٣م و١٩٧٦م و١٩٨٩م و١٩٩٦م وج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م والسودان لعامي ١٩٩٨م و٢٠٠٥م وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة.

هذا ومهما يكن من امر النصوص الدستورية في تقرير تحديد مرتبات الوزراء أو الصمت عنه فإن رئاسة الدولة هي التي تقرر تحديد المرتب اما بقرار أو بقانون على ان مرتبات الوزراء ومخصصاتهم ليس بذلك المبلغ الكبير بالنسبة لمتوسط دخل الموظفين في جهاز الدولة بقدر ما يدر هذا المنصب من الأموال والجاه الذي يكون مصدر رئيسي للثراء ^٢ .

^١ - ومن الدساتير الأخرى التي قررت تحديد مرتبات أو مخصصات الوزراء هي والهند (ف٦م ٧٥) والجابون (م ٢١) .

^٢ - ومن الدساتير التي صممت عن النص على ان يحدد القانون مرتبات واختصاصات الوزراء . وفرنسا لعام ١٩٥٨م واندونيسيا والسنگال والكمرون والنيجر وأفريقيا الوسطى وغينيا وفولتا العليا ومدغشقر ومالي الخ . والصومال لعام ١٩٦٠م والاتحاد السوفيتي لأعوام ١٩٢٤م و١٩٣٦م و١٩٧٧م والصين الشعبية لعامي ١٩٥٠م و١٩٨٠م والولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الاتحادية واليابان وتركيا لعام ١٩٦١م وأفغانستان لعام ١٩٦٤م الخ .

المحظورات على الوزراء :-

تكمّن الحكمة في تقرير طائفة من دساتير بلدان البحث المحظورات على الوزراء في مزاولة عدد من المهن الحرة والدخول في معاملات ذات علاقة بملكيات الدولة خشية استغلال نفوذهم في السلطة والحد من الاثرء على حساب المواطنين وملكيات الدولة .

وقد توزعت دساتير الدول العربية إلى فرعين . قررت أحكام الفرع الاول حظر مزاولة المهن الحرة على الوزراء اثناء توليهم الوزارة . في حين صممت أحكام الطائفة الثانية عن النص على ذلك .

والأحكام الدستورية التي قررت الحظر قد تغايرت في ذلك على انه قبل توضيح تغاير النصوص بهذا الصدد تجدر الإشارة إلى ان الأحكام الدستورية في بلدان البحث التي قررت هذا الحظر هي دساتير مصر لأعوام ١٩٢٣م و ١٩٣٠م و ١٩٥٦م و ج.م.ع لعام ١٩٥٨م و ج.م.ع لعام ١٩٦٤م و ج.م.ع لعام ١٩٧١م . الدساتير السورية لأعوام ١٩٣٠م و ١٩٥٠م و ١٩٥٣م و ١٩٦٢م و ١٩٧٣م والعراق لأعوام ١٩٢٥م و ١٩٦٤م و ١٩٦٨م و ١٩٧٠م والسودان لعامي ١٩٧٣م و ١٩٩٨م و ج.ي لعام ١٩٩٠م . الكويت لعام ١٩٦٢م والامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢م وقطر لنفس العام والبحرين لعامي ١٩٧٣م و ٢٠٠٢م (م ٤٨ ف ب) وليبيا لعامي ١٩٥١م و ١٩٦٣م والنظام الاساسي لسلطنة عمان لعام ١٩٩٦م .

لقد كان الدستور المصري لعام ١٩٢٣م , اول نص دستوري في تاريخ الأحكام الدستورية العربية التي تقرّر المحظورات على الوزراء فيما نعلم حيث نص على انه لا يجوز للوزير ان يشتري أو يستأجر شيئاً من املاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له ان يقبل اثناء مسؤوليته وزارته العضوية مجلس ادارة شركة ولا ان يشترك اشتراكاً فعلياً في عمل تجاري (م ٦٤) وقد

تطابقت معها في النص المادة ٦٤ من دستور ١٩٣٠م . في حين انحصرت أحكام دستور العراق لعام ١٩٢٥م بالنص على انه لا يجوز للوزير ان يشتري أو يستأجر شيئاً من املاك الدولة واموالها (م ٦٤) .

وانت أحكام دستور ليبيا لعامي ١٩٥١م و ١٩٦٣م اكثر تشديداً بهذا الشأن إذ نصت المادة ٩٠ منها على انه لا يجوز للوزراء ان يتولوا اية وظيفة عامه اخرى في اثناء تولي الحكم أو ان يمارسوا مهنة أو ان يشتروا أو يستأجروا شيئاً من املاك الدولة . ولا يدخلوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التعديلات والمناقصات التي تعقدها الادارة العامة والمؤسسات الخاصة في ادارة الدولة أو مرافقها . كما لا يجوز ان يكونوا أعضاء في مجلس ادارة أي شركة أو ان يشتركوا اشتراكاً فعلياً في عمل تجاري أو مالي .

واقتربت من هذا النص أحكام دساتير الكويت والبحرين الذين قررا انه : لا يجوز للوزير اثناء توليه الوزارة ان يلبى اية وظيفة عامه اخرى أو ان يزاوّل ولو بطريق غير مباشر مهنة حره أو عملاً صناعياً أو تجارياً أو مالياً . كما لا يجوز له ان يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة , أو ان يجمع بين الوزارة والعضوية في مجلس ادارة أي شركة ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك ان يشتري أو يستأجر مالا من اموال الدولة ولو بطريق المزايدة العلنية أو ان يؤجرها أو يبيعها شيئاً من امواله أو يقايضها عليه (م ١٣١ من دستور الكويت وم ٨٦ من دستور البحرين لعام ١٩٧٣ و (م ٤٨ ف ب) من دستور ٢٠٠٢

واذا كانت أحكام الدساتير السابقة قد قضت بالمحظورات على الوزراء وهو ما يجعل رئيس هذا الشق يدخل في قائمة المحظورات فان دستور دولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٢م قد قضى بالمحظورات على رئيس مجلس الوزراء ونائبيه والوزارة من جهة واختلفت تفاصيل الأحكام مع دساتير الكويت والبحرين من جهة اخرى وذلك بحكم الطبيعة الاتحادية للدولة . لقد نصت المادة ٦٢ من

دستور دولة الامارات على انه : لا يجوز لرئيس مجلس الوزراء أو نائبه أو لاي وزير اتحادي اثناء تولي منصبه , ان يزاوّل أي عمل مهني أو تجاري أو مالي أو ان يدخل في معاملة تجارية مع حكومة الاتحاد أو حكومات الامارات , أو ان يجمع بين منصبه أو العضوية في مجلس ادارة شركة تجارية أو مالية كما لا يجوز له ان يجمع إلى منصبه أكثر من منصب رسمي واحد في احدى الامارات مع التخلي عن سائر مناصبه الرسمية المحلية الأخرى .

ومع ان أحكام دستور قطر لعام ١٩٧٢م والنظام الاساسي لسلطنة عمان لعام ١٩٩٦م قد قررت المحظورات على الوزراء ورئيس الدولة هو رئيس الوزراء فان أحكام الدستورين قد تغيّرت مثال ذلك نصت أحكام دستور قطر لعام ١٩٧٢ على ان : لا يجوز للوزراء اثناء توليهم مناصبهم , ان يزاوّلوا أي عمل مهني أو تجاري أو ان يدخلوا في معاملات تجارية مع الدولة . ويجب ان يستهدف سلوكهم جميعاً اعلان كلمة الصالح العام وانكار المصالح الذاتية انكاراً كلياً . ويمتنع عليهم ان يستغلوا مراكزهم الرسمية بأية صورة كانت لفائدتهم أو لفائدة من تصلهم به علاقة خاصة . ويحدد القانون الافعال التي تقع من الوزراء اثناء توليهم مناصبهم والتي تستوجب مساءلتهم كما يحدد طريقة المسائلة (م٣٨) وهو نفس الحكم الذي نص عليه دستور قطر لعام ٢٠٠٣ (م١٢٨) .

وقضى النظام الاساسي العماني بانه : لا يجوز لاعضاء مجلس الوزراء ان يجمعوا بين مناصبهم الوزارية ورئاسة أو عضوية مجلس ادارة شركة مساهمة عامه كما لا يجوز للوحدات الحكومية التي يتولون أو يشرفون عليها ان تتعامل مع اية شركة أو مؤسسه تكون لهم مصلحة فيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وعليهم في كل الاحوال ان يستهدفوا بسلوكهم مصالح الوطن واطلاق كلمة الصالح العام والا يستغلوا مراكزهم الرسمية بأية صورة كانت لفائدتهم أو لفائدة من تصلهم به علاقة خاصة (م٥٣) .

ووردت المحظورات على الوزراء في الدستور السوداني لعام ١٩٩٨ في
اثناء النص على المحظورات على رئيس الجمهورية كمايلي:-
لا يجوز لرئيس الجمهورية أو لأي من نائبيه أو مساعديه أو مستشاريه
أو الوزراء أثناء توليهم مناصبهم مزاولة أي مهنة خاصة أو عمل تجاري مع
الدولة (م ٥٢) .

بيد ان أحكام الدساتير المذكورة ٢٦ دستور قد شملت المحظورات على
رئيس الوزراء في ٩ دساتير من بلدان البحث مثل دساتير ج.ع.ي لعام ١٩٦٣ م
(م ٤٥) وج.ع.ي لعام ١٩٦٥ م (م ٧٧) وج.ع.ي لعام ١٩٦٧ م (م ٧١) حيث
قررت أحكام الدستورين الاخيرين الحظر على أعضاء المجلس الجمهوري
ومجلس الوزراء . في حين قررت أحكام دستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨ م هذا الحظر
على نائب رئيس الجمهورية والوزراء (م ٤٥) ودستور العراق لعام ١٩٧٠ م (م
٢ م ٦٢). وذلك نظراً لغياب منصب رئيس الوزراء في الدستورين . بينما
اندرج اسم رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية في قائمة الحظر الذي قرره
أحكام ١٣ دستور منها الحظر على الوزراء .

وامتد التغير إلى موضوع الحظر نفسه مثال ذلك نصت أحكام ٨ دساتير
منها على انه : - لا يجوز للوزير في اثناء توليه منصبه ان يزاول مهنة حرة أو
عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو ان يشتري أو يستأجر شيئاً من اموال الدولة
أو ان يؤجرها أو يبيعها شيئاً من امواله أو يقايضها عليه . وبذلك اندرج رئيس
هذا الشق ضمناً في النص على الحظر في دساتير مصر لعامي ١٩٢٣ م
و ١٩٣٠ م (م ٦٤) و عام ١٩٥٦ م (م ١٥١) وج.ع.م لعام ١٩٥٨ م (م ٤٥)
وج.ع.م لعام ١٩٦٤ م (م ١٣٩) وج.م.ع لعام ١٩٧١ م (م ٥٨) وج.ع.ي لعام
١٩٦٣ م (م ٤٥) و عام ١٩٦٤ م (م ١٢٩) والسودان لعام ١٩٩٨ م (م ٥٢) .

وإذا كانت صياغة النص الخاص بالحظر بالشكل الوارد أعلاه فقد اُضيفت إليه أحكام طائفة أخرى من دساتير بلدان البحث (أو أي عمل اقتصادي آخر) في كل من دساتير العراق لعام ١٩٦٤م (٧٤م) وعام ١٩٦٨م (٦٨م) وعام ١٩٧٠م (٦٢م) وج.ع.ي لعام ١٩٦٥م (٧٧م) وج.ع.ي لعام ١٩٦٧م (٧١م) وعام ١٩٧٠م (١٠٢م) وج.ع.ي لعام ١٩٩٠م (١٠٨م) .

وبالمقابل نصت أحكام طائفة أخرى من دساتير الدول العربية على صياغة أخرى انه :-- لا يجوز للوزراء ان يشتروا أو يستأجروا شيئاً من املاك الدولة ولو كان بالمزاد العلني ولا يجوز لهم ان يدخلوا في التزامات الادارة العامة ولا يجوز لهم في اثناء وزارتهم ان يكونوا أعضاء في أي مجلس ادارة كان , في دستور سوريا لعام ١٩٣٠م (٩٢م) . من دون ان يحضر عليهم مزاولة الاعمال الحرة . في حين اُضيفت الدساتير السورية الأخرى (عدا دستور ١٩٦٤م) إلى قائمة المحظورات على الوزراء (ان لا يشتركوا في أي عمل تجاري في دساتير سوريا لأعوام ١٩٥٠م (٩٧م) و ١٩٥٣م (٩٦م) و ١٩٦٢م (٩٧م) و ١٩٧٣م (١٢٠م) ^١ ومع ان أحكام دستور السودان لعام ١٩٧٣م قد حظرت على الوزراء اثناء توليهم مناصبهم مزاولة اية مهنة أو ان يدخلوا في أي عمل تجاري في الدولة . غير ان المادة ٩٨ منه لم تقض بعدم المقايضة أو تبادل البيع والشراء من جهة وان يبلغوا رئيس الجمهورية عند توليهم مناصبهم بأي تعاقد أو عمل تجاري سابق لتعيينهم .

اما دستور ج.ي. لعام ١٩٩٠م فقد اتى بنص مسهب في هذا الشأن طبقاً للمادة ١٠٨ منه التي نصت على انه : لا يجوز لرئيس الوزراء ولا لأي من الوزراء اثناء توليهم الوزارة ان يتولوا أي وظيفة عامة أخرى أو ان يزاولوا

^١ - الدساتير الأخرى التي قررت المحظورات على الوزراء دساتير ليبيا لعام ١٩٥١م (٩٠م) والكويت (١٣١م) والبحرين (٦٨م) وقطر (٣٨م) .

ولو بطريقة غير مباشرة مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً ، كما
لا يجوز لهم ان يسهموا في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة أو
ان يجمعوا بين الوزارة والعضوية في مجلس ادارة أي شركة . ولا يجوز خلال
تلك المدة ان يشتروا أو يستأجروا اموالاً من اموال الدولة أو يقايضوا عليها ولو
بطريقة المزاد العلني ، أو ان يؤجروها أو يبيعوها شيئاً من اموالهم أو
يقايضوها عليها .

وعلاوة على ماتقدم نصت أحكام مجموعة من دساتير الدول العربية على
حظر تولي المناصب الوزارية من قبل افراد العائلة المالكة حيث حظرت تولي
الوزارة اقرباء الملك في دساتير سوريا لعام ١٩٢٠م (م ٣) ومصر لعامي
١٩٢٣م (م ٥٩) و ١٩٣٠م (م ٥٩) وليبيا لعامي ١٩٥١م (م ٨٢) و ١٩٦٣م
(م ٨٢) وصممت عن النص على ذلك أحكام الوثائق الدستورية المصرية قبل
١٩٢٣م والعراق لعام ١٩٢٥م والاردان لأعوام ١٩٢٨م و ١٩٤٧م و ١٩٥٢م
والمغرب لأعوام ١٨٦٣م و ١٩٠٠م و ١٩٧٣م و ١٩٩٢م و ١٩٩٦م واتحاد
الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م ، المعدل عام ١٩٦٢م وولاية دثينة لنفس العام
ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م والكويت لنفس العام وقطر لعامي ١٩٧٢م
و ٢٠٠٣ والامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢م والبحرين لعامي ١٩٧٣م
و ٢٠٠٢ والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م ونظامي
مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية لعامي ١٩٥٨م و ١٩٩٢م .

وصممت طائفة من دساتير بلدان البحث عن النص على المحظورات على
الوزراء مثل احكام عهد الامان التونسي لعام ١٨٦١م وأحكام الوثائق التشريعية
المصرية السابقة لدستور ١٩٢٣م ودساتير سوريا لعام ١٩٢٠م والاردان
لأعوام ١٩٢٨م و ١٩٤٧م و ١٩٥٢م واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م
المعدل عام ١٩٦٢م ونظامي مجلس الوزراء لعامي ١٩٥٨م و ١٩٩٢م في

المملكة العربية السعودية والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م في اليمن
ودساتير ولاية دثينة لعام ١٩٦٢م ومستعمرة عدن لنفس العام والمغرب لأعوام
١٩٦٢م و١٩٧٠م و١٩٧٢م و١٩٩٢م و١٩٩٦م . ودستور لبنان لعام ١٩٢٦ ,
وتونس لعام ١٩٥٩ , والجزائر لأعوام ١٩٦٣م و١٩٧٦م و١٩٨٩م و١٩٩٦م
وسوريا لعامي ١٩٦٤م و١٩٦٩م والسودان لأعوام ١٩٥٣م و١٩٥٦م
و١٩٦٤م و١٩٨٥م و٢٠٠٥م وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة.
ومع الأخذ بعين الاعتبار ما تقدم فإن التحايل على النصوص الدستورية
بهذا الصدد تتم بان يقوم اقرباء بعض الوزراء بالمعاملات التجارية . والمتتبع
لموضوع فضائح بعض ابناء الوزراء واقربائهم في الادبيات التي تصدر في هذا
البلد أو ذاك . يجد امثلة شتى لا يليق بكاتب هذه السطور ايرادها هنا .

اليمن الدستورية :-

المقصود بأداء اليمن الدستورية هو ان يمارس الوزراء مسؤولياتهم وفقاً لأحكام الدستور والقوانين النافذة في البلاد . ولا يستغلوا مناصبهم في اعمالتهم بما يخالف الدستور والقوانين . من هذا المنطلق كان ارتباط أداء اليمن الدستورية بالمحظورات على الوزراء .

وبناء على ما تقدم فاته من البديهي ان يقوم الوزراء بأداء اليمن الدستورية عقب تعيينهم أو تسميتهم أو اختيارهم والمتبع في تأدية الوزير أو الوزارة لليمن الدستورية ان تكون امام الهيئة المخولة لها دستورياً وبناء على ما تقدم تتم عملية أداء اليمن الدستورية اما امام رئيس الدولة بصفته رئيس السلطة التنفيذية وصاحب السيادة المستمدة من السلطة التشريعية إذا كان قد انتخب من قبلها , أو من الشعب إذا كان منتخب من قبل الناخبين . وتؤدي الوزارة لليمن الدستورية امام الهيئة التي تتولى السيادة في الفترة المؤقتة الخ .

وقد تباينت أحكام الدول العربية بصدد اليمن الدستورية حيث صممت أحكام طائفة من تلك الدساتير عن النص على أداء اليمن الدستورية في الجزء الخاص بالوزارة مثل دساتير سوريا لأعوام ١٩٢٠م و ١٩٣٠م و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م و ١٩٦٤م والدستور اللبناني ودستور العراق لعام ١٩٢٥م ومصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م والاردن لعام ١٩٢٨م و ١٩٤٧م ولحج لعام ١٩٥٢م ودثينة لعام ١٩٦٢م واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م المعدل عام ١٩٦٢م والمغرب لأعوام ١٩٦٢م و ١٩٧٠م و ١٩٧٢م و ١٩٩٢م و ١٩٩٦م والميثاق الوطني المقدس في اليمن لعام ١٩٤٨م . وج.ي لعام ١٩٩٠م وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة. بيد أن هذه الدساتير قد قررت الجمع بين

تولي الوزارة وعضوية السلطة التشريعية ومن ثم قررت اداء اليمين الدستورية (راجع اليمين الدستورية لرئيس الدولة والقسم الاول من هذا الكتاب) .

وبالمقابل يؤدي الوزراء اليمين الدستورية امام رئيس الدولة بصفته الرئيس المباشر للوزراء في الدساتير التي قررت النظام الرئاسي والتي تميل الى هذا النظام مثل دساتير سوريا لعام ١٩٥٣م وج.ع.م لعام ١٩٥٨م والسودان لاعوام ١٩٧٣م و١٩٩٨م و٢٠٠٥ .

ونصت أحكام مجموعة من دساتير بلدان البحث على اداء الوزراء اليمين الدستورية في الجزء المختص بالوزارة مثل دساتير مصر لعام ١٩٥٦م وج.ع.م لعام ١٩٦٤م وج.م.ع لعام ١٩٧١م ودستور ج.ع.ي لعامي ١٩٦٤م و١٩٧٠م والعراق لعامي ١٩٦٤م و١٩٦٨م وليبيا لعامي ١٩٥١م و١٩٦٣م والاردن والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨م والكويت لعام ١٩٦٢م ودولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢م وقطر لعامي ١٩٧٢ و٢٠٠٣ ونظام مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية الصادر في ١٤/٣/١٤٠٤هـ والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م غير ان نصوص هذه الدساتير قد تغيرت بالشكل التالي :-

نص دستور ليبيا لعامي ١٩٥١م و١٩٦٣م على ان يقسم رئيس الوزراء والوزراء قبل توليهم اعمال مناصبهم اليمين الاتيه امام الملك (اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للوطن والملك وان احترم الدستور والقانون وارعى مصالح الشعب رعاية كاملة (م ٧٩)) . في حين قرر دستور الاردن لعام ١٩٥٢م الاخلاص للملك فقط طبقاً للمادة ٤٣ منه بانه على رئيس الوزراء والوزراء قبل مباشرتهم اعمالهم ان يقسموا امام الملك اليمين التالية : (اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة واقوم بالواجبات الموكولة إلي باماته) .

واقترب من هذا النص حكم دستور الاتحاد العربي لعام ١٩٥٨م في بعض النصوص، غير ان الدستور الأخير قد قضى بان يكون قسم الاخلاص للاتحاد وليس لرئيس الدولة وان كان قد اتفق مع الدساتير السابقة ان يكون هذا اليمين امام رئيس الدولة اذ على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ان يقسموا امام رئيس الاتحاد اليمين التالية : (اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للاتحاد العربي وان احافظ على دستور الاتحاد وان اقوم بالتواجبات الموكلة لي بأمانته (م ٣٩) .

وعلى هذا المنوال سار دستور دولة الإمارات العربية المتحدة . اذ يؤدي اليمين الدستورية رئيس الوزراء ونائبه والوزراء امام رئيس الاتحاد بالشكل التالي : (اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للإمارات العربية المتحدة وان احترم دستور الاتحاد وقوانينه وان أؤدي واجباتي بأمانة وان اراعي مصالح شعب الاتحاد رعاية كاملة وان احافظ محافظة تامة على كيان الاتحاد وسلامة اراضيه (م ٥٧) .

وانحصرت أحكام دساتير الكويت والبحرين في النص على ان يقسم رئيس الوزراء والوزراء كما يلي: (اقسم بالله العظيم ان احترم الدستور وقوانين الدولة وانود عن حريات الشعب ومصالحه وامواله واصون استقلال الوطن وسلامة اراضيه (م ٩١ وم ٢٦)) من دستور الكويت و(م ٥٣ وم ٨٤) من دستور البحرين لعام ١٩٧٣) .

وبالمقابل قضى دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ في المادة ٧٨ منه بأنه: (اقسم بالله ان اكون مخلصاً للوطن والملك، وأن احترم الدستور وقوانين الدولة وأن أنود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأن أؤدي أعمالي بالأمانة والصدق . وبالمقابل يؤدي الوزراء اليمين الدستورية امام رئيس الدولة بصفته رئيس مجلس الوزراء في دستور قطر ونظام مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية : اذ ورد نص دستور قطر بان (اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً

لدولة قطر وللأمير وان احترام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم وقوانين البلاد وان أؤدي واجباتي كوزير بأمانته وذهمه وشرف وان أراعي مصالح الشعب رعاية كاملة وان أحافظ محافظة تامه على كيان الدولة وسلامة أراضيها في الدستور القطري (م ٣٢) .

في حين تعدلت صيغة هذه اليمين في دستور ٢٠٠٣ الى : (أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللأمير، وأن أحترم الشريعة الإسلامية والدستور والقانون، وأن أراعي مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أؤدي واجباتي بأمانة وذهمه وشرف وأن أحافظ محافظة تامه على كيان الدولة وسلامة إقليمتها (م ١١٩) .

ويؤدي الوزراء اليمين الدستورية في نظام مجلس الوزراء السعودي اما الملك بصفته رئيس مجلس الوزراء كما يلي : (أقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً لديني ثم لمليكي وبلادي وان لا ابوح بسر من اسرار الدولة وان احافظ على مصالحها وانظمتها وان أؤدي اعمالي بالصدق والامانة والاخلاص (الرقم ٤) من نظام مجلس الوزراء السعودي لعام ١٩٥٨م وتطابق مع هذا النص مع الرقم ٤ من نظام مجلس الوزراء السعودي الصادر في ٣/٢/١٤١٤هـ .

ورغم ان سلطان عمان هو رئيس الوزراء في نفس الوقت غير ان النظام الأساسي للدولة قد قضى بان يؤدي اليمين رئيس مجلس الوزراء والوزراء قبل توليهم صلاحياتهم كما يلي : (أقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً لسلطاني وبلادي وان احترم النظام الأساسي للدولة وقوانينها النافذة وان احافظ محافظة تامه على كيانها وسلامة أراضيها وان أراعي مصالحها ومصالح مواطنيها رعاية كاملة وان أؤدي واجباتي بالصدق والامانة (م ٥٠) .

وبخلاف هذه المجموعة وتلك من دساتير الدول العربية قضت أحكام دساتير أخرى بأداء اليمين الدستورية من قبل الوزراء في الجزء الخاص

برئاسة الدولة في دساتير السودان لأعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م و ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ و ج.ع.ي لعام لعام ١٩٦٣م والعراق لعام ١٩٧٠م وسوريا لعام ١٩٧٣م .

أما احكام الدستور السوداني لعام ١٩٩٨ فقد نصت على أن يؤدي الوزير عند تعيينه وقبل توليه مهام منصبه القسم التالي أمام رئيس الجمهورية ((أقسم بالله العظيم أن أتولى منصبى وزيراً في عبادة الله وطاعته مؤدياً واجباتي بجد وأمانة، وعاملاً لنظام البلاد ونهضتها متجرداً من كل عصبية أو هوى شخصي، وأقسم بالله العظيم، أن أحترم الدستور والقانون، وأن أتقبل الشورى والنصيحة، والله على ما أقول شهيد)) (م ٤٨) . ومع أن دستور السودان لعام ٢٠٠٥ قد قرر تأدية اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية غير أن صيغة القسم قد تغيرت الى ((انا .. وقد عينت وزيراً قومياً، أقسم بالله العظيم أن أكون في كل الاوقات مخلصاً لجمهورية السودان، وأن ألتم باللدستور وأحترمه وأصونه وأن أراعي كل قوانين البلاد، وأن أدافع مخلصاً عن إستقلالها، وأن أعمل لوحدها وتوطيد نظام الحكم الديمقراطي اللامركزي الذي أقامه الدستور، وأن أبذل صادقاً أقصى جهدي في خدمة الشعب والبلاد. والله على ما أقول شهيد (م ٧١)) .

اما نص اليمين الدستورية نفسه فقد تغيرت بالشكل الذي تغيرت فيه في نص يمين رئاسة الدولة (راجع أعلاه) .

مقر مجلس الوزراء :-

انقسمت الأحكام الدستورية العربية بصدد مقر مجلس الوزراء (وان كان من المعروف انه في العاصمة) حيث انفردت أحكام نظامي مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية بالنص على مقر مجلس الوزراء بان يكون مركز مجلس الوزراء الرياض ويجوز عقد جلساته في جهة أخرى من المملكة (الرقم ٢ من النظامين) في حين صممت الأحكام الدستورية العربية الأخرى عن النص على ذلك ^١ .

اجتماعات مجلس الوزراء :-

تكاد تكون أحكام مجموعة ضئيلة من دساتير الدول العربية التي قررت النص على اجتماع مجلس الوزراء في حين صممت الأغلبية الساحقة من هذه الأحكام الدستورية .

والاحكام الدستورية العربية التي قررت اجتماع مجلس الوزراء قد تباينت في النصوص الخاصة بذلك مثال ذلك يعقد مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء يقرر ما يجب اتخاذه من الاجراءات في الامور المتعلقة باكثر من وزارة واحدة ويبحث في جميع الامور الخطيرة التي تقوم بها الوزارات ويعرض رئيس الوزراء ما يوصي به المجلس على الملك لتلقي اوامره (م ٦٥) .

ويجتمع المجلس التنفيذي تحت رئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما ينبغي ان يتخذ من التدابير في الامور المتعلقة باكثر من مصلحة واحدة ولتحقيق جميع المسائل المهمة المختصة بمصلحة واحدة ويرفع رئيس الوزراء إلى الامير قرارات المجلس ويستوثق من رغباته بشأنها في دستور الاردن لعام ١٩٢٨م (م ٢١) .

^١ - المزيد من الاطلاع حول النص على العواصم راجع الجزء الثاني من هذا البحث - الموضوع الخاص بالعواصم في التشريعات الدستورية العربية .

وإذا كانت أحكام الدستورين المذكورين لم تشر إلى النصاب المطلوب لاجتماع الشق الثاني من السلطة التنفيذية فإن نظامي مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية قد قررت هذا النصاب (في الرقم ١٤ منهما - لعامي ١٩٥٨م و١٩٩٢م) بأنه : لا يعتبر اجتماع المجلس منعقد الا بحضور ثلثي اعضائه ولا تكون قراراته صحيحة التي يصدرها الا بأغلبية اعضائه الحاضرين . في حالة التساوي يعتبر صوت الرئيس مرجحاً في حين تكون اجتماعات مجلس الوزراء صحيحة بحضور اغلبية اعضائه في النظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م (م٤٦) .

وبالمقابل قضى دستور قطر لعام ٢٠٠٣ بأن تكون اجتماعات مجلس الوزراء صحيحة وبحضور أغلبية أعضائه، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه. ومداورات مجلس الوزراء سرية وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية (م١٢٦) .

وقررت أحكام دستورين آخرين اجتماع هذا المجلس غير انها بخلاف الأحكام السابقة قد نصت على مدة الاجتماع اذ ينعقد المجلس الاعلى اجتماعاً واحداً على الاقل في كل شهر في اول يوم منه أو في أي يوم اخر بأمر المجلس الاعلى من وقت لآخر في دستور اتحاد الجنوب العربي (الرقم ١٠ و ٦٠) .

في حين يعقد مجلس المديرين اجتماعاته مرة كل اسبوع أو أي وقت يرى النائب ضرورة عقده ... الخ . في دستور ولاية دثينه لعام ١٩٦٢م (ف٢ - الرقم ١٨)

وصممت عن النص على ذلك الأحكام الدستورية الأخرى في الدول العربية .

مداوولات مجلس الوزراء :-

لم ينحصر الامر على ما تقدم فقط بل قررت مجموعة من الأحكام الدستورية العربية مداوولات مجلس الوزراء مثال ذلك مداوولات مجلس الوزراء سرية اما قراراته فالاصل فيها العلنية عدا ما اعتبر منها سريا بقرار من المجلس في نظامي مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية المذكرين أعلاه (الرقم ٤) .

وعلاوة على النظامين المذكورين قررت أحكام مجموعة من دساتير البلدان العربية هذه المداوولات فمداوولات مجلس الوزراء سرية وتصدر قراراته بحضور اغلبية اعضائه وبموافقة اغلبية الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس وتلتزم الاقلية برأي الاغلبية ما لم تستقيل في دستور الكويت لعام ١٩٦٢ م (م ٦١) والبحرين لعامي ١٩٧٣ (م ٥٨) و ٢٠٠٢ (م ٤٧) ف (هـ) وقطر لعام ٢٠٠٣ (م ١٢٦) والسودان لعامي ١٩٩٨ (م ٥٤) و ٢٠٠٥ (م ٧٧) وقد قضى دستور دولة الامارات العربية المتحدة بأصل نص هذا الدستور وان لم يورد اخر ما انت به المادة ٨٥ من دستور الكويت . إذ اكتفت أحكام دستور دولة الامارات بالنص على ان : مداوولات مجلس الوزراء سرية وتصدر قراراته بالاغلبية جميع اعضائه وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس وتلتزم الاقلية برأي الاغلبية (م ٦١) .

وانحصرت أحكام دستوري اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩ م المعدل عام ١٩٦٢ م بالنص على الاغلبية مثال ذلك : كل قرار للمجلس الاعلى في حالة اخذ الاصوات يجب ان تتخذ باغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين الذين لم يحرمهم هذا الدستور أو أي قانون من التصويت على القضية المعروضة للقرار في دستور اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩ م المعدل عام ١٩٦٢ م (الرقم ٩ ف ١) .

وسيكون للشخص الذي يرأس أي اجتماع من اجتماعات المجلس الأعلى صوت الترجيح بالإضافة إلى الصوت الخاص به (الرقم ٩ ف ٣) .

ومع ان أحكام دستور قطر لعام ١٩٧٢م قد اتفقت مع أحكام الدساتير السابقة (عدا دستور اتحاد الجنوب العربي الذي لم ينص على ذلك) في سرية مداولات مجلس الوزراء واصدار قراراته فان الموافقة تكون بأغلبية الحاضرين وترجيح الجانب الذي منه الرئيس عند تساوي الاصوات والتزام الاقلية برأي الأغلبية . وصممت اغلبية الأحكام الدستورية العربية عن النص على ذلك .

استقالة مجلس الوزراء :-

تغايرت الأحكام الدستورية العربية بصدد استقالة الوزير حيث قررت ذلك أحكام طائفة من الدساتير العربية وصممت عن النص على ذلك أحكام طائفة أخرى .

والدساتير التي قضت باستقالة الوزير قد تغايرت في هذا الصدد مثال ذلك نص الدستور الاردني لعام ١٩٤٧م على استقالة الوزير (م ٢٨ ف .ح) بناء على تنسيب رئيس الوزراء .

في حين يعتبر الوزراء مستقيلون عندما يستقيل رئيس الوزراء في دستور الاردن لعام ١٩٥٢م (م) وليبيا لعامي ١٩٥١م (م ٨٩) و ١٩٦٢م (م ٨٩) .

ولرئيس الوزراء ان يطلب من خلال الملك اعفاء أي عضو من أعضاء مجلس الوزراء واستقالة رئيس الوزراء يترتب عليها استقالة جميع أعضاء مجلس الوزراء في نظامي مجلس وزراء المملكة العربية السعودية لعامي ١٩٥٨م و ١٩٩٤م (م ٨) .

اما أحكام دستور اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م المعدل عام ١٩٦٢م فقد قضت بانه إذا توقف أي وزير أو استقال أو أصبح عاجزاً عن القيام بواجبات عمله أو تقطع عن عضوية مجلس الاتحاد أو إذا كان سلوكه في رأي ما لا يقل

عن رأي ثلثي أعضاء مجلس الاتحاد فيجوز لمجلس الاتحاد ان ينتخب عوضاً عنه شخصاً اخر كفواً ليكون وزير للمدة المتبقية من خدمة الوزير (الرقم ٨) .

اما احكام دستاير دول الخليج العربي فقد تقاربت بهذا الصدد اذ ان استقالة رئيس مجلس الوزراء أو إعفائه من منصبه تتضمن استقالة سائر الوزراء أو إعفائهم من مناصبهم في دستور الكويت لعام ١٩٦٢م (م ١٢٩) وهي نفس الصيغة التي وردت في دستور البحرين لعام ١٩٧٣م مع تغاير في اللفظ (راجع م ٥٨) ودستور ٢٠٠٢م (م ٤٧ ف د) .

ومع ان احكام دستور الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢م قد قررت هي الأخرى انه تؤدي استقالة رئيس مجلس الوزراء أو إعفاؤه من منصبه لاي سبب من الاسباب إلى استقالة الوزراء بكاملها ولرئيس الاتحاد ان يطلب من الوزراء البقاء في مناصبهم مؤقتاً لتصرف العاجل من الامور إلى حين تشكيل الوزارة (م ٦٤) . وبخلو منصب الوزير في الدستور القطري لعام ١٩٧٢م في حالات أ- الوفاة - ب- أو إعفاه الامير من منصبه أو قبل استقالته ... الخ (م ٣٧) .

اما دستور السودان لعام ١٩٩٨ فقد نصت على إستقالة الوزير من خلال النص على خلو منصبه حيث يكون هذا الخلو في حالات : ١- قبول إستقالته من رئيس الجمهورية . ٢- إعفائه بقرار من رئيس الجمهورية . ٣- وفاته (م ٥٣) ومع أن الدستور الانتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ قد قرر نفس الحكم الذي نص عليه دستور ١٩٩٨ بشأن الإستقالة والوفاء، فإن مسألة إعفائه من منصبه من جانب رئيس الجمهورية بعد التشاور في نطاق مؤسسة الرئاسة (راجع م ٧٦) .

وصممت عن النص على ذلك احكام عهد الامان التونسي لعام ١٨٦١م وسوريا لعام ١٩٢٠م ومصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م والاردن لعام ١٩٢٨م والميثاق المقدس لعام ١٩٤٨م في اليمن وسلطنة حج لعام ١٩٥٢م وولاية دثينه لعام ١٩٦٢م ومستعمرة عدن لنفس العام والمغرب لأعوام ١٩٦٢م و ١٩٧٠م و ١٩٧٢م و ١٩٩٢م و ١٩٩٦م والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م وقطر لعام ٢٠٠٣م وقتون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة .

إتهام الوزراء :-

يختلف موضوع إثارة اتهام الوزير عن موضوع إتهام رئيس الدولة في دساتير الدول العربية الذي قرره . على انه لا بد من الإشارة إلى ان دساتير هذه البلدان قد تغايرت في هذا الشأن حيث قرره نصاً طائفة منها وصمتت عن النص عنه طائفة أخرى من دساتير هذه البلدان .

والدساتير التي صمتت عن ذلك هي كل من الدستور التونسي ودساتير الجزائر لأعوام ١٩٦٣م و١٩٧٦م و١٩٨٩م و١٩٩٦م والسودان لأعوام ١٩٥٣م و١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٧٣م و١٩٨٥م وج.ع.ي لأعوام ١٩٦٣م و١٩٦٥م و١٩٦٧م واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م وولاية دثينه لعام ١٩٦٢م والامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢م والبحرين لعامي ١٩٧٣م و٢٠٠٢م والاردن لعام ١٩٢٨م والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م والمغرب لأعوام ١٩٦٢م و١٩٧٠م و١٩٧٢م و١٩٩٢م و١٩٩٦م والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة .

واذا كانت أحكام ٢٧ دستور في بلدان البحث قد صمتت عن النص على موضوع اتهام رئيس الدولة فإن أحكام مجموعة أخرى في الدساتير قد قرره نصاً . بيد أن أحكام الدساتير التي قرره قد تغايرت في ذلك في كل من طلب إحالة الوزير إلى المحاكمة والنسبة اللازمة لتقديم الطلب وحق السلطة التشريعية في الاحالة والمحكمة التي تجري فيها المحاكمة .

قضت أحكام مجموعة من دساتير بلدان البحث بأنه لا يحق الا للسلطة التشريعية وحدها باتهام الوزير من حيث المبدأ . مثل دساتير سوريا لعامي ١٩٢٠م (م ٤٥) و١٩٣٠م والعراق لعام ١٩٢٥م (م ٨١) ومصر لعامي

١٩٢٣م (م ٧١) و ١٩٣٠م (م ٧٢) وج.م.ع لعام ١٩٧١م . على أن أحكام هذه الدساتير قد تغايرت في شمول الوزارة بكاملها أو الوزير فقط .

قضت المادة ٤٥ من دستور سوريا لعام ١٩٢٠م بأنه : متى تقرر في المجلس النيابي وجوب محاكمة هيئة الوزارة أو احدهم يسقط من الوزارة (ولم يفرق هذا الدستور بين الوزير وغيره في الجرائم العادية والحقوق الشخصية والضمانات المالية فتجري المحاكمة في هذه الامور في المحاكم العادية (م ٤٦) دون ان ينص هذا الدستور على النسبة المطلوبة لقرار الاتهام ولا العدد اللازم لتقديم اقتراح الاتهام ولا الهيئة التي تجري فيها المحاكمة . علماً بأن هذا الدستور قد نص على قيام المحكمة العليا . وعلاوة على ما تقدم فإن نص المادة ٤٥ فيها غموض بشأن موضوع الاتهام نفسه اذ لم يقرر ما هي التهم التي يجب ان تكون اساساً لمحاكمة هيئة الوزارة خاصة وان المادة ٤٦ منه قد حددت الجرائم العادية الأخرى .

وبالمقابل وضحت المادة ٨١ من الدستور العراقي لعام ١٩٢٥م قرر اتهام الوزير بأن يكون : صادراً من مجلس النواب بأكثرية ثلثي اراء الحاضرين من الاعضاء وان تتم المحاكمة . في المحكمة العليا بارادة ملكية . تصدر بناء على قرار مجلس النواب بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين . كما حددت المادة المذكورة شرح الاتهام نفسه أي : بجرائم سياسية أو بجرائم تتعلق بوظائفهم العامة .

ومع أن أحكام دستوري مصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م ودستور الاردن لعام ١٩٥٢م قد خولت لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء وهو المجلس الثاني في السلطة التشريعية المصرية والأردنية المكونة من مجلسين فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثي الراء (م ٦٦ من دستور ١٩٢٣م) (م ٦٧ من دستور ١٩٣٠م وم ٥٣ من

دستور الاردن لعام ١٩٥٢ م) . وهو ما يمكن فهمه بأنه أغلبية ثلثي اراء جميع أعضاء المجلس بدلاً من ثلثي الاعضاء الحاضرين في الدستور العراقي المذكور بيد أن نصوص الدستورين المصريين قد نصت على أن تتم المحاكمة في المجلس المخصص ويعين مجلس النواب من اعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس (نفس الماتين المذكورتين أعلاه) أي أن يحاكم الوزراء امام (المحكمة العليا) المشكلة من رئيس وستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الاقدمية (م ٦٧ من دستور ١٩٢٣ م وم ٦٨ من دستور ١٩٣٠ م). أي بأن يشترك المجلس الاعلى من البرلمان المصري (مجلس الشيوخ) بنصف أعضاء المحكمة . زد على ذلك أن أحكام الدستورين المصريين قد قررا أن يوقف الوزير المتهم عن العمل إلى أن يقضي مجلس الأحكام المخصوص في أمره . ولايمنع استغافؤه من اقامة الدعوة عليه أو الاستمرار في محاكمته (م ٧١ من دستور ١٩٢٣ م وم ٧٢ من دستور ١٩٣٠ م في حين يؤلف المجلس العالي من رئيس مجلس الاعيان رئيساً وثمانية أعضاء ثلاثة منهم يعينهم مجلس الاعيان من اعضائه بالاقتراع وخمسة من قضاة اعلى محكمة نضاميه بترتيب الاقدميه وعند الضروره يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها بترتيب الاقدميه أيضاً في دستور الاردن لعام ١٩٥٢ م (م ٥٧) . ولا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص الا بموافقة مجلس النواب . وبذلك فان الكلمة الاخيرة هي لمجلس النواب في مسألة العفو . في حين لم ترد هذه التفاصيل في دستوري سوريا لعام ١٩٢٠ م والعراق لعام ١٩٢٥ م .

وبخلاف الدساتير السابقة خص دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠ م مجلس الشورى وحده باحالة الوزراء إلى المحاكمة وحدد التهم اليهم بكل من (ارتكاب الخيانة العظمى) نصاً , التي صممت عن النص عنها أحكام الدساتير السابقة

الذكر . زد على ذلك حدد هذا الدستور النسبة المطلوبة من أعضاء السلطة التشريعية لتقديم اقتراح الاتهام بان (يقدم من ثلث أعضاء المجلس . وكذلك الأغلبية المطلوبة لإقراره بـ (موافقة ثلثي أعضاء المجلس) . مشروطاً ان تتم الموافقة (بعد اجراء تحقيق امام لجنة تشكل بناء على قرار في مجلس الشورى يرأسها قاض من المحكمة الدستورية العليا) .

ومع أن أحكام الدستور اليمني هذا قد اتفقت مع أحكام الدستوريين المصريين بصدد ان يوقف الوزير المتهم فور صدور قرار احالة المتهم إلى المحكمة , حتى يفصل في امره , ولايجوز انتهاء خدمته دون اقامة الدعوى عليه والاستمرار فيها . غير ان الدستور اليمني بخلاف الدستوريين المصريين قد قرر ايضاً ان يحدد القاتون مسؤولية الوزراء المدنية والمالية والجزائية ويبين اجراءات محاكمتهم امام المحكمة الدستورية العليا وذلك اخلاً بتطبيق القوانين الأخرى في شأن ما يقع منهم من افعال أو جرائم عادية (راجع م ١٠٧ من دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠ م) . دون ان يخول للسلطة التشريعية العفو عن الوزير بعد اجراء المحاكمة , وهو ما سبق ان قرره أحكام الدستوريين المصريين .

واضاف دستور ج.ي. لعام ١٩٩٠ م رئيس الوزراء إلى جانب الوزراء في التوقيف . على ان هذا الدستور قد خول لرئاسة الدولة جماعياً حق الايقاف هذا . في حين يتخذ مجلس النواب باغلبية ثلثي اعضائه هذا الايقاف وفقاً للمادة ١١١ منه التي نصت على انه : يحق لمجلس الرئاسة ايقاف رئيس الوزراء أو نوابه أو الوزراء عن اعمالهم واحالتهم إلى التحقيق عما يقع منهم من جرائم اثناء تاديتهم اعمال وظيفتهم أو بسببها . ويجوز لمجلس النواب ان يوصي مجلس الرئاسة بايقاف رئيس الوزراء ونوابه أو الوزراء عن عملهم واحالتهم للتحقيق عما يقع منهم جرائم اثناء تاديتهم اعمال وظائفهم أو بسببها ويتخذ مجلس

النواب التوصية بالايقاف باغلبية ثلثي اعضائه ولا يجوز انهاء خدمة من احيل الى التحقيق دون اقامة الدعوى أو الاستمرار فيها وتكون المحاكمة واجراءاتها وضمائماتها والعقاب على الوجه المبين في القانون وتسري هذه الأحكام على النواب الوزراء . وبذلك حدد هذا الدستور حق ايقاف رئيس الوزراء والوزراء من قبل رئاسة الدولة جماعياً . في حين تمتعت السلطة التشريعية بالتوصية بالايقاف باغلبية ثلثي اعضائه . بيد ان هذا الدستور لم يخول لنسبة محددة من السلطة التشريعية اقتراح ايقاف رئيس الوزراء والوزراء كما لم يحدد المحكمة التي تجري فيها المحاكمة .

واقتربت أحكام الدستور اللبناني من أحكام دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠ بشأن حق السلطة التشريعية اتهام الوزراء لارتكابهم الخيانة العظمى . غير انه قد اضاف أو باخلالهم بواجباتهم . كما حصر حق السلطة التشريعية باقرار الاتهام بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس . وقد اتفقت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٣٠م مع هذا الحكم نصاً .

ونصت أحكام طائفة اخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري على انه لرئيس الدولة والسلطة التشريعية حق احالة الوزير إلى المحاكمة من حيث المبدأ . في دساتير سوريا لعام ١٩٥٣م ومصر لعام ١٩٥٦م وج.ع.م لعامي ١٩٥٨م و١٩٦٤م وج.م.ع. لعام ١٩٧١م وج.ع.ي. لعام ١٩٦٤م . على ان هذه الأحكام الدستورية قد تغايرت في تفاصيل هذا الامر من كل من العدد المطلوب لتقديم الاقتراح في السلطة التشريعية والاغلبية اللازمة لاقرار الاتهام فيها ونوع المحكمة التي تقوم بالمحاكمة وموضوع الاتهام ذاته .

لقد اتفقت مجموعة من أحكام دساتير الدول العربية هذه على انه لرئيس الدولة والسلطة التشريعية حق احالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع من جرائم في تادية اعمال وظيفته ويكون قرار السلطة التشريعية في اتهام الوزير بناء

على إقترح مقدم من خمسة أعضاء على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام بأغلبية
ثلثي أعضاء المجلس في دساتير مصر لعام

١٩٥٦ (م ١٥٢) وج.م.ع. لعام ١٩٦٤ (م ١٤٠) وج.ع.ي. لعام ١٩٦٤ م
(م ١٣٠) وج.م.ع. لعام ١٩٧١ (م ١٥٩) . في حين اشترط دستور ج.ع.م.
لعام ١٩٥٨ م ان يتقدم باقتراح اتهام الوزير خمس أعضاء السلطة التشريعية
(م ٤٩) .

اما أحكام الدستور السوري لعام ١٩٥٣ م فقد نص على ان يتقدم ربع
أعضاء مجلس النواب باقتراح اتهام الوزير (ف ١ م ٩٩) . بيد ان هذه الدساتير
قد قضت بان يكون قرار الإتهام بأغلبية ثلثي أعضاء السلطة التشريعية ,
باستثناء الدستور السوري لعام ١٩٥٣ م , الذي صمت عن النص على تلك
الأغلبية .

بيد ان هذه الدساتير قد تغايرت في المحكمة التي تقوم بمحاكمة الوزراء
المتهمين . حيث تكون محاكمة الوزراء المتهمين امام محكمة مختصة يعينها
القانون في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ م وج.ع.م. لعام ١٩٦٤ م وج.ع.ي. لنفس
العام في ظل عدم نص هذه الدساتير على قيام محكمة دستورية عليا . بينما لم
يحدد الدستور المصري لعام ١٩٧١ م نصاً محاكمته امام المحكمة الدستورية
العليا التي قررها هذا الدستور . وانما قضى بان : تكون محاكمة الوزير
واجراءات المحاكمة وضماناتها والعقاب على الوجه المبين بالقانون (م ١٦٠ م).
اما دستور سوريا لعام ١٩٥٣ م فقد نص على ان يحاكم الوزراء امام المحكمة
العليا , في الوقت الذي لم يشر دستور ج.ع.م. لعام ١٩٥٨ م إلى هذا أو ذاك .

لم ينحصر الامر على ما تقدم فقط بل وتعداه إلى تغاير أحكام هذه الطائفة
من الدساتير في نوع الجريمة نفسها , حيث إذا كانت قد حصرت بما يقع من
جرائم في تادية اعمال وظيفية الوزير في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ م وج.ع.م.

لعامي ١٩٥٨م و ١٩٦٤م وج.ع.ي. لعام ١٩٦٤م وبسببها في دستور ج.م.ع. لعام ١٩٧١م . فان الدستور السوري لعام ١٩٥٣م قد حدها بجرائم خرق الدستور والخيانة العظمى .

ورغم التباين المذكور في هذه الطائفة من دساتير الدول العربية الا نهاء قد اتفقت على ان يوقف الوزير المتهم عن العمل حتى تتم المحاكمة وتثبت التهمة . وان كانت قد اتفقت ايضاً في الصمت عن النص على ان لا تمنع استقالة الوزير أو اعفائه استمرار المحاكمة . عدا الدستور السوري لعام ١٩٥٣م , الذي قرر انه : لا تمنع استقالة الوزير عن محاكمته . وفي الوقت الذي صممت فيه كل هذه الطائفة من الدساتير إلى شمول نواب الوزراء في الاتهام فان الدستور المصري لعام ١٩٧١م قد كان الدستور الوحيد الذي شمل نواب الوزراء بأن : تسري هذه الأحكام عليهم .

وبخلاف الطائفتين السابقتين من الدساتير سواء الطائفة التي حصرت حق الاتهام على السلطة التشريعية أو التي جعلت حق اقتراح الاتهام من رئيس الدولة والسلطة التشريعية . فإن هناك طائفة ثالثة من دساتير بلدان البحث قد تفرعت في هذا الشأن إلى : أ- التي خولت الحق لرئيس الدولة وحده في إحالة الوزراء إلى المحاكمة في ظل وجود السلطة التشريعية , التي لم تتمتع بهذا الحق مثل الدستور السوري لعام ١٩٧٣م حيث نص على انه : لرئيس الجمهورية حق إحالة الوزراء إلى المحاكمة لما يرتكبه من جرائم أثناء توليه مهامه أو بسببها وفقاً لاحكام الدستور أو القاتون (م ١٢٣) دون تحديد نوع الجريمة . ودون النص حكماً على أن تكون المحاكمة أمام المحكمة الدستورية العليا التي نص عليها هذا الدستور , أو محكمة أخرى علماً بأن هذا الدستور قد قرر إيقاف الوزير المتهم عن العمل حتى تثبت التهمة (ولا تمنع إستقالته من محاكمته) (م ١٢٤) .

وأضاف الدستور العراقي لعام ١٩٦٤م هذا الحق لمجلس الوزراء إلى جانب رئيس الجمهورية (حيث لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء بموافقة رئيس الجمهورية إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تادية اعمال وظيفه على الوجه المبين في القانون (م ٧٥) . دون ان يحدد نوع الجريمة ولا المحكمة التي تحاكم المتهم كما لم يشر إلى ايقاف الوزير اثناء المحاكمة ولم يشار إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة . وخول الدستور العراقي لعام ١٩٦٨م هذا الحق لكل من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء (م ٧٠) . وكان مثل سابقه لم يحدد نوع الجريمة التي يحال بموجبها الوزير إلى المحاكمة ولا المحكمة التي تحاكم الوزير ...الخ . علماً بان هذا الدستور لم ينص على قيام السلطة التشريعية .

ومع ان دستور العراق لعام ١٩٧٠م قد خول لرئيس الجمهورية حق إحالة الوزير إلى المحاكمة . وقضى بان تكون هذه الاحالة عن الاخطاء الوظيفية التي يرتكبها وعن استغلال السلطة والتعسف في استعمالها ...الخ . (راجع م ٥٨) . فان حق الاتهام في هذا الدستور من اختصاص مجلس قيادة الثورة (ف . وم ٣٨) دون الاشارة إلى المجلس الوطني الذي خول له هذا الدستور صلاحيات تشريعية كثيرة .

وبالمقابل اكتفت أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠م و ١٩٦٢م بالنص على ان تحدد مسؤولية الوزراء المدنية والمالية والجزائية (م ٩٩) . ويوقف الوزير المتهم عن العمل إلى ان تبث المحكمة العليا في التهمة المنسوبة اليه ولا تمنع استقالته من محاكمته (م ١٠٠) . غير ان أحكام الدستورين المذكورين لم تقررا حكماً الجهة التي تتولى الاتهام .

ومع ان أحكام دستور سلطنة لحج لعام ١٩٥٢م قد خولت للمجلس التشريعي حق اتهام المديرين بما يقع منهم من الجرائم في تادية واجباتهم ولا

يصدر قرار الاتهام الا باغلبية ثلثي الاعضاء ويعين المجلس التشريعي من أعضاء من يتولى تأيد الاتهام امام محكمة خاصة (م ٤٣) دون ان يشير إلى كيفية تشكيل هذه المحكمة .

وتركت أحكام دساتير اخرى لقانون خاص يحدد الجرائم التي تقع من الوزراء في تادية اعمال وظائفهم ويبين اجراءات اتهامهم ومحاكمتهم والجهة المختصة بهذه المحاكمة وذلك دون اخلال بطريق القوانين الأخرى في شأن ما يقع منهم من افعال أو جرائم عادية وما يترتب على اعمالهم من مسؤولية مدبية في دستور الكويت لعام ١٩٦٢م (م ١٣٢) دون ان يشير إلى جهة التي تتولى الاتهام شأنه شأن أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠م و١٩٦٢م .

وبالمقابل قضى أحكام الدستور القطري لعام ١٩٧٢م بان يحدد القانون الافعال التي تقع من الوزراء اثناء توليهم مناصبهم والتي تستوجب مسالمتهم . كما يحدد طريقة هذه المسالة (م ٣٨).

لم ينحصر الامر على ماتقدم فقط , بل ونصت أحكام نظامي مجلس الوزراء عن المحالفات التي يرتكبونها في اعمالهم الرسمية بموجبينظام خاص يتضمن بيان المخالفات وتحديد اجراءات الاتهام والمحاكمة وكيفية تأليف هيئة المحكمة (القم ١٦ من نظام ١٩٥٨م م ١٧ من نظام ١٩٩٤م) .

الباب الثاني

علاقات (الحكومة – الوزارة) بالسلطات الأخرى وصلاحياتها

سنتناول في هذا الباب علاقات الشق الثاني من السلطة التنفيذية بكل من رئاسة الدولة وبالسلطة التشريعية . ومسؤولية الوزارة أو الوزير أمام السلطة التشريعية وبرامج الوزارة وحضور الوزراء إجتماعات السلطة التشريعية واستقالة الوزارة وصلاحياتها .

١- علاقة الوزارة برئاسة الدولة :-

يعبر إزدياد دور الهيئة التنفيذية في السلطة عن ظاهرة تطبيقية ملازمة لعمل سلطات الدولة في أنظمة الحكم المعاصرة . ويتجسد المكان الحقيقي للحكومة في بلدان البحث بالضعف وعدم الثبات نظراً لتغاير الأحكام الدستورية في هذه البلدان . مما يؤدي إلى تقلب العلاقات بين هذه السلطات نظراً للتقلبات السياسية والدستورية على وجه الخصوص . الأمر الذي يجعل المؤسسات الدستورية غير مكتملة في كثير من الأحيان . في ظل عدم الثبات في التشريع الدستوري وانعدام أو ضعف التقيد بالصلاحيات الدستورية (حينما توجد) من قبل الهيئات نفسها .

وكما سبق الذكر فإن رئيس الدولة قد تمتع بصلاحيات واسعة في جميع المجالات دستورياً وعملياً في جل أحكام دساتير الدول العربية بحيث يهيمن على الحكومة من خلال الصلاحيات الدستورية المخولة له وقيادته للحزب أو التنظيم السياسي الحاكم الوحيد أو الحزب أو التنظيم المسيطر على مؤسسات الدولة بدون منازع (سبب عدم التداول السلمي للسلطة) من جهة . ومن جهة أخرى علاقة الحكومة بالسلطة التشريعية اثناء وجودها في هذه البلدان , تلك السلطة التشريعية التي غابت عن الممارسة اوقات كثيرة وانعدام الحرية الديمقراطية في

فترات كثيرة في هذه البلدان (باستثناء لبنان) . وضعف السلطة التشريعية حين وجودها بسبب تبعيتها لرئاسة الدولة عبر تبعية اعضائها للحزب الحاكم الوحيد أو المسيطر . وغياب الرقابة الدستورية الحقيقية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري في حين لم تعرف الدول العربية ذات النظام الملكي نظام الحزب الحاكم الوحيد من جهة . وسارت جلها في ظل التعددية الحزبية أو قبل قيام التعددية الحزبية كما هي الحال في بلدان الخليج العربي وكانت الاردن البلد العربي ذي النظام الملكي الذي يمنع التعددية لفترة من الزمن نظراً لاضطراب الاوضاع السياسية في المنطقة .

أن الاسباب المتقدم ذكرها قد جعلت العلاقات بين هذه السلطات مختلفه لصالح رئيس الدولة في علاقاته بالهيئات الأخرى ولصالح الشق الثاني من السلطة التنفيذية (الحكومة) في علاقاتها بالسلطة التشريعية حين توجد في الواقع المعاش . وتتسم هذه العلاقة بعدم التقيد الدقيق بالاختصاصات الدستورية بين هذه الهيئات .

وقبل ان ننتقل إلى مقارنة الأحكام الدستورية في الدول العربية نود أن نشير إلى ان هذه الأحكام الدستورية قد قامت على اساس المبادئ المعمول بها في النظام البرلماني وطائفة اخرى أخذت بالنظام الرئاسي وثالثة أخذت بالنظام المزيج من النظامين البرلماني والرئاسي إلى هذا الحد أو ذاك . وكان القاسم المشترك لهذه الدساتير عدم تقيدها الدقيق بأي من الانظمة السالفة الذكر .

يمكن توزيع علاقة الحكومة برئيس الدولة إلى فرعين يتمثل الفرع الاول بالعلاقة بين شقي السلطة التنفيذية في الدساتير التي اخذت بالنظام البرلماني (بصورة رئيسه مع بعض عناصر حكم الجمعية في عدد من دساتير هذه الطائفة) . والدساتير التي اخذت بالنظام البرلماني هي دساتير سوريا لأعوام ١٩٢٠ و ١٩٣٠ م و ١٩٥٠ م و ١٩٦٢ م ولبنان والدساتير التي اخذت بالنظام البرلماني

مع بعض عناصر حكم الجمعية هي دساتير السودان لأعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م و ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و ١٩٦٧م .

لقد تمتع رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية في الدساتير المذكورة أعلاه بحق اقتراح الوزراء (أو بنصيحة رئاسة الدولة في تعيينهم) في حين يختار رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية أعضاء الوزارة بموافقة رئاسة الدولة في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م . بالتشاور مع مجلس الرئاسة في دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م (م ١٠٤) علماً بأن الدستور اليمني لعام ١٩٧٠م قد أخذ في بعض مبادئه الدستورية بعناصر من النظام الرئاسي وإن كان الشكل الغالب عليه النظام البرلماني . في حين أخذ دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م ببعض عناصر نظام الجمعية مع الاحتفاظ بالنظام البرلماني في أغلبه الأعم .

ولم يتمتع رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية بحق اختيار الوزارة حيث كان رئيس الدولة هو الذي يعين الوزراء ويعزلهم في دساتير مصر لعام ١٩٥٦م و ج.ع.م لعام ١٩٥٨م و ج.ع.م لعام ١٩٦٤م و ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م و ج.م.ع لعام ١٩٧١م والدستور التونسي ودساتير الجزائر لأعوام ١٩٦٣م و ١٩٧٦م و ١٩٨٩م و ١٩٩٦م والسودان لأعوام ١٩٧٣م و ١٩٩٨م و ٢٠٠٥م وسوريا لعام ١٩٧٣ . حين يوجد رئيس هذا الشق علماً بأن رئيس الدولة قد كان في أحيان كثيرة رئيس الشق الثاني في نفس الوقت ^١ .

هذا وقد كان اقتراح رئيس الوزراء للوزراء أو نصيحته هي الأساس في الدساتير التي وجدت في ظلها تعددية حزبية في البلاد . وكتل برلمانية للأحزاب التي فاز أعضاؤها في هذه السلطة . كما أن الأغلبية الحزبية قد كانت الأساس لتشكيل الوزاري أو الائتلاف في ظل دساتير مصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م

^١ (راجع صلاحيات رئيس الدولة في مجال السلطة التنفيذية – الجزء التاسع من هذا البحث) .

والعراق لعام ١٩٢٥م والدساتير السورية المذكورة آنفاً ودستور ج.ي بعد انتخابات ٢٧/٤/١٩٩٣م . والاخذ بالاعتبار الطائفي في لبنان .

ومع أن أحكام المجموعة الثانية من الدساتير قد خولت لرئيس الدولة حق تعيين وعزل الوزراء دون الإشارة إلى رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية . غير أنه قد كان رئيس الدولة يأخذ بعين الاعتبار تمثيل المناطق في بعض البلدان والطوائف إلى جانب المذاهب والمناطق في البعض الآخر .

وامتد التباين في أحكام دساتير الدول العربية تبعاً لاخذ أي طائفة من الدساتير بأي من الأنظمة الدستورية^١ في موضوع توقيع رئيس الشق الثاني والوزير المختص على القوانين الصادرة (طبعاً إلى جانب توقيع رئيس الدولة) . لقد قررت طائفة من دساتير بلدان البحث على أن يوقع (رئيس الوزراء والوزير المختص على القوانين الصادرة إلى جانب رئيس الدولة كشرط لنفاذها في كل من دساتير سوريا لأعوام ١٩٢٠م و ١٩٣٠م و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م والدستور اللبناني والعراق لعام ١٩٢٥م ومصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م و ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م^٢ .

وعلاوة على ما تقدم قررت أحكام دستوري سوريا لعام ١٩٣٠م ولبنان موافقة الحكومة على قرار رئيس الدولة بحل السلطة التشريعية وإن يتخذ قرار الحل هذا بمرسوم مغل في مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية في دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠م و ١٩٦٢م .

وهناك مجموعة من دساتير الدول العربية قد نصت على موافقة (الحكومة) على قرارات رئيس الدولة في إبرام المعاهدات وإعلان الحرب وحالة الطوارئ مثل دساتير العراق لعام ١٩٢٥م , و ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م (م ٨٩ وم ٩٠) . في

^١ - نظام برلماني أو نظام رئاسي أو نظام مزيج من النظامين البرلماني والرئاسي .
^٢ - لمزيد من الاطلاع راجع صلاحيات رئيس الدولة في مجال التشريع الفقرة الخاصة بإصدار القوانين .

حين انحصرت موافقة مجلس الوزراء على ابرام رئاسة الدولة للمعاهدات فقط ,
في الدستور السوري لعام ١٩٦٤م (م ٥٢) .

وامتد التغيرات إلى ان قررت أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠م
و ١٩٦٢م موافقة (الحكومة) على مشروعات القوانين , التي يقدمها رئيس
الدولة إلى السلطة التشريعية , (م ٩٥ ف ٢) .

والدساتير التي لم تأخذ بنظام البرلماني (حيث اخذت بالنظام المزيج من
النظامين الرئاسي والبرلماني) قد تغيرت هي الأخرى في هذا الشأن . لقد نصت
مجموعة منها على ان تشترك (الوزراء - الحكومة) في وضع السياسة العامة
للدولة مع رئيس الدولة كما هي الحال في دساتير ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م
والسودان لعام ١٩٧٣م . الا ان هذه الأحكام قد تغيرت في موضوع الاشراف
على تنفيذها . مثال ذلك نصت أحكام الدستور المصري لعام ١٩٧١م على أنه
لرئيس الدولة و(الحكومة) الاشراف على تنفيذها . في حين لم تخول (للحكومة)
هذا الحق أحكام دساتير ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م وج.ع.م لعام ١٩٦٤م , والعراق
لعام ١٩٦٤م وسوريا لعام ١٩٧٣م والسودان لعام ١٩٧٣م .

ولم ينحصر الامر على ما تقدم فقط , بل وامتد إلى مسؤولية (الحكومة)
امام رئيس الدولة إلى جانب مسؤوليتها امام السلطة التشريعية في طائفة من
دساتير بلدان البحث كما هي الحال في دساتير ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م ودستورا
سوريا والسودان لعام ١٩٧٣م وج.ي لعام ١٩٩٠م والكويت، والمغرب،
والبحرين، وقطر، ودولة الإمارات، وسلطنة عمان .

لم ينحصر الامر على أحكام دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري
فقط بل وامتد التغيرات إلى الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الملكي
ولم يشذ عن هذا النص النظام الاساسي لسلطنة عمان لعام ١٩٩٦م , الذي نص
على ان أعضاء مجلس الوزراء مسئولون سياسياً مسؤولية تضامنية امام

السلطان عن تنفيذ السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول مسؤولية فردية امام السلطان عن طريقة اداء واجباته وممارسة صلاحياته في وزارته أو وحدته (م ٥٢) .

وبالمقابل قررت مجموعة ثانية من دساتير الدول العربية ذات النظام الملكي مسؤولية الشق الثاني امام رئيس الدولة وامام السلطة التشريعية أو الاستشارية أو مسؤولية الوزير فقط , امام السلطة التشريعية مثال ذلك نص دستور الكويت على ان رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسئولون بالتضامن امام الامير عن السياسة العامة للدولة , كما يسأل كل وزير امامه عن اعمال وزارته (م ٥٨) وهو نفسه الحكم الذي قرره (م ٣٣ ف أ) من دستوري البحرين لعامي ١٩٧٣م و ٢٠٠٢م وإذا كان مجلس الوزراء مسئولاً بالتضامن امام الامير في هذا الدستور فإنه ليس كذلك امام السلطة التشريعية إذا هذه المسؤولية امامها من قبل الوزير فقط طبقاً للمادة كما يلي :

كل وزير مسئول لدى مجلس الامه عن اعمال وزارته . وإذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معزلاً للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فوراً ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير الا بناء على رغبته أو طلب موقع من عشرة أعضاء اثر مناقشة استجواب موجه اليه الخ (م ١٠٢) .

ونصت أحكام مجموعة من الدساتير العربية ذات النظام الملكي على مسؤولية الشق الثاني امام رئيس الدولة والسلطة التشريعية من حيث المبدأ غير انها قد تباينت في النصوص بالشكل التالي : المديرون مسئولون متضامنين لدى السلطان والمجلس التشريعي عن اعمال ادارة البلاد العامة وكل مدير مسئول عن اعمال ادارته في دستور سلطنة لحج لعام ١٩٥٢م (م ٤٠) .

ومع ان أحكام دساتير المملكة المغربية قد اتفقت مع أحكام دستور السلطنة الحجية لعام ١٩٥٢م بصدد مسؤولية الشق الثاني من السلطة التنفيذية امام

رئيس الدولة والسلطة التشريعية من حيث المبدأ . غير أن دساتير المغرب قد قضت هذه الأحكام كما يلي :

فالحكومة مسؤولة امام الملك وامام مجلس النواب وبعد ما يعين الملك الحكومة يتقدم الوزير الاول امام المجلسين ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه في دستور المغرب لعام ١٩٦٢م (ف٦٥) . وللوزير الاول حق التقدم باقتراح القوانين في دساتير ١٩٦٢م (ف٦٧) و ١٩٧٠م (ف٦٧) و ١٩٧٢م (ف٦١) و ١٩٩٢م (ف٦١) و ١٩٩٦م (ف٦١) .

اما دستور اتحاد الجنوب العربي فانه لم يقرر هذه المسؤولية امام أي جهة حيث يكون المجلس الاعلى واعضاؤه مسئولين عن ممارسة سلطاتهم مسؤولية مشتركة وفردية (الرقم ٧ ف١) دون ان تحدد امام أي هيئة تقع هذه المسؤولية وقضى نظام مجلس الوزراء السعودي لعام ١٩٩٤م بأن : الملك رئيس مجلس الوزراء وهو الذي يوجه السياسة العامة للدولة ويكفل التوجيه والتنسيق والتعاون بين مختلف الاجهزة الحكومية ويضمن الاتسجام والاستمرار والوحدة في اعمال مجلس الوزراء وله الاشراف على مجلس الوزراء والوزارات والاجهزة الحكومية وهو الذي يراقب تنفيذ الانظمة واللوائح والقرارات الخ (م ٢٩) .

وصممت أحكام دستور ولاية دثينه عن النص على علاقة مجلس المديرين باللجنة العامة ام علاقة هذا الشق برئاسة الدولة في موضوع التعيين فقد اشرنا اليه في صلاحيات رئيس الدولة في حال التعيين. لقد انقسمت أحكام هذه البلدان إلى تلك التي قررت مسؤولية الشق الثاني من السلطة التنفيذية امام رئيس الدولة فقط , في حين قررت أحكام مجموعة اخرى من دساتير هذه البلدان بمسؤولية هذا الشق امام رئيس الدولة والسلطة التشريعية وصممت أحكام

مجموعة ثالثة عن النص على مسؤولية الشق الثاني من السلطة التنفيذية امام رئيس الدولة .

أبتدأت الأحكام الدستورية العربية ذات النظام الملكي مسيرتها في هذا الشأن من المجموعة الدستورية التي قررت مسؤولية الشق الثاني من السلطة التنفيذية بالنص على ان يسدي هذا الشق لرئيس الدولة المشورة في دستور الاردن لعام ١٩٢٨م , الذي قضى بأن يؤلف مجلس تنفيذي لأسداء المشورة إلى الامير من رئيس الوزراء واعضاء آخرين لا يتجاوز عددهم الخمسة يعينهم الامير بناء على توجيه رئيس الوزراء , اما من الموظفين الرئيسيين في الادارة أو من نواب الامه المنتخبين .

تعهد ادارة شئون شرق الاردن إلى المجلس التنفيذي ويجتمع تحت رئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما ينبغي ان يتخذ من التدابير في الامور المتعلقة بأكثر من مصلحة واحدة ولتحقيق جميع المسائل المهمة المختصة بمصلحة واحدة , ويرفع رئيس الوزراء إلى الامير قرارات المجلس ويستوثق من رغبته بشأنها (م ٢١) .

واذا كانت أحكام دستور الاردن لعام ١٩٢٨م بالشكل المشار اليه أعلاه فإن أحكام دستور الاردن لعام ١٩٤٧م قررت نصاً مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء تجاه الملك عن دائرته أو دوائره (م ٢٨ ف أ) .

لم ينحصر الامر في دستور الاردن لعام ١٩٤٨م بصدد مسؤولية الشق الثاني امام رئيس الدولة فقط , بل وقضت أحكام مجموعة اخرى بذلك سواء وجدت سلطة تشريعية أو مجلس استشاري لقد نص نظام مجلس الوزراء السعودي على ان كل وزير مسئول عن اعمال وزارته امام رئيس الوزراء ورئيس الوزراء مسئول عن اعماله واعمال المجلس امام جلالة الملك ولرئيس

الوزراء ان يطلب من جلالة الملك اعفاء أي عضو من أعضاء مجلس الوزراء من عمله في نظام مجلس الوزراء السعودي لعام ١٩٥٨م (الرقم ٨) .

وتقاربت أحكام كل من دستوري دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢م وقطر لنفس العام والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م من أحكام النصوص السابقة حيث لم تقرر مسؤولية هذا الشق امام السلطة الاستشارية . مثال ذلك رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسئولون سياسياً بالتضامن امام رئيس الاتحاد والمجلس الاعلى عن تنفيذ السياسة العامة للاتحاد في الداخل والخارج . وكل منهم مسئول شخصياً امام رئيس الاتحاد والمجلس الاعلى عن اعمال وزارته ومنصبه في دستور دولة الامارات (م ٦٤) . والوزراء مسئولون سياسياً مسؤولية تضامنية امام الامير عن تنفيذ السياسة العامة للدولة وكل وزير مسئول مسؤولية فردية امام الامير عن طريقة اداء واجباته وممارسة صلاحياته في وزارته في دستور قطر لعام ١٩٧٢م (م ٣٥) .

٢ - علاقة الوزارة بالسلطة التشريعية :-

من علائم علاقات الوزارة بالسلطة التشريعية في النظام البرلماني كل من مسؤولية الوزارة امام هذه السلطة وحق الوزراء حضور اجتماعاتها والجمع بين تولي منصب الوزير وعضوية السلطة التشريعية واعداد مشروعات الميزانية العامة وحق اقتراح مشروعات القوانين الخ.

واذا كنا سنتناول في هذه الفقرة كل من مسؤولية الوزارة وحق الوزراء حضور اجتماعات السلطة التشريعية فأننا سنعالج اعداد مشروعات الميزانية العامة واقتراح مشروعات القوانين والجمع بين عضوية السلطة التشريعية والوزارة في الفقرة الخاصة بصلاحيات الوزارة من هذا القسم .

أ- مسؤولية الوزارة أمام السلطة التشريعية :-

تقرر في الفقه الدستوري الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ان مسؤولية الوزارة أمام السلطة التشريعية في الأنظمة البرلمانية شرط جوهري للحرية السياسية لان الوزارة هي منفذ القانون قد تخرق حرمة أو لا تنفذ في مسار تنفيذ أعمالها أو تقوم بأعمال لا يستطيع أن ينظمها قبلاً وقد تسيء استعماله فتسلك سبيل الإيذاء والاضرار . وان كان ذلك مرهون بكل من رسوخ التقاليد النيابية في مسيرة أنظمة الحكم . وثبات الاستقرار السياسي والممارسة الصحيحة لعمل السلطات العليا والدنيا للدولة وحسن تطبيق الأحكام الدستورية في الواقع العملي لها . اذ كلما تقيدت الوزارة باختصاصاتها وحافظت على علاقات بالهيئات الأخرى في الدولة بما يلائم الأحكام الدستورية العادلة من جهة . ووزعت أعمال التنفيذ بين أعضائها طبقاً لهذه الأحكام من جهة أخرى . كلما ابتعدت الوزارة عن تجاوز سلطتها المقررة فيها . الأمر الذي لا يجعل أعضاء الوزارة من العلو بحيث يمكن تجنيبهم مسؤوليتهم .

وتأتي مسؤولية الوزارة من النظام البرلماني من مبدأ عدم تحمل رئيس الدولة لها حيث تقوم الوزارة بذلك انطلاقاً من المقولة القائلة بأنه لا مسؤولية حيث لا حرية في البيت لقد انت مسؤولية الوزارة من حرية تصرفها في الأعمال التنفيذية في إطار الأنظمة الدستورية في الدولة .

ويقصد بمسؤولية الوزارة أمام السلطة التشريعية تحمل النتائج المترتبة عما يرتكبونه من الخطايا والأعمال الضارة بالبلاد من الإجراءات غير القانونية وبذلك تختلف هذه المسؤولية عن مسؤولية الوزارة أمام المحاكم عن أعمال أعضائها غير القانونية .

ويرجع ظهور نظرية مسؤولية الوزارة أمام السلطة التشريعية إلى إنجلترا من الناحية التاريخية التي تعتبر مهد النظام البرلماني منذ القرن الثامن عشر ثم

تعممت إلى الدول الأخرى التي أخذت بهذا النظام . ويستند مبدأ المسؤولية هذه على قواعد القانون العام القائلة بمساواة جميع المواطنين أمام القانون الذي تطبقه المحاكم . إذ أن كل موظف عام في الدولة سواء كان وزيراً أو موظفاً عادياً يعتبر مسؤولاً كبقية المواطنين عن أعماله التي لا يبررها القانون حتى لو أثبت هذا الموظف أن فعله كان تنفيذ أمر رئيسه .

وتنقسم المسؤولية إلى ثلاثة فروع : -

١- المسؤولية الجزائية : وتتم عندما يكون مؤيدها عقوبة ان تكون فعلاً للوزير يعرض اقتراف اثم كفاعل اصلي أو شريك في هذا الفعل . ومسؤولية الوزير الجزائية هي بطبيعتها أن يكون الوزير أو الوزراء كلهم متضامنين فيها .

٢- المسؤولية المدنية : وتتم عندما يكون مؤيدها التعويض المادي .

٣- المسؤولية السياسية : وهي التي يكون مؤيدها الانسحاب من الحكم على اثر حجب الثقة عن الوزير أو الوزارة من قبل السلطة التشريعية .

وتتفرع المسؤولية السياسية إلى مسؤولية فردية حين تستهدف احد الوزراء ومسؤولية جماعية عندما تستهدف رئيس الوزراء . على ان الفرق بين المسؤولية السياسية والمسؤولية الجنائية هي فقدان سلطة الوزير أو الوزارة متى ما اقترعت اكثرية السلطة التشريعية ضد الوزير أو الوزارة في حين تكمن المسؤولية الجنائية بما سبق ان عرفناه أعلاه .

وكما اسلفنا فإن وظيفة رئيس الشق الثاني من السلطة التنفيذية الذي تقوم على اساسه هذه المسؤولية السياسية قد استتبظ في انجلترا في اواخر القرن الثامن عشر أي في عام ١٧٩٢م بعد حجب مجلس العموم الثقة عن وزارة اللورد نورث . ثم اصبحت مسؤولية الوزارة مسؤولية سياسية مشتركة جعلت الوزارة بعد ذلك تظهر ذات وحدة حقيقية .

وإذا كانت المسؤولية الجماعية التضامنية من علائم النظام البرلماني فان النظام المزيج من النظامين البرلماني والرئاسي لم يأخذ بها . وعليه فإنه إذا كان النظام البرلماني في انجلترا قد عمل بها فان بعض الدساتير الفرنسية لم تقل بمسؤولية الوزارة السياسية مثل دستور سنة ١٧٩١م ودستور السنة الثالثة ودستور ١٨٤٨م^١ .

ويعتبر جانب من الفقه المسؤولية المشتركة التضامنية للوزارة امام السلطة التشريعية امر عادل وبهذا تقلصت المسؤولية الجزائية . زد على ذلك اخذت المسؤولية الجزائية تعبير السلاح يفسح بها المجال لمسؤولية مرنة سليمة يهدف إلى قيام مبدأ الاتصاف في التعامل على اساس العدل والاتصاف في القضاء , وضمان نظام حرية الفرد السياسية والتأمين الاجتماعي , حيث تعتبر الوظيفة خدمة اكثر منها مورد رزق . تكون راحة الجمهور في ظلها اساساً لراحة الموظف وليس العكس . ويطبق القانون بمقياس واحد لكل من الموظفين والمواطنين^٢ .

ومرد ذلك ان الفقه الدستوري يرى الوظيفة العامة خدمة عامه بحيث انه من المتعذر على القوانين رغم ما لها من اجلال ان تغير الاتجاهات التقليدية في يوم وليلة وخاصة عندما تكون الاتجاهات السابقة مصدر سعادة للجماعة التي تؤمن بها . وبناء على ما تقدم فإن مسؤولية الوزارة امام السلطة التشريعية هي تعبير عن مسؤولية الموظف العام ونتاج للسيادة الوطنية , وذلك لان الموظفين الذين يمارسون السلطة العامة يسировونها باسم الشعب الذي يعتبر مصدر السيادة . ومن هنا شمل هذا المبدأ الموظفين الذين ينحصر عملهم في تطبيق القواعد المقررة في الدستور والقوانين النابعة من روحه .

^١ - لمزيد من الاطلاع راجع اسمن . الحقوق الدستورية مرجع سابق صفحات ٧١-٨٨ .

^٢ - لمزيد من الاطلاع راجع اسمن . الحقوق الدستورية . مرجع سابق ص ٨٩ .

وتبرز مسؤولية الموظفين في امور كثيرة منها التأيد كلما تجاوز الموظف حدود سلطته . وامكانية عزله من قبل الجهة التي اولته المسؤولية حينما تراه يمارس وظيفته على وجه خطر أو عديم الفائدة . وهذا يتدرج في رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية وبالتالي رقابة الجهات العليا في السلطة التنفيذية على الهيئات الدنيا .

وتعود مسؤولية الموظف العام إلى الدستور الفرنسي لعام ١٧٩٣م في تاريخ الأحكام الدستورية الحديثة وذلك بمقتضى حكمه القائل : انه لا ضمان اجتماعي إذا لم يحدد القانون بصراحة حدود وظائف الموظفين العاملين وإذا لم يقرر مسؤولية كل موظف حتى يكون تطبيق مبدأ المسؤولية أمر لازم لارتباطه بالمنفعة العامة^١ .

والهدف من مسؤولية الوزارة أو مسؤولية الموظف العام هو ان الدولة القانونية الحديثة وهي تلك الدولة التي تخضع فيها الهيئات الحاكمة بكافة مستوياتها للقانون . وتكون تصرفات هذه الهيئات وفقاً للقواعد القانونية العامة أي ان تكون الكلمة العليا ليست لارادة الحاكم وانما لحكم القانون^٢ .

وبعد هذا العرض الوجيز لتطورو مفهوم المسؤولية الوزارية امام السلطة التشريعية ومسؤولية الموظف العام فما هي أحكام دساتير الدول العربية بهذا الشأن؟ لقد تباينت أحكام هذه الدساتير بهذا الصدد على النحو التالي :

١ - نصت أحكام مجموعة من دساتير بلدان البحث على مسؤولية الوزارة التضامنية امام السلطة التشريعية في دساتير سوريا لأعوام ١٩٢٠م و ١٩٣٠م (م ٩٠) و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م (م ٩٨) . ودساتير السودان لأعوام ١٩٥٦م (ف ١ م ٢٧) و ١٩٦٤م (م ٢٨) و ١٩٨٥م (م ٩٢) ومصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م

^١ - نفس المرجع ص ٨٩ .

^٢ - لمزيد من الاطلاع حول هذا راجع العقيد القيم د. طلال عامر مسؤولية الموظفين ومسؤولية الدولة في القانون المقارن . دار اقرأ بيروت ١٩٨٢م ص ١٦ .

(م ٦١) والعراق لعام ١٩٢٥م (م ٦٦) والدستور اللبناني (م ٦٦ معدلة) والاردن لعام ١٩٥٢م (م ٤٥) ^١ وليبيا لعامي ١٩٥١م (م ٨٥) و١٩٦٣م (م ٨٥) من حيث المبدأ . على أنها قد تباينت في تفاصيل هذه الأحكام الدستورية .

مثال ذلك قرر الدستور السوري لعام ١٩٢٠م مسؤولية هيئة الوزارة امام المجلس النيابي العام (م ٢٧) ومسؤولية كل وزير عن وزارته (م ٣٠) . والوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن اعمال وزارته في أحكام دساتير مصر لعامي ١٩٢٣م و١٩٣٠م والعراق لعام ١٩٢٥م (راجع المواد المذكورة أعلاه) . وبذلك تباينت هذه الأحكام في تقرير المسؤولية الجزائية (راجع اتهام الوزراء أعلاه) . اما الميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م فقد قرر المسؤولية ضمناً حين نص على ان تكون اختصاصات الجميع كما هي الحال في مصر والعراق بين الملك والحكومة والمجلس النيابي .

وبخلاف حكم الميثاق هذا قضت مطالب اماننا واماتينا بالمسؤولية التضامنية للوزارة امام السلطة التشريعية شأنه شأن الدساتير المذكورة أعلاه (راجع البندين ١-٢ من الباب ٢ من مطالب اماننا واماتينا) . يرجع تاريخ اول نص قضى بمسؤولية الشق الثاني من السلطة التنفيذية امام السلطة التي تمتعت ببعض وظائف السلطة التشريعية فيما نعلم إلى أحكام اللائحة الاساسية الصادر في ١٨٨٢/٢/٧م بمصر وذلك بالنص على ان النظار متكافلون في المسؤولية امام مجلس النواب عن كل امر يتقرر بمجلس النظار ويترتب عليه اخلال

^١ - لقد حدث في واقع حال سلطة الدولة في المملكة الاردنية الهاشمية أن ثمانية وثمانين شخصاً في الاردن قد تبوأت جميع مناصب رئاسة مجالس الوزراء والنواب والاعيان والاستشاري. كما تعين هؤلاء الاشخاص ٢٣٤ مرة في منصب وزير و ١٠٥ مرة في عضوية مجلس النواب و ١٣١ مرة في عضوية مجلس الاعيان و ١٢ مرة في عضوية المجلس الاستشاري وبذلك يكون هؤلاء الثمانية وثمانين شخصاً قد تبوؤا ٧٢٦ منصباً حتى نهاية القرن العشرين (لم ندرج في هذه المناصب الوظائف العسكرية ومناصب محافظي الالوية والمصارف والسفارات ... الخ .

بالقوانين واللوائح المرعية الاجراء (م ٢١) . وكل ناظر مسؤول على الوجه المذكور بالبند السابق عن اجراءاته المتعلقة بوظيفته (م ٢٢) .

ورئيس الوزراء والوزراء مسئولون امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة كما ان كل وزير مسئول امام مجلس النواب عن اعمال وزارته في دستور الاردن لعام ١٩٥٢م (م ٥١) ^١ .

لم ينحصر الامر على ما تقدم فقط بل وقرر دستور الليبيا لعامي ١٩٥١م و١٩٦٣م مسؤولية الوزارة امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن اعمال وزارته (م ٨٦) .

وتغايرت الأحكام الدستورية في البلدان العربية اثناء العهد الجمهوري بهذا الصدد والتي كان الطابع العام لها الاخذ بالنظام البرلماني مثل دساتير سوريا لأعوام ١٩٣٠م و١٩٥٠م و١٩٦٢م

وبالعودة الى العلاقة بين الوزارات التي تشكلت في سوريا في ظل التعددية الحزبية والسلطة التشريعية نجد انه لم تقوم السلطة التشريعية بحجب الثقة ولا مرة واحدة طوال مدة الحكم البرلماني في سوريا، في حين حلت السلطة التشريعية والمؤقتة ٦ مرات وبقت سوريا بدون سلطة تشريعية ٩ سنوات، ونورد الامثلة التالية بالثقة بالحكومة في سوريا من ١٩٣٣ - الى ١٩٥٥ .

١ - نالت حكومة حقي العظم الثقة من مجلس النواب في ١٩٣٣/٥/٩ بموافقة جميع النواب الحاضرين وعددهم ٦٩ نائباً وغاب عن الجلسة ٢٥ نائب.

^١ - تجدر الإشارة إلى انه حدث في الواقع العملي ان قدم ثلثا أعضاء مجلس النواب الاردني في شهر ١٣/٤/٢٠٠٠م رسالة إلى الملك عبد الله الثاني تدعوه إلى اقالة الحكومة بسبب عدم استجابتها لمتطلبات اصلاح الاقتصادي والسياسي التي كفل الملك تنفيذها . دون ان يقوم المجلس بسحب الثقة من الحكومة وقد قام الملك عبد الله بتكليف لتشكيل وزارة جديدة بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٠م . راجع الحياة ١٣/٤/٢٠٠٠م والمستقبل العربي العدد ٢٥٦ في شهر ٦/٢٠٠٠م ص ١١٩ .

- ٢- نالت حكومة سعد الله الجابري الثقة من المجلس في ٢٧/٤/١٩٤٦ بعد ثلاث إجتماعات لمناقشة البيان الوزاري .
 - ٣- نالت حكومة خالد العظم الثقة من المجلس في ٢٧/١٢/١٩٤٨ بـ ٧٣ صوتاً وحجب عنها الثقة ٣٥ صوتاً .
 - ٤- نالت حكومة ناظم القدسي عام ١٩٥٠- الثقة من المجلس بأغلبية ٧٨ صوتاً مقابل ٢ ضدها وإستئناف ٨ أعضاء.
 - ٥- نالت حكومة خالد العظم عام ١٩٥١ الثقة بأغلبية ٥١ صوتاً .
 - ٦- نالت حكومة حسن الحكيم الثقة من المجلس في شهر ٨ / ١٩٥١ بأغلبية ٨٤ صوتاً .
 - ٧- نالت حكومة صبري السائس الثقة من المجلس عام ١٩٥٤ بأغلبية ٥٨ صوتاً وحجبها ١٥ صوتاً وإستئناف صوتين .
 - ٨- نالت حكومة فارس الخوري الثقة من المجلس بأغلبية ٨٤ صوتاً وحجبها ٨ صوتاً وإستئناف صوت واحد^١ .
- وكما تغيرت في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ فقد أوردنا أمثلة عن الثقة بالحكومات اللبنانية في ظل التركيبة الطائفية فيها منذ عام ١٩٤٣ فما بعد فإنها بالشكل التالي :-
- ١- منح مجلس النواب الثقة بحكومة رياض الصلح التي تشكلت عام ١٩٤٣ بالإجماع.
 - ٢- نالت حكومة حسين العوني التي تشكلت في ١٤/٢/١٩٥١- الثقة بالإجماع .

^١ - لمزيد من الإطلاع حول هذا راجع نصوص بابل. سوريا في القرن العشرين. ص ٧٥، ٣٣٣، ٤١٩، ٤٤٥، ٥٥٣.

- ٣- نالت حكومة عبدالله اليافي التي تشكلت في ١٨/٦/١٩٥١ بالاكثريّة وحجبها ١٣ نائب.
- ٤- نالت حكومة عبدالله اليافي التي تشكلت في ١/٣/١٩٥٤ - الثقة بـ ٣٣ صوتاً مقابل ١٤ صوت ضدها .
- ٥- نالت حكومة عبدالله اليافي التي تشكلت في ١٩/٣/١٩٥٦ - الثقة بـ ٣٤ صوتاً مقابل ١٤ صوت ضدها .
- ٦- نالت حكومة عبدالله اليافي التي تشكلت في ٨/٦/١٩٥٦ - الثقة بـ ٣٠ صوتاً مقابل ٥ اصوات ضدها وامتنع ٢ اعضاء عن التصويت .
- ٧- نالت حكومة سامي الصلح التي تشكلت في ١٦/٢/١٩٥٤ - الثقة بـ ٥٦ صوتاً مقابل ٨ اصوات ضدها .
- ٨- نالت حكومة سامي الصلح التي تشكلت في ١٦/٩/١٩٥٤ - الثقة بـ ٢٨ صوتاً مقابل ١١ صوت ضدها وامتنع ٢٤ عن التصويت .
- ٩- نالت حكومة سامي الصلح التي تشكلت في ٩/٧/١٩٥٥ - الثقة بـ ٢٢ صوتاً مقابل ١١ ضدها وامتنع ٢ عن التصويت .
- ١٠- نالت حكومة سامي الصلح التي تشكلت في ١٨/١١/١٩٥٦ - الثقة بـ ٣٨ صوتاً مقابل ٨ اصوات ضدها ومتناع ١ عن التصويت .
- ١١- نالت حكومة سامي الصلح التي تشكلت في ١٨/٨/١٩٥٧ - الثقة بـ ٣٨ صوتاً مقابل ١٧ صوتاً وامتنع ١ عن التصويت .
- ١٢- نالت حكومة سامي الصلح التي تشكلت في ١٤/٣/١٩٥٨ - الثقة بـ ٢٨ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً.
- ١٣- نالت حكومة صائب سلام التي تشكلت في ٣٠/٤/١٩٥٣ - الثقة بـ ٣٧ صوتاً .

- ١٤ - نالت حكومة صائب سلام التي تشكلت في تموز ١٩٥٨ - الثقة بـ ٣٨ صوتاً.
- ١٥ - نالت حكومة صائب سلام التي تشكلت في ٢٠/٥/١٩٦١ - الثقة بـ ٤٦ صوتاً.
- ١٦ - نالت حكومة خالد شهاب التي تشكلت في ٩/٣/١٩٥٢ - الثقة بالأكثريّة وحجبها نائب وامتناع نائب .
- ١٧ - نالت حكومة رشيد كرامي التي تشكلت في ٢٩//١٩٥٨ - الثقة بـ ٣٠ صوتاً وحجبها ٢٧ صوتاً وامتنع ١ عن التصويت .
- ١٨ - نالت حكومة رشيد كرامي التي تشكلت في ١٤/١٠/١٩٥٨ - الثقة بـ ١٦ صوتاً وامتنع ٣ عن التصويت ^١ .
- ١٩ - نالت حكومة رفيق الحريري الثقة في مجلس النواب بأغلبية ١٠٢ صوتاً من أصل ١٢١ نائباً حضر الجلسة .
- ٢٠ - فازت حكومة رفيق الحريري التي تشكلت في ١٦/١١/٢٠٠٠ بالثقة بـ ٩٥ صوتاً وحجبها ١٦ صوتاً وغاب عن الجلسة ^٢ ١٦ عضواً .
- ٢١ - فازت حكومة نجيب ميقاتي التي تشكلت في ١٥/٤/٢٠٠٥ - بالثقة بـ ٥٨ نائباً وحجبها ٥٢ نائب .
- ٢٢ - فازت حكومة فؤاد السنيورة التي تشكلت في ٣٠/٦/٢٠٠٥ بثقة ١٢٦ نائب .

^١ - لم نعثر على جميع الإبيبات المتعلقة بالثقة بالحكومة اللبنانية المختلفة علماً بأنه حدث في الواقع أن شكلت حكومات لم تقوم على أساس الثقة. وإنما بأوامر من السلطة المنتدبة قبل ذلك التاريخ. أما هذه الحكومات فقد نقلناها من كتاب صلاح غيوش: تاريخ لبنان الحديث من خلال عشرة رؤساء حكومات . راجع صفحات ٢٧، ٧٥، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩١، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٩، ١٧٢، ١٩٠، ١٩٨.

^٢ المصدر الجزيرة بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٠.

وتشكلت مجموعة من الحكومات المؤقتة التي لا يستدعي الامر طلب الثقة بها مثل حكومة فؤاد شهاب التي تشكلت في ١٩٥٢/٩/٨ ودامت ١٢ يوماً . وحكومة الداعوق في ١٩٦٠/٥/٤ من اجل إجراء الإنتخابات ^١ . علما بان مجلس النواب لم يحجب الثقة عن الحكومة في جميع هذه المرات في حين قامت السلطة التنفيذية محل السلطة التشريعية خمس مرات في الفترة ما بين ١٩٢٢ - ١٩٦١ .

وتفايرت دساتير السودان لأعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م ويكمن هذا التغير في كل من المسؤولية الجماعية والفردية . مثال ذلك قضت مجموعة منها بمسؤوليتي الحكومة والوزير امام السلطة التشريعية (أي المسؤولية الجماعية والفردية) كما هي الحال في دساتير لبنان (م ٦٦ معدلة) وسوريا لعام ١٩٣٠م (م ٩٠) وعام ١٩٥٠م وعام ١٩٦٢م (م ٩٨) وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية لعام ٢٠٠٠ حيث نصت المادة ٤٠ منه ف أ على أنه : يكون رئيس الوزراء والوزراء مسؤولين أمام الجمعية الوطنية ولهذه الجمعية الحق بسحب الثقة سواء من رئيس الوزراء أو الوزراء مجتمعين أو منفردين، وفي حالة سحب الثقة عن رئيس الوزراء فتحل الوزارة بأسرها . وأكدت هذه المسؤولية التضامنية نصاً أحكام دساتير السودان (عدا دساتير ١٩٧٣م) حين نصت على ان رئيس الوزراء والوزراء الآخرون يكونون معاً مجلس الوزراء ويكون ذلك المجلس مسؤولاً امام البرلمان عن أعمال الحكومة التنفيذية والإدارية ^٢ .

أما أحكام دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و ١٩٦٧م فرغم أن أحكامها قد نصت على مسؤولية الوزارة غير أنها لم تقرر الجهة التي تكون الوزارة

^١ - نفس المرجع السابق .

^٢ - راجع الدستور السوداني لعام ١٩٥٦م (ف ١م ٢٧) ودستور ١٩٦٤م (م ٢٨) ودستور ١٩٨٥م (م ٩٢) .

مسئولة أمامها حكماً حين نصت هذه الأحكام على أن مجلس الوزراء مسئول بالتضامن عن السياسة العامة للدولة^١. وعدم وضوح هذا النص حول مسؤولية الوزارة بجعل أحكام الدستوريين اليمنيين المذكورين تخرج عن السمة الأساسية للنظام البرلماني الذي يوجب النص على ذلك صراحة. على أن النص الوارد فيهما يذكرنا بما قضت به المادة ١٣ من الدستور الفرنسي لعام ١٨١٤/٦/٤م والمادة ١٩ من الدستور الفرنسي الصادر في ١٨٧٠/٥/٢١م، وهما المادتان اللتان قضتا بأن الوزراء مسئولون دون تحديد مسئوليتهم أمام السلطة التشريعية الأمر الذي جعل جانب من الفقه الدستوري يعيب على هذا النص الغامض في عدم إيضاح مسؤولية الوزارة أمام السلطة التشريعية^٢.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أحكام القرارين الدستوريين لعامي ١٩٦٨م و ١٩٦٩م لم تشر هي الأخرى إلى مسؤولية الوزارة أمام المجلس الوطني (كان المجلس الوطني هيئة مؤقتة وليس سلطة تشريعية) وهو ما لا يعيب نصوص هذين القرارين بهذا الصدد.

وهناك طائفة من دساتير الدول العربية قررت مسؤولية الوزراء. غير أنها لم تقضي بالمسؤولية التضامنية للحكومة أمام السلطة التشريعية كما هي الحال في دساتير مصر لعام ١٩٥٦م وج.ع.م لعام ١٩٦٤م وج.م.ع لعام ١٩٧١م. على أن دستوري مصر لعام ١٩٥٦م وج.ع.م لعام ١٩٦٤م قد قررا سحب الثقة من الوزير فقط، إذا قررت السلطة التشريعية عدم الثقة بأحد الوزراء يجب عليه اعتزال الوزارة. ولا يجوز عدم طلب الثقة بالوزير إلا بعد استجواب موجه إليه. ويكون الطلب بناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس ولا يجوز للمجلس أن يصدره قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه ويكون سحب الثقة

^١ - راجع دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٥م (٢٢) وج.ع.ي لعام ١٩٦٧م (٢٠).

^٢ - لمزيد من الاطلاع حول هذا. راجع دوفرجيه. دساتير فرنسا. مرجع سابق ص ٧٥.

من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس (م ١١٣ من دستور ١٩٥٦م وم ٨٩ من دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤م).

وأضافة إلى ما تقدم نصت أحكام دساتير أخرى في بلدان البحث على مسؤولية الوزراء امام السلطة التشريعية بصورة فردية . مثال ذلك نصت المادة ١٢٦ من الدستور المصري لعام ١٩٧١م على ان : الوزراء مسئولون امام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة وكل وزير مسئول عن اعمال وزارته ولمجلس الشعب ان يقرر سحب الثقة من احد نواب رئيس مجلس الوزراء أو احد الوزراء أو نوابهم , ولا يجوز عرض سحب الثقة الا بعد استجواب وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس . ولا يجوز للمجلس ان يصدر قرار في الطلب لا قبل ثلاثة أيام على الاقل من تقديمه ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس .

وبناء على نص المادة المذكورة أعلاه فان مسؤولية الوزراء فردية والدليل على ذلك أن سحب الثقة محصورة في أحد نواب رئيس الوزراء أو احد الوزراء . اما سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء فاتها غير نهائية . حيث أن قرار مجلس الشعب مرهون بموافقة رئيس الجمهورية , الذي يجوز له ان يعيده إلى مجلس الشعب من جديد واذا اقره مجلس الشعب مرة ثانية (جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين مجلس الشعب والحكومة على الاستفتاء الشعبي) هذا الاستفتاء الذي يجب أن يجري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاقرار الأخير للمجلس وتقف جلسات المجلس في هذه الحالة . فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلًا والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزراء (انظر م ١٢٧) .

إن نص هذه المادة يجعل قرار السلطة التشريعية بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء لا يعتبر الا خطوة أولى نحو استقالته لان رئيس الجمهورية يحيل

قرار مجلس الشعب في المرة الاولى اليه من جديد ويحيل قرار المجلس للمرة الثانية إلى الاستفتاء الشعبي الذي يترتب عليه اما حل المجلس إذا كان التصويت لصالح الوزارة أو تقدم الأخيرة استقالته، إذا كانت نتيجة الاستفتاء لصالح قرار السلطة التشريعية في المرة الثانية .

وقضت أحكام الدستور السوداني لعام ١٩٧٣م بهذا الشأن بمسؤولية رئيس الوزراء امام مجلس الشعب السوداني منفرداً في أي مسألة محددة مع مراعاة أحكام المادة ١٤٥م منه ، التي نصت على انه يجوز لمجلس الشعب ان يتقدم بأغلبية ثلثي أعضائه بطلب لرئيس الجمهورية بأعفاء رئيس الوزراء أو أي من الوزراء من منصبه إذا رأى أن تصرفاته في مسألة محددة موجبة للوم أو بصفة عامة قد فقد ثقة المجلس) . ومع أن هذه المادة لم تقرر صراحة أن يقبل رئيس الجمهورية طلب سحب الثقة من رئيس الوزراء أو أي من الوزراء علماً بأن رئيس الوزراء هو عبارة عن معاون للرئيس فقط (راجع م ٨٩) . ومسئول هو وزملانه امام رئيس الجمهورية ايضاً (راجع م ٩٤) . وعليه فإن مجلس الشعب لم يتمتع بالصلاحية الكاملة في حجب الثقة رئيس الوزراء وزملانه الوزراء لان المسؤولية مزدوجة امام رئيس الدولة والسلطة التشريعية .

ولم تنحصر ازدواجية مسؤولية رئيس الوزراء وزملانه امام رئاسة الدولة والسلطة التشريعية على الدستور السوداني لعام ١٩٧٣م فقط بل وقررت ذلك أحكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م والسوري لعام ١٩٧٣م وج.ي لعام ١٩٩٠م وان كان هناك تغاير في تفاصيل ازدواجية مسؤولية الوزارة هذه والسودان لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ .

وتركز المناصب الوزراية في السودان في يدي جماعة صغيرة ظاهرة مستمرة سواء في ظل الحكومات البرلمانية أو في ظل الحزب الحاكم الوحيد، إذ

كما هو معروف ان يصير قادة الاحزاب الكبيرة رؤساء الدولة والحكومات والوزراء في ظل الحكومات البرلمانية، أما في عهد الحزب الحاكم الوحيد (عهد النميري) فقد تقلد عدد من الاشخاص مناصب لوزارات ذات الفعالية في القطاع الاقتصادي في الفترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٨٤ بالشكل التالي :-

١- تعين وزيراً للمالية في تلك الفترة كل من ابراهيم منعم منصور، مأمون بحيري، شريف الحاتم، جعفر نميري، عثمان هاشم عبد السلام، بدر الدين سليمان .

٢- تعين في نفس الفترة وزراء للزراعة هم: عثمان أبو القاسم، وديع حنش، ابو القاسم محمد ابراهيم، عباس عبدالماجد، عبدالله احمد عبدالله، عمر الامين، جعفر نميري، عثمان هاشم .

٣- تعين وزراء للنقل هم : الامين حميده، عبدالرحمن عبدالله، مصطفى عثمان، خالد حسن عباس .

٤- تعين وزراء للصناعة كل من: احمد العاقب، موسى بلال، بدر الدين سليمان، عبدالرحمن عبدالله .

٥- تدوال مكتب النائب العام كل من : احمد سليمان، زكي مصطفى، عبد المجيد إمام، زكي عبدالرحمن، حسن عمر، مهدي الفحل، حسن حسين الترابي، الظاهر الرشيد^١ .

يتضح مما تقدم اعلاه ان الاشخاص المذكورين اعلاه قد تبوأوا ٣٩ منصب منها ٣ مناصب تبونها رئيس الدولة واربع وزراء من مرتين في حين تبوأ الوزراء الآخرون مناصبهم المذكورة اعلاه من مرة واحدة وإن كانوا يتنقلون في المناصب السامية في الدولة .

^١ - راجع منصور خالد. السودان والنفق المظلم. مرجع سابق. ص ٢٥٧ .

وعلاوة على ذلك إرتفع عدد الوزارات في السودان من خمسة عشر وزير الى ثلاثة وزراء دولة واربعة نواب وزراء عام ١٩٧٢. الى خمسين وزيرا عام ١٩٨٤ بما في ذلك مستشارو القصر ومساعدو الرئيس فوق درجة وزير^١. لقد كانت العلاقة بين الحكومة والسلطة التشريعية في ظل دستور ١٩٧٣ من الضعف حيث لا يحق لتلك السلطة حجب الثقة بالحكومة بسبب أنه يجوز لمجلس الشعب ان يتقدم باغلبية ثلثي اعضائه بطلب لرئيس الجمهورية باعفاء رئيس الوزراء أو وزير من الوزراء من منصبه إذا رأى ان تصرفاته في حالة محددة موجبة للوم أو بصفة عامة قد فقدت ثقة المجلس(م) ١٦٤ من دستور السودان لعام ١٩٧٣).

ولم يختلف الامر بعد قيام(ثورة الإنقاذ عام ١٩٨٩) لقد كانت علاقة الحكومة بالمجلس الوطني عام ١٩٩٦ قائمة على اعتبار أن الحكومة أداة تنفيذية للمؤتمر الوطني(التنظيم الحاكم) لما يقرره الاخير من سياسات يضعها وتلتزم بها هيئات الدولة في المجلي الوطني الذي يضع سياسة المؤتمر الوطني تشريعياً ورئيس الجمهورية الذي يعمل على إقرار السياسات هذه في المؤتمرات المتبلورة سياسياً في المؤتمر الوطني والحكومة الأداة التنفيذية لتلك السياسات كما سبق القول^٢.

وبما ان رئيس الجمهورية حسب هذا الرأي الشخصي الهام في مجلس تنسيق أمانة المؤتمر الوطني والى جانبه المجلس الوطني، فإنه يلعب دوراً كبيراً في تنسيق مهام التعبئة بين مؤسسات الدولة والمؤتمر الوطني وتنظيم مهام المتابعة لضمان الإلتزام بالمسؤوليات المتكاملة لهذه المؤسسات مجتمعة^٣،

^١ - نفس المرجع السابق . ص ٣٢٧ .

^٢ - راجع حسن سيد سليمان. نظام حكومات عربية مطبوع بالإستتسل تقع في ١٦ صفحة معدة لطلاب كلية التجارة. جامعة صنعاء. العام الدراسي ١٩٩٥ - ١٩٩٦.

^٣ - نفس المرجع .

وعليه فإن العلاقة بين المجلس الوطني والحكومة غير واضحة من جهة وتعتبر الهيئتان تابعتان للتنظيم السياسي الحاكم من جهة ثانية.

ولا يختلف الأمر كثيراً بعد صدور دستور ١٩٩٨ إذ أن الوزير مسؤول عن أعمال وزارته أمام رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وأمام المجلس الوطني (م ٥١ ف ١). ومع أن هذا الدستور قد قضى في الفقرة ٢ من نفس المادة بأن الوزراء مسؤولون بالتضامن عن الأداء التنفيذي أمام المجلس الوطني . فإن المجلس الوطني لا يتمتع بصلاحيات سحب الثقة من الوزير، وذلك لأنه للمجلس في سبيل تنفيذ مهامه في مراقبة الأداء التنفيذي، التوجيه لرئيس الجمهورية بعزل أي وزير إتحادي ، إذا قرر بعد تعريضه لإجراءات الاستجواب وبنصف أعضائه أن يفقد ثقة المجلس (م ٧٣ ف ٢).

ومع أن الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ قد قرر من جديد مسؤولية الوزير القومي أمام رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والمجلس الوطني . إن الوزراء القوميون مسؤولون مسؤولية تضامنية وفردية أمام المجلس الوطني عن أداء مجلس الوزراء القومي (م ٧٤) في أن المجلس الوطني من الضعف كالسابق، وذلك للنص الدستوري الجديد باستجواب الوزراء القوميين عن أدائهم أو أداء وزارتهم ، ويجوز له أن يوصي لرئيس الجمهورية في جلسة لاحقة بعزل الوزير القومي إذا اعتبر فاقداً لثقة المجلس الوطني (م ٩١ ف ط) .

وعليه فإن علاقة السلطة التشريعية السودانية بالحكومة لا ترقى الى حجب الثقة .

أما علاقة الحكومة بالسلطة التشريعية في ج.ع.ي. في ظل الدستور فقد نصت أحكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م على أن رئيس الوزراء والوزراء مسئولون أمام المجلس الجمهوري ومجلس الشورى مسؤولية تضامنية عن أعمال مجلس الوزراء وتبعية السياسة العامة للحكومة (م ٩٩) . وأن كان هذا

الدستور قد قرر في نفس الوقت حق السلطة التشريعية في سحب الثقة من الحكومة (راجع ٦٥) دون أن يخول لرئيس الدولة رد سحب الثقة إلى المجلس مرة ثانية التي قررتها أحكام الدستور المصري ولا طلب رئيس الدولة اعفاء رئيس الوزراء أو أي من الوزراء الذي نصت عليه أحكام الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ م .

ومع أن الدستور السوري لعام ١٩٧٣ م قد نص هو الآخر على أن رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسئولون امام رئيس الجمهورية ومجلس الشعب (م ١١٧) . فانه قد تشابه بهذا الصدد مع أحكام الدستور اليمني لعام ١٩٧٠ م في استقالة الوزارة (في حال حجب الثقة) من قبل مجلس الشعب (راجع م ٧٢) . وقرر ايضاً دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ م هذه المسؤولية المزدوجة طبقاً للمادة ١٠٥ منه التي نصت على ان : رئيس الوزراء والوزراء مسئولون امام مجلس الرئاسة ومجلس النواب مسؤولية جماعية عن أعمال الحكومة وازدواجية المسؤولية هذه قد وجدت في القانون الفرنسي الصادر في ١٨٧١/٨/٣١ م ودستور فيمار في المانيا عام ١٩١٩ م^١ . والى هذه المجموعة تنتمي أحكام الدساتير المغربية التي قضت بأزدواجية مسؤولية الشق الثاني من السلطة التنفيذية امام رئيس الدولة والسلطة التشريعية إذ إلى جانب مسؤولية هذا الشق امام رئيس الدولة التي اشرنا اليها أعلاه فانه بإمكان الوزير الاول بعد المداولة بالمجلس الوزاري ان يربط امام مجلس النواب مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها بتصويت بمنح الثقة بشأن تصريح يقوم به الوزير الاول في موضوع السياسة العامة أو بشأن يطلب المصادقة عليه . ولا يمكن سحب الثقة من

^١ - قرر القانون الدستوري الفرنسي المذكور ان يكون الوزراء مسئولين امام رئيس الجمهورية والجمعية الوطنية (راجع دو فرجيه) دساتير فرنسا مرجع سابق ص ٩٧ . وقضى دستور فيمار بمسؤولية رئيس وزراء المانيا امام كل من رئيس الامبراطورية وامام البرلمان . لمزيد من الاطلاع راجع إيمون رباط الوسيط في القانون الدستوري مرجع . الجزء الثاني ص ٦٦١ .

الحكومة أو رفض النص الا بالأغلبية المطلقة للاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب ولا يقع التصويت الا بعد مضي ثلاثة ايام كاملة على اليوم الذي طرحت فيه مسألة الثقة .

ويؤدي سحب الثقة إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية في دساتير المغرب لأعوام ١٩٦٢م (ف٨٠) و ١٩٧٠م (ف٨٠) و ١٩٧٢م (ف٧٤) و ١٩٩٢م (ف٧٤) و ١٩٩٦م (ف٧٤) .

ويمكن مجلس النواب ان يعارض في مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها وذلك بالمصادقة على ملتمسي الرقابة الا إذا وقع من طرف عشر الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس ولا يقع التصويت الا بعد مضي ثلاثة ايام كاملة على ايداع الملتمس .

تؤدي الموافقة على ملتمسي الرقابة إلى استقالة جماعية وإذا وقعت مصادقة مجلس النواب على ملتمس الرقابة بعده طيلة سنة في دستور ١٩٦٢م (ف٨١) .

لقد اتفقت مع هذا الحكم نصوص دستوري ١٩٧٢م (ف٧٥) و ١٩٩٢م (ف٧٥) مع الاختلاف في الدستورين الاخيرين بأن نصاً على ان لا يقبل هذا الملتمس الا إذا وقع على الاقل ربع الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس بدلاً من عشر الاعضاء في دستور ١٩٦٢م .

لقد تشكلت خمسة وعشرون حكومة في المغرب في الفترة ما بين ١٩٥٥ - ١٩٩٨ عين خلالها مائة وستة وتسعون شخصية وزارية بمفردها ست مائة وستة عشر منصباً حكومياً ، جرى على هذه التشكيلات الوزارية ٩٣ تعديلاً وزارياً في نفس الفترة ^١ .

إذا قارنا التكرار في العمل الوزاري للذين تولوا الوزارة نجد انه قد كان بالشكل التالي :-

^١ - أمينة المسعودي. الوزراء في النظام السياسي المغربي ١٩٥٥-١٩٩٢ غير معروف دار النشر. ص ٢٥، ٥٥، ٥٨.

عين واحد ١٢ مرة وزيراً. وعين شخصان في هذا المنصب من ١٠ مرات ، وشخصان من ٩ مرات، وشخصان من ٨ مرات وشخصان م ٧ مرات وخمسة اشخاص من ٦ مرات ، واربع اشخاص من ٥ مرات وتسعة اشخاص من ٤ مرات، وستة عشر شخص من ٣ مرات ، وإثنان وثلاثون شخص من مرتين ، وثمانية وتسعون من مرة واحدة .

علماً بأن عدد من هؤلاء الاشخاص قد عين في وظائف دبلوماسية مثل سفير ووزير مفوض، ومن كان عضو بالسلطة التشريعية أو رئيساً لها وكتائباً للدولة أو نائباً الى جانب تلك الوظائف الى درجة ان ٢٩١ شخص قد تولوا جميع مناصب الوزارات والوزير الاول وكتاب الدولة ونوابهم وأمناء عام الوزراء والسفراء والوزراء المفوضين وغيرها من المناصب الهامة في البلاد في فترة ١٩٥٥ - ٢٠٠٠^١ .

لقد كانت عوامل التعيين في الوزارات في كل من العلاقة بالملك، الصداقة، الزمالة، أو قرابة الزواج، أو الإلتواء الحزبي، أو عضوية البرلمان. ولمزيد من الإيضاح نورد النسب التالية :

لقد كانت تقلد الوزارة في الفترة ما بين ١٩٥٥ - ١٩٨٥^٢ بالشكل التالي

^١ - محمد رضواني. التنمية السياسية في المغرب: تشكيل السلطة التنفيذية في فترة ١٩٥٦-٢٠٠٠. أطروحة دكتوراة مقدمة الى جامعة محمد الخامس. كلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية- الرباط السنة الجامعية. راجع بيلوغرافيا الوزراء المغاربة في الفترة ما بين ١٩٥٥ - ٢٠٠٠ ملحق بهذه الأطروحة .

^٢ - لقد إستمرت حكومة ١٩٨٥ الى عام ١٩٩٢ حيث تشكلت الحكومات التالية: حكومة ١٩٩٢/٨/١١ ثم حكومة ١٩٩٣/١١/١١ وحكومة ١٩٩٤/٦/٧ وحكومة ١٩٩٥/٢/٢٧ وحكومة ١٩٩٧/٨/١٣ وحكومة ١٩٩٨/٣/١٤. ولمزيد من الإطلاع راجع. محمد رضواني. التنمية السياسية في المغرب. تشكيل السلطة التنفيذية وممارستها. السنة الجامعية. ٢٠٠٣-٢٠٠٤. مرجع سابق . وبع حكومة اليوسفي تشكلت حكومة إدريس جطو في شهر ١١/٢٠٠٢م بعد ان بقت حكومة اليوسفي من ١٩٩٨ الى هذا التاريخ. وقد ضمت حكومة جطو ستة احزاب فيها ومن كل من الاتحاد الاشتراكي، والاستقلال ، والتجمع الوطني للحرار ، الحركة الوطنية الشعبية، حزب التقدم ، وضمت ثلاث نساء. راجع المستقبل العربي لشهر ١٢/٢٠٠٢م ومن الشرق الاوسط في ١٨/١١/٢٠٠٢م وسبق ان عدل الملك محمد السادس حكومة اليوسفي في شهر ٩/٢٠٠٠ حيث ضمت ٢٧ وزير وستة وزراء نولة مقابل ٤٢ وزيرا في الحكومة السابقة. راجع المستقبل العربي عن النهار ٩/٢/٢٠٠٠م .

تقلد ٥٣ من الوزراء في المراحل الثلاث وظيفة الوزير على أساس وظيفة سامية أي ٢٧,٠٤ % . في حين تقلد هذه الوظيفة ٣٠ أي ١٥ % على أساس الإنتماء الحزبي . وتقلدها ٢٠ - أي ١٠,٢ % على أساس عضوية البرلمان . و ١٨ - أي ١٠ % على أساس التوقيع على وثيقة المطالبة بالاستقلال . و ١٨ - أي ٩,٢ % على أساس كل من رئاسة أو عضوية الدواوين الوزارية . و ١٥ - أي ٧,٦٦ % على أساس رئاسة أو عضوية الديوان الملكي . و ١٤ - كاتب عام وزارة أي ٧,١٤ % . و ١٠ على أساس المجال الدبلوماسي أي ٥,١٠ % . و ١٠ رجال سلطة أي ٥,١٠ % . و ١٠ على أساس الوظيفة الأصلية أي ٤,٤ %^١ .

وبالعودة الى واقع الحكومات المغربية المتعاقبة طوال مدة وجود السلطة التشريعية نجد انه لم تقم حكومة من حزب واحد يعتمد على الاغلبية البرلمانية ولا مرة واحدة في تاريخ هذه الوزارات. إذ تشكل الحكومات في العادة من إئتلاف أكثر من حزب أو من المستقلين الذين يعلنون عن تشكيل الحزب قبل الانتخابات البرلمانية أوبعدها .

وعليه فلم تقوم أي حكومة بطلب الثقة من البرلمان بسبب أنها لا تعتمد على أغلبية قوية من جهة ومن جهة أخرى فإنها مسؤولة أمام الملك والبرلمان من جهة ثانية. وعلاوة على ما تقدم فإن كثير من الحكومات المغربية بما في ذلك الوزير الأول لا ينتمون الى الاحزاب في البرلمان^٢ حتى عام ١٩٩٨ حين رأس الحكومة عبد الرحمن اليوسفي أمين عام إتحاد القوى الشعبية .

وعلاقة الحكومات بالبرلمان ضعيفة فهي كما سبق القول مسؤولة مسؤولية مزدوجة أمام الملك والسلطة التشريعية. وهو ما يعكس نفسه على

^١ - لمزيد من الاطلاع راجع. عزيز حاجي. النخب السياسية في المغرب محاولة التحديد. رسالة دكتوراة مقدمة الى جامعة محمد الخامس. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. الرباط. السنة الجامعية ٢٠٠١-٢٠٠٢.

^٢ - لمزيد من الاطلاع. راجع احمد سرحان . النظم السياسية. مرجع سابق ص ٦٩ . وعبد الكريم غلاب. التطور الدستوري في المغرب. مرجع سابق ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .

النشاط التشريعي. مثال ذلك تقدمت الحكومات المغربية في الفترة ما بين ١٩٧٧-١٩٨٨ ب ١٥٣ مشروع قانون صادق البرلمان على ١٣١ مشروع منها. في حين تقدمت الفرق البرلمانية والنواب الذين لا يشكلون فريقاً بمقترحات قوانين عددها ٩٤ مقترح لم تصادق السلطة التشريعية سوى على ٣٥ منها فقط. زد على ذلك فإن مشروعات القوانين التي تقدمت بها الحكومة قد كانت في مواضيع هامة، مثال ذلك تقدمت بأربعة عشر مشروعاً تتعلق بمجالات التشريع، منها ٦ قوانين مالية وقانون المخطط الثلاثي- المخطط الخماسي، و ٣٧ إتفاقية دولية وثنائية. كما تقدمت الحكومة في فترة ولاية مجلس النواب ١٩٨٤-١٩٩٠ بأربعة وسبعين مشروع قانون وسحب ٣ مشروعات. في حين قدم النواب ٦٤ مقترح لم يصادق المجلس سوى على العدد من مقترحاتها منها ^١ ...

وتتم علاقة الوزارة بالسلطة التشريعية بموجب تعديل الدستور التونسي عبر رئيس الجمهورية حيث يتم لفت نظر الرئيس من قبل السلطة التشريعية بواسطة توصية معلة يصادق عليها مجلس النواب بالاغلبية المطلقة. ولما قد يلاحظه المجلس من خلل في تنفيذ الحكومة لسياسة رئيس الجمهورية فقط.

وفي هذه الحالة يقدم المجلس لائحة لوم ضد الحكومة من قبل ثلث أعضاء المجلس بعد مضي ثلاثة أشهر أن بقيت التوصية بلا أثر وعند المصادقة على لائحة اللوم من قبل ثلثي أعضاء المجلس تقدم الحكومة استقالتها (راجع الفصل ٦٢). ويقوم رئيس الجمهورية في نفس الوقت بحل المجلس بعد استشارة الوزير الاول ورئيس مجلس النواب إذا صادق مجلس النواب على لائحة اللوم

^١ - لمزيد من الإطلاع راجع الجزء السادس من هذا البحث .

(فصل ٦٣) . وهو ما جعل هذه العلاقة لصالح الحكومة وتضعف البرلمان في هذا الشأن وجعلت رئيس الدولة فوق الحكومة والسلطة التشريعية^١ .
والحكومة غير مسنولة امام السلطة التشريعية طبقاً لاحكام الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦م الا أن علاقة الحكومة بالسلطة التشريعية قد انحصرت وفقاً للمادة ١٦١ على انه (يمكن لاعضاء المجلس الشعبي الوطني استجواب الحكومة حول قضايا الساعة ويمكن للجان المجلس الشعبي الوطني ان تستمع إلى أعضاء الحكومة) وان (يوجه أعضاء المجلس كتابة فقط أي سؤال إلى أي عضو من أعضاء الحكومة (م ١٦٢)) على أن مسؤولية نائب رئيس الجمهورية والوزير الاول واعضاء الحكومة امام رئيس الجمهورية أثناء ممارسة كل منهم لمهامه (م ١١٥) .

ولم تصل العلاقة بين الحكومة والسلطة التشريعية في الدستور الجزائري لعام ١٩٨٩م إلى حد المسؤولية التضامنية أو الفردية من الحكومة امام السلطة التشريعية . اذ اكتفت أحكام هذا الدستور بالنص على انه يمكن للمجلس الشعبي الوطني أن يختم مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة بلائحة لوم أو بأيداع ملتمس رقابة طبقاً لاحكام المواد ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ من الدستور . ولرئيس الحكومة ان يطلب تصويتاً بالثقة (م ٨٠) وبالمقابل قرر الدستور الجزائري لعام

^١ - جرت في تونس عدة تعديلات وزارية منذ التسعينات حتى الآن منها تعديل وزاري جرى في ١٩٩٢/٦/٩م وتعديل وزاري شمل ٣ حقائب في مارس ١٩٩٣م وتعديل وزاري في شهر ١ من عام ١٩٩٥م. وتعديل وزاري في شهر ٨ من عام ١٩٩٦م. كما تعين محمد الغنوشي وزيراً أول مكان حامد القروي. حيث لم يحافظ على حقائبهم سوى ٢٣ وزير من ٤٢ وزير. كاتب دولة في هذا التشكيل وشهد ١٩ وزيراً أما حركة مناقلة أو دخلوا الحكومة لأول مرة في شهر ١١ من عام ١٩٩٩م وجرى تعديل وزاري دخل الحكومة ١٧ عضواً جديداً وكاتب دولة في شهر ١ من عام ٢٠٠١م وجرى تعديل وزاري شمل تخفيض الحقائب الوزارية من ٥٤ حقيبة في شهر ٢٠٠٢/٩م وغير ذلك لمزيد من الاطلاع راجع المستقبل العربي .

١٩٩٦م للمجلس الشعبي الوطني لدى مناقشته بيان السياسة العامة ان يصوت على ملتمس رقابة ينصب على مسؤولية الحكومة ولا يقبل هذا الملتمس الا إذا وقعهُ ١/٧ عدد النواب على الاقل (١٣٥م) وتتم الموافقة على ملتسمي الرقابة بتصويت اغلبية ثلثي النواب ولا يتم التصويت الا بعد ثلاثة ايام من تاريخ ايداع ملتسم الرقابة (١٣٦م) وإذا صادق المجلس الشعبي الوطني على ملتسم الرقابة يقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية (١٣٧م)١ .
وانحصر حق المجلس الوطني العراقي وفقاً لاحكام دستور ١٩٧٠م باستيضاح الوزراء واستفسارهم وحتى هذا الحق فإنه مشروط بموافقة رئيس

١ - تجدر الإشارة إلى ان اول حكومة في تاريخ الجزائر بعد الانتخابات التي قامت على اساس التعددية عام ١٩٩٦م قد طلب الثقة من المجلس الشعبي الوطني وهي حكومة احمد اويحيى في اغسطس ١٩٩٦م ونالت الثقة . وقد تشكلت عدة حكومات في الجزائر بعد عودة السلطة التشريعية في ظل التعددية الحزبية. لقد شكل سبعة اشخاص الحكومات التي قامت في الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٥م. توزع هؤلاء الرؤساء حسب المناطق اربعة من منطقة القبائل وهم قاصدي مرياح، وبلعيد عبدالسلام، ورضاء مالك واحمد يحيى، وإثنان من الشرق هما: مولود حمروش ومقداد سيقى. وواحد من الغرب سيد احمد غزالي ، وواحد من الجنوب احمد بن بيتور شغله احمد اويحيى اكثر من عامين حسب الوسط بتاريخ ١٧/٨/١٩٩٨م. ومن هذه الحكومات: حكومة احمد اويحيى المشكلة في آخر عام ١٩٩٥م بقت لمدة سبعة عشر شهراً ثم حكومة احمد اويحيى التي شكلها في ٢٣/٦/١٩٩٧م توزعت الحقايب الوزارية فيها الى ٢٤ حقيبة للتجمع الوطني الديمقراطي، و٧ حقايب جبهة التحرير ووزارة الشؤون الدينية لحركة تجمع السلم، في حين رفض الاشتراك في هذه الحكومة كل من جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من اجل الثقافة(راجع الوسط في ٣٢/٦/١٩٩٧م و ٧/٧/١٩٩٧م) وقد شملت هذه الحكومة من حيث التكوين العلمي ١٠ وزراء إداريون و ١٠ وزراء مهندسون و ٨ وزراء إقتصاديون و ٦ وزراء حقوقيون و ٤ وزراء أدباء وطبيب واحد .

وتشكلت حكومة احمد بن بيتور في ١٥/٤/١٩٩٩م واستقالة في راس السنة . وتشكلت حكومة علي بن فليس في شهر ٩/٢٠٠٠م كان رئيس الوزراء من جبهة التحرير وثلاثة وزراء من حركة مجتمع السلم و ٢ من التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية و ٢ من حزب النهضة و ٢ من حزب التجديد ووزير من التحالف الوطني وبقية الحقايب للتجمع الوطني من اجل الديمقراطية(الوسط ٤/٩/٢٠٠٠م) علما بان حكومة بن بيتور التي تشكلت في بداية شهر ١/٢٠٠٠م قد كان ثلثهم رجال الرئيس أي ١٢ وزيرا يحتلون أهم الوزارات وحصلت الاحزاب على ٢٢ وزارة وهي الاحزاب الخمسة التي ساندت الرئيس بوتفليقة في الانتخابات. ومن هذه الحكومات حكومة احمد اويحيى التي شكلها في ٢٤/٤/٢٠٠٤م بعد انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للجمهورية للمرة الثانية .

الجمهورية (راجع ف.ب.م ٥٤) . حيث أن مراقبة الوزارة يتولاها رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس قيادة الثورة يتولى أيضاً مراقبة أعمال الوزارات والمؤسسات في الدولة ودعوة الوزراء للتداول في شؤون وزاراتهم واستجوابهم عند الاقتضاء واطلاع مجلس قيادة الثورة على ذلك (م ٥٨) .

أما أحكام دستوري السودان لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ فقد قررت هي الأخرى مسؤولية الوزير عن أعمال وزارته أمام رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والمجلس الوطني (م ٥١ ف ١) وعن مسؤولية الوزراء بالتضامن عن الأداء التنفيذي أمام المجلس الوطني (ف ٢ من نفس المادة) وذلك لأن المجلس الوطني لا يتمتع بصلاحيات سحب الثقة حتى من الوزير. لاته: للمجلس في سبيل تنفيذ مهامه في مراقبة الأداء التنفيذي، التوجيه لرئيس الجمهورية بعزل أي وزير إتحادي إذا قرر بعد تعريضه لإجراءات الاستجواب وبنصف أعضائه أن يفقد ثقة المجلس (م ٧٣ ف ٢) .

وعلى هذا المنوال سار الدستور الانتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ في نصه على مسؤولية الوزير القومي أمام رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والمجلس الوطني. وان الوزراء القوميون مسؤولون مسؤولية تضامنية فردية أمام المجلس الوطني عن أداء مجلس الوزراء القومي (م ٧٤). بيد ان المجلس الوطني من الضعف كسابقه، بحيث تقتصر صلاحياته على استجواب الوزراء القوميين عن أداء أعمالهم أو أداء وزاراتهم، ويجوز له أن يوصي لرئيس الجمهورية في جلسة لاحقة بعزل الوزير القومي إذا اعتبر فاقداً لثقة المجلس الوطني (م ٩١ ف ذ ط) وعليه فلم ترقى السلطة التشريعية السودانية بمجلس الوزراء القومي الى حجب الثقة حتى عن الوزير .

وقررت طائفة من الاحكام الدستورية في بلدان الخليج العربي مسؤولية الوزارة أو الوزير أمام رئيس الدولة والسلطة التشريعية أو أمام رئيس الدولة .

لقد كان دستور الكويت لعام ١٩٦٢^١ - أول حكم دستوري في دول الخليج العربي يقرر قيام السلطة التشريعية بقضي بأن :- رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة، كما يسأل كل وزير عن أمامه عن أعمال وزارته (م ٥٨) . وكل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته. وإذا طلب المجلس الثقة بأحد الوزراء إعتبر معزلاً للوزارة من تاريخ قرار الثقة ويقدم إستقالته فوراً... الخ. (م ١٠١).

وأقترب منه حكم الدستور البحريني لعام ١٩٧٣ في مسؤولية أعضاء الشق الثاني من السلطة التنفيذية أمام رئيس الدولة. فالأمير رأس الدولة، ذاته مصونة لا تمس، ويتولى سلطاته بواسطة وزارته (م ٣٣ ف ١). وكل وزير مسؤول لدى المجلس الوطني عن أعماله وزارته (م ٦٨ ف أ) وإذا قرر المجلس طرح عدم الثقة بأحد الوزراء إعتبر معزلاً للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم إستقالته فوراً (ف ج من م ٦٨). وهو نفس الحكم الذي قرره دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ مع إختلاف الوضع الحقوقي لرئيس الدولة فيه من أمير في دستور ١٩٧٣ الى ملك في دستور ٢٠٠٢. حيث كررت الفقرة ج من (م ٣٣) من دستور ٢٠٠٢ ما قرره الفقرة ١ من (م ٣٣) من دستور ١٩٧٣.

^١ - ولم تشذ العلاقة بين الحكومة والسلطة التشريعية في الكويت عن مثيلاتها في السلطة التشريعية في علاقاتها بالحكومة، وذلك لان رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة... الخ. (راجع م ٥٨ من الدستور). وكل وزير فقط مسؤول أمام مجلس الأمة عن أعمال وزارته... الخ (راجع م ١٠١ من الدستور). وان هذه العلاقة الدستورية بين الحكومة ومجلس الأمة تجعل الثاني ضعيف أمام الاول دستوريا وعمليا. وإذا أخذنا أمثلة من الواقع لوجدنا أنه بعد حل مجلس الأمة عام ١٩٧٦ صدر ٥٤٤ مرسوم بقانون وافق مجلس الأمة بعد عودته على ٥٤١ مرسوم ونقص أربعة من المراسيم فقط .

وأحالت الحكومة الكويتية التي تشكلت عقب إنتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٤ خمس مائة وتسعة عشر مرسوماً بقانون. صدرت بعد حل مجلس الأمة عام ١٩٨٦. وافق مجلس الأمة على ٤٨٢ مرسوماً هي ١٩٩٥/٥/٨. ونقص ٢١ مرسوم بقانون. ولم يبق سوى ١٥ مرسوم ما يزال أنتظار دراستها. إنظر الوسط بتاريخ ١٩٩٥/٥/٨. ص ١٢).

وإختلف حكم دستور ٢٠٠٢ بصدد موضوع الثقة برئيس مجلس الوزراء طبقاً للمادة ٦٧ منه التي نصت الفقرة ١ منها على أنه: لا يطرح في مجلس النواب موضوع الثقة برئيس مجلس الوزراء في حين خول دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ إحالة الأمر الى المجلس الوطني : إذا رأى ثلثا أعضاء مجلس النواب عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ،أحيل الأمر الى المجلس الوطني للنظر في ذلك (ف ب من م ٦٧). مشترطاً على المجلس الوطني(مجلسا السلطة التشريعية) إصدار قراره قبل سبعة ايام. إذ لا يجوز للمجلس الوطني أن يصدر قراره في موضوع عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء قبل سبعة أيام من تاريخ إحالته إليه(ف ج من نفس المادة) .

وإذا قرر المجلس الوطني بأغلبية ثلثي أعضائه عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء رفع الأمر الى الملك للبت فيه ، بإعفاء رئيس مجلس الوزراء وتعيين وزراة جديدة أو حل المجلس (ف د من نفس المادة) .

إذ كان يقوم مجلس الوزراء بمعاونة الأمير على أداء مهامه وممارسة سلطاته، والأمير هو رئيس مجلس الوزراء في دستور قطر لعامي ١٩٧٣ (م ٢٨ و ٣٣) و ٢٠٠٣ (م ١٢٠) دون الإشارة الى ان الأمير هو رئيس مجلس الوزراء في الدستور الاخير، وإن كان الأمير رئيس مجلس الوزراء في الواقع، فإن الملك هو رئيس مجلس الوزراء في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية لعام ١٩٩٣ (م ٥٦). والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ وفقاً للمادة ٤٢ فقرة ٤ ، التي قضت بأن يقوم السلطان بالمهام التالية - رئاسة مجلس الوزراء وتعيين من ينوب رئاسته .

يتضح من خلال النصوص الدستورية المذكورة أعلاه والواقع العملي لنشاط سلطات الدولة عامة والحكومة خاصة أن علاقة الحكومة بالسلطة التشريعية قد ضعفت إلى درجة ان الحكومة ليست مسؤولة امام السلطة

التشريعية مسؤولية جادة في الدساتير التي قررت المسؤولية التضامنية للحكومة امام السلطة التشريعية .

وليس بمقدور السلطة التشريعية سحب الثقة من الحكومة في احكام الدساتير التي قررت مسؤولية الحكومة امام كل من رئيس الدولة والسلطة التشريعية . وانحصر حق السلطة التشريعية في مجموعة ثالثة من الدساتير على الملاحظة على الحكومة في عدم تنفيذ سياسة رئيس الدولة . في حين لم تقرر احكام دستوري الجزائر النتائج المترتبة على استجواب أعضاء الحكومة لانها غير مسؤولة امامها في دستور ١٩٧٦م وبلائحة لوم في دستوري ١٩٨٩م و١٩٩٦ . وعلاقة الحكومة تقوم على تبعية مجلس قيادة الثورة في دستور العراق لعام ١٩٧٠م اما في دول الخليج العربي (باستثناء الكويت ، البحرين) فإن المجالس استشارية ومجلس الوزراء مسؤول امام رئيس الدولة فقط .

ب - برنامج الوزارة :-

يعتبر تقديم الوزارة لبرنامج عملها امام السلطة التشريعية أحد الالتزامات الرئيسية للحكومة في الأحكام الدستورية التي تأخذ بالنظام البرلماني . حيث يترتب على بقاء الوزارة من عدمه في ممارسة وظائفها المقررة . واذا لم ينص على تقديم البرنامج فإن حكم هذا الدستور أو ذاك تبعد عن النظام البرلماني الذي يعبر في احد جوانبه عن علاقة الوزارة بالسلطة التشريعية وبمدى قوة رقابة الاخيرة على الاولى . لان البرنامج المقدم من الوزارة إلى البرلمان في النظام البرلماني تترتب عنه العلاقة المتبادلة بينهما . بسبب أن برنامج الوزارة هو الفصيل في العلاقة بينهما فإذا قبلته السلطة التشريعية مارست الحكومة صلاحياتها واذا رفضت السلطة التشريعية البرنامج تستقيل الوزارة .

والأحكام الدستورية في الدول العربية قد تغيّرت بصدد تقديم الحكومة لبرنامجها ومن أجل تحليل ذلك فلنبداً بمقارنة الأحكام الدستورية في هذه البلدان في ظل العهد الملكي في مصر وسوريا والعراق والأردن دستور ١٩٥٢، التي كانت الدساتير في ظل العهد تميل إلى النظام البرلماني بشكل أكبر من أغلب دساتير هذه البلدان في العهد الجمهوري .

تغيّرت تلك الدساتير في تقرير تقديم برنامج الحكومة من عدمه. مثال ذلك نصت المادة ٢٩ من الدستور السوري لعام ١٩٢٠م على أنه على كل وزارة أن تبين خطتها للمجلس النيابي العام لدى تأليفها .

ونصت أحكام الفصل ٥٩ من دستور المغرب لعام ١٩٦٢ على أن يتقدم الوزير الأول أمام مجلس النواب بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه. ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني وبالاخص في مبادئ السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية. في حين قرر دستور ١٩٩٦ أن يكون ذلك امام مجلسي البرلمان ثم إتفقت الصيغة مع ما ورد أعلاه(راجع ف ٦٠) .

في حين صممت عن النص على ذلك أحكام دستوري مصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م والدستور العراقي لعام ١٩٢٥م وبما ان الميثاق المقدس لعام ١٩٤٨م في اليمن قد اخذ بأحكام الدساتير العربية فيما لم يرد فيه فإنه يمكن القول بعدم الاخذ ببرنامج الحكومة الذي لم يرد في دساتير مصر والعراق في العهد الملكي .

ولم ينحصر التغيّير في هذا الشأن على أحكام دساتير هذه البلدان في العهد الملكي بل وامتد إلى الأحكام الدستورية في العهد الجمهوري . حيث قررت ذلك أحكام طائفة من دساتير بلدان البحث مثل دساتير سوريا لأعوام ١٩٣٠م (م ٩٠)

و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م والدستور اللبناني والقرار الدستوري رقم ٢ لعام ١٩٦٨م في ج.ع.ي ودستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م ودستور ج.ي لعام ١٩٩٠م .

لقد نصت أحكام الدستورين السوري لعام ١٩٣٠م واللبناني على أن يقدم مجلس الوزراء بيان خطته للمجلس النيابي بواسطة رئيس الوزراء أو وزير منها (م ٩٠ من الدستور السوري وم ٦٦ من الدستور اللبناني) . في حين نصت أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠م و ١٩٦٢م على أن : تتقدم الوزارة ببرنامجها إلى مجلس النواب ويصوت على الثقة (م ٩١) . وقد إتفقت مع هذا النص أحكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م طبقاً للمادة ٩٧ منه , التي قضت بأن يطلب رئيس مجلس الوزراء الثقة بوزارته : على ضوء برنامج يتقدم به إلى مجلس الشورى وقد حدد الدستور اليمني هذه المدة التي تتقدم فيه الوزارة ببرنامجها (بعد خمسة وعشرين يوماً على الأكثر من تشكيلها (م ٦٣) في حين تقدم الحكومة بياناً سنوياً إلى السلطة التشريعية عن تنفيذ خطط التنمية وتطوير الانتاج في الدستور السوري لعام ١٩٧٣م (م ١١٨) . أو تقدم الحكومة سنوياً للمجلس الشعبي الوطني بياناً عن السياسة العامة الخ . في دستوري الجزائر لعامي ١٩٨٩م (م ٨٠) و ١٩٩٦م بينما كان الوزراء يقدمون البيانات إلى مجلس الأمة . في ظل تطبيق دستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨م (راجع بيانات الرئيس مرجع سابق) .

ومع أن أحكام دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م قد كرر نص دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م حين قضى بأن : يطلب رئيس الوزراء الثقة بالحكومة على ضوء برنامج يتقدم به إلى مجلس النواب (م ١٠٤) دون أن يقرر المدة التي ينبغي على الحكومة تقديم هذا البرنامج . وبناء على ما تقدم فقد تغايرت أحكام الدساتير السورية واليمنية بهذا الصدد في تحديد مدة تقديم برنامج الحكومة في دساتير سوريا ولبنان , وعدم تحديد المدة هذه في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م وقد

اتفقت مع دستور ج.ع.س . المذكور في تحديد المدة أحكام دساتير أخرى مع الاختلاف في المدة كما يلي : خلال مدة شهر في الدستور الاردني لعام ١٩٥٢م (م ٥٤) والدستور الصومالي لعام ١٩٦٠م (م ٨٢) . إلى مدة عشرة أيام في الدستور الايطالي لعام ١٩٤٧م (م ٩٤) . وأسبوع على الاكثر في الدستور التركي لعام ١٩٦١م (م ١٠٣) .

وبالمقابل صممت عن النص على تقديم الوزارة لبرنامجها أحكام طائفة أخرى من دساتير الدول العربية مثل دساتير الجزائر لأعوام ١٩٦٣م و ١٩٧٦م والدستور التونسي والمصري لعام ١٩٥٦م ودساتير ج.ع.ي لأعوام ١٩٦٤م و ١٩٦٥م و ١٩٦٧م و ج.ع.م لعام ١٩٦٤م والعراق لنفس العام و ج.م.ع لعام ١٩٧١م والسودان لأعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٧٣م و ١٩٨٥م و ١٩٩٨م و ٢٠٠٥م والأردن لعام ١٩٥٢م والكويت لعام ١٩٦٢م والبحرين لعامي ١٩٧٣ و ٢٠٠٢م وقطر لعامي ١٩٧٢م و ٢٠٠٣م ونظام الحكم في المملكة العربية السعودية لعام ١٩٩٣م والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢م وسلطنة عمان لعام ١٩٩٦م .

ج - حضور الوزراء إجتماعات السلطة التشريعية :-

الهدف من حضور الوزراء اجتماعات السلطة التشريعية من وجهة النظر الدستورية مساعدة السلطة التشريعية في شرح المسائل التي تستدعي المناقشة وتوضيح القضايا المبهمة . ومن هذا المنطلق أعطي الوزراء حق حضور جلسات السلطة التشريعية وحق قيامهم وإبداء آرائهم أمامها .

بيد أنه يختلف حضور الوزراء جلسات السلطة التشريعية حين يكونوا أعضاء فيها عن حضورهم حين لا يكونون أعضاء في هذه السلطة^١ .

تكاد تكون الأحكام الدستورية في بلدان البحث قد استقرت على حق الوزراء حضور اجتماعات السلطة التشريعية والتكلم فيها وإذا بدأنا بمقارنة الأحكام الدستورية في العهد الملكي في هذه البلدان لوجدناها قد قررت ذلك . لقد نص الدستور السوري لعام ١٩٢٠م على حق الوزراء حضور مذكرات كل من مجلس الشيوخ والنواب متى أرادوا وحق التقدم بالكلام (راجع م ١٤) ولا يحق لأحد الكلام في المجلسين من غير أعضائها إلا للوزراء أو من ينوب عنهم (م ٤٢) . وللوزراء وكبار الموظفين المنتدبين من قبل الوزراء عند غيابهم التكلم في المجلسين أو من يدعوهم المجلس لذلك في الدستور العراقي لعام ١٩٢٥م (م ٨٥) . في حين نصت أحكام دستوري مصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م على أنه : للوزراء أن يحضروا أي المجلسين ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام ولهم أن يستعينوا بمن ينوب عنهم , ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته (م ٦٣) .

^١ - (لمزيد من الاطلاع حول هذا راجع الجمع وعدم الجمع بين عضوية السلطة التشريعية والوزارة . الجزء الخامس من هذا البحث) .

لقد اتفقت أحكام الدساتير السورية والمصرية والعراقية في حق الوزراء في حضور جلسات البرلمان بمجلسه الاعلى (مجلس الشيوخ) والادنى (مجلس النواب) وكذلك من ينوب عنهم في الحضور عند غيابهم , والاستماع إلى الوزراء واعطائهم الكلام كلما طلبوا ذلك . وعليه فإن أحكام الميثاق الوطني المقدس قد أتت بهذا الحكم ضمناً لانه قرر أن تكون العلاقة بين الهيئتين فيما لم ينص عليه الميثاق كما هي في دساتير مصر والعراق .

في حين يعتبر الوزراء أعضاء في السلطة التشريعية والإستشارية في دساتير الكويت والبحرين وقطر وعمان والمملكة العربية السعودية .

وانقسمت أحكام دساتير بلدان البحث في عهد النظام الجمهوري إلى مجموعات قررت أحكام دساتير المجموعة الاولى حق الوزراء حضور جلسات السلطة التشريعية والتحدث فيها كلما طلبوا الكلام والجلوس في المقاعد الامامية , وحق الاستعانة بمن يختارون من الموظفين في دساتير سوريا لأعوام ١٩٣٠م (٩١م) وعامي ١٩٥٠م و١٩٦٢م (٦٤م) والدستور اللبناني (٣٥م) ودساتير مصر لعام ١٩٥٦م (٨م) وج.ع.م لعام ١٩٦٤م (٦٤م) وج.م.ع لعام ١٩٧١م (٤٠م) وج.ع.ي لعام ١٩٦٤م (٦٧م) وج.ع.ي لعام ١٩٧٠م (٦١م) والسودان لعامي ١٩٧٣م (١٢١م) و١٩٩٨ و ٢٠٠٥ وج.ي لعام ١٩٩٠م (٧٦م) . وبالمقابل إكتفت أحكام مجموعة ثانية من دساتير بلدان البحث بحق الوزراء في الكلام في السلطة التشريعية كما هي الحال في دساتير السودان لأعوام ١٩٥٦م (٦٣م) و ١٩٦٤م (٦١م) و ١٩٨٥م (٧٢م) .

لم ينحصر الامر على ما تقدم فقط , بل وامتد التباير إلى حضور الوزراء لجان السلطة التشريعية في دساتير ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م (٥٩م) ومصر لعام ١٩٥٦م (٨٠م) وج.ع.م لعام ١٩٦٤م (٦١م) وج.م.ع لعام ١٩٧١م (١٠٦م) والدستور اللبناني (٣٥م) والسودان لعام ١٩٧٣م (١٤٨م) . في حين صممت

بقية الدساتير عن النص على حضور الوزراء اجتماعات لجان السلطة التشريعية .

وصممت عن النص على حضور الوزراء اجتماعات السلطة التشريعية مثل دساتير سوريا لعام ١٩٥٣م والعراق لعامي ١٩٦٤م و ١٩٧٠م والجزائر لأعوام ١٩٦٣م و ١٩٧٦م و ١٩٨٩م و ١٩٩٦م وتونس لعام ١٩٥٩م . بيد أن الوزراء قد كانوا في ظل هذه الأحكام الدستورية (عدا سوريا لعام ١٩٥٣م والعراق لعام ١٩٦٤م) من أعضاء الحزب أو التنظيم السياسي الحاكم الوحيد أو من أحزاب الائتلاف في دساتير السودان لأعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م .

وعليه فإن للوزير نفوذ قوي في هذه السلطة في ظل الحزب أو التنظيم الحاكم الوحيد أو المهيمن أكثر من تأثير الوزير في ظل التعددية . لهذا فإن العلاقة بين الوزراء والسلطة التشريعية هي في حقيقة الامر مرتبطة بالتعددية من جهة وما يترتب عليها من جهة أخرى .

أما الدساتير التي خولت للوزراء حق حضور لجان السلطة التشريعية فإن تأثير الوزير يكون أكبر من تأثير زميله في حالة عدم حضور جلسات اللجان لانه يتم هناك التأثير أثناء المناقشات في اللجان للمشاريع ...الخ. وبإمكان ممثل الحكومة فيها التأثير على قبول مشروع الحكومة المقدم إلى اللجنة المعنية .

وعلاوة على ما تقدم خولت طائفة من دساتير الدول العربية للحكومة حق طلب تحويل الجلسات العلنية للسلطة التشريعية إلى جلسات سرية في دساتير مصر لعام ١٩٥٦م (٣م) وج.ع.م لعام ١٩٦٤م (٦١م) وج.ع.ي لنفس العام (٥٩م) وج.م.ع لعام ١٩٧١م (١٠٦م) والسودان لأعوام ١٩٧٣م (١٤٨م) و ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ والدستور اللبناني (٣٥) . وان كانت هذه الدساتير قد تغايرت بان خولت مجموعة منها هذا الحق للحكومة في دساتير مصر لعام ١٩٥٦م وج.ع.ي لعام ١٩٦٤م والدستور اللبناني علماً بأن أحكام الدستوريين

الاولين لم تتقيد بالنظام البرلماني وانما كان رئيس الدولة رئيس الحكومة في دستور مصر لعام ١٩٥٦م وكان الدستور اللبناني هو الدستور الوحيد من هذه الطائفة الذي يلتزم بالنظام البرلماني في حين كان رئيس الدولة صاحب السلطة القوية على الجميع في الدستور اليمني . وهناك مجموعة اخرى من دساتير بلدان البحث قد خولت لرئاسة الدولة والحكومة حق تحويل الجلسات العلنية إلى جلسات سرية (راجع أعلاه) .

وتشارك الحكومة مع رئيس الدولة في تأجيل اجتماع السلطة التشريعية في طائفة من دساتير بلدان البحث (راجع صلاحيات رئيس الدولة في الجزء التاسع من البحث) وفي حلها وفي تقديم مشاريع القوانين (راجع أعلاه ايضاً) وبناء على ما تقدم فإن علاقة الحكومة بالسلطة التشريعية تقوم على قوة الحكومة وضعف السلطة التشريعية في هذه العلاقة , نظراً لعدد من الاسباب منها احتكار السلطة على حزب أو تنظيم سياسي وحيد في اغلب فترات عهد النظام الجمهوري في بلدان البحث (بإستثناء لبنان) وما ينتج عنه من تقرير مصير البلاد من قبل الحزب أو التنظيم السياسي الوحيد. وسيطرة الحزب الحاكم على مؤسسات الدولة وأغلبية السلطة التشريعية في عهد التعددية التي يهيمن فيها الحزب الحاكم في عدد من هذه الدول .

وأضافة إلى ما تقدم فإن علاقة الحكومة بالرقابة الدستورية في بلدان البحث اما انها معدومة كما هي الحال في ظل الأحكام الدستورية المؤقتة وهي فترات كبيرة من تاريخ أنظمة الحكم الجمهوري في هذه البلدان . أو غير منصوص عليها في طائفة من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري والمتمثلة بالمحكمة العليا أو المحكمة الدستورية . وفي الحالات التي يقررها هذا الدستور أو ذاك فإن هذه الهيئة لا تشكل في الواقع لمدة طويلة مثال ذلك لم يشكل المجلس الاعلى اللبناني المنصوص عليه في الدستور منذ صدوره حتى

عام ١٩٩٣ م . وكذلك المحكمة الدستورية في ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ م . ولم تقرر لها أحكام دساتير تونس والجزائر لعامي ١٩٦٣ م و ١٩٧٦ م . ولم يقوم المجلس الدستوري الجزائري بموجب دستور ١٩٨٩ م بمهامه على الوجه المطلوب .

وعندما توجد هيئة الرقابة الدستورية في بلدان البحث فإن الأحكام الدستورية قد تغيرت بصدها لأسباب منها طريقة تشكيل هذه الهيئة وعلاقة قيامها بالسلطة التنفيذية . لقد تمثلت الرقابة الدستورية في نظر المشرع السوري في بعض دساتير سوريا في تشكيل المحكمة العليا التي تنتخب من قبل مجلس النواب وفقاً لدستور ١٩٥٠ م . وأصول محاكماتها وصلاحياتها طبقاً للقانون رقم ٧٥ في ١/١٢/١٩٥٠ م . والقانون رقم ٨٣ الصادر في ١٣/١/١٩٥١ م ، الذي قرر تحديد القضايا التي تنظر فيها المحكمة العليا . لكنه قد حدث في الواقع ان اوقفت صلاحيات المحكمة العليا هذه إلى درجة انها أصبحت تنظر في طلبات الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور وفقاً لما قضى به المرسوم رقم ٢٧ الصادر في ٢٠/١/١٩٥٢ م . والحقت المحكمة العليا بمحكمة التمييز كجزء من السلطة القضائية العادية^١ . واختلف امر تشكيل المحكمة العليا بعد ذلك حيث أصبحت السلطة التنفيذية هي التي تشكل المحكمة ، حتى تقرر أخيراً في دستور سوريا لعام ١٩٧٣ م ان يكون رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الاعلى (ويكون رئيس المحكمة العليا عضو في هذا المجلس) وهو الذي يعين اعضائها (م ١٣٩) . وانحصرت صلاحياتها على ان تتولى بناء على طلب رئيس الجمهورية إبداء الرأي في دستورية مشروعات القوانين ، والمراسيم التشريعية وقانونية مشروعات المراسيم فقط (م ١٤٧) .

^١ - راجع ف.٢ من المادة ١١٤ من دستور سوريا لعام ١٩٥٣ م .

وكما سبق القول يعين رئيس الجمهورية المصري وفقاً لدستور ١٩٧١م أعضاء رئيس المحكمة العليا . ورئيس الجمهورية هو الذي يرأس مجلس القضاء الاعلى^١ . وهو ما يجعل رئاسة السلطة التنفيذية تهيمن على هذه المحكمة , التي خول لها القاتون , الرقابة القضائية على دستورية القوانين (م ٢٥) وتفسير نصوصها (م ٢٦) . ان مسؤولية الهيئة القضائية امام رئيس الدولة (رئيسها) , الذي يكون جهة التعيين . واندراجها في إطار إحدى وزارات الحكومة (وزارة العدل) قد ادى إلى ان تكون علاقة هذه الهيئة بالحكومة لصالح الأخيرة ولمزيد من الإيضاح سنفرد في نهاية هذا الكتاب بحثاً خاصاً بالهيئة القضائية في الأحكام الدستورية العربية خلال الفترة الممتدة من بداية التشريع الدستوري الحديث حتى عام ٢٠٠٥ .

واضافة إلى علاقة الحكومة بالقضاء فان علاقة الحكومة بجمهور الناخبين (حين توجد الانتخابات) ليست إلى ذلك الحد الذي يجعل أعضاء الحكومة يخشون منهم نظراً لسيطرة الحزب الحاكم (والتنظيم السياسي) الوحيد على المنظمات الجماهيرية في ظل غياب الحريات الديمقراطية في بلدان البحث لفترات كبيرة (عدا لبنان) من جهة . وغياب السلطة التشريعية عن الممارسة في الواقع في كثير من بلدان البحث من جهة ثانية . وضعف السلطة التشريعية متى ما وجدت وإذا ما قارناها حتى بالشق الثاني من السلطة التنفيذية (الحكومة) التي تمتلك صلاحيات إدارية فنية بشكل عام .

هذا وقبل ان ننتقل إلى صلاحيات الحكومة نود ان نتحدث قليلاً عن استقالة الحكومة استقالة الشق الثاني من السلطة التنفيذية (الحكومة) .

^١ راجع م ٤ من القانون رقم ٤٨ لعام ١٩٧٩م .

هناك اسباب عديدة لاستقالة الوزراء ومنها حجب الثقة في النظام البرلماني عن الوزارة من قبل السلطة التشريعية . وقد تستقيل الوزارة نظراً لحدوث أزمة سياسية في البلاد . يصبح عمل الوزارة غير ممكن في ظلها . زد على ذلك انه قد يستخدم رئيس الدولة حقه في اقالة الوزارة . واذا كانت الاسباب متغيرة لاستقالة الوزارة فما هي أحكام الدول العربية بصدد استقالة الوزارة .

تغيرت أحكام الدول العربية في موضوع اسباب استقالة الوزارة أو إقالتها جماعياً . حيث قررت أحكام طائفة من دساتير بلدان البحث حق السلطة التشريعية في حجب الثقة من الوزارة بكاملها أو الوزير فقط (كما اسلفنا أعلاه راجع العلاقة بين الحكومة والبرلمان) .

وانفردت أحكام الميثاق المقدس لعام ١٩٤٨م بالنص على استقالة الوزارة في حالة واحدة فقط . وهي الانتهاء من اقرار الدستور (راجع م ١٥) . وبذلك ترك امر استقالة الوزارة إلى ما بعد الفترة المؤقتة واقرار الدستور الجديد .

وكما سبق القول فإن طائفة من دساتير بلدان البحث قد نصت على ان يكون حجب الثقة من قبل السلطة التشريعية سبباً لاستقالة الحكومة كما هي الحال في دساتير سوريا لأعوام ١٩٣٠م و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م والدستور اللبناني والسوداني لأعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م وج.ع.ي لأعوام ١٩٦٥م و ١٩٦٧م و ١٩٧٠م وج.ع.ي لعام ١٩٩٠م^١ .

ونصت أحكام دساتير طائفة ثانية من دساتير بلدان البحث على استقالة الوزير في دساتير مصر لعامي ١٩٥٦م و ١٩٧١م وج.ع.م لعام ١٩٦٤م وج.ع.ي لنفس العام وسوريا والسودان لأعوام ١٩٧٣م و ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ من حيث المبدأ . على أن دساتير مصر لعام ١٩٥٦م وج.ع.م لعام ١٩٦٤م وج.ع.ي

^١ - حول نسبة أعضاء السلطة التشريعية الذين يتقدمون باقتراح حجب الثقة من الحكومة والاعلبية المطلوبة لذلك راجع . حجب الثقة من السلطة التشريعية الجزء السابع من هذا البحث

لعام ١٩٦٤م قد أكتفت باستقالة الوزير . وقررت الأحكام الدستورية الأخرى استقالة الوزارة طبقاً للشروط التي سبق أن بينها أعلاه (راجع علاقة الحكومة بالسلطة التشريعية).

وإذا كان من حق رئيس الدولة إقالة الوزير في الدساتير التي أخذت بالنظام البرلماني أو المزيج بين النظامين البرلماني والرئاسي كما سبقت الإشارة. فإنه لا بد من التفريق بينهما بأنه إذا كان رئيس الدولة في النظام البرلماني عموماً يقوم بإقالة الوزارة في حالات معينة ويستند على مقتضيات الوضع السياسي أو إستجابة لرغبة الأغلبية في السلطة التشريعية بحجبها الثقة على الحكومة . فإن رئيس الدولة في النظام المزيج من النظامين البرلماني والرئاسي يقلها بمشينته (وان كانت هناك أسباب معينة لأقدامه على ذلك) نظراً لأن صلاحياته أقوى من صلاحيات رئيس الدولة في النظام البرلماني دستورياً وعملياً . ولأنه متحرر من القيود المفروضة على رئيس الدولة طبقاً لأحكام الدستور الأخذ بالنظام البرلماني .

والى جانب هذه الأحكام الدستورية أو تلك التي ذكرناها أعلاه . فإنه قد صدرت أحكام دستورية مؤقتة في بلدان البحث لا توجد فيها علاقة بين الحكومة والسلطة التشريعية بسبب غياب الأخيرة في أحكام الدستور أو في واقع الممارسة (راجع أعلاه قسم وضع رئيس الدولة- الجزء الثامن من هذا البحث) . لقد خولت الأحكام الدستورية المؤقتة هذه لرئيس الدولة حق إقالة الوزارة سواء بموافقة الهيئة العليا للدولة أو بدونها .

مثال ذلك نصت أحكام بعض الدساتير المؤقتة على حق رئيس الدولة في إقالة الوزارة بموافقة الهيئة العليا للدولة (راجع وضع رئيس الدولة عن تسميات هذه الهيئات العليا للدولة) كما هي في الاعلان الدستوري في ج.ع.ي لعام ١٩٦٤ أيضاً (راجع م٩) والدستور العراقي لعام ١٩٦٤م (م٤٣) .

وبالمقابل قررت أحكام دستور ١٩٦٣ م لرئيس الدولة حق إعفاء الوزراء دون أن تشترط موافقة مجلس الرئاسة (الهيئة العليا للدولة م ٣٤) .

وتعفى رئاسة الدولة الجماعية الوزارة في أحكام الدستور السوري لعام ١٩٦٤ م (م ٤١) دون ان تشير هذه المادة إلى موافقة المجلس الوطني للثورة .

ومع أن القرار الدستوري رقم ١ لعام ١٩٦٩ م في ج.ع.ي . قد خول هذا الحق للشكل الجماعي لرئاسة الدولة (المجلس الجمهوري) الا انه قد اشترط موافقة المجلس على هذا الاعفاء (والاخير هيئة مؤقتة وليس سلطة تشريعية) .

واضافة إلى ما تقدم تلعب هيئات القضاء دوراً في بقاء الوزراء في مناصبهم طبقاً لما تقرره الأحكام الدستورية بشأن إتهام الوزراء واصدار الأحكام القضائية فيه (راجع إتهام الوزراء) .

صلاحيات الشق الثاني من السلطة التنفيذية

تتبع صلاحيات الحكومة من النصوص الدستورية ، التي قررت وضعها القانوني وعلاقتها برئاسة الدولة والسلطة التشريعية الخ . وبمدي الصلاحيات التي لا يستطيع رئيس الدولة إتخاذها دون موافقة الحكومة في المسائل الهامة طبقاً للأحكام الدستورية التي أخذت بالنظام البرلماني مثل اعلان الأحكام العرفية والحرب وعقد الصلح واصدار القرارات وحل السلطة التشريعية كما سبق أن بينا ذلك أعلاه .

ابتدأت الأحكام الدستورية الملكية العربية بالنص المسهب على صلاحية الشق الثاني من السلطة التنفيذية في الدستور السوري لعام ١٩٢٠م حيث قرر أن من إختصاص الحكومة العامة كل من الجندية والقوى البحرية والخارجية وإدارة البرق والبريد والجمارك والتليفون العامة بين المقاطعات وسكك الحديد والمرافئ والمنائر البحرية والمناجم وضرب النقود واصدار الطوابع والاوراق المالية وتأسيس المصرف الرسمي وضع الاسلحة والادوات الحربية والانتفجارية وإنشاء الطرق العامة وإدارتها (م٣٥) . زد على ذلك قضى هذا الدستور بأنه على الحكومة العامة تأسيس كليات العلوم والفنون العاليه وهي تقوم بإدارتها وثقافتها ولها حق الاشراف على وحدة اساس التعليم والتربية في جميع انحاء المملكة (م٣٦) . وللحكومة العامة ان توحد الاوزان والمقاييس والمكاييل واسعار النقود على الطريقة العشرية وتحدد اسعار النقود الاجنبية في جميع انحاء المملكة (م٣٧) .

والى جانب ما تقدم حدد هذا الدستور الواردات التي تخصص للميزانية العامة بأنها الربع المتحصل من اجرة الارض واملاك الخزينة العامة واثماتها وواردات الأحراج العامة والجمارك والتلفونات العامة والبرق والبريد ومصرف الحكومة ورسوم الابل والاغنام والاتحصارات والامتيازات والمواد الكحولية

والمناجم والمرافئ والمناظر البحرية والدفعه والحجر الصحي العام وسير السفن البحرية والصيد البحري وواردات المواد الانفجارية وبيع السكك الحديدية ما عدا السكة الحجازية وفروعها التي هي من الاوقاف الاسلامية (م ٣٨) .

واذا كان الدستور السوري لعام ١٩٢٠م بهذا الاسهاب لكونه اول دستور يصدر في البلاد العربية بعد انهيار الامبراطورية العثمانية ويدقق في مسائل كثيرة من اجل تحديد نطاق اعمال الحكومة عن الاعمال الخاصة فأن دساتير المملكة المغربية قد ذكرت إلى هذا الحد أو ذاك صلاحيات واختصاصات الحكومة التي تسهر على تطبيق القوانين الادارية تحت تصرفها في دستور المغرب لعام ١٩٦٢م (ف ٦٦) . والحكومة تعمل على تنفيذ القوانين الادارة موضوعة في تصرفها في دساتير ١٩٧٢م (ف ٦٦) و ١٩٩٢م (ف ٦٠) و ١٩٩٦م (ف ٦٠) .

وعلاوة على ما تقدم تحال على المجلس الوزاري المسائل الاتية قبل البت فيها :-- القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة والاعلان عن حالة الحصار- اشهار الحرب . طلب الثقة من مجلس النواب قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها- مشاريع القوانين قبل ايداعها بمكتب مجلس النواب - المراسيم التنظيمية - والمراسيم المشار اليها في الفصول ٣٨ و ٣٩ و ٤٤ و ٥٤ من الدستور ومشروع تعديل الدستور في دستوري ١٩٧٢م (ف ٦٥) و ١٩٩٦م (ف ٦٥) (في حين لم يرد في دستور ١٩٦٢م) .

واذا كانت الأحكام الدستورية السابقة قد اسهبت بالشكل المذكور أعلاه فأن أحكام طائفة اخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الملكي قد اوجزت في هذا الشأن مثال ذلك يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة ورسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الادارات الحكومية في دستوري الكويت لعام ١٩٦٢م والبحرين لعامي ١٩٧٣م و ٢٠٠٢م (م ٤٨) .

وبالمقابل قررت أحكام دستور دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ م كل من :

- ١ - متابعة السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج .
- ٢ - اقتراح مشروعات القوانين الاتحادية واحالتها إلى المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الاعلى للتصديق عليها .
- ٣ - اعداد مشروعات الميزانية السنوية العامة للاتحاد والحساب الختامي .
- ٤ - اعداد مشروعات المراسيم والقرارات المختلفة .
- ٥ - وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها . وكذلك لوائح الضبط واللوائح الخاصة بترتيب الادارات والمصالح العامة في حدود أحكام هذا الدستور والقوانين الاتحادية . ويجوز بنص خاص في القانون أو لمجلس الوزراء تكليف الوزير الاتحادي المختص أو اية جهة ادارية اخرى في اصدار بعض هذه اللوائح .
- ٦ - الاشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات الاتحادية بواسطة كافة الجهات المعنية في الاتحاد أو الامارات .
- ٧ - الاشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الاتحادية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد .
- ٨ - تعيين وعزل الموظفين الاتحاديين وفقاً لاحكام القانون ممن لا يتطلب تعيينهم أو عزلهم اصدار مراسيم بذلك .
- ٩ - مراقبة سير الادارات والمصالح العامة الاتحادية ومسلك وانضباط موظفي الاتحاد عموماً .

١٠- اية اختصاصات اخرى يخوله اياها القانون أو المجلس الاعلى في حدود هذا الدستور (م ٦٠) .

وعلى هذا المنوال سار دستور دولة قطر لعام ١٩٧٢م في الاسهاب في صلاحيات مجلس الوزراء طبقاً للمادة ٣٤ منه كما يلي : يناط بمجلس الوزراء بوصفه الهيئة التنفيذية العليا ادارة جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها وفقاً لهذا النظام الاساسي والقوانين ويتولى مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات التالية :

١- اعداد خطة شاملة تكفل للدولة اكبر قسط من النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاداري وذلك وفقاً للمبادئ الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة المنصوص عليها في هذا النظام الاساسي .

٢- اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم وتعرض مشروعات القوانين على مجلس الشورى لمناقشتها وابداء الرأي فيها قبل رفعها للامير للتصديق عليها واصدارها وفقاً لاحكام هذا النظام الاساسي .

٣- اعتماد اللوائح والقرارات التي تعدها الوزارات كل فيما يخصه لتنفيذ القوانين بما يطابق احكامها .

٤- الاشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات واحكام المحاكم .

٥- انشاء وتنظيم الهيئات والاجهزة الحكومية وفقاً لاحكام القانون .

٦- الرقابة العليا على سير النظام الحكومي المالي والاداري .

٧- تعيين الموظفين وعزلهم متى كان التعيين والعزل لا يدخلان في اختصاص الامير أو في اختصاص الوزراء وفقاً للقانون .

٨- الاشراف على طرق رعاية مصالح الدولة في الخارج وعلى وسائل العناية بعلاقاتها الدولية وشؤونها الخارجية عامة وفقاً لاحكام القانون .

٩- رسم القواعد العامة الكفيلة باستتباب الامن الداخلي والمحافظة على النظام في ارجاء الدولة وفقاً لاحكام القانون .

١٠- ادارة مالية الدولة ووضع مشروع ميزانيتها العامة طبقاً لهذا النظام الاساسي ولاحكام القانون .

١١- الاشراف الاعلى على سلوك موظفي الحكومة ويسير العمل فيها بوجه عام .

١٢- اعداد تقرير في اول كل سنة مالية يتضمن عرضاً تفصيلياً للاعمال الهامة التي انجزت داخلياً وخارجياً مقروناً بخطة ترسم افضل الوسائل الكفيلة بتحقيق النهضة الشاملة للدولة وتوفير اسباب تقدمها ورخائها وتثبيت امنها واستقرارها .

١٣- اية اختصاصات اخرى يخولها له هذا النظام الاساسي او القانون وبذلك تكون احكام دستوري دولة الامارات العربية المتحدة وقطر قد تقاربت في بعض الصلاحيات الخاصة بمجلس الوزراء كما هو موضح اعلاه . مع الفارق في أن الدستور الاول اتحادي والثاني لدولة بسيطة .

اتفقت احكام دستور قطر لعام ٢٠٠٣ في هذا الشأن في الفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ . حيث احكام الدستور الاخير على ذلك (راجع م ١٢١) في حين لم ترد في الدستور الجديد الفقرات ١ ، ٥ ، ٦ ، من دستور ١٩٧٢ ، مع اختلاف في ترتيب الفقرات في المادتين .

ورغم ايجاز احكام نظامي مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية الا أنها قد خولا صلاحيات قوية . مثال ذلك تضمن نظام مجلس الوزراء لعام ١٩٥٨م على أن مجلس الوزراء هو السلطة التنظيمية والسلطة التنفيذية والسلطة الادارية وهو المرجع للشؤون المالية ولجميع الشؤون المرتبطة في سائر وزارات الدولة والمصالح الأخرى . وهو الذي يقرر ما يلزم اتحاده من

اجراءات في ذلك ولا تعتبر المعاهدات والاتفاقيات الدولية نافذة الا بعد موافقته
وقرارات مجلس الوزراء نهائية الا ما يحتاج منها استصدار امر أو مرسوم
ملكي طبقاً لاحكام هذا النظام (م ١٩) . اضاف نظام مجلس الوزراء لعام ١٩٩٤م
إلى ما تقدم . ينظر مجلس الوزراء في قرارات مجلس الشورى (م ٣١) .

وسار على هذا المنوال النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦
طبقاً للمادة ٤٤ منه التي نصت على ان مجلس الوزراء هو الهيئة المنوط بها
تنفيذ السياسات العامة ويتولى بوجه خاص ما يلي :

١- رفع التوصيات الى السلطان في الامور الإقتصادية والسياسية
والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة بما في ذلك إقتراحات
مشروعات القوانين والمراسيم .

٢- رعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمة الضرورية لهم ورفع
مستواهم الإقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي .

٣- تحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية
والإدارية وإقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن
إستخدام الموارد المالية والإقتصادية والبشرية .

٤- مناقشة خطة التنمية التي تقدمها الجهات المختصة ورفعها الى السلطات
للإعتماد ومتابعة تنفيذها .

٥- مناقشة إقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ إختصاصاتها وإتخاذ التوصيات
والقرارات المناسبة في شأنها .

٦- الإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته
والتنسيق فيما بين وحداته .

٧- الإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات
والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم بما يضمن الإلتزام بها .

٨- أية إختصاصات أخرى يخوله إياه السلطان أو تخول له بمقتضى هذا القانون.

وصممت عن النص على صلاحيات مجلس الوزراء دساتير مصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م والعراق لعام ١٩٢٥م والاردن لأعوام ١٩٢٨م و ١٩٤٧م و ١٩٥٢م وليبيا لعامي ١٩٥١م و ١٩٦٣م وسلطنة لحج لعام ١٩٥٢م واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م المعدل عام ١٩٦٢م وولاية دثينه لنفس العام .

وانحصرت صلاحيات الحكومة على المسائل الأقل أهمية في أحكام الدساتير التي أخذت بالنظام المزيج من النظامين البرلماني والرئاسي . زد على ذلك صلاحيات الحكومة في رسم السياسة العامة للدولة ، أو المشاركة في رسمها مع رئيس الدولة . على أنه رغم التباين في الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري في هذا الشأن (وهو ما سبق أن وضحناه أعلاه) فإن الحكومة هي التي تقوم من الناحية الحقوقية والعملية في وضع مشروعات ميزانية الدولة . وتقديم مشروعات القوانين أما بمفردها طبقاً لأحكام مجموعة من دساتير بلدان البحث أو مع رئيس الدولة في مجموعة منها . زد على ذلك علاقاتها برئاسة الدولة والهيئة العليا للدولة في ظل الأحكام الدستورية المؤقتة . وعلاوة على ما تقدم فإن الحديث عن السلطات العامة وعلاقاتها بصلاحيات (الحكومة ويرتبط بالنظام الحاكم القائم على الحزب أو التنظيم السياسي الحاكم الوحيد في الدول العربية والتعددية الحزبية في هذه الفترة أوتلك ^١ ، بسبب أن

^١ - ومن أمثلة ذلك أن قائد الحزب أو التنظيم السياسي الحاكم الوحيد قد كان رئيس الدولة في سوريا والعراق . وهو الأمين العام للحزب الحاكم فيها كما كان رئيس الدولة الأمين العام للحزب الحاكم في الجزائر حتى ١٩٩٠م . ورئيس الحزب الحاكم في تونس حتى الآن . كما كان رئيس الدولة رئيس الدولة رئيس التنظيم السياسي الحاكم في مصر رئيس الاتحاد القومي . ثم الاتحاد الاشتراكي . وهو حالياً رئيس الحزب الوطني الحاكم . وكان رئيس الدولة في ج.ع.ي رئيس الاتحاد الشعبي الثوري عام ١٩٦٧م ورئيس الاتحاد اليمني عام ١٩٧٣م والأمين العام للمؤتمر الشعبي العام منذ ١٩٨٢م ثم رئيس المؤتمر حتى الآن ٢٠٠٥م غير أن المؤتمر الشعبي العام لم يعد الحزب الوحيد في البلاد منذ قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢/٥/١٩٩٠م .

الحزب أو التنظيم السياسي الحاكم الوحيد هو الذي يرسم استراتيجية الحزب أو التنظيم الحاكم الذي ترسم السياسة العامة للدولة على ضوءها وتقوم هيئات الدولة بتنفيذها حتى انه يمكن القول بأنه تندمج سياسة الحزب وسياسة الدولة وأعضاء الحزب بالسلطة بمختلف هيئاتها إلى درجة أنه لا يمكن لمس تباين بينهما لانها في اطار واحد (بكل تعارضاته وتناقضاته) .

وعليه فإن الحكومة تنفذ تلك الاستراتيجيات في مجال اختصاصاتها الدستورية والعملية . ويكون دور قيادة الحزب أو التنظيم السياسي الحاكم رسم السياسة ومراقبتها في الواقع الفعلي. وبما أن رئيس الدولة هو زعيم الحزب أو التنظيم السياسي الحاكم حتى في ظل وجود تعددية حزبية تقوم بمعارضة ضعيفة ، فإنه المرجع الأعلى لهيئات الدولة بما فيها الحكومة وبما أن الأمر على هذه الشاكلة فإن دور الحكومة يهبط إلى مجال التنفيذ الإداري في الواقع في الدول العربية (الا سيما ندر في ظل الحكومات البرلمانية في بعض هذه البلدان) . وبناء على ما تقدم فإن صلاحيات الحكومة المقررة دستورياً في بلدان البحث تخضع لاي من العوامل المذكورة أعلاه طبقاً للنظام الحزبي في كل فترة من فترات قيام النظام السياسي في كل بلد على حده .

وإذا قارنا الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري بصدد صلاحيات الحكومة نجدها قد انقسمت إلى قسمين .

نصت أحكام القسم الأول منها على صلاحيات الحكومة بتفصيل كما هي الحال في دساتير ج.ع.ي لأعوام ١٩٦٣م و١٩٦٤م و١٩٦٥م و١٩٦٧م و١٩٧٠م ودساتير العراق لأعوام ١٩٦٤م و١٩٦٨م و١٩٧٠م ودستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤م وج.م.ع لعام ١٩٧١م ودساتير سوريا لأعوام ١٩٥٠م و١٩٦٢م و١٩٦٤م و١٩٧٣م طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار أن دستوري ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م والعراق لعام ١٩٦٨م لم يقضيا بقيام السلطة التشريعية نصاً .

وكانت صلاحيات الحكومة دون قيام السلطة التشريعية في الواقع في دساتير ج.ع.ي لأعوام ١٩٦٤م و١٩٦٥م و١٩٦٧م والعراق لعام ١٩٦٤م وسوريا لنفس العام .

وأوجز القسم الثاني من الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري في صلاحيات الحكومة وهو ما يفهم منها أنها قد ضمنت هذه الدساتير المبادئ العامة التي تعتبر من قبل المسلمات أو إحالة إلى قانون خاص يصدر محدد الكيفية التي تقوم الحكومة بها في دساتير سوريا لعام ١٩٣٠م والدستور اللبناني ودستوري مصر لعامي ١٩٢٣م و١٩٣٠م والعراق لعام ١٩٢٥م والسودان لأعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٧٣م و١٩٨٥م .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أحكام الدساتير التي أسهبت في صلاحيات الحكومة قد تغيرت هي الأخرى في هذه النصوص .

لقد إتفقت أحكام دستوري ج.ع.م وج.ع.ي لعام ١٩٦٤م في النص على صلاحيات الحكومة طبقاً للمادتين ١٣٤ من دستور ج.ع.م و ١٢٤ من دستور ١٩٦٤م بأن تمارس الحكومة :

- ١- توجيه وتنفيذ ومراجعة أعمال الوزراء والمؤسسات والهيئات العامة .
- ٢- إصدار القرارات الإدارية العامة والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .
- ٣- إعداد مشروعات القوانين والقرارات .
- ٤- تعيين وعزل الموظفين طبقاً للقوانين .
- ٥- إعداد مشروعات الميزانية العامة للدولة .
- ٦- إعداد مشروعات الخطة العامة للدولة لتطوير الاقتصاد القومي واتخاذ التدابير اللازمة لمباشرة تنفيذها .
- ٧- الاشراف على تنظيم وإدارة نظم النقد والائتمان بأعمال التأمينات للدولة .

- ٨- عقد القروض ومنحها في حدود السياسة العامة للدولة .
- ٩- الاشراف على جميع المؤسسات العامة .
- ١٠- ملاحظات تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .
- وتطابقت أحكام الدستورين السابقين في النص على أن : تراقب الحكومة أعمال الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمحلية ولها أن تلغي أو تعدل قراراتها غير الملائمة على الوجه المبين في القانون ^١ .
- ولقد تطابقت مع هذا الحكم نصوص الدستور العراقي لعام ١٩٦٤ م وج.م.ع لعام ١٩٧١ م بهذا الشأن ^٢ .
- بيد أن اختصاصات مجلس الوزراء في الدستور المصري لعام ١٩٧١ م كل من :
- أ- الاشتراك مع رئيس الدولة في وضع السياسة العامة للدولة ... الخ .
- ب- توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .
- ج- إصدار القرارات الادارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .
- د- إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .
- هـ- إعداد مشروع الخطة العامة للدولة .
- و- عقد القروض ومنحها وفقاً لاحكام الدستور .

^١ - راجع م ١٣٥ من دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤ م وم ١٢٥ من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤ م .

^٢ - لقد تطابقت في النصوص المذكورة بهذا الشأن فقرات من المواد الخاصة بذلك في دساتير ج.ع.م وج.ع.ي لعام ١٩٦٤ م والعراق لنفس العام وج.م.ع لعام ١٩٧١ م مثال ذلك تطابقت مع أحكام دستوري ج.ع.م وج.ع.ي أحكام دستور ج.م.ع فقرات د-ج-و-ح من دستور ج.م.ع مع الفقرات ٢, ٣, ٥, ١٠ من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤ م والفقرات و, ز, ح من المادة ٦٩ من دستور العراق لعام ١٩٦٤ م .

ز- ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة . وتطابقت الفقرتين ج و ح من هذه المادة مع الفقرتين ٢ و ١٠ من المادة ١٢٤ من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤ م .

ولم ينحصر الامر على تطابق الأحكام الخاصة بصلاحيات الحكومة في الفقرات المذكورة أعلاه في الدساتير السابقة فقط , بل وتعداه إلى تطابق بعض أحكام الدستور المصري لعام ١٩٧١ م والدستور السوري لعام ١٩٧٣ م حيث تطابقت أحكام الفقرات ٢-٦ من المادة ١٢٧ من الدستور السوري مع أحكام المادة ١٥٦ م من دستور مصر لعام ١٩٧١ م (راجع أعلاه) وتشابهت بقية أحكام المادتين في الدستورين السوري لعام ١٩٧٣ م والمصري لعام ١٩٧١ م .

زد على ذلك تشابهت أحكام الفقرة أ من م ٦٩ من الدستور العراقي لعام ١٩٦٤ م مع الفقرة ب من المادة ١٥٦ من الدستور المصري لعام ١٩٧١ م .

وعلاوة على ما تقدم اتفقت بقية فقرات المادة المذكورة من الدستور العراقي لعام ١٩٦٤ م مع بقية فقرات المادة ١٢٤ من الدستور الدائم اليمني لعام ١٩٦٤ م . والدستور العراقي لعام ١٩٦٨ م . والفقرات ج , د , هـ , و , ز , ح , ط , ك , من المادة ٧٥ من الدستور العراقي لعام ١٩٧٠ م , علماً بأن الصلاحيات هذه في الدستور الأخير لرئيس الجمهورية بصفته رئيس الوزراء في نفس الوقت .

ومع ان أحكام الدستور الدائم الثاني في ج.ع.ي. (دستور ١٩٧٠ م) قد تطابقت بعض احكامه بهذا الخصوص مع أحكام دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٦٤ م مثل تطابق بعض فقرات المادة ١٠٥ منه مع فقرات المادة ١٢٤ من دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٦٤ م , وبعض فقرات المادة ١٥٦ من دستور ج.م.ع. لعام ١٩٧١ م مثل الفقرة ١ من المادة المذكورة أعلاه من دستور ج.ع.ي. لعام

١٩٧٠م مع الفقرات ت وب من المادة ١٥٦ من دستور ج.م.ع. لعام ١٩٧١م من جهة .

وتطابق الفقرات د . هـ . ج . من نفس المادة المذكورة من دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠م مع الفقرات ٤ , ٥ , ٧ من المادة ١٢٤ من دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٦٤م .

بيد ان اجكام المادتين قد تغايرت في كل من الفقرة الخاصة باعداد مشروعات القوانين والقرارات حيث وردت بهذا الایجاز في دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٦٤م . في حين اضافت الفقرة ج من المادة ١٠٥ من دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠م إلى النص السابق : تنظيم اجهزة الدولة وتحقيق البرامج الانشائية وتطوير الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية الاسلامية وحماية التراث وتطوير الثقافة الوطنية وتشجيع البحث العلمي وفقاً للمبادئ الاساسية العامة للدولة التي يضعها المجلس الجمهوري .

وعلاوة على ما تقدم لم تنص على مراقبة (الحكومة) لاعمال الوزارات ...الخ . احكام دساتير ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠م وج.م.ع. لعام ١٩٧١م وسوريا لعام ١٩٧٣م , التي وردت في دساتير ج.ع.ي. وج.م.ع. والعراق لعام ١٩٦٤ . اما صلاحيات الوزارة في دستور ج.ي. لعام ١٩٩٠م فاتها طبقاً للمادة ١٠٩ كما يلي : يتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاعية وفقاً للقوانين والقرارات كما يمارس بوجه خاص الاختصاصات التالية :

أ- الاشتراك مع مجلس الرئاسة في اعداد الخطوط العريضة للسياسة الخارجية والداخلية .

ب- اعداد مشروع الخطة الاقتصادية للدولة والميزانية السنوية وتنظيم تنفيذها واعداد الحساب الختامي للدولة .

- ج- اعداد مشاريع القوانين والقرارات وتقديمها إلى مجلس النواب أو مجلس الرئاسة وفق اختصاص كل منهما .
- د- الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات قبل عرضها على مجلس النواب أو مجلس الرئاسة وفق اختصاص كل منها .
- هـ- اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على امن الدولة الداخلي والخارجي , ولحماية حقوق المواطنين .
- و- توجيه وتنسيق ومراجعة اعمال الوزارات والاجهزة الادارية والمؤسسات والهيئات العامة والقطاعين العام والمختلط وفقاً للقانون .
- ز- تعيين وعزل الموظفين القياديين طبقاً للقانون ورسم وتنفيذ السياسة الهادفة إلى تنمية الكوادر الفنية في اجهزة الدولة وتأهيل القوى البشرية وفقاً لاحتياجات البلاد في اطار الخطة الاقتصادية .
- ح- متابعة تنفيذ القوانين والمحافظة على اموال الدولة .
- ط- الاشراف على تنظيم وإدارة نظم النقد والائتمان والتأمين .
- ي- عقد القروض ومنحها في حدود السياسة العامة للدولة في حدود أحكام الدستور.

وتحدد صلاحيات المجلس التنفيذي في الاعلان الدستوري لعام ١٩٦٢م في ج.ع.م ودستور عام ١٩٦٣م في ج.ع.ي والاعلان الدستوري لعام ١٩٦٤م بما يلي :

- أ- إصدار القرارات الادارية والتنفيذ وفقاً للقوانين والقرارات ويراقب تنفيذها .
- ب- إعداد مشروعات القوانين والقرارات لعرضها على مجلس الرئاسة .
- ت- إعداد مشروعات الميزانية العامة للدولة .

ث- إعداد مشروعات التنمية الاقتصادية واتخاذ التدابير اللازمة لمباشرة تنفيذها

ج- عقد القروض ومنحها في حدود السياسة العامة المقررة ... الخ .
ويراقب المجلس التنفيذي أعمال الوزارات الخ ^١ .
وخول الدستور السوري لعام ١٩٦٤م للحكومة النظر في :-

١- مشاريع القوانين - ٢- المراسيم التنظيمية - ٣- مشاريع موازنة الدولة والموازنات الخاصة - ٤- السياسة الداخلية والخارجية - ٥- القضايا التي يقترح رئيس الوزراء أو أحد الوزراء بموافقة الرئيس طرحها على المجلس - ٦- القضايا الأخرى التي ينص عليها القانون (م ٦٣) دون أن يشير إلى مراقبة مجلس الوزراء بصورة جماعية أعمال الوزارات الخ .

وحدد دستور السودان لعام ١٩٩٨ لمجلس الوزراء في المادة ٤٩ كل من:

- أ- التخطيط العام لمسيرة سلطات الدولة .
- ب- وأجازات السياسات العليا لآية وزارة إتحادية أو قطاع وزاري،
- ج- وتولي الأعمال التنفيذية والإدارية لأي وزارة أو قطاع.
- د- وإبتدار مشروعات المعاهدات والإتفاقيات الدولية ومشروعات القوانين والمراسيم المؤقتة والموازنات العامة.
- هـ- وطلب التقارير عن الأداء التنفيذي الوزاري ومحاسبة الوزير.
- و- وطلب التقارير عن الاداء التنفيذي الولائي.
- ز- ووضع اللوائح المنظمة لأعماله وأداء أي دور سياسي عام بالبيان أو التعبئة لحركة الشعب لمقاصد السياسة والحياة العامة.
- ح- وأي إختصاصات أو سلطات أخرى تخول له بموجب القانون .

^١ - راجع م ٤٩ من دستور ١٩٦٣م في ج.ع.ي . وم ٥٠ من نفس الدستور والمادة ٣٣ - ٣٤ من الاعلان الدستوري في ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م .

أصبحت مهام مجلس الوزراء القومي في دستور ٢٠٠٥ كل من :-

- أ- تخطيط سياسة الدولة، وإدارتها، وإنفاذ إتفاقية السلام الشامل .
- ب- وإبتدار مشاريع القوانين والاورامر المؤقتة والميزانية العامة والمعاهدات الدولية والإتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف،
- ج- وتلقي التقارير حول الاداء التنفيذي للولايات.
- د- وتلقي التقارير بشأن المسائل المشتركة أو المتبقية كما هو مبين في الجدولين (هـ) و(و) أو المفوضية.

هـ- إعداد اللوائح الداخلية.

- و- أي مهام أو سلطات أخرى يسندها له رئيس الجمهورية (راجع م ٧٢ من دستور ٢٠٠٥) .

وخول قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية لمجلس الوزراء كل من :

- أ- وضع نظام داخلي لعمله .
 - ب- إصدار الأنظمة والتعليمات الضرورية لتنفيذ القوانين .
 - ج- إقتراح مشاريع قوانين للجمعية الوطنية (م ٤٢) .
- وبناء على ما تقدم فإن أحكام الدساتير المذكورة أعلاه رغم انها قد تباينت في نصوصها بشأن صلاحيات الحكومة بالشكل الذي بيناه أعلاه .
- الا أن القاسم المشترك لها أنها لم تنقيد بالاخذ بأي من أنظمة الحكم برلماني - رئاسي - مزيج من النظامين البرلماني - الرئاسي .. الخ . بشكل دقيق .

لذلك فأنها لم تخول للشق الثاني من السلطة التنفيذية رسم السياسة العامة التي تقوم بها بمفردها . حيث اقتصرت صلاحيات هذا الشق من السلطة التنفيذية على الاعمال الادارية والفنية . زد على ذلك ان رئيس هذا الشق لم يكن رئيساً

لزملائه الوزراء كما هي الحال في النظام البرلماني وانما زميل كبير يكرس جهده للتنسيق بين الوزارات وتوجيه السياسة العامة . وهو ما يجعله غير مشغول بمهام تنفيذية خاصة وفقاً لهذا النظام وتولي وزارة معينه في احوال نادرة مثل وزارة الدفاع اثناء الحرب .

وبالمقابل خولت له بعض هذه الدساتير الاشراف على أعمال الحكومة^١ . أو أن تتبع رئيس الوزراء مباشرة هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة في دستوري ج.ع.م وج.ع.ي لعام ١٩٦٤م.

وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة قررت أحكام مجموعة أخرى من دساتير بلدان البحث صلاحيات الحكومة بشكل موجز تكمن في :

١- الهيمنه على جميع المخططات التنفيذية والادارية بما في ذلك حق التوظيف والعزل وتنفيذ المخططات التي تضعها لجنة المتابعة الدائمة لقرارات مؤتمر السلام في دستور خمري ج.ع.ي. عام ١٩٦٥ .

٢- إعداد القرارات والقوانين لتنظيم اجهزة الدولة وتحقيق البرامج الانشائية وتطوير الاقتصاد الوطني ودعم الجيش وقوى الامن وتحقيق العدالة الاجتماعية الاسلامية فدستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م (م ١٩) و ١٩٦٧م (م ١٧) .

وعلاوة على ما تقدم خولت أحكام الدستورين السابقين لمجلس الوزراء العمل على تهيئة الوحدات الادارية وتدريبها على ممارسة الحكم المحلي واقتراح تكوين مجلس الدفاع الوطني . واقتراح تعيين نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة . ويجوز لمجلس الوزراء ومجلس الشورى الغاء أو تعديل كل ما قرره القوانين والقرارات والوامر واللوائح من أحكام قبل صدور الدستور المؤقت وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة . ويرشح مجلس الوزراء أعضاء

^١ - راجع ١٥٣ من دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١م .

المحكمة العليا^١ . وعليه فقد تمتع مجلس الوزراء في الدستورين المذكورين بصلاحيات أقوى من صلاحيات الحكومة في الدساتير المذكورة أعلاه . لقد تركزت الصلاحيات بيد مجلس الوزراء بدلاً من رئاسة الدولة في الدستورين اليمنيين لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م .

ومع ذلك فإن رغم تطابق كثير من أحكام دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م بهذا الشأن إلا أن الفارق الجوهرى في احكامهما هو أن الدستور المؤقت لعام ١٩٦٥م قد قرر أن ينفذ مجلس الوزراء المخططات التي تضعها لجنة المتابعة الدائمة لقرارات مؤتمر السلام في مدينة خمر التي شكلها المؤتمر بمثابة القائم بأعمال السلطة التشريعية مؤقتاً . في حين أحييت هذه الصلاحيات للمجلس الجمهورى في دستور ١٩٦٧م .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدستورين اليمنيين المذكورين أعلاه لم يقضيا بحق مجلس الوزراء في اعداد مشروع ميزانية الدولة ومشروع الخطة وعقد القروض والملاحظة على تنفيذ القوانين . التي قررتها الدساتير المذكورة أعلاه (عدا الدستورين الاخيرين) .

وبالمقابل نصت أحكام دساتير السودان لأعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م على صلاحيات واسعة لمجلس الوزراء بحيث أصبحت تتركز بيد المجلس أهم الصلاحيات التي تقوم بتأديتها السلطة التنفيذية . لقد تمتع مجلس الوزراء السودانى بأبلاغ مجلس السيادة (ومجلس رأس الدولة) بجميع القرارات المتعلقة بإدارة السودان أو بأي مقترح (عدا القرارات الخاصة بالمسائل الشكلية البحتة والمسائل العادية) . كما يقوم مجلس الوزراء بتقديم

^١ - راجع المواد ٣٦ - ٢٩ - ٣٤ - ٧٥ - ٤٢ من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٥م والمواد ٣٠ - ٢٣ - ٢٨ - ٦٩ - ٣٦ من دستور ١٩٦٧م .

جميع المعلومات إلى مجلس السيادة (مجلس رأس الدولة) التي يطلبها من وقت لآخر عن المسائل الخاصة بإدارة السودان أو بالتشريع المقترح ^١ .

وإذا قارنا الأحكام الدستورية الثلاثة ودستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م لوجدنا أن الفرق بين أحكام دساتير السودان الثلاثة ودستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م هو أن دساتير السودان لم تضعف صلاحيات رئاسة الدولة إلى الحد الذي ضعف فيه في الدستورين اليمنيين . بسبب أن دساتير السودان الثلاثة قد حددت تلك العلاقة ، التي يتمتع مجلس الوزراء بمجموعة من الصلاحيات المقيدة بموافقة رئاسة الدولة وفي ظل قيام السلطة التشريعية في حين كان العكس في دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م . وبناء على ذلك فإن رئيس مجلس الوزراء السوداني تمتع بحق مشاورته من قبل رئاسة الدولة في تعيين لجنة الانتخابات (م ٢٣) ونص رئاسة الدولة في تعيين تاريخ ومكان دورة انعقاد البرلمان ... الخ . ف١ م ٥٤) واستمرار الدورة البرلمانية أو تعطيلها أو حل البرلمان (م ٥٤ ف ٢) ومنح اللجنة اختصاصات إضافية في الخدمة العامة (م ١٠٦) .

في حين إنحصرت صلاحيات هذا الشق إلى المسائل الفنية والإدارية في دساتير الجزائر لأعوام ١٩٦٣ ، ١٩٧٦ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٦ .

أما أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠م و١٩٦٢م فأنها قد قررت صلاحيات مجلس الوزراء كل من إعداد : أ- مشروعات القوانين - ب- المراسيم التنظيمية - ج- موازنة الدولة والموازنات الخاصة - د- السياسة الداخلية والخارجية - هـ - القضايا التي يقترح رئيس الوزراء أو أحد الوزراء بموافقة الرئيس عرضها على المجلس - و- القضايا الأخرى التي ينص عليها القانون (م ٩١ ف ٢) .

^١ - راجع م ٢٧ من دستور السودان لعام ١٩٥٦م و١٩٦٤م .

على أن هذه المجموعة من الدساتير^١ لم تقضي بمراقبة مجلس الوزراء جماعياً على أعمال الوزارات ... الخ . وبذلك لم تشذ هذه المجموعة من الدساتير عن أحكام الدساتير التي اخذت بالنظام البرلماني في بلدان البحث مثل دساتير مصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م والدستور اللبناني وسوريا لعام ١٩٣٠م والعراق لعام ١٩٢٥م .

ويقوم رئيس الدولة برئاسة الوزراء وصلاحياته في دساتير سوريا لعام ١٩٥٣م ومصر لعام ١٩٥٦م وج.ع.م لعام ١٩٥٨م والعراق لعام ١٩٧٠م والسودان لأعوام ١٩٧٣ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ .

وهو رئيس الوزراء في المملكة العربية السعودية وعمان وقطر في ظل مجالس إستشارية، ورئيس الوزراء في الكويت والبحرين من أعضاء العائلة المالكة .

وفي الأخير لابد من الإشارة إلى أن التباين المذكور أعلاه في صلاحيات الوزارة وعلاقتها برئاسة الدولة والسلطة التشريعية قد مالت لصالح رئاسة الدولة في علاقة الحكومة برئاسة الدولة ولصالح الحكومة في علاقتها بالسلطة التشريعية في الأحكام الدستورية المصرية والعراقية والجزائرية . وتونس والسودان في ظل دساتير ١٩٧٣م و ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ وسوريا في دستور ١٩٧٣م والمغرب في ظل دساتير ١٩٦٢ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ وج.ع.ي في ظل دستوري ١٩٦٤م و ١٩٧٠م . في حين كانت علاقة الحكومة برئاسة الدولة غير ذلك في أحكام دساتير السودان لأعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م وج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و ١٩٦٧م . على أن علاقة الحكومة بالسلطة التشريعية قد كانت لصالح الاولى وعلى حساب الثانية .

^١ - وهذه الدساتير هي دساتير سوريا لعامي ١٩٥٠م و ١٩٦٢م وج.ع.ي لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٧م والسودان لأعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م .

وكانت رئاسة الدولة سواء في الأحكام الدستورية أو الواقع أقوى من الحكومة والسلطة التشريعية (إذا استثنينا واقع الحال في ظل دساتير السودان لأعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م) . على أن الصلاحيات الدستورية للسلطتين التشريعية والتنفيذية لم تكن سوى جزء من الواقع الحقيقي لسلطات الدولة وهو ما سنتناوله في بحث آخر .

وبما ان هيئات الوحدات الادارية للدولة هي اقرب هذه الهيئات للحكومة من ناحيتي العلاقات الحقوقية والواقع العملي، فإنه من الافضل ان نختتم هذا الجزء ببحث عن الوحدات الادارية وهيئاتها المحلية في التشريع الدستوري العربي خلال مسيرة تطور نظام الحكم في الدول العربية وذلك لعدم الامكانية على تحليل القوانين الصادرة بهذا الشأن والواقع العملي فيها الوقت الحاضر. على امل ان يتم ذلك في بحث لاحق .

القسم الثاني

الوحدات الإدارية وهيئاتها المحلية في الدساتير العربية

سنتطرق في البحث إلى كل من تعريف الوحدات الإدارية ووضعها الحقوقي وتقسيماتها وطرق قيامها واختصاصاتها وعلاقاتها فيما بينها وبالهينات العليا للدولة، وستنحصر المقارنة على الأحكام الدستورية اليمنية والعربية منذ بداية صدور هذه الوثائق الدستورية اليمنية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حتى الآن أغسطس (٢٠٠٥م)، وسيدور الحديث عن الأحكام الدستورية اليمنية في إطار الحديث عن الدساتير العربية بهذا الشأن.

تعريف:

يرجع مصطلح الإدارة المحلية إلى النظام الفرنسي بشأن إدارة الوحدات المحلية، وقد أتى من التأكيد على أن الجمهورية الفرنسية واحدة وغير قابلة للتجزئة. وكان هذا منبثقا من الثقافة اليقوبية من جهة، ويرمز إلى التمييز الذي أقامه القانون العام الفرنسي بين السياسة والإدارة من جهة أخرى. لأنه من المعروف أن القانون العام الفرنسي يخص بالسياسة الحكم بالسلطة المركزية، ويخص بالإدارة تقييم السلطة المحلية.

وبالمقابل يرجع مصطلح الحكم المحلي إلى النظام القانوني الإنجلوسكسوني وبالأخص بريطانيا العظمى، بسبب أنه يتمثل بالاستقلالية المحلية لمدة كبيرة.

يوجد في الواقع شكلان للاندماج الإقليمي في الدول العصرية، يقضي الشكل الأول بان تؤمن الحكومة المركزية الرقابة على المؤسسات المحلية، وهذا ما ينتج عنه مصطلح الإدارة المحلية، وقد كانت فرنسا ممثلة هذا النموذج، ويقضي الشكل الثاني - الحكم المحلي - بالاندماج الوطني للسلطة المحلية بواسطة إقامة حكم تمثيلي على كل مستويات النظام السياسي، وهذا ما هو

موجود في الدولة الاتحادية (الولايات المتحدة الأمريكية ،الاتحاد السوفيتي ...إلخ) والبلدان ذات البنية اللامركزية (بريطانيا العظمى).

ومع أنه قد لمست مفردات اللغة العلمية والسياسية اللامركزية التي أنشئت في فرنسا عام ١٩٨٢م. حيث غدت السياسية تصنع بالمعنى الأفضل على المستوى المحلي إلى حد يقول فيه واضعوا المعجم الدستوري (الفرنسيين) : أن هناك حكما محليا حقيقيا لدى عمد البلديات وبدرجة أقل في المحافظات أو الأقاليم الفرنسية .لأن اللامركزية قد نقلت السلطة التي كان يتمتع بها ممثلو الدولة إلى المنتخبين بدرجة كبيرة بإعطائهم سلطة القرار في الشؤون المحلية وتشريع الإصلاحات في ذات الوقت بحيث تصبح شخصية السلطة ومركزيتها بين أيدي العمد ورؤساء المجالس العامة والأقاليم .وإن كان لم يتم بعد إنجاز حكم محلي بسبب أن المسؤولين المحليين في فرنسا لم يكتسبوا سلطة تنظيمية حقيقية لأن الدولة لاتزال تحتفظ بها .ومرد ذلك أن الحكم المحلي لم يندمج بعد في الثقافة السياسية للفرنسيين كما يقول واضعوا المعجم الدستوري (١).

وتعني اللامركزية التقسيم المتلائم للجماعة على النطاق الاتحادي أو الوطني ,على أساس أن السلطة اللامركزية هي شكل تأسيس الجهاز الإداري بازدياد صلاحيات السلطة المنتخبة على النطاق الاتحادي أو الإقليمي ، ولللامركزية مظهران :--

المظهر الأول : اللامركزية الإقليمية ,وهي تلك التي يقصد بها الجماعات الإقليمية والمحافظات والبلديات .

المظهر الثاني : اللامركزية الوظيفية , وهي التي تستهدف المؤسسات العامة التي تستفيد من نوع من الاستقلال بدرجة خاصة بالنسبة إلى الأشخاص العاملين الآخرين(٢) .

وإذا كان أصل الإدارة المحلية والحكم المحلي مبني على الأنظمة الإدارية في فرنسا للأول وبريطانيا للثاني، فإنهما قد امتدا إلى بلدان كثيرة أخرى يندرج في إطارها التشريع العربي إلى هذا الحد أو ذاك. إذ بالعودة إلى مسيرة التشريع الدستوري العربي نجد أن طائفة من الأحكام الدستورية العربية قد سنت على أساس الإدارة المحلية، وسنت طائفة أخرى نظام الحكم المحلي، وذلك تبعاً لارتباط القطر العربي المعني بالانتداب أو الاحتلال الفرنسي أو الإنجليزي من جهة، وفلسفة القائمين بالأمر في هذه الفترة أو تلك بعد الاستقلال لهذا القطر أو ذاك من جهة أخرى.

وعلى فقد عرف التشريع الدستوري العربي سن أحكام تقضي بقيام هيئات الوحدات الإدارية على أساس الانتخاب في طائفة محددة من تلك الأحكام الدستورية، وبالانتخاب والتعيين في طائفة أخرى، وبالتعيين في طائفة ثالثة، ودون الإشارة إلى أي من الطوائف الثلاث في طائفة رابعة. كان ذلك في ظل أحكام دستورية ذات منشأ ديمقراطي ليبرالي وأخرى في ظل أحكام دستورية تمنع الحزبية، وثالثة في ظل سن أحكام دستورية قضت بالتنظيم السياسي الحزب الحاكم الوحيد. وحدث في الواقع أن قامت هيئات الإدارة المحلية بالانتخاب، أو بالجمع بين الانتخاب والتعيين، أو بالتعيين فقط، وتعطلت هذه المجالس بين حين وآخر في مسيرة أنظمة الحكم في الدول العربية منذ قيامها حتى بداية القرن الواحد والعشرون.

الوحدات الإدارية المحلية :

تفرعت الأحكام الدستورية العربية إلى فرعين : نصت أحكام الفرع الأول على ذكر الوحدات الإدارية , وصممت أحكام الفرع الثاني عن النص على الوحدات الإدارية . لقد قررت أحكام ٣٣ وثيقة دستورية عربية الوحدات الإدارية وهي كلا من القانون النظامي المصري لعام ١٨٨٣ والقانون رقم ٢٢ بالنظام المصري لعام ١٩٠٩ ودساتير مصر لآعوام ١٩٢٣ و ١٩٣٠ و ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٧١ وسوريا لآعوام ١٩٢٠ و ١٩٣٠ و ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣ م والعراق لعامي ١٩٢٥ و ١٩٦٤ وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة- الصادر عام ٢٠٠٤ والأردن لآعوام ١٩٢٨ و ١٩٤٧ و ١٩٥٢ وقانون الحجاز الأساسي لعام ١٩٢٦ ودساتير ج.ع.ي. لآعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٧ و ١٩٧٠ والسودان لعام ١٩٧٣ و ج.ي.د.ش. لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ والجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٠ وتعديله عام ١٩٩٤ والمغرب لآعوام ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ والقانونين الأساسيان للقطر الطرابلسي لعام ١٩١٩ وبرقة لنفس العام ودستور ليبيا لعام ١٩٦٣ والجزائر لآعوام ١٩٦٣ (٩م) ١٩٧٦ (٣٦م) ١٩٨٩ (١٥م) ١٩٩٦ (١٥م) .

وبالمقابل صممت عن النص على الوحدات الإدارية أحكام ٣٨ وثيقة دستورية عربية هي عهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١ ودستور تونس لعام ١٩٥٩ ولائحة شوري النواب في مصر لعام ١٨٦٦ ولائحة مجلس النواب لعام ١٨٨٢ في مصر وقرار اتحاد الدول السورية المستقلة لعام ١٩٢٢ وقانون الدولة السورية المؤلفة من دولتي دمشق وحلب عام ١٩٢٥ ودستور لبنان لعام ١٩٢٦ ودستور المملكة الليبية المتحدة لعام ١٩٥١ وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ ودساتير السودان لآعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٨٥ ومصر لعام ١٩٥٨ والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨ وميثاق الدول العربية المتحدة

لعام ١٩٥٨ واتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق لعام ١٩٦٣ ودساتير اتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١ والمغرب لعامي ١٩٦٢ و ١٩٧٠ والسلطنة القعيطية لعام ١٩٤٠ والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م (في اليمن المستقل) ودساتير سلطنة لحج لعام ١٩٥٢ واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩ والمعدل عام ١٩٦٢ وولاية دثينه لعام ١٩٦٢ ومستعمرة عدن سابقا لعام ١٩٦٢ ج.ع.ي. سابقا لعام ١٩٦٣ والعراق لأعوام ١٩٥٨ و ١٩٦٨ و ١٩٧٠ وم شروع دستور ١٩٨٩ والكويت لعام ١٩٦٢ والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ وقطر لعامي ١٩٧٢ و ٢٠٠٥ والبحرين لعامي ١٩٧٣ و ٢٠٠٢ ونظام الحكم في المملكة العربية السعودية لعام ١٩٩٣ والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ لقد صممت عن النص عن الوحدات الإدارية أحكام وثيقتين كونفيدرالتين (دستور الاتحاد العربي لعام ١٩٥٨ م ، وميثاق الدول العربية لنفس العام) و ٦ وثائق دستورية فيدرالية (اتحاد دول سورية المستقلة لعام ١٩٢٢ ، والمملكة الليبية المتحدة لعام ١٩٥١ ، واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩ م والمعدل عام ١٩٦٢ م ، واتفاق إعلان الوحدة الثلاثية لعام ١٩٦٣ م ، واتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١ م ، والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ م .

في حين صممت الأحكام الدستورية العربية الأخرى في دول بسيطة أما لأنها صغيرة المساحة أو قليلة السكان مثل الأحكام في السلطنة القعيطية سابقاً وسلطنة لحج سابقاً ومستعمرة عدن سابقاً وولاية دثينة سابقاً ودساتير الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان.

وصممت عن النص على ذلك دساتير العراق لعامي ١٩٢٥ و ١٩٦٤ والأردن لأعوام ١٩٢٨ و ١٩٤٧ و ١٩٥٢ ، وسورية لأعوام ١٩٣٠ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣ ، ومصر لعامي ١٩٥٦ و ١٩٦٤ ، و ج.ع.ش. لأعوام

١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٧ و١٩٧٠، وليبيا لعام ١٩٦٣م، والجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٠م ودستور السودان لعام ١٩٩٨، والذي قرر الولايات في الباب السادس منه ودستور السودان الإنتقالي لعام ٢٠٠٥ الذي قرر كل من الإدارة التمثيلية للعاصمة القومية وأجهزة تنفيذ القانون وتصريف العدالة فيها (الفصل الثالث من الباب الثامن منه) وإلى جانب ما تقدم تباينت هذه الأحكام بشأن تسميات عناوين هذه الوحدات وتقسيمها.

تسميات وتقسيم الوحدات الإدارية :

تباينت الأحكام الدستورية العربية التي نصت على الوحدات الإدارية حيث سميت المديريات في القانون النظامي المصري لعام ١٨٨٣م، ومجالس المديريات والمجالس البلدية في دستوري مصر لعامي ١٩٢٣، ١٩٣٠م، والمقاطعات في الدستور السوري لعام ١٩٢٠م، والمجالس في قانون الحجاز الأساسي لعام ١٩٢٦م، ومجالس الشعب المحلية في دستوري سورية لعامي ١٩٦٩، ١٩٧٣م، والسلطة المحلية في دستور سورية لعام ١٩٥٣م، والحكم الشعبي المحلي في دستور السودان لعام ١٩٧٣م، وسلطة الدولة المحلية في دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م وأجهزة السلطة المحلية في دستور ج.ي بعد تعديله في عام ١٩٩٤، والجماعات المحلية في دساتير المغرب لأعوام ١٩٧٢ و١٩٩٢ و١٩٩٦، والبلدية في دستور الجزائر لعام ١٩٦٣ (م ٩)، والمجموعة الإقليمية هي الولاية والبلدية، والبلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القاعدة طبقا لدستور الجزائر لعام ١٩٧٦ (م ٣٦) في حين اختزلت النص الخاص بهذا الشأن أحكام دستوري الجزائر لعامي ١٩٨٩ (م ١٥) و١٩٩٦ (م ١٥) إلى أن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية هي الجماعة القاعدية.

وبالمقابل قررت أحكام مجموعة دستورية عربية أخرى مصطلح الإدارة في عناوين الأحكام الخاصة بهذا الشأن مثل الإدارة والأقاليم في دستور العراق لعام ١٩٢٥م والإدارة في دستوري الأردن لعامي ١٩٢٨ و ١٩٤٧، والتقسيمات الإدارية في دستوري سورية لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٢م والإدارة المحلية في دساتير مصر لعام ١٩٥٦م وج.ع.م لعام ١٩٦٤م وج.م.ع لعام ١٩٧١م والعراق لعام ١٩٦٤م وليبيا لعام ١٩٦٣م وج.ع.ي لأعوام ١٩٦٤ وج.ع.ي لأعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٧ و ١٩٧٠ (٣).

بالإضافة إلى ما تقدم نصت أحكام عدد من الوثائق الدستورية العربية على تسميات التقسيم لهذه الوحدات كما يلي: المديريات والمراكز في القاتونيين النظاميين المصريين لعامي ١٨٨٣ (م ١٣) و ١٩٠٩ (م ١١) والمديرية والمدينة والجهة في دستوري مصر لعام ١٩٢٣ (م ١٣٣) و ١٩٣٠ (م ١٢٢) والمحافظات والمدن والقرى في دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١ (م ١٦١).

وتفرع التقسيم الإداري إلى ألوية وقضاوات ونواح في دستوري القطر الطرابلسي لعام ١٩١٩ (ف ١٢) وبرقة لنفس العام (ف ١٢)، في حين تقسم المقاطعات إلى متصرفيات ومديريات في الدستور السوري لعام ١٩٢٠ (م ١٤٥) ومجلس العاصمة ومجلس مدينة جدة ومجلس المدينة المنورة في قانون الحجاز الأساسي لعام ١٩٢٦ (م ٢٨، ٣٢) ومحافظات ومراكز في دستور سورية لعامي ١٩٥٠ (م ١٢٧) و ١٩٦٢ (م ١٢٧)، ومحافظات ومديريات ومراكز في دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ (م ١١٤) و ١٩٧٨ (م ١١٢)، ومحافظات في دستور سورية لعام ١٩٥٣ (م ١٠١)، والجماعات المحلية والحضرية والقروية في دستور المغرب لعام ١٩٧٢ (ف ٧٨) والجماعات الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية في دستور المغرب ١٩٩٢ (ف ٩٤). والجماعات المحلية في دستور المغرب لعام ١٩٩٦ (ف.أ). والأقاليم والمحافظات والبلديات

والهيئات المحلية في قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة (الباب الثامن منه) .

لم ينحصر التباين على ما تقدم فقط بل وتعداه إلى الوضع الحقوقي لهذه الهيئات بالشكل التالي :- قضت أحكام طائفة من الدساتير العربية على أن لهيئات الوحدات الإدارية الشخصية الاعتبارية أو المعنوية , مثال ذلك قضي القانون النظامي المصري لعام ١٨٨٣م بأن تعتبر مجالس المديريات أشخاصاً معنوية ويكون المدير نائباً عن المجلس بهذه الصفة في استعمال ماله من السلطة وفي أداء ما عليه من الواجبات مما يدخل في دائرة اختصاصه (م ١١).

وإذا كانت أحكام القانون النظامي المصري المذكور لم تقضي بالكيفية التي تحدد شروط الوضع الحقوقي لهذه الهيئات فإنه رغم اتفاق دستوري مصر لعامي ١٩٢٣ و ١٩٣٠م في أن تكون لهذه الهيئات الشخصية المعنوية بيد أنه قد اختلفت في ذلك حيث إذا كانت مجالس المديريات هي الأشخاص المعنوية في القانون المذكور فإن المديريات والمدن والقرى أشخاص معنوية فيما يختص بمباشرة حقوقها وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون وتمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية في دستوري مصر لعامي ١٩٢٣ (م ١٣٢) و ١٩٣٠ (١٢١).

وينتمي دستور السودان لعام ١٩٧٣م إلى هذه الطائفة التي قررت الشخصية الاعتبارية حيث يكون في كل مديرية مجلس شعبي تنفيذي له شخصية اعتبارية (م ١٨٢) في حين اعتبرت أحكام الدستور المصري لعام ١٩٧١م المحافظات والمدن والقرى الشخصية الاعتبارية (م ١٦١) شأنه شأن دستوري مصر لعامي ١٩٢٣ و ١٩٣٠م. زد على ذلك : أجاز هذا الدستور إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك , وقد قرر دستور ج. ي لعام ١٩٩٠م قبل تعديله عام ١٩٩٤م أن يكون للوحدات

الإدارية شخصية اعتبارية (م ١١٧)، وبالمقابل قررت الطائفة الثانية من الأحكام الدستورية العربية أن تكون الشخصية الاعتبارية للوحدات الإدارية أو لبعضها إجمالاً في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ (م ١٥٠) وج.ع.م لعام ١٩٦٤، وج.ع.ي لنفس العام (م ١٣٩)، والعراق لعام ١٩٦٤ (م ١٨٣).

وإذا كانت أحكام الطائفتين السابقتين قد قررتا الشخصية المعنوية أو الاعتبارية لهيئات الوحدات الإدارية أو للوحدات أو لبعضها بالشكل المشار إليه أعلاه فإن أحكام طائفة ثالثة من الدساتير العربية قد اكتفت بالنص على أن هيئات الوحدات الإدارية هي أجهزة الدولة في الوحدات الإدارية كما هو الحال في دستوري سورية لعامي ١٩٦٩ (م ٦٧) و ١٩٧٣ (م ٦٨)، واقتربت من هذا الحكم نصوص دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ م حين نصت أحكام ج.ي.ل.عام ١٩٩٠ على أن سلطة الدولة المحلية وإدارتها جزء من سلطة الدولة (٤).

وصممت أحكام ١٩ دستوراً عربي عن النص على الوضع الحقوقي للوحدات الإدارية أو هيئاتها كما هي الحال في دساتير سورية لأعوام ١٩٢٠ و ١٩٣٠ و ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ م والعراق لعام ١٩٢٥ م، والأردن لأعوام ١٩٢٨ و ١٩٤٧ و ١٩٥٢ م والقطر الطرابلسي لعام ١٩١٩ م وبرقة لنفس العام وليبيا لعام ١٩٦٣ م، ج.ع.ي لأعوام ١٩٦٥، ١٩٦٧، ١٩٧٠ م، والمغرب لأعوام ١٩٧٢، ١٩٩٢، ١٩٩٦ م وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة الصادر عام ٢٠٠٤ .

طرائق قيام هيئات الوحدات الإدارية :

انقسمت الأحكام الدستورية العربية إلى تلك التي قررت قيام هذه الهيئات على أساس الانتخاب , وأخرى قضت بقيام المجالس المحلية أو البلدية دون الإشارة إلى طريقة قيامها بالانتخاب أو التعين , ونصت أحكام الطائفة الثالثة على قيام الوحدات الإدارية دون أن تقرر قيام المجالس المنتخبة , وانفرد قانون الحجاز الأساسي بالنص على قيام مجلس شورى العاصمة ومجالسا جدة والمدينة المنورة ,

أما الدساتير العربية التي نصت على قيام هيئات الوحدات الإدارية بطريقة الانتخاب (٤١ وثيقة دستورية) فقد تباينت في تفاصيل أحكامها بهذا الشأن .

ترجع بداية التشريع الدستوري العربي الذي قرر انتخاب هيئات الوحدات الإدارية إلى القانون النظامي المصري لعام ١٨٨٣م, الذي أسهب في النص على قيام مجالس المديرية في المادة (١١) منه كما يلي : يكون في كل مجلس نائبان عن كل مركز من مراكز المديرية ينتخبهما مندوبو الانتخابات عن بلاد ذلك المركز , ويجب أن يكون النائبان مقيمين في دائرة المركز , ويراعى في تطبيق هذه المادة ما يأتي : ١- كل بندر مديرية ذي نظام إداري خاص يعتبر جزءاً من المركز الواقع فيه , كل مركز لا يزيد عدد سكانه على عشرين ألف وكل قسم إداري غير مركز يلحق بأحد المراكز الأخرى بقرار من ناظر الداخلية بموافقة مجلس النظار ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية فإن غاب أو منعه عن العمل مانع نائب عنه وكيل المديرية .

وإذا كانت أحكام القانون النظامي المصري لم تحدد طريقة الانتخابات المباشرة أو غير المباشرة لقيام مجالس المديرية , فإن أحكام الدستور السوري لعام ١٩٢٠م قد نصت على الانتخابات المباشرة أو غير المباشرة لقيام مجالس نواب المقاطعة من جهة , ونظام اللامركزية من جهة أخرى , حيث نصت المادة

١٢٤ منه على أنه : لكل مقاطعة مجلس نيابي يوفق في ميزانية المقاطعة ويسن قوانينها , ويكون انتخاب المجلس النيابي للمقاطعة على درجة واحدة , ويحدد أوصاف النائب بأن يكون الحد الأصغر خمسا وعشرين سنة (م ١٢٦) ويُنْتَخَب نواب المقاطعات بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألفا من نفس المقاطعة والكسر المعتبر فيما دون النصاب عشرة آلاف (م ١٢٨) .

وعلاوة على ما تقدم قرر هذا الدستور عدد نواب الأقليات بأن يعين عدد نواب الأقليات في مجالس المقاطعات النيابية بنسبة مجموع نفوسهم في المقاطعة باعتبار نائب واحد عن كل خمسة عشر ألف والكسر المعتبر فيما دون النصاب سبعة آلاف وخمسمائة (م ١٢٩), كما حدد هذا الدستور مدة مجلس المقاطعة بسنتين إذ تجري الانتخابات في أوائل شهر تموز من كل سنتين (م ١٢٧). وكان الدستور الثاني في تاريخ التشريع الدستوري العربي الذي يقرر اللامركزية وانتخابات المباشرة لمجالس الوحدات الإدارية هو دستور الجمهورية اليمنية بعد تعديله عام ١٩٩٤م طبقا للمادة ١٢٤ منه , التي نصت على أن تتمتع وحدات الإدارة بالشخصية الاعتبارية ويكون لها مجالس محلية منتخبة انتخابا حرا مباشرا و متساويا على مستوى المحافظة والمديرية ويراعى اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية كأساس لنظام الإدارة المحلية .

وبناء على ما تقدم فإذا كانت الانتخابات لمجالس المقاطعات دون الإشارة إلى انتخاب مجالس المتصرفيات والمديريات في الدستور السوري لعام ١٩٢٠ م فإن دستور ج , ي قد شمل أحكامه قيام المجالس في كل المحافظة والمديرية على أساس الانتخاب .

ومع أن أحكام دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٨م قد قررت – هي الأخرى قيام مجالس المحافظات والمديريات والمراكز بواسطة الانتخاب المباشر شأنه شأن الدستورين السابقين , غير أنه بخلافهما لم ينص على اللامركزية وإنما – بالعكس

– قضي بالمركزية الديمقراطية وذلك طبقاً للمادة (١١٢) منه التي نصت على أن أجهزة سلطة الدولة المحلية هي مجالس الشعب المحلية في المحافظات والمديريات والمراكز المنتخبة من قبل المواطنين لمدة سنتين ونصف انتخاباً حراً وعاماً ومتساوياً ومباشراً وبطريقة الاقتراع السري في الدوائر الانتخابية وفقاً للقانون، علماً بأنه قد جرت الانتخابات لهذه المجالس في ظل سيطرة الحزب الحاكم على السلطة، وكان المرشحون والفائزون في الانتخابات من أعضاء الحزب الحاكم وأنصاره فقط، زد على ذلك أن أحكام هذا الدستور بهذا الصدد قد تناقضت مع أحكام الدستورين السابقين حين نص على أن (ينظم القانون أجهزة سلطة الدولة المحلية على أساس المركزية الديمقراطية) أي عكس اللامركزية.

واتفقت أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعام ١٩٧١م مع أحكام الدساتير المذكورة سابقاً في أن تنتخب المجالس المحلية بالانتخاب المباشر، غير أن أحكام الدستورين الأخيرين نصت على التدرج في ذلك في دستور ج.ي.د.ش من جهة، ودون أن تشير إلى أن تكون مجالس الوحدات الإدارية منتخبة من جهة ثانية، زد على ذلك قرر دستور ج.م.ع أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبي المحلي من العمال والفلاحين. لقد نصت المادة (١٤٠) من دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٠م على أن ينظم القانون إنشاء مجالس الشعب المحلية باعتبارها الهيئات المحلية لسلطة الدولة التي تدير وتراقب الإدارة المحلية، ويستهدف القانون في ذلك نقل سلطة الدولة تدريجياً مجالس منتخبة حرة وعامة ومتساوية ومباشرة وذلك وفق تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في حين نصت المادة (١٦٢) من دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١م على أن تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجياً على مستوى الوحدات الإدارية عن طريق الانتخابات المباشرة على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبي – على الأقل – من العمال

والفلاحين , ويكفل القانون نقل السلطة تدريجيا , ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من الأعضاء.

ومع أن أحكام دساتير المغرب لأعوام ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ قد قررت قيام مجالس الوحدات المحلية بالانتخاب إلا أنها لم تقرر طريقة الانتخاب المباشر أو غير المباشر إذ اكتفت بالنص على أن تنتخب الجماعات المحلية مجالس مكلفة بتدبير شؤونها تدبيرا ديمقراطيا طبق شروط يحددها القانون في دساتير ١٩٧٢ (ف٨٨) و ١٩٩٢ (ف٩٥) و ١٩٩٦ م (ف١٠١) .

وتنتمي أحكام دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ م قبل تعديله عام ١٩٩٤ م إلى هذه المجموعة وذلك بما قرره المادة (١١٨) منة بأن يكون للوحدات الإدارية مجالس محلية منتخبة ويحدد القانون ما يمنح لها من مهام وصلاحيات وحقوق وواجبات , كما يبين القانون طريقة انتخابها ونظام عملها ومواردها في تنفيذ خطة التنمية .

واقتربت أحكام دستوري سورية لعامي ١٩٦٩ و ١٩٦٩ م من ذلك , حين خولت للقانون أن يحدد طريقة انتخاب مجالس الشعب وتكوينها (م ٦٨ من دستور ١٩٦٩ م , و (م ١٣٠) من دستور ١٩٧٣ م).

وبالمقابل نصت أحكام الطائفة الثانية من الدساتير العربية على قيام مجالس الوحدات الإدارية على أساس الانتخاب والتعين من جهة , دون أن تشير مجموعة منها إلى الانتخابات المباشرة أو غير المباشرة من جهة ثانية , مثال ذلك قررت أحكام دستوري مصر لعامي ١٩٢٣ (م ١٣٢) و ١٩٣٠ (١٢٢) بترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين , يراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية :

أولاً: اختيار أعضاء هذه المجالس بطريقة الانتخاب إلا في الحالات الاستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين أعضاء غير منتخبين .

وإذا كانت أحكام الدستوريين المصريين المذكورين أعلاه لم تقرر عدد الأعضاء المعيّنين في مجالس المديريات والبلديات وجعلت ذلك شرطاً مرتبطاً بالحالات الاستثنائية، فإن أحكام دساتير سورية لأعوام ١٩٥٠، ١٩٥٣، ١٩٦٢م قد قرر عدد الأعضاء المعيّنين في مجالس المحافظات فقط، دون أن تشير إلى مجالس الهيئات الأدنى منها وحيث يؤلف في كل محافظة مجلس ينتخب ثلاثة أرباعه ويعين الربع الباقي في دساتير ١٩٥٠م (١٢٨ ف٢) و ١٩٥٣م (١٠١ م) و ١٩٦٢م (١٢٨ ف٢)، علماً بأن هذه الدساتير قد تركت للقانون أن يحدد مدة المجلس وعدد أعضائه وأصول الانتخابات وشروط التعيين (٥).

وقد رت أحكام الطائفة الثالثة من الدساتير العربية قيام مجالس الوحدات الإدارية، غير أنها لم تقض بطريق قيامها بالانتخابات أو التعيين، مثال ذلك نصت أحكام الدستور العراقي لعام ١٩٢٥م على أن تقوم مجالس إدارية في المناطق الإدارية ويحق لكل طائفة تأليف مجالس في المناطق الإدارية (١١٨ م)، ويجوز أن تشكل في الوحدات الإدارية مجالس محلية وبلدية يحدد القانون نطاق هذه الوحدات، كما تنظم هذه المجالس في دستور ليبيا لعام ١٩٦٣م (١٧٦ م)، ويكون للوحدات الإدارية مجالس محلية تمارس فيها شؤون المنطقة بطريقة ديمقراطية وفقاً للقانون في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م (١١٠)، وتدار الشؤون البلدية من قبل مجالس بلدية طبقاً لقانون خاص في دساتير الأردن لأعوام ١٩٢٨م (٥٧ م) و ١٩٤٧م (٧٠ م) و ١٩٥٢م (١٢١ م)، علماً بأن الدستور الأخير قد أضاف مجالس محلية أو بلدية (١٢١ م).

وعلى هذا النحو سار قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة الصادر عام ٢٠٠٤ حيث نص على أن :- يؤسس تصميم النظام الإتحادي في العراق

بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية، ذلك الذي جعل من الممكن استمرار عقود الإستبداد والإضطهاد في ظل النظام السابق. إن هذا النظام سيشجع على ممارسة السلطة المحلية من قبل المسؤولين المحليين في كل إقليم ومحافظة ، ويخلف عراقاً موحداً يشارك فيه المواطن مشاركة فاعلة في شؤون الحكم ويضمن له حقوقه ويجعله متحرراً من التسلط (م ٥٢). ويحق لكل محافظة تشكيل مجلس محافظة وتسمية محافظ وتشكيل مجالس بلدية ومحلية. ولا يتم إقالة أي عضو في أي من مجالس المحافظة أو البلدية أو المحلية على يد الحكومة الاتحادية أو على يد أحد مسؤوليها إلا إذا أدين من قبل محكمة ذات اختصاص بجريمة وفقاً للقانون. كما لا يجوز لحكومة الإقليم عزل محافظ أو عضو من أعضاء أي من مجالس المحافظة أو البلدية أو المحلية، ولا يكون أي محافظ أو أي عضو من مجالس المحافظة أو البلدية أو المحلية خاضعاً لسيطرة الحكومة الاتحادية إلا بقدر ما يتعلق الأمر بالصلاحيات المبينة في المادتين ٢٥ و ٣٤. زد على ذلك قضى هذا القانون بأن تجرى الانتخابات لمجالس المحافظات في أرجاء العراق كافة . والمجلس الوطني الكردستاني في نفس موعد إجراء إنتخابات في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون ثاني ٢٠٠٥ .

وبخلاف الأحكام الدستورية العربية السابقة ، نصت أحكام الطائفة الرابعة من الدساتير العربية على قيام مجالس الوحدات الإدارية بالتعيين ، كما هي الحال في قانون الحجاز الأساسي لعام ١٩٢٦ ودستور السودان لعام ١٩٧٣ م. لقد نصت المادة (٢٨) من قانون الحجاز الأساسي على قيام مجلس شورى العاصمة بشكل بالتعيين من النائب العام ومستشاريه ومن ستة نوات يعينون من قبل صاحب الجلالة الملك ممن فيهم اللياقة ولاقتدار، ويعين كل من مجلسي جدة والمدينة من القائم مقام ومعاونة ومن رؤساء المأمورين وأربعة نوات يجري تعيينهم من قبل صاحب الجلالة الملك من ذوي اللياقة والاقتدار (م ٣٢).

ومع أن أحكام الدستور السوداني لعام ١٩٧٣م قد قررت قيام الحكم الشعبي المحلي القائم على مبدأ اللامركزية، غير أنه قد خول للسلطة التنفيذية حق إنشاء المجالس الشعبية في المديرية بأوامر تأسيسه طبقا للمادة (١٨٢) كما يلي: تحقيقا لديمقراطية الحكم وتوسيعا لقاعدة المشاركة الجماهيرية والتزاما بمبدأ اللامركزية الإدارية وإشباعا لميزاتها الحضارية وتوفيرا للاستقرار والتقدم تنشئ السلطة التنفيذية بأوامر تأسيسه في كل مديرية مجلسا شعبيا تنفيذيا له شخصية اعتبارية الخ.

والجدير بالملاحظة أنه من الغرابة أن تقوم مجالس المديرية على أساس التعيين واللامركزية في نفس الوقت، إذ أن من أهم علائم اللامركزية قيام الهيئات على أساس الانتخاب وبصلاحيات موسعة وحرية معينة في علاقتها بالسلطة العليا.

وقضي دستور الجزائر لعام ١٩٧٦م- هو الآخر- بمبدأ اللامركزية في حين كانت البلاد تعيش في ظل الحزب الحاكم الوحيد وينتخب أعضاء المجالس الشعبية والسلطة التشريعية على أساس ترشيح الحزب الحاكم. لقد نصت المادة (٣٤) منه على أن : يستند تنظيم الدولة إلى مبدأ اللامركزية القائم على ديمقراطية المؤسسات والمشاركة الفعلية للجماهير الشعبية في تسير الشؤون العمومية، وتعتمد سياسة اللامركزية على توزيع حكم الصلاحيات والمهام حسب تقسيم منطقي للمسؤولية داخل إطار وحدة الدولة، وستهدف سياسة اللامركزية منح المجموعات الإقليمية الوسائل البشرية والمادية والمسؤولية التي تؤهلها للقيام بمهام تنمية المنطقة التابعة لها كمجهود مكمل لما تقوم به الدولة في الوقت الذي قرر فيه هذا الدستور أن الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة، وهو المصدر الأيدلوجي السياسي المعتمد لمؤسسات الحزب والدولة على جميع المستويات، والميثاق الوطني مرجع

أساسي - أيضا - لأي تأويل لأحكام الدستور (م ٦), وينتخب المجلس الشعبي الوطني (وكذلك المجالس الشعبية - المؤلفة) بناء على ترشيح من قيادات الحزب ... إلخ .. (م ١٢٨).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أحكام دستوري الجزائر لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ م قد صحت التناقض الذي كان في دستور ١٩٧٦ م بعدم النص على الحزب الحاكم الوحيد وقيام الانتخابات بدون ترشيحه من جهة , والنص على اللامركزية في إطار التعددية من جهة ثانية , لقد نصت المادة (١٦) من دستور ١٩٨٩ م على أن : يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية , وتطابقت أحكام المادة (١٦) من دستور ١٩٩٦ م مع هذا النص .

وصممت أحكام الطائفة الخامسة من الدساتير العربية عن النص على مجالس الوحدات الإدارية في دساتير ج.ع.م لعام ١٩٦٤ م والعراق لنفس العام وج.ع.ي لأعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٧ م.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن بعض دساتير البلدان العربية قد قضت - أيضا - باجتماعات أو جلسات مجلس الوحدة الإدارية كما هي الحال في دستوري سورية لعام ١٩٢٠ م ومصر لعام ١٩٥٦ م.

نصت المادة (١٣١) من دستور ١٩٢٠ م على أن تجتمع مجالس المقاطعات في شهر أيلول من كل سنة وتستمر منعقدة مدة شهرين ويجوز تمديد هذه المدة بناء على طلب من الحكومة أو سبعة من نواب المقاطعة شريطة أن يوافق على هذا الطلب ثلثا النواب الحاضرين , وإذا كانت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٢٩ م قد قررت اجتماعات مجالس المقاطعات وبداية مدتها وتمديداتها فإن أحكام الدستور المصري لعام ١٩٥٦ م قد قررت جلسات مجالس الوحدات الإدارية العلنية والسرية , وأن كانت لم تقض ببداية مدة الاجتماعات وتمديداتها , لقد نصت المادة (١٦٠) منة على أن : جلسات المجالس الممثلة للوحدات الإدارية علنية ويجوز انعقادها في جلسة سرية في الحدود التي يقرها القانون .

إختصاصات الوحدات الإدارية المحلية :

مثلما انقسمت الأحكام الدستورية العربية بشأن طرق قيام الوحدات الإدارية , انقسمت بصدد اختصاصاتها , لقد توزعت الأحكام الدستورية العربية التي قررت هيئات الوحدات الإدارية إلى ثلاث مجموعات : أسهبت المجموعة الأولى في اختصاصات هيئات الوحدات الإدارية , وأوجزت أحكام طائفة أخرى في هذا الشأن , وصممت طائفة ثالثة عن النص على الاختصاصات تاركة ذلك للقانون أسهبت أحكام طائفة من دساتير بلدان البحث في هذا الشأن هي القانون النظامي المصري لعام ١٨٨٣م والقانون رقم (٢٢) لعام ١٩٠٩م , ودساتير سورية لأعوام ١٩٢٠ و ١٩٣٠ و ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ والدستور المصري لعام ١٩٥٦م وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة , على أن أحكامها قد تفاوتت في هذا الإسهاب .

كان القانون النظامي المصري لعام ١٨٨٣م أول وثيقة تسهب في اختصاصات مجالس الهيئات الإدارية فيما نظم علما بأن هذه الاختصاصات لم تتعد الطابع الاستشاري , مثل أن يبدي مجلس المديرية رأيه في : ١ - عمليات الطرق والملاحة والري وفي كل أمر ذي منفعة عامة يكون للمديرية شأن فيه . ٢ - في مشترى أو بيع أو إبدال أو ترميم المباني والأماكن المخصصة للمديرية أو للمجالس أو لمصالح أخرى خاصة بالمديرية , وفي تقدير استعمال تلك المباني والأماكن (م ٤) .

وعلاوة على إبداء مجالس المديرية رأيه في المسائل المذكورة أعلاه قرر القانون المصري المذكور أن يمتزج رأي مجلس المديرية في المسائل الآتية قبل الحكم فيه :--

- ١ - إجراء تغييرات في زمام البلاد .
- ٢ - اتجاه طرق المواصلات برا وبحرا والأعمال المتعلقة بالري .

- ٣- إحداث أو تغيير أو إبطال الموالد والأسواق في المديرية .
- ٤- الأمور التي تقضي القوانين أو الأوامر أو اللوائح باستخراج رأيه فيها
- ٥- المسائل التي تستشير فيها جهات الإدارة (م٣).
- وإذا كانت آراء مجلس المديرية على باب المشورة أو الاستمراج فإن القانون نمرة (٢٢) لعام ١٩٠٩م قد خول لمجالس المديريات حق أن يحدد رسوما مؤقتة في المديرية لصرفها في منافع عمومية ومنها التعليم .
- وللمجالس أن تستعمل تلك الرسوم بأكملها للتعليم , وقراره في وضع الرسوم وفي تخصيصها يكون قطعيا ويصدر به الأمر العالي مادام لا يتجاوز الخمسة في المائة من مجموع الضرائب في المديرية (م٢)... إلخ .. هذه الفقرة من المادة . وخول الدستور السوري لعام ١٩٢٠م لمجلس المقاطعة صلاحيات واسعة طبقا للمادة (١٣٤) بالشكل التالي المعين .
- إلى جانب صلاحية مجلس المقاطعة التنظيمية انقسمت أحكام الدستور هذا إلى تلك التي تختص بصلاحيات الوالي مثل أن يعين رؤساء مصالح المقاطعات ما عدا التي من اختصاصات الحكومة العامة , وحق المصادقة على تعيين الموظفين طبقا للأنظمة المرعية وله سلطة المراقبة على المصالح التي هي من اختصاصات الحكومة العامة أيضا (١٣٦) والوالي مكلف بإدارة المقاطعة وتنفيذ الميزانية والقوانين (١٣٧).
- وبالمقابل اختصت صلاحيات مجلس المحافظة في وضع نظام خاص يبين تشكيلاتها ويحدد صلاحياتها ويوضح مترتب على ذلك في أمور تنظيم القرى وتعيين المختارين وتحديد واجباتهم (م١٤٥) .
- وعلاوة على ما تقدم خول الدستور السوري للمقاطعات حق تأليف المحاكم من جميع الدرجات (م١٤٤), وتمتع كل من الوالي ونواب مجلس المقاطعة بحق اقتراح القوانين على مجلس المقاطعة (م١٤١) ولسبعة من نواب المقاطعة

تأليف لجنة للقيام بتحقيق قضية مهمة حدثت في أية مصلحة من مصالح الحكومة وفي أية ناحية من نواحي المقاطعة ، مشروطاً أن يقبل هذا الطلب بأكثرية الآراء لكي تؤلف اللجنة وتبدأ أعمالها وتقدم نتائج أعمالها إلى المجلس ... إلخ. (م ١٤٢).

ولم ينحصر الأمر على ماتقدم فقط بل وشملت أحكام الدستور السوري المذكور محاكمة الوالي والنواب، حيث إذا ارتكب الوالي أثناء واجبة خطاء يستوجب سوجه إلى المحكمة، وتجري محاكمته أمام المحكمة العليا (١٤٠)، وإذا اتهم أحد نواب المقاطعة بالخيانة الوطنية قررت أكثرية ثلثي زملائه محاكمته، جرت محاكمته أمام المحكمة (م ١٤٢).

وإذا كانت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٢٠م قد قررت نظاماً يجمع بين تعيين الوالي وانتخاب مجالس المقاطعات، والتدخل المشار إليه أعلاه في صلاحيات الوالي ومجلس المقاطعة فإن الأحكام الدستورية لأعوام ١٩٥٠م (١٢٩) و ١٩٥٣م (١٠٢) و ١٩٦٢م (١٢٩) قد خولت لمجالس المحافظات :

- أ- في المجال التنظيمي : أن تنتخب رئيس المجلس ومكتباً تنفيذياً له (٧) من جهة، وتحديد مهام هذه المجالس من جهة أخرى في الأمور التالية :-
 - ١- مكافحة المرض بتوسيع الإسعاف الصحي المجاني ورعاية الأمومة .
 - ٢- مكافحة الجهل بإنشاء دور الحضانة والمدارس الأولية ولابتدائية والمهنية وتعليم الأميين والمساهمة بنشر التعليم .
 - ٣- توفير المياه الصالحة للشرب في القرى والمدن، وإنشاء شبكة الطرق المحلية وتعميم الكهرباء .
 - ٤- تحديد مناطق البلديات في المحافظات .
 - ٥- إقامة المعرض وتنظيماتها .

٦- تنشيط السياحة والاصطياف , وإشراف على الفنادق .

٧- تنظيم واستثمار الصيد البحري وانهري والبري (م ١٢٩).

وعلاوة على الصلاحيات المذكورة أعلاه نصت هذه الدساتير أن يعين مجلس المحافظة جهة الصرف في الأمور الداخلية في اختصاصاته (٨) , زد على ذلك قررت هذه الدساتير السورية موارد المحافظات , التي تتألف من: أحصة منوية يعينها القاتون تؤخذ من أصل الضرائب العامة المجيبة في المحافظة أو تضاف إليها .

ب- الرسوم المحلية التي يفرضها مجلس المحافظة في حدود القاتون (٩) وذلك لقيام المجالس بمهامها.

وعلى هذا المنوال سار قاتون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة الصادر عام ٢٠٠٤ حيث نصت المادة ٥٦ منه على أن تساعد مجالس المحافظات الحكومة الاتحادية في تنسيق عمليات الوزارة الاتحادية الجارية داخل المحافظة، بما في ذلك مراجعة خطط الوزارة السنوية وميزانياتها بشأن الأنشطة الجارية في المحافظة نفسها.

يجرى تمويل مجالس المحافظات من الميزانية العامة للدولة ولهذه المجالس الصلاحية كذلك بزيادة إيراداتها بشكل مستقل عن طريق فرض الضرائب والرسوم وتصميم عمليات إدارة المحافظة ، والمبادرة بإنشاء مشروعات وتنفيذها على مستوى المحافظة وحدها أو بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية والقيام بأنشطة أخرى طالما كانت تتماشى مع القوانين الاتحادية . وأمتد الأمر الى اختصاصات مجالس الأقضية والنواحي حيث نصت الفقرة من نفس المادة على أن :- تساعد مجالس الأقضية والنواحي وغيرها من المجالس ذات العلاقة في أداء مسؤوليات الحكومة الاتحادية وتقديم الخدمات العامة وذلك بمراجعة خطط الوزارة الاتحادية في الأماكن المذكورة والتأكد من

انها تلبي الحاجات الإيرادات المحلية وجباية الضرائب والرسوم والحفاظ عليها، وتنظيم عمليات الإدارة المحلية والمبادرة بإنشاء مشروعات محلية وتنفيذها وحدها أو بالمشاركة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقيام بأنشطة أخرى تتماشى مع القانون .

وعلاوة على ذلك ما تقدم قرر القانون في الفقرة ج من المادة ٥٦ - العلاقة بين الحكومة الاتحادية وهيئات الإدارة المحلية بأن تتخذ الحكومة الاتحادية كلما كان ذلك عملياً إجراءات لمنح الإدارات المحلية والإقليمية والمحافظات سلطات إضافية وبشكل منهجي . سيتم تنظيم الوحدات الإقليمية وإدارات المحافظات بما فيها حكومة إقليم كردستان على أساس مبدأ اللامركزية ومنح السلطات للإدارات البلدية والمحلية.

وإضافة الى ما تقدم خول هذا القانون للحكومة والمحافظات جميع الصلاحيات التي لا تعود حصر الحكومة العراقية الانتقالية بجوز ممارستها من قبل حكومات الأقاليم والمحافظات وذلك بأسرع ما يمكن وبعد تأسيس الحكومة المناسبة (ف ١ من م ٥٧).

ومع ان النصوص الخاصة باختصاصات مجالس الهيئات المحلية في دستور طرابلس لعام ١٩١٩م تدرج في إطار الاختصاص المسهبة ألا أنها لم تكن بالشكل اسهبت به الاحكام الدستورية السورية المذكورة أعلاه .

لقد نصت احكام دستور القطر الطرابلسي لعام ١٩١٩م على انه للمجلس القرار في جميع المواد المتعلقة بالمصالح المحلية إذا لم تكن من اختصاص غيره طبق القوانين والنظمات وينفذ قرارته بواسطة رئيس البلدية (ف ٣١) .
وللمجلس القرار فيما يأتي :-

أ- في جعل الضرائب الحكومية مباشرة مع ما يخصها من كيفية التنفيذ والتوزيع على من جعلت تلك الضرائب .

ب- في القواعد المرشدة للخدمات المدنية العامة الجارية بالمبالغ المخصصة لها في القسم الاعتباري لميزانية القطر الطرابلسي بشرط ان لا تزيد المبالغ المطلوبة على القدر المعين في الميزانية (ف ٢٠) .

ومع ذلك فإن والي القطر الطرابلسي يعينه الملك (الايطالي). ويجمع الوالي كل السلطة المدنية والعسكرية فيما يدخل في دائرة الصلاحيات الموكلة إليه بمقتضى الاحكام المتعلقة بالوالي ومجلس نواب القطر الطرابلسي (راجع ف١٣) . زد على ذلك انه إذا كان لمجلس النواب المحلي هذا ان ينتخبه اهل البلاد وفيه عدد محدود من اعضاء يستحقون الجلوس فيه بمقتضى وظيفتهم وغيرهم يعينهم الوالي طبقا لما ورد في الفصل (١٥) من الدستور من دوائر رئيسية مدنية وعسكرية يتعين رؤساؤها بأمر ملكي (ف١٣). علما بان الفصل ١٥ قد نص على ان رؤساء الدوائر الرئيسية للحكومة يستحقون الجلوس في مجلس النواب المحلي بمقتضى وظيفتهم ولهم صوت قراري ويجوز للوالي ان ينصب غيرهم من الاعضاء لهذا المجلس من بين رؤساء دوائر الادارة المحلية، غير انهم لا يجوز لهم ان يتجاوز جملتهم - بحساب اعضاء الاستحقاق - سدس الاعضاء المنتخبين ... الخ .

وتتنمي احكام الدستور المصري لعام ١٩٥٦م الى هذا الطائفة من الدساتير العربية، لقد قضت المادة (١٥٩) منه بالنص على ان تختص المجالس الممثلة للوحدات الادارية بكل ما يهم الوحدات التي تمثلها ولها ان تنشئ وان تدير المرافق والاعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية بدانيتها وذلك على الوجه المبين بالقانون (م ١٥٩) .

ومع ان هذا الدستور قد قرر في المادة المذكورة اختصاصات المجالس الممثلة للوحدات الادارية والاحوال التي تكون فيها قراراتها نهائية وتلك التي يجب التصديق عليها من الوزير المختص (م ١٦٤) . زد على ذلك تركه للقانون

أن ينظم تعاون الوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية في الاعمال ذات النفع المشترك ووسائل التعاون بينهما وبين المصالح الحكومية (م ١٦٣) .

ولم ينحصر الامر على ما تقدم فقط بل على الموارد التي تكون للوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية مثل: الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي، أصلية كانت أو إضافية وذلك كله في الحدود التي يقررها القانون (راجع م ١٦١) .

وإذا كانت احكام الطائفة الاولى من الدساتير العربية قد اسهبت في اختصاصات هيئات الوحدات الادارية المحلية بالشكل الذي اشرنا اليه فإن احكام الطائفة الثانية قد اوجزت بالشكل التالي :-

قررت احكام هذه الطائفة نصاً يكون متطابقاً بان : للهيئات الممثلة للوحدات الادارية في كل ما يهم الوحدات التي تمثلها وتساهم في تنفيذ الخطة العامة للدولة ولها ان تنشئ وتدير المرافق والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والصحية وذلك على الوجه المبين في القانون في دساتير ج.ي.م. لعام ١٩٦٤ (١٧٦) وج.ع.ي. لعام ١٩٦٤ (م ١٤٠) .

وتركزت احكام الطائفة الثالثة من الدساتير العربية للقانون ان ينظم صلاحيات واختصاصات هيئات الوحدات الادارية من حيث المبدأ (احكام ١٥ دستور) غير انها قد اختلفت في تفاصيل ذلك بالشكل التالي : ترتب مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف انواعها واختصاصاتها وعلاقاتها بجهات الحكومة تبينها القوانين في دستوري مصر لعامي ١٩٢٣ م و ١٩٣٠ م .

وانحصرت احكام دستور ج.م.ع. على ان يبين القانون اختصاصات المجالس الشعبية ومواردها المالية (م ١٦٣)، وتدير المجالس البلدية شؤونها بقانون خاص في دساتير العراق لعام ١٩٢٥ (م ١١١)، والاردن لاعوام ١٩٢٨ (م ٥٧) و ١٩٤٨ (م ١٩٧) و ١٩٥٢ (م ١٢١). ويبين القانون صلاحيات

المجالس الشعبية وسلطاتها المالية والتشريعية واختصاصاتها في دستور السودان لعام ١٩٧٣ (م ١٨٢) وينظم قانون خاص صلاحيات المناطق الادارية في الدستور السوري لعام ١٩٣٠ (م ١٠٩) ويحدد قانون الادارة المحلية مجلس الشعب . الخ . في دستوري سوريا لعامي ١٩٦٩ (م ٦٨) و ١٩٧٣ (م ١٣٠) .
وتدار المرافق والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية وذلك على الوجه المبين في القانون في دستور العراق لعام ١٩٦٤ (م ٨٤) .
ويعين القانون طريقة تنظيم جديد للوحدات الادارية في دستوري ج.ع.ي. لعامي ١٩٦٥ (م ٣٦) و ١٩٦٧ (م ٣٤)، وتمارس المجالس المحلية شؤون المنطقة بطريقة ديمقراطية وفقا للقانون في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ م (م ١١٠) .

هـ علاقات هيئات الوحدات الادارية المحلية بالهيئات العليا للدولة :

تكاد تكون اغلبية الاحكام الدستورية الدستورية العربية التي قررت هيئات الوحدات الادارية المحلية قد صممت عن النص على العلاقة بين هذه الهيئات العليا للدولة، والدساتير التي قررت هذه العلاقة قد تغيرت في نصوص هذه الاحكام كما يلي: مثال ذلك : لمجلس المديرية ان يقرر رسوماً فوق العادة لصرفها في منافع عمومية تتعلق بالمديرية إنما لا تكون قرارات مجلس المديرية في هذا الشأن قطعية إلا بعد تصديق الحكومة عليها في القانون النظامي المصري لعام ١٨٨٣ م (م ٢)، زد على ذلك فإن الاختصاصات التي منحت لمجلس المديرية (راجع الاختصاصان اعلاه) هي لإبداء الرأي أو إستمزاجه في القانون حيث يبقى حق تقرير ذلك نهائياً للهيئات المركزية .

ومع ان هذا القانون قد خول لمجلس المديرية حق ان يقرر رسوما مؤقتة في المديرية لصرفها في منافع عمومية ومنها التعليم والمجلس ان يستعمل تلك الرسوم بأكملها للتعليم وقراره في وضع الرسوم وفي تخصيصها يكون قطعياً

ويصدره سيد الامر العالي ما دام لا يتجاوز الخمسة في المائة من مجموع الضرائب في المديرية (ف أ م ٢). على ان النص الذي ورد في آخر هذه الفقرة قد قرر انه اذا كان قرر اكثر من ذلك لا يكون قرار المجلس قطعياً فيما زاد عن الخمسة في المائة إلا بعد تصديق الحكومة على الزيادة بأمر عال .

وإذا كانت احكام القانون النظامي المصري قد اسهبت في النص الخاص بالعلاقة بالشكل المذكور فإن احكام دستوري مصر لعامي ١٩٢٣م (م ١٢٣ ف ٥) و ١٩٣٠م (م ١٢٢ ف ٥) قد خولت السلطتين التشريعية والتنفيذية التدخل لمنع تجاوز مجالس المديرية حدود اختصاصاتها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك.

أما احكام الدستور المصري لعام ١٩٥٦م قد نصت على ان تكفل الدولة ما تحتاجه الوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية من معاونة فنية وادارية ومالية وفقاً للقانون (م ١٦٢)، زد على ذلك ينظم القانون الرقابة على اعمال المجالس الممثلة للوحدات الادارية (م ١٦٥)، لقد بلغ الامر ان ينص هذا الدستور في هذا الشأن على جواز حل مجالس الوحدات الادارية من قبل رئيس الجمهورية وتشكيل هيئة مؤقتة بديلة للمجلس المنتخب طبقاً للمادة (م ١٦٦) منه التي نصت على انه: يجوز حل هذه المجالس الممثلة للوحدات الادارية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية، وينظم القانون تاليف هيئة مؤقتة تحل محل المجلس خلال فترة الحل .

ومع ان احكام الدستور السوري لعام ١٩٢٠م قد خولت صلاحيات اوسع من الصلاحيات المخولة لمجالس المديرية المصرية، وقرر الدستور السوري اللامركزية الادارية والمالية ، غير انه قد قضى بقيام علاقات بين هيئات المقاطعة والهيئة التنفيذية العليا في كل من ان يقدم الوالي نسخة الى الحكومة العامة من التقرير الذي يقدمه كل سنة الى مجلس نواب المقاطعة عن الاعمال

التي قامت بها حكومة المقاطعة خلال السنة، وعن الاعمال التي تقوم بها خلال السنة التالية (راجع م ١٣٨) .

لم ينحصر الامر على ما تقدم في الدستور السوري المذكور فقط، بل وتعداها الى ان ترفع القوانين التي تسنها مجالس المقاطعات النيابية بواسطة الحاكم العام الى الملك للمصادقة عليها والامر بإجرائها على ان يصدق عليها وتعاد الى المقاطعات خلال شهر واحد (م ١٣٢)، وإذا أعيدت القوانين المرفوعة من قبل المقاطعات دون تصديق من الملك بدعوى مخالفتها للقانون الاساسي او القوانين العامة نظر مجلس نواب المقاطعة فيها مرة اخرى، فإذا أصر على الشكل الاول ولم يصادق عليه الملك في المرة الثانية حكم مجلس الشيوخ وكان حكمه هو النافذ ويشترط تصديقه في المرة الثانية في إيداعه الى مجلس الشيوخ خلال اسبوعين، اما قانون الميزانية فيشترط تصديقه وإعادته الى مجلس الشيوخ خلال اسبوع واحد فقط (م ١٣٣)، وبذلك اقتربت العلاقة بين الملك وبين مجلس نواب المقاطعة في العلاقة بين رئيس الدولة والسلطة التشريعية في موضوع الاعتراض .

وبالمقابل أوجز دستور القطر الطرابلسي في صدد العلاقة حيث قضى ان تكون العلاقة بين والي القطر الطرابلسي والملك الايطالي قائمة على ان ينصب الملك الوالي الذي تجمع كل السلطة المدنية والعسكرية مع مجلس النواب كما سبق القول (راجع م ١٣) وإضافة الى العلاقة بين الوالي ومجلس النواب فللوالي حق تعيين بأمر منه- تعييناً وقتياً- أعضاء مجلس الحكومة الانتخابيين....الخ. في دستور برقة لعام ١٩١٩ (ف ٢٤) .

ومجالس الشعب المحلية مدعومة من قبل اجهزة سلطة الدولة المركزية، حيث تعمل هذه الاجهزة المركزية للدولة على تطوير اعمال مجالس الشعب المحلية وتوسيع اختصاصاتها عن طريق النقل المتواصل لحقوقها وواجباتها

الى اجهزة سلطة الدولة المحلية وفقاً لتطور العلاقات السياسية والاجتماعية في دستور ج.د.ش. لعام ١٩٧٨ م (١١٨).

وإذا كانت الاحكام الدستورية السابقة قد قررت العلاقة بين هيئات الدولة المحلية والعليا بالشكل المتباين المذكور أعلاه، فإن احكام طائفة اخرى من هذه الدساتير قد إنحصرت على حق القانون في تعيين هيئات الوحدات الادارية- كما سبق القول- دون ان تقرر العلاقة بين هيئات الوحدات الادارية المحلية وهيئات الدولة العليا كما هي الحال في دساتير العراق لعامي ١٩٢٥م و ١٩٦٤م والاردن لاعوام ١٩٢٨م و ١٩٤٧م و ١٩٥٢م وليبيا لعام ١٩٦٣م وسوريا لاعوام ١٩٣٠م و ١٩٦٩م و ١٩٧٣م و ج.ع.ي. لاعوام ١٩٦٤م و ١٩٦٥م و ١٩٦٧م و ١٩٧٠م و ج.ي.د.ش. لعام ١٩٧٠م و ج.ي. لعام ١٩٩٠م والمغرب لاعوام ١٩٧٢م و ١٩٩٢م و ١٩٩٦م.

وفي الاخير يمكن ان نورد الاستنتاجات التالية :

- ١- إبتدأت مسيرة الاحكام الدستورية العربية بالنص على قيام هيئات الوحدات الادارية المحلية وإنتخابات هيئاتها في كل من مصر، سوريا، ليبيا، و ج.ي.د.ش. سابقاً والجمهورية اليمنية .
- ٢- سارت مجموعة الدساتير العربية الاخرى على عدم النص على طريقة قيام هيئات الوحدات الادارية وقيامها في الواقع بدون إنتخابات ثم تدرجت الى الانتخابات في كل من الاردن والمغرب و ج.ع.ي. سابقاً والجزائر وتونس والعراق .
- ٣- عمت ظاهرة قيام الهيئات المحلية المنتخبة كثيراً من البلدان العربية مؤخراً مصر وسوريا والمغرب وتونس، وتتجه بلدان اخرى ذلك مثل ج.ي. والجزائر .

الهوامش :

(١) لمزيد من الاطلاع ، راجع أولفية دوماهيل - أيف ميني ، المعجم الدستوري ، منصور القاضي ، مراجعة العميد د. زهير شكر ، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع مجد ط - ١ - ١٩٩٦م ص ٥٦٩ - ٥٧٠ .

(٢) لمزيد من الاطلاع، راجع أولفية دوماهيل - أيف ميني المعجم الدستوري مرجعه سابق ص ٩١٢ - ٩١٣ .

(٣) وعلاوة على التغير في تسميات هيئات الوحدات الإدارية تباينت في تفريغ عناوين ، حيث وردت تحت عناوين أبواب في القانون النظامي المصري لعام ١٨٨٣م ، ودستور العراق لعام ١٩٢٥م ، ودستائر السودان لعام ١٩٧٣ ممتاز ، والمغرب لأعوام ١٩٧٢ ، ١٩٩٢ ، م ، ١٩٩٦م ، في حين وردت هذه التسميات تحت عنوان فصل في دساتير سوريا لأعوام ١٩٢٠ و ١٩٥٢ و ١٩٦٢ و ١٩٦٩ ، ومصر لعامي ١٩٢٣ و ١٩٣٠م والأردن لعامي ١٩٢٨ و ١٩٤٧ م وج.ع.ي لعام ١٩٧٠ وج.ع.ي لعام ١٩٧٠ . ١٩٧٠ موج.ي.د.ش لنفس العام ١٩٧١ ، وج.ي. لعام ١٩٩٠ ، وتعديله عام ١٩٩٤ . وابت هذه التسميات تحت عنوان فرع من فصل في دستائر مصر لعام ١٩٥٦ وج.ع.م لعام ١٩٦٤ . وابت عنوان تسمية هذه الوحدات في وسط السطر فقط دون تسمية في دساتير ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٧ ، وفي إطار أحكام مختلفة في دستور سوريا لعام ١٩٣٠ وفي إطار مواد عامة في دستور الأردن لعام ١٩٥٢ .

(٤) راجع (م ١١٣) من دستور ١٩٧٠ ومن (م ١١٥) من الدستور ١٩٧٨ .

(٥) راجع (ف ٢ من م ١٢٨) من دستوري ١٩٥٠ و ١٩٦٢ و (م ١٠١) من دستور ١٩٥٣ .

- (٦) اشترطت المادة (١٣٥) من هذا الدستور ان يكون الوالي سورياً حائزاً على الأوصاف التي تؤهله للعضوية مجلس الشيوخ (أي ٤٠ سنة من العمر).
- (٧) راجع (ف د من م ١٢٩) من دستاير ١٩٥٠ ، ١٩٦٢ و ١٩٥٣ م.
- (٨) راجع (م ١٣١) من دستوري ١٩٥٠ و ١٩٦٢ ، و (م ١٠٤) من دستور ١٩٥٣ م.
- (٩) راجع (م ١٣١) من دستوري ١٩٥٠ و ١٩٦٢ و (م ١٠٣) من دستور ١٩٥٣ م.

ملحق الكتاب

النظم القضائية في التشريع الدستوري العربي.

النظم القضائية في الدساتير العربية

سنتناول في هذا البحث النظم القضائية في الدول العربية منذ بداية تطور أنظمة الحكم العربية المعاصرة حتى وقتنا الحاضر (٢٠٠٥) وسنتناول التشريعات الدستورية اليمنية من خلال المقارنات المشابهة للدساتير العربية حيث ستشمل المقارنة كل من البنية الفنية للأحكام الدستورية العربية بشأن السلطة القضائية والوضع الحقوقي للسلطة القضائية ، مبدأ عدم قابلية القضاء للعزل ، طرق قيام هيئات القضاء ، درجات المحاكم وتشكيلها ، المحاكم العليا ، مجالس القضاء العليا ، جلسات المحاكم .. انتخابات رؤساء المحاكم ، مرتبات القضاة ، الانتداب ، الشغور ، الفصل ، التقاعد ، أداء اليمين الدستورية ، اختصاص المحاكم ووظائفها ، إصدار الأحكام وتنفيذها من قبل المحاكم ، اختصاصات المحاكم الدستورية العليا ومجالس القضاء الأعلى ومجالس الدولة والمجلس الدستوري ، وقيام الادعاء العام وصلاحياته.

والأحكام الدستورية العربية بصدد النظم القضائية قد تطورت في إطار مسار تطور تلك الأحكام الدستورية العربية التي استلهمت مبادئ من النظم القضائية الإنجليزية والبلجيكية والإيطالية والفرنسية والألمانية والسوفيتية واليوغسلافية فيه الخ ، علماً بأن القوانين التي تحكم بموجبها المحاكم طبقاً للأحكام الدستورية العربية لم يصل فيها الاستلهام إلى الحد الذي شمل ترتيب المحاكم ووضعها وصلاحياتها في الأحكام الدستورية العربية يحتاج إلى بحث مستقل.

تعريف:

يقصد بتعبير القضاء- الجهاز المكلف بإحقاق الحق بقوة القانون ، ويمكن أن يكون القرار القضائي رجائياً (عمل اعترافي) أو نزاعياً (بت في خلاف) ولقرار القاضي في حالة البت في الخلاف سلطة الشيء المحكوم فيه أو حجية الشيء المحكوم فيه حسبما تكون طرق المراجعة ممكنة الاستخدام أم لا.

والقاضي مزود بشرعية معادلة لشرعية السلطتين التنفيذية والتشريعية وقد أصبح استقلال القضاء مبدأ دستورياً تمارس هيئات القضاء بموجبه كامل الوظيفة القضائية وتبت في الخلافات المختلفة . بيد أن مبدأ استقلال القضاء واعتبار السلطة القضائية السلطة الثالثة في الدولة (إلى جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية) لا يعني وجود ثلاث سلطات منفصلة عن بعضها في الدولة بقدر ما يتعلق بالتمييز بين وظائف هذه السلطات الثلاث بسبب عدم إناطة وظيفة القاضي بالسلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية بهدف حرية المواطنين . إذ يكون استقلال القاضي شرطاً أساسياً للعدالة الحققة ، ومن أجل إعطاء مبدأ استقلال القضاء مداه التام لا بد من تأكيد الحرية الكاملة للقضاء تجاه الاعتراضات والآراء حول السلطة التنفيذية أياً كانت طبيعتها ، لأنه لا يمكن أن يكون القاضي ساعة البت في القضايا مرتبط بأي سلطة كانت (١).

الفصل الأول

البنية الفنية وترتيب المحاكم في الدساتير العربية

(١) البنية الفنية للأحكام الدستورية العربية بشأن القضاء:

انقسمت الأحكام الدستورية العربية إلى تلك التي قررت فصول أو أبواب للسلطة القضائية ، وأخرى لم تغن أحكام هيئات القضاء مثل نظاميات لبنان لعام ١٨٦١م وعهد الأمان التونسي لنفس العام وقانون الحجاز الأساس لعام ١٩٢٦م ومشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م ودستور العراق لعام ١٩٥٨م.

وبالمقابل نصت أحكام الأغلبية الساحقة من الدساتير العربية على هيئات القضاء في عناوين (أبواب - فصول - عناوين بدون ذلك) في ٣١ وثيقة دستورية من حيث المبدأ غير أنها تباينت في تسميات هذه العناوين .

سمت الطائفة الأولى من الأحكام الدستورية العربية هذه الهيئة - السلطة القضائية في دساتير فلسطين لعام ١٩٢٢م ومصر للأعوام ١٩٢٣م و ١٩٣٠م و ١٩٥٦م و ١٩٥٨م و ١٩٦٤م و ١٩٧١م والعراق للأعوام ١٩٢٥م و ١٩٦٤م و ١٩٦٨م والأردن لعام ١٩٥٢م والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨م وتونس لعام ١٩٥٩م والكويت لعام ١٩٦٢م والوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق لعام ١٩٦٣م واتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١م وليبيا لعامي ١٩٥١م و ١٩٦٣م و (ج.ع.ي) * للأعوام ١٩٦٤م - ١٩٦٥م و ١٩٦٧م و ١٩٧٠م والبحرين لعام ١٩٧٣م وسوريا للأعوام ١٩٥٠م و ١٩٥٣م و ١٩٦٢م و ١٩٦٤م و ١٩٧٣م والسودان لنفس العام والجزائر لعامي ١٩٨٩م و ١٩٩٦م و (٢). وقطر لعام ٢٠٠٣م والسلطة القضائية الاتحادية في قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة لعام ٢٠٠٤م والسلطة القومية في دستور السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥م.

وسمي عنوان الهيئة العربية القضائية - القضاء في دساتير الأردن لعامي ١٩٢٨م و١٩٤٧م والعراق لعام ١٩٧٠م والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م وقطر لعام ١٩٧٢م وسلطنة عمان لعام ١٩٩٦م (٣) والأنظمة الأساسي لبرقة والقطر الطرابلسي لعام ١٩١٩م و(ج.ع.ي) لعام ١٩٦٣م والمغرب لاعوام ١٩٦٢م و١٩٧٠م و١٩٧٢م و١٩٩٢م و١٩٩٦م والبحرين لعام ٢٠٠٢م.

في حين عنون الباب الخامس من دستور السودان لعام ١٩٩٨ النظام العدلي توزع الى فصلين: الاول- سلطة القضاء. الباب الثاني- النظم العدلية الاخرى^١.

وأتي عنوان آخر في مجموعة ثالثة من الأحكام الدستورية العربية - هو الهيئة القضائية في كل من قانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣م ودساتير السودان لاعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م (٤).

وتغايرت تسمية العناوين في طائفة رابعة من الأحكام الدستورية العربية كما يلي:

المحاكم في الدستور السوري لعام ١٩٢٠م والمحكمة العليا في دستور سوريا لعام ١٩٣٠م والقضاء والنيابة في دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م (٦).

^١ تستخدم هذه الدراسة المصطلحات التالية الدالة على مايقابلها:

ج.ع.ي	الجمهورية العربية اليمنية (سابقا)
ج.د.ي.ش	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (سابقا)
ج.ي	الجمهورية اليمنية
ج.م.ع	الجمهورية مصر العربية
ج.ع.س	الجمهورية العربية السورية

(٢) الوضع الحقوقي للهيئة القضائية :

- ١- انقسمت الأحكام الدستورية العربية بصدد الوضع الحقوقي للهيئة القضائية منها التي نصت على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .
 - ٢- وبالمقابل قضت أحكام طائفة ثانية من الدساتير العربية بأن الهيئة القضائية مسنولة أمام رئيس الدولة .
 - ٣- وصمّت عن النص على الوضع الحقوقي السلطة القضائية كل من عهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١م وأنظمة لبنان لنفس العام ، والقانون النظامي المصري لعام ١٨٨٣م ، والقانون رقم (٢٢) ١٩٠٩م ، ودساتير قطر الطرابلسي وبرقة لعام ١٩١٩م وفلسطين لعام ١٩٢١م وسوريا لعام ١٩٣٠م واتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق لعام ١٩٦٣م.
- واختلفت أحكام الطائفة الدستورية التي نصت على أن القضاة مستقلون في تفاصيل هذه النصوص مثال ذلك قررت أحكام المجموعة الأولى من هذه الطائفة على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضاء في دساتير مصر لأعوام ١٩٢٣م (١٢٤م) و ١٩٣٠م (١١٣م) و ١٩٥٦م (١٥٧م) و ١٩٥٨م (٥٩م) و ١٩٦٤م (١٥٢م) و ١٩٧١م (١٦٦م) وكان الدستور الأخير قد أضاف أن السلطة القضائية مستقلة وتتولى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقاً للقانون. وتطابق مع هذا النص المادة ١٣٠ من دستور قطر لعام ٢٠٠٣م.
- ومع أن أحكام المجموعة الثانية من هذه الطائفة قد اتفقت مع أحكام المجموعة الأولى في النص على أن القضاة مستقلون بيد أنها قد انحصرت في

النص على أن القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في دستور الأردن لعام ١٩٥٢م (م٩٧) وأضافت أحكام دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١ (م١٤٣) و ١٩٦٣ (م١٤٥) (وانهم غير قابلين للعزل) ودستور سوريا لعام ١٩٦٩ (م٦٩) وتونس لعام ١٩٥٩ (ف٥٣) والعراق لعام ١٩٧٠ (م٦٠ ف أ) وقد أضاف الدستور العراقي المذكور في الفقرة ب من نفس المادة : حق التقاضي مكفول لجميع المواطنين . القضاة دعامة أساس للحكم في الدولة والقضاة مستقلون في أداء اختصاصاتهم ولا يجوز لأية جهة التدخل في سير العدالة في دستور قطر لعام ١٩٧٢ (م٦٥) .

وأضافت أحكام طائفة ثانية من الدساتير العربية إلى النص السابق : ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة إذ ورد نص هذه الطائفة كما يلي : القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة في دساتير ج. ع. ي. لأعوام ١٩٦٣ (م٥١) و ١٩٦٤ (م١٤١) * و ١٩٦٥ (م٣٨) و ١٩٧٠ (م١٤٤) و ج. ي. لعام ١٩٩٠ ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم . ومع أن أحكام دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ بهذا الشأن قد تطابقت مع أحكام الدساتير التي قررت أن القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم غير أن هذا الدستور قد اختتم هذا الحكم بنص جديد بعد " لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون وضمانهم " (م٩٤) .

لقد تقاربت أحكام دساتير الكويت والبحرين في النصوص المتعلقة باستقلال القضاء ، مثال ذلك نصت أحكام دستور الكويت على أن : شرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم أساس الملك وضمان للحقوق والحريات ولا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة . ويكفل القانون

استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم (م ١٦٢) وقد اتفقت أحكام دستور البحرين مع النص الذي ورد في دستور الكويت مع استبدال النص الذي ورد بصيغة نزاهة القضاة وعدلهم أساس الملك في دستور الكويت إلى عدل القضاة أساس الحكم في دستور البحرين (راجع م ١٠١ ق ب).
في حين مال دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ إلى النص الذي قرره دستور الكويت في نصه على:

أ- شرف القضاء، ونزاهة القضاة وعدلهم، أساس الحكم وضمان للحقوق والحريات (ف أ- م ١٠٠٤).

ب- لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بأي حال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون إستقلال القضاء، ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم.

واسهب النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ بهذا الصدد إذ قضت المادة ٦١ من النظام الأساسي بأنه: لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون وهم غير قابلين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون ولا يجوز لأي جهة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة. ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ويحدد القانون الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء وشروط إجراءات تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم والضمانات المقررة لهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل وغير ذلك من الأحكام الخاصة بهم، وبذلك جمع هذا النص بين أحكام طائفة من الدساتير العربية بهذا الشأن.

وكان القاسم المشترك لأحكام الطائفة الثالثة من الدساتير العربية النص على أن السلطة القضائية مستقلة من حيث المبدأ غير أن أحكام هذه الدساتير قد تباينت في تفاصيل هذا الحكم كما يلي:

السلطة القضائية مستقلة في دستور الجزائر لعام ١٩٨٩ (م ١٢٩) وتحمي السلطة القضائية المجتمع والحرّات ويضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية (م ١٩٣) ، وقد اتفقت مع هذا النص أحكام دستور الجزائر لعام ١٩٩٦ (م ١٣٩) علماً بأن دستور الجزائر لعام ١٩٩٦ قد قضى بأن السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون (م ١٣٨) .

وانفردت طائفة من الدساتير العربية بالنص على استقلالية المحاكم من حيث المبدأ وإن كانت قد تغايرت في تفاصيل هذه النصوص فالمحاكم مستقلة ومصونة من كل تعرض في الدستور السوري لعام ١٩٢٠ (م ١١٤) واقترب من هذا النص حكم الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ ، الذي قضى بأن جميع المحاكم مصونة من التدخل في شئونها (م ٧١) ودستور الأردن لعام ١٩٢٨ (م ٤٦) في حين أضافت أحكام دستوري الأردن لعامي ١٩٤٧ و ١٩٥٢ مصطلح مفتوحة إلى جانب مصونة حيث ورد النص بأن المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شئونها (م ٥٨) من دستور ١٩٤٧ و (م ١٠١) من دستور ١٩٥٢ ، وإن كان الدستور الأخير قد قرر أيضاً أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم لغير القانون (م ١٩٧) ولا يجوز لأي سلطة التدخل في استقلال القضاء أو في شئون العدالة وتنظيم السلطة القضائية في دستوري العراق لعامي ١٩٦٤ (م ٨٥) و ١٩٦٨ (م ٧٩) .

واكتفت الدساتير المغربية بالنص على أن القضاء مستقل عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية في دساتير ١٩٦٢ (ف ٨٢) و ١٩٧٠ (ف ٨٢) و ١٩٧٢ (ف ٧٦) و ١٩٩٢ (ف ٨٠) و ١٩٩٦ (ف) .

واقترب من هذا النص ما قرره قانون إدارة الدولة العراقية للفترة المؤقتة في المادة ٤٣ منه بالنص على أن :-

١ - القضاء مستقل ولا يدار بأي شكل من الاشكال من السلطة التنفيذية وبضمنها وزارة العدل.

٢ - ويتمتع القضاء بالصلاحية التامة حصر التقرير براءة المتهم أو إدانته وفقاً للقانون من تدخل السلطتين التشريعية أو التنفيذية .

وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية المذكورة أعلاه قد نصت على استقلال القضاء أو فتح المحاكم وصياتها فإن أحكام الدساتير السودانية قد قضت بنص يقول بمسؤولية القضاة أمام الهيئة التنفيذية مثال ذلك تتولى إدارة القضاء في السودان مصلحة منفصلة مستقلة للدولة تسمى الهيئة القضائية وإن الهيئة القضائية مسؤولة أمام الحاكم العام عن أعمالها علماً بأن هذا القانون قد قضى بأن الهيئة القضائية حارسة الدستور (٧).

وسارت على هذا المنوال أحكام الدساتير السودانية بهذا الشأن بعد الاستقلال فالهيئة القضائية مسؤولة أمام مجلس الشيادة وحدة على أداء أعمالها في دستوري ١٩٥٦ (م ٨٩) و ١٩٦٤ (م ٨٩) وأمام مجلس رأس الدولة في دستور ١٩٨٥ .

واقترب دستور السودان لعام ١٩٩٨ م من هذه الاحكام :

فالهيئة القضائية مسؤولة عن أداء أعمالها امام رئيس الجمهورية (م ١٠٠) والقضاة مستقلون في أداء واجباتهم، ولهم الولاية القضائية الكاملة فيما يلي اختصاصاتهم، ولا يجوز التأثير عليهم في أحكامهم (م ١٠١ ف ١) .

وبالمقابل قضى دستور السودان لعام ٢٠٠٥ بان تستند ولاية القضاء القومي في جمهورية السودان لسلطة مستقلة تسمى السلطة القضائية القومية (م ١٢٣ ف ١). تكون السلطة القضائية مستقلة عن الهيئة التشريعية التنفيذية (ف ٢ من المادة).

ومع أن أحكام دستور ١٩٧٣ قد نصت على أن القضاة مستقلون في أداء واجباتهم القضائية إذ نص الدستور السوري بأن السلطة القضائية مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال يعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى (م ١٣١) حيث لم يقض الدستور السوري بأن الهيئة القضائية مسؤولة أمام رئيس الدولة لكنه هو الذي يضمن استقلال القضاء.

وأوردت أحكام دستور الجزائر لعامي ١٩٦٣ و ١٩٧٦ أحكاما حددت خضوع القضاة لصالح الثورة الاشتراكية إذ لا يخضع القضاة في ممارستهم وظائفهم إلا للقانون لصالح الثورة الاشتراكية استقلالهم مضمون بالقانون ويوجد المجلس الأعلى للقضاء في دستور ١٩٦٣ (م ٦٢) ولا يخضع القاضي إلا للقانون في دستور الجزائر لعام ١٩٧٦ (م ١٧٢) ويساهم القاضي في الدفاع عن الثورة الاشتراكية وحمياتها ، والقاضي محمي من كل أشكال الضغوط والتدخلات والمناورات التي قد تضر بأداء مهمته أو تمس احترام نزاهته (م ١٧٣) .

لم ينحصر الأمر على دستوري الجزائر لعامي ١٩٦٣ و ١٩٧٦ في التزام القضاة بنهج ايدلوجي حصين فقط ، بل وامتد إلى دستوري ج.ي. د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ حيث القضاة مستقلون في صلاحيتهم وملزمون للدستور والقوانين والأنظمة القانونية الصحيحة وتحقيق الشرعية الديمقراطية وعلى القاضي أن يحكم وفقاً للمبادئ الوطنية الديمقراطية المتمثلة بروح الدستور في حالات معينة لم يصادق فيها على قوانين وأنظمة قانونية ، وينطبق هذا كذلك إذا كان تطبيق قوانين أنظمة قانونية صوبى عليها قبل الاستقلال لن يفتح عنه سوى حكم يتعارض مع مبادئ الدستور في دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٠ (م ١٢١) .

واتفقت أحكام دستور ١٩٧٨ مع الدستور السابق في أن القضاة مستقلون في صلاحيتهم وملزمين بالدستور والقانون في تحقيق الشرعية الديمقراطية غير أن دستور ١٩٧٨ قد أضاف نصاً جديداً قضى بأن توفر الدولة الشروط التي تساعد على حل قضايا المواطنين بسرعة العدالة وبطريقة ديمقراطية من قبل المحاكم (م ١٢٥).

وكان قانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ الحكم الوحيد الذي نص كما سبق القول على أن الهيئة القضائية هي حارسة الدستور ولها اختصاص النظر والحكم في أي مسألة تشمل تفسير الدستور الموضوع بموجب هذا وتطبيق الحقوق والحريات الممنوحة بموجب الفصل الثاني (م ٨٢ ف ١).

وقد قُربت منه في هذا الحكم ما قرره دستور السودان لعام ١٩٩٨ في نصه على أن: يهتدي القاضي بمبدأ سيادة الدستور والقانون وعليه حماية هذا المبدأ متوخياً إقامة العدل بإتقان وتجرد دون خشية أو محاباة (ف ٢ من م ١٠١) وإلى جانب تغاير الأحكام الدستورية العربية في موضوع الوضع الحقوق للهيئة القضائية تباينت في النصوص الخاصة بعدم قابلية القضاة للعزل.

(٣) عدم قابلية القضاة للعزل :

يمكن القول بأن المقصود بعدم قابلية القضاة للعزل – الاستقلال الضروري لممارسة السلطة القضائية علماً بأن لاقابلية العزل ليست امتياز على الإطلاق وليست نوعاً من التمايز يستفيد منه قضاة المحاكم وحدهم ، كنعمة من الدولة خلافاً لجميع أعضاء الوظيفة العامة ، فلا قابلية عزل قضاة الحكم ليس لها مقصد سوى تأمين استقلال السلطة القضائية بشكل أفضل (١١) .

كانت السمة العامة للأحكام الدستورية العربية التباين بصدد عدم قابلية
القضاة للعزل إذ قررت أحكام ٢٦ وثيقة دستورية عدم قابلية القضاة للعزل
وصممت عن النص على ذلك أحكام ٤٠، وثيقة دستورية في البلاد العربية.
والأحكام الدستورية التي قررت عدم قابلية القضاة للعزل قد تغيرت في
تفاصيل هذه الأحكام ابتدأت بما قضى به الدستور السوري لعام ١٩٢٠ بأن
الحاكم لا يعزل إلا بحكم (م ١٩٧) .

وبالمقابل نصت أحكام مجموعة كبيرة من دساتير البلدان العربية على أن
القضاة غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبين بالقانون في دساتير مصر
لأعوام ١٩٢٣ (١٢٧) و ١٩٣٠ (١١٦) و ١٩٥٦ (٧٩) و ١٩٥٨ (٦٠) م
و ١٩٦٤ (١٥٦) و ١٩٧١ (١٦٨) و العراق لعامي ١٩٦٤ (٨٩) م
و ١٩٦٨ (٨٣) م وسوريا لعام ١٩٦٤ (٦٩) م وليبيا لعام ١٩٦٣ (١٤٥) م .

وإذا كانت الدساتير العشرة السابقة قد اتفقت في النص المذكور أعلاه بهذا
الشان فإن طائفة أخرى من الدساتير العربية قد أضافت إلى عدم قابلية القضاة
للعزل إمكانية عزلهم في الحالات التي يحددها القانون حيث ورد النص كما يلي:
القضاة غير قابلين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون في دساتير
ج.ع.ي لأعوام ١٩٦٣ (٥٢) م و ١٩٦٤ (١٤٥) م و ١٩٦٥ (٤١) م و ١٩٦٧ (٤١) م
و ١٩٧٠ (١٥٠) م والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ (٦٢) م
ودستور قطر لعام ٢٠٠٣ (١٢٣) م. في حين اكتفت أحكام دستور الكويت بالنص
على أن يبين القانون عدم قابلية القضاة للعزل (١٦٣) .

واتت أحكام الدساتير المغربية بنص يقضي بأنه: لا يعزل قضاة الأحكام ولا
ينقلون إلا بمقتضى القانون في دساتير ١٩٦٢ (٨٥) ف و ١٩٧٠ (٨٥) ف
و ١٩٧٢ (٧٩) ف و ١٩٩٢ (٨٣) ف و ١٩٩٦ (٨٥) ف .

وإذا كانت الأحكام الدستورية المذكورة أعلاه قد أوجزت في هذا الشأن فإن أحكام دستور ج.ي. لعام ١٩٩٠ قد أسهمت بنصها على أن القضاة وأعضاء النيابة العامة غير قابلين للعزل إلا في الحالات وبالشروط التي يحددها القانون ولا يجوز نقلهم من السلك القضائي إلى أي وظائف غير قضائية إلا برضاهم وبموافقة المجلس المختص بشئونهم مالم يكن ذلك على سبيل التأديب وينظم القانون محاكمتهم التأديبية كما ينظم القانون مهنة المحاماة (م ١٢٣) .

وبالمقابل نص دستور السودان لعام ١٩٩٨ على أن لا يتم عزل القاضي إلا بموجب محاسبة وتوصية من مجلس القضاء العالي (م ١٠٤ ف ٤). وكان دستور السودان لعام ٢٠٠٥ أكثر تحديد في هذا المضمار. فلا يجوز عزل القضاة بموجب إجراءات إدارية إلا بسبب السلوك المشين، أو عدم الكفاءة، أو فقدان الأهلية أو لأسباب أخرى ينص عليها القانون. على أن يتم ذلك بناءً على توصية من رئيس القضاء بالتشاور مع المفوضية القومية للخدمة القضائية (ف ٢ من م ١٣١).

واسهب قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة لعام ٢٠٠٤ بهذا الصدد عندما نص على أنه : لا يجوز عزل القاضي أو عضو مجلس القضاء الأعلى إلا إذا أدين بجريمة مخلة بالشرف أو بالفساد أو إذا أصيب بعجز دائم ويكون العزل بتوصية من مجلس القضاء الأعلى وبقرار من من مجلس الوزراء وبموافقة مجلس الرئاسة. ينفذ العزل حال صدور هذه الموافقة. أن القاضي الذي يتهم بما ذكر أعلاه وقف عمله في القضاء إلى حين البت في قضيته الناشئة عما ورد في هذه المادة. لا يجوز تخفيض راتب القاضي أو إيقاف صرفه لأي سبب من الأسباب خلال مدة خدمته (م ٤٧) .

والأحكام الدستورية العربية التي صممت عن النص على قابلية القضاة للعزل هي: أحكام عهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١ وديساتير فلسطين لعام

١٩٢١ والقطر الطرابلسي لعام ١٩١٩ وبرقة لنفس العام والعراق لعامي ١٩٢٥ و١٩٧٠ وسوريا لأعوام ١٩٣٠ و١٩٥٠ و١٩٥٣ و١٩٦٢ و١٩٦٩ و١٩٧٣ ولبنان لعام ١٨٦١ و١٩٢٦ وليبيا لعام ١٩٥١ والسودان لأعوام ١٩٥٦ و١٩٦٤ و١٩٧٣ و١٩٨٥ والميثاق الوطني المقدس في اليمن لعام ١٩٤٨ ولحج لعام ١٩٥٢ واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩ ، المعدل عام ١٩٦٢ وولاية ديتسة لنفس العام ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢ وج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و١٩٧٨ وتونس لعام ١٩٥٩ والجزائر لأعوام ١٩٦٣ و١٩٧٦ و١٩٨٩ و١٩٩٦ والأردن لأعوام ١٩٢٨ و١٩٤٧ و١٩٥٢ والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨ وقطر لعام ١٩٧٢ والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ والبحرين لعامي ١٩٧٣ و٢٠٠٢م. وامتد التغير في الأحكام الدستورية العربية إلى طرق قيام هيئات القضاء.

(٤) طرق قيام هيئات القضاء:

تفرعت الأحكام الدستورية العربية بصدد قيام هيئات القضاء إلى فرعين ، قرر فرع منهما قيام هيئات القضاء وصمت فرع آخر عن النص على ذلك . وتغايرت الأحكام الدستورية العربية التي نصت على قيام هيئات القضاء ، إذ نصت أحكام الطائفة الأولى من هذه الدساتير على تعيين القضاة وإن يكون التعيين من قبل السلطة التنفيذية في مجموعة منها ومن قبل السلطة التشريعية في مجموعة أخرى.

لقد قضت أحكام المجموعة الأولى بتعيين القضاة دون أن تشير إلى جهة التعيين (علماً بأن هذا التعيين من قبل السلطة التنفيذية) وذلك بالنص التالي: يكون تعيين القضاة بالكيفية والشروط التي يقررها القانون ويكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقاً للشروط التي يقررها القانون في دساتير مسنن لأعوام ١٩٢٣ (م ١٢٦) و ١٩٣٠ (م ١١٥م ١١٧)

و ١٩٥٦ (م ١٨٠ و ١٨٢) و ١٩٦٤ (م ١٥٧ و ١٥٩) و ج.م.ع لعام ١٩٧١ (م ١٦٧)^١.

واقتربت أحكام المجموعة الثانية من الدساتير العربية من المجموعة الأولى في النص على تعيين القضاة ، إذ يعين القانون شروط تعيين القضاة ونقلهم وتأديبهم في دساتير ج.ع.ي لأعوام ١٩٦٤ (م ١٤٦) و ١٩٦٥ (م ٤٢) وسوريا لعام ١٩٦٤ (م ٧٠) و ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ (م ١٥١) علماً بأن الدستور الأخير قد أضاف إلى النص السابق : وترقيتهم والضمانات الخاصة بهم دون الإشارة إلى تأديبهم.

ورغم تقارب نص دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ مع نص دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ في تخويل القانون شروط تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم والضمانات الأخرى الخاصة بهم . بيد أن دستور ١٩٩٠ قد أتى بنص لم يرد في سابقه قضى بأن لا يجوز إنشاء محاكم استثنائية بأي حال من الأحوال (م ١٢١).

واتفقت أحكام دستور ليبيا لعام ١٩٦٣ مع أحكام الدساتير السابقة في النص على أن يعين القانون شروط تعيين القضاة ونقلهم وتأديبهم (م ١٦٤) غير أن هذا الدستور قد أضاف نصاً قرر منه أن ينظم القانون وظيفة النيابة العامة واختصاصاتها (م ١٤٧) ويعين أعضاء النيابة وعزلهم (م ١٤٨).

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل وتغير النص إلى انضباط القضاة بدلا من تأديبهم في دساتير أخرى كما هو الحال في دستوري العراق لعام ١٩٦٤ (م ٩٠) و ١٩٦٨ (م ٨٤ و ٨٥) . في حين قرر دستور العراق لعام ١٩٦٤ (م ٩٠) و ١٩٦٨ (م ٦٠ ف ٥) وبين القانون وظائف الادعاء العام وأجهزته وشروط تعيين المدعين العامين ونوابهم وأصول نقلهم وترقيتهم ومقاضاتهم

^١ - لم ينص هذا الدستور على تعيين رجال النيابة.

وإحالتهم على التقاعد (م ٦١) واعتبرت دساتير أخرى النيابة العامة مؤسسة قضائية يرأسها وزير العدل وينظم القانون وظيفتها واختصاصاتها وأوضاع قضايا صلتها بالقضاء في دستوري سوريا لعام ١٩٦٩ (م ٧١ و ٧٢) وعام ١٩٧٣ (١٣٦ و ١٣٧).

أما أحكام دستور برقة لعام ١٩٥٠ فقد نص على أن تؤسس المحاكم بموجب قوانين يعين قضاة المحاكم الأولية والمحاكم الشرعية الإسلامية ويفصلون طبقاً لأحكام قانون خاص يسن لهذا الغرض (م ٥٥).

وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية السابقة لم تقرر نصاً جهة التعيين فإن أحكام طائفة ثانية من الدساتير العربية قد قررت نصاً جهة التعيين مثال ذلك نص الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ على أن يعين الحكام بإرادة ملكية ولا يعزلون إلا في الأحوال المصرحة في القانون المنصوص المبينة فيه شروط أهليتهم وتعيين درجاتهم وكيفية عزلهم (م ٦٨) في حين وردت هذه الصيغة بضمير الغائب العائدة على الملك في دستور الأردن لعام ١٩٢٨ أو يعين قضاة المحاكم المدنية والشرعية بإرادته ولا يعزلون إلا بمقتضى النصوص المدونة في قانون خاص يبحث في مؤهلاتهم وتعيينهم ودرجاتهم ومنهاج سلوكهم في دستور الأردن لعام ١٩٢٨ (م ٤٢) وقد أضاف دستور ١٩٤٧ إلى ذلك ولا يعزلون إلا بمقتضى الأنظمة التي يصدرها رئيس الوزراء بموافقة الملك (م ٥٥) ويعين قضاة المحاكم النظامية والشرعية ويعزلون بإرادة ملكية وفق أحكام القانون في دستور ١٩٥٢ (م ٩٨)، وقد سبق أن نص دستور فلسطين لعام ١٩٢١ على جهة التعيين وذلك بأن تشكل المحاكم وفقاً لما يقرره المندوب السامي (م ٣٩) ويبين المندوب السامي المحاكم المركزية (م ٤٠).

والى هذه المجموعة ينتمي النظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ حيث قضى بان يقوم السلطان بتعيين القضاة واعفائهم من مناصبهم(م٤٢) .

واشركت احكام دساتير اخرى الجهة المختصة في تعيين القضاة من قبل السلطة التنفيذية باستشارتهم مثال ذلك يعين الحاكم العام رئيس القضاة وقاض القضاة وأعضاء المحاكم العليا بعد التشاور مع الرئيس المختص أو الرئيس المتقاعد في قانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ (م٨٣ق١) بينما يعين مجلس السيادة قضاة محكمة الاستئناف المدنية العليا بالتشاور مع أعضائها في دستوري السودان لعامي ١٩٥٦ (م٩٢ف٣) و ١٩٦٤ (م٩٢ف٣) وهو نفس الحكم الذي قرره دستور ١٩٨٥ لمجلس رأس الدولة .

بينما قضى دستور السودان لعام ١٩٩٨ بان يعين رئيس الجمهورية رئيس القضاة ونوابه وفقا للقانون(م١٠٤ ف١) ويعين رئيس الجمهورية سائر القضاة بناءا على توصية مجلس القضاء العالي(ف٢ من م١٠٤). أما دستور السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥ فقد قرر هو الآخر ان ينشئ رئيس الجمهورية بعد التشاور في نطاق مؤسسة الرئاسة، هيئة تسمى المفوضية القومية للخدمة القضائية تتولى الادارة العامة للقضاء القومي . ويحدد القانون تكوينها ومهامها(م١٢٩ ف١)، على ان هذا الدستور قد قرر مراعاة الكفاءة والنزاهة والمصادقية طبقاً للمادة ١٣٠، التي قررت ان يعين رئيس الجمهورية بعد التشاور في نطاق مؤسسة رئاسة الجمهورية وبناءا على توصية المفوضية القومية للخدمة القضائية كل من رئيس القضاء لجمهورية السودان وقضاة المحكمة العليا القومية وكل قضاة الجمهورية(م١٣٠ ف١) .

ولم يشذ دستور السودان لعام ١٩٧٣ عن النصوص الدستورية السودانية المذكورة أعلاه إذ قضى هو الآخر بأن يعين رئيس الجمهورية ويعزل رئيس

وقضاة المحكمة العليا وقضاة الاستئناف والمحاكم الأخرى الخ (م ١٨٨) وان كان قد اختلف عنها في عدم نصه على التشاور مع أي من درجات الهيئة القضائية حيث أصبح هذا الحق من اختصاص رئيس الدولة .

وتنتمي الدساتير المغربية والدستور التونسي إلى هذه المجموعة حيث قررت اقتراح الهيئة القضائية في تعيين القضاة ، مثال ذلك يعين القضاة بمرسوم ملكي باقتراح من المجلس الأعلى للقضاء في دساتير المغرب لأعوام ١٩٦٢ (ف ٨٥) و ١٩٧٠ (ف ٨٥) و ١٩٧٢ (ف ٧٨)

و ١٩٩٢ (ف ٨٢) و ١٩٩٦ (ف ٨٢) وقد إقتربت معه في النص دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م في نصه على ان يعين الملك القضاة بأوامر ملكية بناءا على إقتراح من مجلس القضاء الاعلى . وإذا كان تعيين القضاة يتم باقتراح مجلس القضاء الأعلى في الدساتير المغربية فإن تسمية القضاة تكون بترشيح المجلس الأعلى للقضاة طبقا للفصل ٥٤ من الدستور التونسي لعام ١٩٥٩ الذي نص على أن تسمية القضاة تكون بأمر من رئيس الجمهورية بمقتضى ترشيح من مجلس القضاء الأعلى وكيفية انتدابهم يضبطها القانون.

ونصت أحكام طائفة ثالثة من دساتير البلدان العربية على حق مجلس القضاء الأعلى في تعيين القضاة او تقرير تعيينهم ، حيث يعين قضاة الحكم بقرار مجلس القضاء الأعلى في دستوري سوريا لعام ١٩٥٠ (م ١٠٩) و ١٩٦٢ (م ١٠٩) ولم يختلف دستور ١٩٥٣ في هذا النص عن الدستوريين السابقين إذ قضى هو الآخر بأن يكون تعيين القضاة بناء على قرار من مجلس القضاء الأعلى (م ١٠٩) وهو ما يوحي بأن نص الدستوريين السابقين لم يعط هذا الحق لرئيس الدولة لأنه لم يقض بذلك في حين تشير المادة ١٠٩ من دستور سوريا لعام ١٩٥٣ إلى أن يكون هذا التعيين من قبل رئيس الدولة بناء على قرار مجلس القضاء الأعلى .

ومع أن الدساتير الجزائرية قد خولت لمجلس القضاء الأعلى حق أن يقرر الشروط التي يحددها القانون تعيين القضاة ونقلهم وسير سلمهم الوظيفي في دساتير ١٩٧٦ (م ١٨٢) و ١٩٨٩ (م ١٤٦) و ١٩٩٦ (م ١٥٥) علماً بأن رئيس الدولة رئيس مجلس القضاء الأعلى في الدساتير الجزائرية في حين لم يكن ذلك في الدساتير السورية الثلاثة المشار إليها أعلاه.

وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة قررت طائفة رابعة من الدساتير العربية قيام هذه الهيئة بواسطة السلطة التشريعية إذ يتم تعيين قضاة قطر برقه يوكل على طريق النيابة إلى مجلس النواب المحلي - إلا أن الأعضاء غير المسلمين يجب عليهم الإمساك عن إعطاء الصوت أثناء الانتخابات في دستور برقه لعام ١٩١٩ (ف ٣٣) وهو نفس الحكم الذي نص عليه دستور القطر الطرابلسي لنفس العام (ف ٣١) .

واتت أحكام طائفته خامسة من دساتير البلدان العربية بنص يقضي بالجمع بين الانتخاب والتعيين للقضاة ، لقد قضى الدستور السوري لعام ١٩٢٠ بأن انتخاب الحكام وتعيينهم وأوضاعهم ودرجاتهم وكيفية ترقيةهم وانضباطهم تعين بقانون خاص يشمل جميع المقاطعات (م ١١٦) ، وتشكل المحكمة العليا عند الحاجة بأمر من الملك من ستة عشر عضو نصفهم من الشيوخ ونصفهم من رؤساء محاكم التميز والاستئناف وأعضاء التميز فقط ينتخبون من هيئات المنتسبين إليها بالقرعة (م ٩٧).

وإذا كان انتخاب أعضاء التميز بالقرعة من قبل زملائهم في الدستور السوري لعام ١٩٢٠ فإن دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٨ قد نص على أن ينتخب قضاة المحكمة العليا للجمهورية وقضاة محاكم المحافظات والمحاكم الجزائية من قبل مجالس الشعب المعينة وفقاً للدستور والقوانين ، ويعين قضاة المحاكم العسكرية من قبل هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى (م ١٢٢) زد على ذلك قرر

هذا الدستور انه يجوز سحب الثقة من قبل المجالس التي انتخبتهما إذا تبين انهم قد اخلوا بالثقة التي اوليت انيهم (نفس المادة) علماً بأن الانتخابات والتعيين المذكور أعلاه في دستور ج.ي.د.ش قد كان في الواقع يسبق قرار المكتب قرارات الحزب الحاكم الوحيد وانفرد دستور الاتحاد العربي بالنص على أن لمجلس الاتحاد أن يولف محاكم اتحادية وأخرى خاصة (م ٦٩). وكان قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة التشريع الوحيد الذي قرر تعيين قضاة المحاكم من قبل المجلس الاعلى للقضاء (م ٤٦) .

صمت عن النص على أي من الانتخاب والتعيين أحكام طائفة سادسة من الدساتير العربية وهي دساتير ج.ع.م لعام ١٩٥٨ وج.ع.ي لعام ١٩٦٣ والجزائر لنفس العام وليبيا لعام ١٩٥١ والكويت ، والبحرين لعام ١٩٧٣ وقطر لعام ٢٠٠٣ والنظام الاساسي للحكم في المملكة العربي السعودية لعام ١٩٩٣ ، والإمارات المتحدة (صمت عن النص على تعيين المحاكم في حين قضى بتعيين المحكمة العليا والنائب العام) .

(٥) درجات المحاكم:

انقسمت الأحكام الدستورية العربية إلى طائفة قررت المحاكم بجميع انواعها ، وطائفة ثانية نصت على المحكمة العليا – المحكمة الدستورية – مجلس القضاء في حين قررت أحكام طائفة ثالثة بان يرتب القانون جهات القضاء.

تغايرت الأحكام الدستورية العربية التي قررت درجات المحاكم في ترتيبها كما يلي:

قضت المادة ٦ من نظامات لبنان لعام ١٨٦١ على ان الجميع متساوون أمام القانون ونصت م ٧ منه على أن يكون في كل ناحية قاضي صلح لكل طائفة ومجلس قضائي ابتدائي في كل مقاطعة يولف من اثنتي عشر عضوا بنسبة اثنين

لكل طائفة من الطوائف المذكورة في (م ٢) من هذا النظامات يضاف إليهم عضو من المذهب البروتستانتى أو الإسرائيلى كلما كان لاحد من هذا الطوائف مصلحة أو دعوى وتكون رئاسة المجالس القضائية لكل أعضائها بدورة كل ثلاثة اشهر^١.

وإذا كانت المحاكم مشتركة لمختلف الطوائف في نظامات جبل لبنان فإن أحكام دستور القطرين الطرابلسي وبرقة لعام ١٩١٩ قد نصت على قيام المحاكم على أساس الطائفة طبقاً للفصل ٣١ من دستور طرابلس و ٣٢ من دستور برقة كما يلي:

الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية وحقوق العائلة والمواريث والمناسك الدينية ترفع إلى المحاكم الشرعية فيما يخص الوطنين المسلمين وإلى حاكم الأحبار فيما يخص الإسرائيليين.

أما أحكام دستور فلسطين لعام ١٩٢١ فقد قرر كل من محاكم الصلح - المحاكم المركزية (وهي محاكم ابتدائية) محاكم الجنايات - محاكم الأراضي ، محاكم العشائر ، المحاكم العليا وكذلك المحاكم الدينية - المحاكم الشرعية الإسلامية - المحاكم الدينية اليهودية - المحاكم الدينية المسيحية المواد (٣٩، ٥٣، ٤٥، ٥١، ٥٢، ٥٤ وم ٣ ف ٣).

ومع أن الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ قد قسم المحاكم إلى أصناف غير أن هذا التقسيم قد كان أدى بأن تنقسم المحاكم إلى المدنية - ٢ - المحاكم الدينية - ٣ - المحاكم الخصوصية (م ٦٩) وعلاوة على ذلك وزع هذا الدستور المحاكم الدينية إلى :

^١ - الطوائف الممثلة في المجلس وفقاً للمادة ٣ من النظامات هي : الماريتون ، الدروز ، الروم الكاثوليك ، الروم الارثوذكس ، المناولة ، المسلمون ، تمثل كل طائفة من هذه الطوائف بمعدلين في مجلس إدارة جبل لبنان.

١- المحاكم الشرعية الإسلامية.

٢- المجالس الروحية الطائفية (م ٧٥)

كما قضى بأن تؤلف محكمة عليا لمحاكمة الوزراء وأعضاء مجلس الأمة (م ٨١)

لم ينحصر بعض التشابه في ترتيب بعض المحاكم في دستوري فلسطين والعراق المذكورين بل وامتد إلى الدساتير الأردنية ، مثال ذلك نص دستور الأردن لعام ١٩٢٨ على أن تنقسم المحاكم إلى ثلاثة أنواع :

١- المحاكم المدنية.

٢- المحاكم الدينية.

٣- المحاكم الخاصة. (م ٣) (١١)

وعلاوة على المحاكم المذكورة أعلاه نصت أحكام دستور الأردن لعام ١٩٤٧ على الديوان الخاص الذي يتألف من وزير العدل وموظفين كبيرين من موظفي العدلية ينتخبها المجلس القضائي العالي ويجتمع هذا المجلس برائه وزير العدل (م ٥٥ ف ٣) .

في حين كان تركيب أجهزة القضاء في بعض الدساتير السورية من كل من

:

١- المحكمة العليا

٢- محكمة التمييز

٣- المحاكم الأخرى في دساتير ١٩٥٠ (م ١٠٩) و ١٩٥٣ (م ٧٨)

و ١٩٦٢ (م ١٠) ومجلس قضاء عالي في هذه الدساتير (١٢).

ومع أن أحكام دساتير السودان لأعوام ١٩٥٦ و ١٩٧٣ و ١٩٨٥ قد كرر التقسيم القضائي الذي ورد في قانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ إلى هذا الحد أو ذاك ، لقد قسم قانون الحكم الذاتي المذكور إلى قسم القضاء المدني:

١- محكمة الاستئناف المدنية العليا المنشأة بموجب م ٩٢ من الدستور.
٢- المحاكم المنشأة بموجب قانون القضاء المدني وقانون التحقيق الجنائي
وقانون محاكم الرؤساء لسنة ١٩٣١ وقانون المحاكم الأهلية لسنة ١٩٣٢
(م ٩١-٩٢ من دستور السودان لعام ١٩٥٦) .
وإضافة إلى ما تقدم يمارس القاء في الدولة :

أ- المحكمة العليا.

ب- محاكم الاستئناف.

ج- المحاكم الأخرى.

وإذا كانت أحكام الدساتير السودانية المشار إليها أعلاه قد أسهبت في
النص بالشكل المذكور فإن أحكام الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ قد قررت
تشكيل المحكمة العليا ، محاكم الاستئناف، المحاكم الأخرى (م ١٨٩) وفوق هذا
أو ذاك نص هذا الدستور على أن ينشئ رئيس الجمهورية بقانون مجلس يسمى
" مجلس القضاء الأعلى " يحدد القانون تكوينه واختصاصه (م ١٩١) وكان هذا
النص أول نص في تاريخ التشريع الدستوري السوداني. ويتكون الهيكل
القضائي في دستور السودان لعام ١٩٩٨ من محكمة عليا ومحاكم إستئناف
ومحاكم أولية أو ينظم الهيكل قانون يحدد الأقسام والاختصاصات واية مسائل
أخرى تتعلق بها (م ١٠٣). وللهيئة القضائية رئيس يسمى رئيس القضاء ويكون
بحكم منصبه رئيساً للمحكمة العليا ومجلس القضاء العالي ويكون امام مجلس
القضاء العالي مسؤولاً عن إدارة الهيئة القضائية (م ١٠٢ ف ١). يحدد القانون
تكوينه وإختصاصاته (راجع ف ٢ من المادة) .

وبخلاف ذلك قضى الدستور السوداني الانتقالي لعام ٢٠٠٥ بإنشاء محكمة
دستورية. تكون منفصلة عن السلطة القضائية واي محكمة أخرى في
البلاد (م ١١٩ ف ١-٢). وإلى جانب المحكمة العليا قرر هذا الدستور محاكم

الاستئناف القومية..الخ (م ١٢٦). زد على ذلك قضى هذا الدستور بالمفوضية القومية للخدمة القضائية(م ١٢٩) والنيابة والمحاماة النيابة العامة (م ١٣٣) .

أما أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ فقد قضت بأن يسمح بتشكيل محاكم خاصة من قبل وزير العدل إذا كانت صلاحيات هذه المحاكم قد حددت مسبقا بقانون وينطبق هذا خاصة على :

١ - تشكيل المجالس العسكرية والمحاكم العسكرية.

٢ - تشكيل المحاكم وهيئات التحكيم في قضايا خطة الاقتصاد الوطني والتجارة والاقتصاد وعلى محاكم الشعب أن تطور عملها بشكل كامل في الجمهورية في دستور ١٩٧٠ (م ١١٨) ستشكل محكمة عليا للجمهورية (نفس المادة).

وإذا كان الدستور السابق لم يحدد بوضوح ترتيب درجات المحاكم فإن دستور ١٩٧٨ قد قرر ترتيب المحاكم بكل من (المحكمة العليا - محاكم المحافظات - المحاكم الجزائية - المحاكم العسكرية (م ١٢١) .

واكتفت أحكام دستور دولة الإمارات العربية لعام ١٩٧٢ بقيام المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية الاتحادية (م ٥٨ أو م ٦٤) .

وبخلاف أحكام الطائفة الأولى من دساتير الدول العربية التي قضت بدرجات المحاكم بالشكل الذي بيناه أعلاه فإن أحكام الطائفة الثانية من الدساتير العربية قد نصت على بعض المحاكم صراحة أو بإشارات إلى مجلس القضاء الأعلى دون أن تحدد درجات الهيئة القضائية كان الدستور السوري لعام ١٩٢٠ أول نص في هذه الطائفة ينص على تأليف المحكمة العليا فقط (م ٩٧) ثم تبعه في ذلك الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ الذي قرر تأليف المجلس الأعلى (م ٨٠) .

لم تنحصر أحكام الدستورين السابقين على ذكر محكمة واحدة فقط ، بل ونصت أحكام دساتير أخرى على بعض درجات القضاء مثال ذلك قضى الدستور

التونسي لعام ١٩٥٩ بأن تتكون محكمة عليا عند اقتراف الجناية العظمى من أحد أعضاء الحكومة ويضبط القاتون صلاحية هذه المحكمة وتركيبها وإجراءاتها (ف ٥٦) في حين يضبط القاتون مجلس القضاء تركيبة واختصاصاته (م ٥٥) ومجلس الدولة (ف ٥٧) .

والى هذه الطائفة ينتمي دستور الكويت لعام ١٩٦٢ الذي نص على أن يكون للقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون (م ١٦٨) وأجاز هذا الدستور أن يبين بقانون مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الإداري والإفتاء والصياغة الخ .. (م ١٧١) بينما ترك للقانون أن يرتب المحاكم على اختلاف أنواعها (م ١٦٤) .

واقترب من هذه الأحكام حكم دستور البحرين لعام ١٩٧٣ بهذا الشأن الذي قرر هو الآخر أن ينشأ بقانون مجلس أعلى للقضاء يشرف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة لها (م ١٠٣ ف د) تاركاً للقانون أن يرتب المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ويبين وظائفها واختصاصاتها (م ١٠٢ ف أ) علماً بأن دستور البحرين لم يشر إلى مجلس الدولة الذي قرره دستور الكويت ، وإن كان دستور البحرين قد قضى باختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد القوات المسلحة الخ (م ١٠٣ ف ب) .

ومع ان احكام دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ قد كرر النص القاضي بان يرتب القاتون المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ويبين وظائفها واختصاصاتها (م ١٠٥ ف ١) فإنه قد قرر المحاكم العسكرية (ف.ب.م ١٠٥) ومحكمة دستورية (م ١٠٦) والمجلس الاعلى للقضاء يرأسه الملك (ف ح م ٣٣) واقتربت من هذا النص احكام دستور قطر لعام ٢٠٠٣ في ان يرتب القاتون المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها..الخ. بيد انه قد اضاف في نص هذه المادة ٦٢ الى اختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية التي تقع من

أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن، أن لا يمتد إلى غيرهم إلا في حالة الحكم العرفي وذلك في الحدود التي يقرها القانون (م ٦٢). كما قضى بأن يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل والمحاكم وفي الأجهزة المعاونة... الخ (م ٦٦). دون أن ينص صراحة على أن يكون الأمير رئيس هذا المجلس.

والى هذه الطائفة تنتمي أحكام دساتير المغرب التي نصت على قيام مجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا في دساتير ١٩٦٢ (ف) و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦.

وبالمقابل تباينت أحكام دساتير الجزائر في هذا الشأن مثال ذلك نص دستور ١٩٦٣ على مجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا (م ٦٣) في حين يشكل المجلس القضائي الأعلى في جميع مجالات القانون الهيئة المقومة لأعمال المجالس القضائية والمحاكم في دستور ١٩٧٦ (م ١٧٧) دون تحديد النص على المحكمة العليا، وتشكل المحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى في دستور الجزائر لعامي ١٩٨٩ (م ١٤٤ و ١٤٥) و ١٩٩٦ (م ١٥٢ و ١٥٤).

لم ينحصر الأمر على الأحكام الدستورية السابقة من هذه الطائفة، التي قررت قيام هيئة أو هئتين من سلم القضاء دون الإشارة إلى درجات المحاكم فقط، بل وامتد إلى دساتير أخرى مثال ذلك نص الدستور السوري لعام ١٩٦٩ على أن يقوم مجلس الدولة لممارسة القضاء الإداري (م ٧٤) ومجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولي في دستور ١٩٧٣ (م ١٣٢ و ١٣٩ و ١٣٨).

وكان الدستور المصري لعام ١٩٧١ قد قرر قبل الدستوري المذكور مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة دون أن يحدد درجات القضاء الأخرى تاركاً هذا الموضوع للقانون.

(م ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٢ و ١٧١) زد على ذلك نص هذا الدستور على المدعي الاشتراكي (م ١٧٩).

وبالمقابل قررت أحكام دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٧ قيام المحكمة الشرعية العليا (م ٤٣) تاركة للقانون أن يرتب جهات القضاء الخ (م ٣٩) بينما قضى دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ بالمحكمة الدستورية العليا وهيئة أو محكمة خاصة للقضاء الإداري (م ١٥٤) وترك للقانون أن يرتب جهات القضاء ودرجاتها واختصاصاتها (م ١٤٧) وسار دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ على هذا المنوال وذلك باتحصار أحكامه بهذا الشأن على أن تنشأ محكمة عليا للجمهورية ويحدد القانون كيفية تشكيلها (م ١٤٢) ويكون للقانون مجلس قضاء أعلى ينظمه القانون ويبين اختصاصاته (م ١٢٣).

والى هذه الطائفة ينتمي النظام الأساسي لسلطنة عمان لعام ١٩٩٦، الذي قضى هو الآخر بأن يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم والأجهزة المعاونة الخ (م ٣١) وإن كان قد قرر مثل الأحكام الدستورية السابقة المذكورة أعلاه من هذه الطائفة أن يرتب القانون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ويبين وظائفها واختصاصاتها، مضيفاً نصاً يقضي بأن يقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم التي تقع من أفراد القوات المسلحة الخ (راجع م ٦٢).

وهناك طائفة من الأحكام الدستورية العربية نصت على أن تعين بقانون تشكيلات المحاكم الخ كان الدستور السوري لعام ١٩٢٠ أول حكم يقضي بأن تشكيلات المحاكم ودرجاتها ووظائفها وصلاحياتها تعين بقانون خاص يشمل المقاطعات (م ١٥) وإذا كان الدستور السوري المذكور قد قرر هذا النص المسهب فإن مجموعة من دساتير هذه الطائفة اكتفت بالنص على أن يكون ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصاتها بقانون في دساتير مصر لأعوام

١٩٢٣ (م ١٢٥) ويوضح قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصاتها والشروط الواجب توفيرها فيمن يتولون القضاء فيها (م ١٣١ من دستور مصر لعام ١٩٢٣) و ١٩٣٠ (م ١١٤ و ١٢٠) و ١٩٥٦ (م ١٧٦ و ١٨٣) و ١٩٥٨ (م ٦١) ^١ و ١٩٦٤ (م ١٦٠) (١٣).

أما أحكام الدستور المصري لعام ١٩٧١ فقد أسهب في هذه النصوص من جهة وقضى بقيام المجلس الأعلى للقضاء ومجلس الدولة الخ من جهة ثانية ، لقد نص هذا الدستور على أن يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها بين شروط وإجراءات تعيينهم ونقلهم (م ١٧٦) وينظم ترتيب محكم أمن الدولة الخ (م ١٧٢).

واقتربت دساتير ج.ع.ي في نصوصها بهذا الشأن من الدساتير المصرية (عدا دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١) وذلك بما قرره دساتير ج.ع.ي بأن يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها في دستوري ١٩٦٣ (م ٥٣) و ١٩٦٤ (م ١٤٢) علماً بأن الدستور الأخير قد أضاف محاكم أمن الدولة مثل دستور مصر لعام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ (م ٣٩) و ١٩٦٧ (م ٣٩) (وان كان الدستوران الأخيران قد نصا على المحكمة الشرعية العليا) ومع أن أحكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ قد تطابقت بهذا الشأن مع أحكام دستور ١٩٦٣ . إلا أن دستور ١٩٧٠ قد أضاف قيام المحكمة الدستورية العليا (م ١٤٧) .

وقضت أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٩ بأن يرتب القانون الجهاز القضائي ويعين اختصاصاته (م ٦٨ من دستور ١٩٦٤ وم ٧١ من دستور ١٩٦٩) بيد أن دستور ١٩٦٤ قد نص على أن ينظم القانون أوضاع المحاكم

^١ - لم ينص الدستور ١٩٥٨ م على ترتيب المحاكم العسكرية.

الاستئنافية وبيان اختصاصها (م ٧٢) وبالمقابل أضاف دستور ١٩٦٩ أن يمارس مجلس الدولة القضاء الإداري وتبين شروط قضاته (م ٧٤).

وتطابقت أحكام دستور العراق لعام ١٩٦٤ مع أحكام دستور ج.ع.ي لعامي ١٩٦٣ (م ٨٦) مع إضافة الادعاء العام (م ٩٢) ودستور العراق لعام ١٩٦٨ (م ٨١ وم ٨٦) بينما أسهب دستور العراق لعام ١٩٧٠ في هذا إلا أن فنص على أن يحدد القانون طريقة تشكيل المحاكم ودرجاتها واختصاصاتها وشروط تعيين الحاكم والقضاة ونقلهم وترقيتهم ومقاضاتهم وإحالتهم على التقاعد (م ٦٠ ف ج وم ٦١) وبذلك قررت الدساتير العراقية الشائعة الادعاء العام وبالمقابل قضى قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة لعام ٢٠٠٤م بأن تشكل محكمة في العراق تسمى المحكمة الاتحادية العليا (م ٤٤ ف أ). كما يتم إنشاء مجلس أعلى للقضاء ويتولى مجلس القضاء ومحكمة التمييز الاتحادية ومحاكم الاستئناف الاتحادية (م ٤٥). ويتضمن الجهاز القضائي الاتحادي المحاكم الموجودة في أربع أقاليم كبرى، بما في ذلك محاكم الدرجة الأولى والمحكمة الجنائية المختصة ومحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز التي هي آخر درجات المحاكم باستثناء ما نصت عليه المادة ٤٤ من هذا القانون (الخاص بتشكيل المحكمة الاتحادية العليا). كما أجازت هذه المادة إقامة محاكم اتحادية أخرى (م ٤٧).

. وإلى جانب الأحكام السابقة نصت طائفة من الدساتير العربية على طرق قيام المحكمة العليا.

(٦) المحاكم العليا – المجالس القضائية في الدساتير العربية :

قبل ان نتحدث عن طرق قيام المحاكم العليا ومجالس القضاء الاعلى في الدساتير العربية نود ان نشير الى ان الدستور السوري لعام ١٩٢٠ قد كان اول حكم يقرر قيام المجلس الاعلى في تاريخ التشريع الدستوري العربي ، تبايرت بعد ذلك الاحكام الدستورية العربية في تقسيمات المحاكم وطرق قيامها بالشكل الذي سنبينه في الصفحات التالية :

طرق قيام المحكمة العليا:

اختلفت طرق قيام المحكمة العليا – الدستورية العليا – الشرعية العليا في الدول العربية ، حيث توزع قيامها الى :

أ- قامت مجموعة منها بالانتخاب والتعيين .

ب- قامت مجموعة اخرى بالانتخاب .

ج- وقامت مجموعة ثالثة بالتعيين

يعتبر الدستور السوري لعام ١٩٢٠ ، اول نص دستوري فيما نعلم يقرر قيام المحكمة العليا بالانتخاب والتعيين وذلك بما نص عليه الفصل السادس (م ٩٧) على ان تشكل المحكمة العليا عند الحاجة بأمر الملك من ستة عشر عضوا نصفهم من الشيوخ ونصفهم من رؤساء محاكم التمييز والاستئناف وأعضاء التمييز فقط ينتخبون من الهيئات المنسوبة إليها بالقرعة ، وفرع هذا الدستور المحكمة العليا الى قسمين : (اتهامي) ويشكل من سبعة أعضاء ، أربعة من الشيوخ وثلاثة من التمييز والاستئناف ، ويكون انتخاب هؤلاء بالقرعة من بين الستة عشر عضواً (وحكمي) ويشكل من التسعة الباقين (م ٩٨) وإذا كان حكم الدستور السوري لعام ١٩٢٠ بالشكل المذكور فإن الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ قد نص على قيام المجلس الأعلى في المادة (٨٠) معدلة منه لعام ١٩٢٧ بحيث يتألف المجلس الأعلى من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب

وثنائية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبتهم حسب درجات التسلسل القضائي أو باعتبار الأقدمية إذا تساوت درجاتهم يجمعون تحت رئاسة ارفع هؤلاء القضاة رتبة . أي أن هذا الدستور قد جعل القضاة المنتخبين في المجلس العالي سبعة اقل من النصف في حين يصبح الذين يتولون مناصبهم في المجلس يحكم وظائفهم اكثر من النصف .

وعلى هذا المنوال سار الدستور السوري لعام ١٩٣٠ بتشابه أحكامه العليا بالانتخاب لقسم من أعضائها من قبل السلطة التشريعية . وقيام القسم الثاني بحكم مناصبهم القضائية ، وإن كان الدستور السوري قد عكس النسبة التي وردت في الدستور اللبناني ، إذ قضى الدستور السوري بأن يكون ٨ من أعضاء المحكمة العليا ينتخبون من قبل السلطة التشريعية كل سنة وسبعة قضاة بحكم مناصبهم (م ٩٧).

وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة التي قررت قيام المحكمة (العليا) بالانتخاب والتعيين فإن أحكام مجموعة ثانية من الدساتير العربية قد نصت على انتخاب أعضاء هذه المحكمة باقتراح رئيس الدولة .

لقد قررت أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٢ م وإن :

١- تؤلف المحكمة العليا من سبعة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب من قائمة تحتوي أربعة عشر اسماً ينتقي هذه القائمة رئيس الجمهورية ، ممن توافرت فيهم المؤهلات الكافية للقيام بعبء هذا المنصب ، على أن يكونوا من حملة الشهادات العليا واتموا الأربعين من عمرهم ، زد على ذلك قررت أحكام الدستورين أن :

٢- يجري الانتخاب في جلسة خاصة وبقائمة واحدة تتضمن سبعة اسماً ، وذلك خلال عشرة ايام ، منذ وصول القائمة إلى مجلس النواب.

٣- يفوز بالانتخاب من حاز أصوات الأكثرية المطلقة ، من مجموع أعضاء المجلس.

٤- فإن لم تحصل هذه الأكثرية ، يعاد الانتخاب ، ويكتفي بأكثرية الحاضرين .
٥- فإن لم تحصل يعاد الانتخاب ثالثة ، ويكتفي حينئذ بالأكثرية النسبية (م ١١٦).

كما قررت أحكام الدستورين المذكورين أن يبقى عضو المحكمة العليا في منصبه خمس سنوات ويجوز تجديد انتخابه (م ١١٨ ف ١) بدلاً من سنة في الدستور ١٩٣٠.

ومع أن أحكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ قد اتفقت مع أحكام الدستورين السوريين المذكورين بصدد انتخاب السلطة التشريعية لأعضاء المحكمة العليا باقتراح رئيس الدولة غير انه لم يسهب في التفاصيل التي نصت عليها أحكام الدستورين السوريين في طريقة الانتخاب المذكورة وإنما اكتفى الدستور اليمني بالنص على أن تنشأ محكمة دستورية عليا تؤلف من عدد من العلماء الشرعيين وذوي الكفاءات العلية ينتخبهم مجلس الشورى ويرشحهم رئيس المجلس الجمهوري (م ١٥٥) وكانت أحكام الدساتير المغربية قد نصت على انتخاب أعضاء المحكمة العليا من قبل السلطة التشريعية ويعين رئيس الدولة رئيس هذه المحكمة بمقتضى ظهير شريف وإن كانت هذه الدساتير قد تركت لقانون تنظيمي تحديد عدد أعضاء المحكمة العليا وكيفية انتخابهم في دساتير ١٩٦٢ (ف ٨٦) و ١٩٧٠ و (ف ٩١) و ١٩٧٢ (ف ٨٩) و ١٩٩٢ (ف ٩١) و ١٩٩٦ (ف ٩١) .

وإذا كانت أحكام الدساتير العربية السابقة قد قررت قيام هذه المحاكم العليا - الخ بالجمع بين الانتخاب والتعيين في طائفة منها وبالانتخاب في الطائفة الثانية فإن أحكام الطائفة الثالثة قد قررت قيام هذه المحكمة بالتعيين وكان دستور المحاكم في السلطنة القعيطية حزموت لعام ١٩٤٠ أول تشريع فيما

نعلم يقضي بأن السلطة القضائية مخولة في شخص السلطان (م ٢) ويعين السلطان الحاكم والقاضيين (م ٤) ^١ وكان الدستور السوري لعام ١٩٥٣ ثالث حكم دستوري في تاريخ التشريع الدستوري العربي يقضي بحق رئيس الدولة تعيين أعضاء هذه المحكمة .

إذ نصت المادة ١١٣ منه على أن تؤلف المحكمة العليا من سبعة أعضاء يسمى أحدهم رئيساً ويسمى رئيس الجمهورية رئيس المحكمة العليا وأعضائها بناء على موافقة مجلس النواب ، علماً بأن هذا الدستور قد اشترط في عضو المحكمة العليا أن يكون :

- أ- متمتعاً بشروط المرشح للنيابة.
 - ب- حاملاً إجازة الحقوق من الجامعة السورية أو ما يعادلها.
 - ج- متماً للأربعين من عمره.
 - د- قد مارس القضاء والمحاماة والتدريس الجامعي أو أحد هذه الأعمال مدة لا تقل عن عشر سنوات (ف أ و ف ب م ١١٣).
- لم ينحصر الأمر على الدستور السوري المذكور في قيام المحكمة العليا بالتعيين فقط ، بل وامتد إلى مجموعة من الدساتير العربية بعد ذلك (مع تغاير في تفاصيل هذا الأمر).
- من هذه الدساتير ، أحكام دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٧ ، التي قضت بأن تشكل محكمة شرعية عليا بقرار من المجلس الجمهوري (م ٢٣) .
- ومع أن أحكام الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ قد اتفقت مع أحكام الدستورين اليمنيين في عدم تحديد عدد أعضاء المحكمة العليا غير أن الدستور الأخير قد خول لرئيس الدولة (فرد) حق هذا التعيين (بدلاً من الهيئة الجماعية

^١ لمزيد من الاطلاع راجع قائد محمد طربوش. وثائق دستورية يمنية ١٩٧٣-٢٠٠١. مكتبة العروة الوثقى. تعز ٢٠٠٣ ص ٣٢٦-٣٢٨.

لرئاسة الدولة في دستور ج.ع. ي لعام ١٩٦٥). مثال ذلك نصت المادة (٩٠) من دستور السودان لعام ١٩٧٣ على أن تتكون المحكمة العليا من رئيس ونائب رئيس وعدد كاف من القضاة الخ ، ورئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس القضاة ويعزل رئيس وقضاة المحكمة العليا ، وقضاة الاستئناف وقضاة المحاكم الأخرى الخ (م ١٨٨).

وعلى هذا المنوال سار الدستور السوداني لعام ١٩٩٨ في نصه على أن تقوم محكمة دستورية مستقلة يعين رئيس الجمهورية رئيسها وأعضائها من ذوي الخبرة العملية بموافقة المجلس الوطني (م ١٠٥ ف ١).

وسبق أن نصت أحكام دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٣ على أن تؤلف المحكمة العليا من رئيس ومن قضاة يعينهم الملك في دستوري ١٩٥١ (م ١٤٣) و ١٩٦٣ (م ١٤١) أما أحكام الدستور السوري لعام ١٩٧٣ فقد حددت أعضاء المحكمة العليا غير إنها قد اتفقت مع الأحكام الدستورية السابقة من هذه الطائفة على حق رئيس الدولة في تعيين أعضاء هذه المحكمة ، إذ تؤلف المحكمة الدستورية العليا من خمسة أعضاء يكون أحدهم رئيساً يسميهم رئيس الجمهورية (م ١٣٩). بينما قضى دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ بأن انشاء محكمة دستورية من رئيس وستة أعضاء يعينون بأمر ملكي.. الخ (م ١٠٦).

واشترط دستور دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ في تعيين أعضاء المحكمة العليا من قبل رئيس الدولة موافقة الشق الثاني من السلطة التنفيذية ومصادقة الهيئة الجماعية لرئاسة الدولة طبقاً للمادة (٩٦) منه كما يلي : يعين رئيس الاتحاد بموافقة مجلس الوزراء رئيس المحكمة العليا وسائر أعضاء المحكمة وتشكل المحكمة الاتحادية العليا من رئيس وعدد من القضاة لا يزيدون جميعاً عن خمسة يعينون بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى ويحدد القانون عدد دوائر المحكمة ونظامها وإجراءاتها .

ومع ان احكام الدستور الانتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ قد حددت عدد اعضاء قضاة المحكمة العليا فإن اصدار رئيس الجمهورية لقرار تعيين رئيس واعضاء المحكمة الدستورية يتم بالتشاور في نطاق مؤسسة رئاسة الدولة المشكلة من طرفين وفقا لاتفاق السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان ولقد نصت المادة (١١٩ ف ١) على ان تنشأ وفقا لاحكام هذا الدستور محكمة دستورية تتألف من تسعة قضاة مؤهلين ومستقلين ومن غير ذوي الانتماءات الحزبية. ويكون تعيين رئيس الجمهورية لجميع قضاة المحكمة الدستورية بالتشاور في نطاق مؤسسة الرئاسة وبناءا على توصية من المفوضية القومية للخدمة القضائية ..الخ(م ١٢١ ف ١) .

وكان قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة من التشريعات التي قررت تحديد عدد اعضاء المحكمة الاتحادية العليا ويقوم مجلس الرئاسة بتعيين اعضاء هذه المحكمة طبقاً للفقرة ٥ من م ٤٤. بان تتكون المحكمة العليا الاتحادية من تسعة اعضاء. ويقوم مجلس القضاء الاعلى اوليا بالتشاور مع المجالس القضائية للأقاليم بترشيح ما لا يقل عن ثمانية عشر الى سبعة وعشرين فرد لغرض ملء الشواغر في المحكمة المذكورة، ويقوم بالطريقة نفسها فيما بعد ترشيح ثلاثة اعضاء لكل شاغر لاحق يحصل بسبب الوفاة والاستقالة او العزل. ويقوم مجلس الرئاسة بتعيين اعضاء هذه المحكمة وتسمية احدهم رئيساً لها. وفي حالة رفض أي تعيين يرشح مجلس القضاء الاعلى مجموعة جديدة .

وقررت أحكام طائفة ثالثة من الدساتير العربية قيام المحاكم العليا – الدستورية الخ دون أن تقضي بطريقة قيامها ، لقد أشار الدستور الجزائري لعام ١٩٦٣ إلى المحكمة العليا عند النص على تكوين مجلس القضاء الأعلى دون أن ينص على طريقة قيامها الخ (م ٦٥).

بينما نص الدستور المصري لعام ١٩٧١ على أن ينظم القانون كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا وبين الشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم (م ١٦٧) علما بأن الدستور التونسي لعام ١٩٥٩ قد كان نص على أن تتكون المحكمة العليا عند اقتراف الخيانة العظمى من أحد أعضاء الحكومة ، ويضبط القانون صلاحيات هذه المحكمة وتركيبتها واجراءاتها (ف ٥٦) دون أن يعطيها هذا الدستور الصفة المستمرة.

وتنتمي احكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ الى هذه الطائفة ، اذ تشكل الدولة محكمة عليا للجمهورية في دستور ١٩٧٠ (م ١١٨) في حين أتى ذكر المحكمة العليا في دستور ١٩٧٨ من خلال النص على أن يمارس القضاء في ج.ي.د.س من قبل المحكمة العليا ومحاكم المحافظات والمحاكم الجزائية والمحاكم العسكرية (م ١٢١) ولم يشذ عن هذا الحكم دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ اذ نص على أن تنشأ محكمة عليا للجمهورية ويحدد القانون كيفية تشكيلها (م ١٢٤).

وانحصرت احكام دساتير الجزائر (عدا دستور ١٩٦٣) اما في النص على ان تمثل المحكمة العليا الهيئة المقومة لاعمال المجالس القضائية والمحاكم في دستور ١٩٧٦ (م ١٥٢) او النص على أن تؤسس محكمة عليا للدولة تقضي بمحاكمة رئيس الجمهورية من الاعمال التي يكون وصفها بالخيانة النص في دستور ١٩٩٦ (م ١٨٥).

وانفرد دستور الاتحاد العربي لعام ١٩٥٨ بالنص على أحكام لم تقض بتعيين أعضاء المحكمة العليا وانتخابهم حيث قررت المادة ٥٨ منه (ف أ) أن تتألف محكمة عليا من رئيس وستة قضاة ثلاثة منهم من محكمة التمييز في كل من دولتي الاتحاد أو من كان في مستواهم من كبار رجال القانون .

وصممت عن النص على قيام المحكمة العليا ، الدستورية الخ . أحكام ٢٦ وثيقة دستورية عربية مثل عهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١ و دساتير مصر لاعوام ١٩٢٣ و ١٩٣٠ و ١٩٥٦ و ١٩٥٨ و ١٩٦٤ و العراق لاعوام ١٩٢٥ و ١٩٥٨ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٠ و الأردن لاعوام ١٩٢٨ و ١٩٤٧ و ١٩٥٢ و الميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨ في اليمن^١ . وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ و دساتير السودان لاعوام ١٩٥٦ و ١٩٨٥ و السلطنة الحجبية لعام ١٩٥٢ و اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩ و دثينة لعام ١٩٦٢ و مستعمرة عدن لنفس العام و ج.ع.ي لعامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و الكويت لعام ١٩٦٢ و قطر لعامي ١٩٧٢ و ٢٠٠٣ و البحرين لعام ١٩٧٣ و النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ .

(٧) مجلس القضاء الأعلى :

يمكن إرجاع تاريخ النص على قيام مجلس القضاء إلى الدستور الأردني لعام ١٩٤٧ ، الذي أشار إلى مجلس القضاء العالي في النص الخاص بالديوان الذي يتألف من وزير العدل وموظفين كبيرين من موظفي العدلية ينتخبهما المجلس القضائي العالي الذي يجتمع برئاسة وزير العدلية (م ٥٥ ف ٣)

وإذا كان الدستور الأردني المذكور قد أشار بشكل عابر إلى مجلس القضاء الأعلى وحصره في وزارة العدل فإن الأحكام الدستورية العربية ، التي استلهمت كثيراً من التشريع الفرنسي بعد صدوره عام ١٩٤٦

^١ - لم يعثر على قانون القضاء الذي صدر في السلطنة القعظبية سابقاً، عام ١٩٤٠ وكان أحد القوانين الثلاثة التي يتألف منها دستور السلطنة المذكورة لهذا لم ندرجه في المقالات الخاصة بشأن السلطة القضائية.

قد قررت قيام مجلس القضاء الأعلى من حيث المبدأ غير أنها قد تباينت في تفاصيل تلك الأحكام.

ابتدأت الأحكام الدستورية العربية التي قررت قيام مجلس القضاء الأعلى بالنص على أن يؤلف مجلس قضاء أعلى من سبعة أعضاء.

أ- رئيس المحكمة العليا رئيساً .

ب- اثنين من أعضاء المحكمة العليا.

ج- أربعة من قضاة محكمة التمييز الأعلى رتبة.

في دستاتير سوريا لعام ١٩٥٠ (م ١٢٨) و ١٩٥٣ (م ١١٨) و ١٩٦٢ (م ١٢٨) .

بينما اكتفت مجموعة من الأحكام الدستورية العربية بالنص على مجلس أعلى للقضاء دون أن توضح عدد أعضائه من حيث المبدأ غير أنها قد تباينت في تفاصيل النصوص الخاصة بذلك مثل النص على مجلس أعلى للقضاء بضبط القانون تركيبه واختصاصاته في دستور تونس لعام ١٩٥٩ (ف ٥٥) ويكون للقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون في دستور الكويت لعام ١٩٦٢ (م ١٦٨) وينشأ بقانون مجلس أعلى ينظمه القانون في دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ (م ١٢٣) ويكون للقضاء مجلس أعلى في النظام الأساسي للدولة بسلطنة عمان لعام ١٩٩٦ (م ٦٦) في حين قرر الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ أن ينشئ رئيس الجمهورية بقانون مجلس يسمى (مجلس القضاء العالي الخ (م ١٩١) . ويتم إنشاء مجلس أعلى للقضاء ويتولى دور مجلس القضاء ويشرف المجلس الأعلى للقضاء على القضاء الاتحادي. بتشكيل هذا المجلس من رئيس المحكمة العليا، رئيس ونواب محكمة التمييز الاتحادية ورؤساء المحكمة الاتحادية العليا المجلس الأعلى للقضاء ، وفي حالة غيابه يترأس المجلس رئيس محكمة التمييز الاتحادية (م ٤٥) من قانون إدارة الدولة العراقية لعام ٢٠٠٤ . وقد سبق ان نص

الدستور السوداني لعام ١٩٩٨ على انه:- للهيئة القضائية مجلس يسمى مجلس القضاء العالي يحدد القانون تكوينه واختصاصه (م ١٠٢ ف ٢).

في حين قضى دستور السودان لعام ٢٠٠٥ م بان:- ينشئ رئيس الجمهورية بعد التشاور في نطاق مؤسسة الرئاسة هيئة تسمى المفوضية القومية للخدمة القضائية تتولى الادارة العامة للقضاء القومي ويحدد القانون تكوينها ومهامها (م ١٢٩ ف ١).

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة لم تقرر نص أن يكون رئيس الدولة رئيس المجلس الأعلى للقضاء فإن أحكام طائفة قانية من الدساتير العربية قد نص على أن يكون رئيس الدولة رئيس المجلس الأعلى للقضاء من حيث المبدأ ، واختلفت في تفاصيل أحكامها بهذا الشأن ، وكان دستور الجزائر لعام ١٩٦٣ ثاني الأحكام الدستورية العربية التي قررت ذلك حين نص على ان يتألف مجلس القضاء الأعلى من رئيس الجمهورية ووزير العدل ، الرئيس الأول للمحكمة العليا ، وكيل الدولة العام لديها ومحام لدى المحكمة العليا واثنين من رجال القضاء أحدهما من قضاة الصلح ينتخبان من طرف زملائهم على المستوى الوطني وستة أعضاء تنتخبهم لجنة العدل الدائمة في المجلس الوطني من بين أعضائها (م ٦٥) علماً بأن أول نص دستوري يقضي بأن يكون رئيس المجلس الأعلى للقضاء في الدساتير العربية دستور المغرب لعام ١٩٦٢ .

وإذا كان الدستور الجزائري المشار إليه قد أسهب في تشكيل مجلس القضاء الأعلى وجمع في عضوية هذا المجلس بين الأعضاء بحكم مناصبهم وبين المنتخبين من لجنة العدل في السلطة التشريعية من زملاء المهنة ، فإن الدساتير الجزائرية الأخرى قد أوجزت في النصوص بهذا الشأن مثال ذلك يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء ويتولى وزير العدل نيابة رئيس المجلس (م ١٨١) في دستور ١٩٨٩ بالنص على أن يرأس رئيس الجمهورية

المجلس الأعلى للقضاء (م ١٤٥) فقط ثم أضاف دستور ١٩٩٦ نصا يقضي بأن يحدد قانون عضوي تشكيل المجلس الأعلى للقضاء (م ١٥٧) ، ويرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء (م ١٥٤) دون الإشارة إلى وزير العدل في نيابة رئيس المجلس.

وكما سبق القول أن الدستور المغربي لعام ١٩٦٢ قد كان أول دستور يقضي بأن يكون رئيس الدولة رئيس مجلس القضاء الأعلى وذلك مثل الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ ، على أن الدساتير المغربية قد اختلفت هي الأخرى في تفاصيل الأحكام الخاصة بالنص على أعضاء هذا المجلس ، فالملك يرأس المجلس الأعلى للقضاء ويتألف بالإضافة إلى الرئيس من وزير العدل خليفة رئيس المجلس الأعلى للقضاء – النائب العام لدى المجلس الأعلى – رئيس الغرفة الأولى بالمجلس الأعلى – نائبين ينتخبهما قضاة المحاكم من بينهم في دستور ١٩٦٢ (ف ٨٦) و ١٩٧٠ (ف ٨٦) بينما صمت دستور ١٩٧٢ عن أن يكون في عضوية هذا المجلس النائب العام ورئيس الغرفة الأولى (ف ٨).

ومع أن أحكام دستور ١٩٩٢ قد اتفقت مع الدساتير السابقة الذكر في النص على أن الملك رئيس المجلس ووزير العدل نائب له ، غير أنه عدل بعض الأحكام الأخرى الخاصة بتشكيل المجلس حيث يدخل في عضوية هذا المجلس الرئيس الأول للمجلس الأعلى ورئيس الغرفة الأولى في المجلس الأعلى وممثلين من قضاة محاكم الاستئناف ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم – وأربعة ممثلين لقضاة محاكم أول درجة ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم (ف ٨٤).

أما دستور المغرب لعام ١٩٩٦ فقد أضاف إلى عضوية المجلس الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى. وحصر التمثيل في اثنين من قضاة محاكم الاستئناف في الفصل ٨٦ كما يلي :- يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء ويتألف هذا المجلس بالإضافة إلى رئيسه من وزير العدل نائباً للرئيس – الرئيس

الاول للمجلس الاعلى- الوكيل العام للملك لدى المجلس الاعلى- ممثلين اثنين لقضاة محاكم الاستئناف ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم اربعة ممثلين لقضاة محاكم اول درجة ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم .

واتفقت احكام دستوري مصر لعام ١٩٧١ وسوريا لعام ١٩٧٣ في النص على أن يرأس رئيس الدولة مجلس القضاء الاعلى. لقد نصت المادة ١٧٣ من دستور مصر لعام ١٩٧١ على أن يقوم بشؤون هيئات القضاء مجلس اعلى برئاسة رئيس الجمهورية وبين القانون طريقة تشكيلة واتفقت احكام دستور سوريا لعام ١٩٧٣ مع الدستور المصري في هذا الشأن وان كان الدستور الأخير قد أوجز في هذا الصدد ، حيث يرأس رئيس الجمهورية مجلس القضاء الاعلى ويبين القانون طريقة تشكيلة (م ١٣٢).

لم ينحصر الامر على ما تقدم فقط وقررت مسائل اخرى ان يكون مجلس القضاء الاعلى مثال ذلك يرأسه الملك المجلس الاعلى للقضاء، ويعين القضاة باوامر ملكية بناءا على اقتراح من مجلس الاعلى للقضاء في مسائل التحريين لعام ٢٠٠٢ (م ٣٣ ف ح) دون ان يحدد اعضاء هذا المجلس .

ومع ان دستور قطر لعام ٢٠٠٣م قد قضى بقيام مجلس اعلى للقضاء غير انه بخلاف دستور البحرين المذكور اعلاه لم يقضي بان يكون رئيس الدولة رئيس مجلس القضاء الاعلى حيث نصت المادة ١٣٧ منه على ان يكون للقضاء مجلس اعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم والأجهزة المعاونة لها ويبين القانون تشكيلة وصلاحياته واختصاصاته. وقد سبق ان قرر ذلك دستور الكويت لعام ١٩٦٢ في نصه على ان يكون للقضاء مجلس اعلى ينظمه القانون ويعين صلاحياته (م ١٦٨) وعلى هذا سار النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ في نصه على ان يكون للقضاء مجلس اعلى يشرف على

حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة ويبين القانون صلاحياته في الشؤون الوظيفية للقضاء والادعاء (م ٦٦) .

وصممت طائفة من الدساتير العربية عن النص على مجلس القضاء الأعلى مثل دساتير مصر لآعوام ١٩٢٣ و١٩٣٠ و١٩٥٦ و١٩٥٨ و١٩٦٤ وسوريا للأعوام ١٩٢٠ و١٩٣٠ و١٩٦٤ و١٩٦٩ والعراق للأعوام ١٩٢٥ و١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧٠ وقانون الحكم الذاتي في السودان لعام ١٩٥٣ ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦ و١٩٦٤ و١٩٨٥ و١٩٩٨ و٢٠٠٥ و ج.ع.ي لعام ١٩٦٣ و ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و١٩٧٨ . والنظام الأساسي للسلطة في سلطنة عمان لعام ١٩٥٦ ، ودستور الامارات لعام ١٩٧٢ .

(٨) مجلس الدولة :

تكاد تكون الأحكام الدستورية العربية التي قررت قيام مجلس الدولة أقلية ضئيلة إذا ما قورنت بالدساتير العربية التي قضت بقيام هيئات القضاء ، وكان دستور تونس لعام ١٩٥٩ أول تشريع دستوري فيما نظم ينص على أن يتركب مجلس الدولة من هئتين :

الأولى قضائية إدارية تنظر في النزاعات التي تنشأ بين الأفراد من جهة وبين الدولة أو الجماعات العمومية من جهة أخرى في تجاوز الإدارة سلطتها. الثانية دائرة المحاسبات تتولى مراجعة حسابات الدولة وترفع تقريراً في ذلك إلى رئيس الجمهورية وإلى مجلس الأمة ، ويحدد القانون تركيب مجلس الدولة وإجراءاته ومشمولات أنظاره (فصل ٥٧) .

وإذا كان مجلس الدولة التونسي بالشكل المشار إليه أعلاه فإن الدستوريين السوريين لعامي ١٩٦٩ (م ٧٤) و ١٩٧٣ (م ١٣٨) قد قرر قيام مجلس الدولة بإيجاز. بينما يعتبر مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل

بالمنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية في دستور مصر لعام ١٩٧١ (م ١٧٢).

وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية السابقة قد قضت بقيام مجلس الدولة صراحة مع اختلاف مهامه بين دستور وآخر فإن دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ لم يقرره نصا وإنما اكتفى بالنص على أن ينظم القانون الفصل في الخصومات الإدارية بواسطة هيئة أو محكمة خاصة يبين القانون نظامها وكيفية ممارستها للقضاء (م ١٥٤) فقط.

(٩) المجلس الدستوري – الغرفة الدستورية :

يمكن القول بأن بعض دساتير الجزائر والمغرب قد نصت على قيام المجلس الدستوري وكان دستور المغرب لعام ١٩٦٢ ، أول نص يقرر أن تؤسس بالمجلس الأعلى غرفة دستورية يرأس هذه الغرفة الرئيس الأول للمجلس الأعلى (ف ١٠٠) تشمل الغرفة الدستورية بالإضافة إلى الرئيس – قاضي من الغرفة الإدارية للمجلس الأعلى وأستاذ بكلية الحقوق يعينان بمرسوم ملكي لمدة ستة سنوات وعضوين يعين أحدهما رئيس مجلس النواب ، ويعين الآخر رئيس مجلس المستشارين وذلك في مستهل مدة النيابة أو اثر كل تجديد جزئي (ف ١٠١) .

وبالمقابل تشمل الغرفة الدستورية بالإضافة إلى الرئيس ثلاثة أعضاء يعينهم رئيس مجلس النواب في مستهل مدة النيابة بعد استشارته لغرفة المجلس في دستور المغرب لعام ١٩٧٢ (م ٩٥) .

وإذا كان أعضاء هذه الغرفة في دستور ١٩٦٢ وثلاثة في دستور ١٩٧٢ فقد ارتفع عددهم إلى أربعة في دستور ١٩٩٢ ، إذ يقام مجلس دستوري يتألف من أربعة أعضاء يعينهم الملك لمدة ست سنوات بعد استشارة الغرفة النيابية ، وعلاوة على الأعضاء المشار إليهم أعلاه يعين الملك رئيس المجلس الدستوري

لنفس المدة ويجدد كل ثلاث سنوات نصف كل فئة من أعضاء المجلس الدستوري (ف٧٧) .

وبالمقابل نص دستور المغرب لعام ١٩٩٦ على ان يتألف المجلس الدستوري من ستة اعضاء يعينهم الملك لمدة تسع سنوات بدلا من اربعة سنوات في دستور ١٩٩٢ واطافة الى ذلك قضى هذا الدستور بستة اعضاء يعين ثلاثة منهم رئيس مجلس النواب وثلاثة رئيس مجلس المستشارين لنفس المدة بعد إستشارة الفرق، ويتم كل ثلاث سنوات تجديد كل فئة من اعضاء المجلس الدستوري، يختار الملك رئيس المجلس الدستوري من بين الاعضاء الذين يعينهم . مهمة رئيس واعضاء المجلس الدستوري غير قابلة للتجديد (ف٩٩) .

وعلى هذه الشاكلة تغايرت الأحكام الدستورية المغربية بصدد التعيين لهذا المجلس بالشكل المشار إليه . وأنت الأحكام الدستورية الجزائرية التي قررت المجلس الدستوري بنصوص تغايرت هي الأخرى في عدد اعضاء المجلس وجهة التعيين حيث إذا كان دستور الجزائر لعام ١٩٦٣ قد قرر ان يتألف المجلس الدستوري من الرئيس الأول للمحكمة العليا ورئيس الحجرتين المدنية والإدارية في المحكمة العليا وثلاثة نواب يعينهم المجلس الوطني وعضو هيئة رئيس الجمهورية (م٦٣) فإن دستور ١٩٨٩ قد قضى بأن يتكون المجلس الدستوري من سبعة أعضاء اثنان تنتخبهما المحكمة العليا من بين أعضائها (م١٥٤) ثم ارتفع عدد هذا المجلس الى ٩ في دستور ١٩٩٦ يعين رئيس المحكمة العليا عضوا واحدا وينتخب مجلس الدولة عضوا (م١٦٤) . وصممت الأحكام الدستورية العربية الأخرى عن النص على ذلك .

وإذا عدنا إلى المجلس الدستوري في الجمهورية الفرنسية الخامسة فإنه يتألف من رؤساء الجمهورية السابقين وتسعة أعضاء يجري تعيين الثلث من قبل رئيس الجمهورية ويعين الثلث الثاني من قبل رئيس الجمعية الوطنية ، ويعين الثلث الأخير من قبل رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس المجلس ، مدة المجلس ٩ سنوات.

انتخاب رئيس المحكمة:

انفردت أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٢ بالنص على أن تنتخب المحكمة العليا بأكثرية أعضائها المطلقة رئيسا من بين أعضائها لمدة خمس سنوات (م ١١٩) في حين صممت عن النص على ذلك الأحكام الدستورية العربية التي قررت انتخاب تلك المحاكم.

أداء اليمين الدستورية :

من المعروف أن عمل أي هيئة دستورية لا يقوم إلا بعد أداء اليمين الدستورية من قبل أعضائها وعلى هذا الحال تبدأ أعمال المحكمة العليا بعد قيام أعضائها بأداء اليمين الدستورية.

لكن الدساتير العربية التي قضت بقيام المحكمة العليا قد اختلفت في شأن النصوص المتعلقة بأداء اليمين الدستورية ، إذ قررت أحكام ١٢ دستور عربي قيام رئيس المحكمة الدستورية - العليا وأعضائها بأداء اليمين الدستورية من حيث المبدأ مثل دساتير سوريا لأعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ و ١٩٧٣ وليبيا لعام ١٩٥١ والسودان ١٩٥٣ و ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٧٣ و ١٩٨٥ و ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ في حين صممت عن النص على ذلك دساتير سوريا لعامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ والعراق لعام ١٩٢٥ وتونس لعام ١٩٥٩ والمغرب لأعوام ١٩٦٢ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ والجزائر لأعوام ١٩٦٣ و ١٩٦٧ و ١٩٨٩ و ١٩٩٦ وليبيا لعام ١٩٦٣ و ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٧ و ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ و ج.ي.ل لعام ١٩٩٠. والاردن لعام ١٩٥٢ والنظام الاساسي لسلطنة عمان لعام ١٩٩٦ وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة لعام ٢٠٠٤ ودستوري السودان لعامي

١٩٩٨ و ٢٠٠٥ والبحرين لعامي ١٩٧٣ و ٢٠٠٢ وقطر لعامي ١٩٧٤ و ٢٠٠٣ والكويت لعام ١٩٦٢ .

وتغايرت الأحكام الدستورية العربية التي قررت أداء رئيس المحكمة العليا وأعضائها اليمين الدستورية بالشكل التالي:

نصت أحكام المجموعة الأولى من الدساتير العربية على أن يؤدي رئيس المحكمة العليا اليمين الدستورية أمام السلطة التشريعية بحضور رئيس الدولة في دساتير سوريا لعامي ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ وج.ع.ي لعام ١٩٧٠ ، إذ يقسم رئيس وأعضاء المحكمة العليا أمام مجلس النواب في جلسة خاصة يحضرها رئيس الجمهورية أقسم بالله العظيم ان احترم دستور البلاد وقوانينها وأقوم بواجبي بتجرد وأمامه في دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٢ (م ١٢١) وهو نص القسم الذي قضى به دستور سوريا لعام ١٩٥٣ مع إضافة إلى بداية القسم القائل أقسم بالله العظيم وبشرفي (م ١١٥).

ومع أن أحكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤ قد اتفقت مع الدساتير السورية المذكورة في النص على أن يقسم رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية العليا أمام مجلس الشورى في جلسة خاصة يحضرها رئيس المجلس الجمهوري غير أن صيغة القسم قد اختلفت بالشكل التالي:

((أقسم بالله العظيم أن أكون متمسكاً بكتاب الله وسنة رسوله مخلصاً لديني ووطنى وأمتي وأن أحافظ على النظام الجمهوري ومبادئ الثورة وأن احترم دستور البلاد وقوانينها وأن أكون أميناً حريصاً على حريات الأمة ومصالحها وأموالها وكرامتها وأن ابذل جهدي وكلما لدي من قوة للمحافظة على سيادة واستقلال الوطن والدفاع عن سلامة أراضيه والله على ما أقول شهيد)) (م ١٥٦)

ونصت أحكام مجموعة ثانية من الدساتير العربية التي قررت أداء اليمين الدستورية على أن يكون أداء اليمين الدستورية من قبل رئيس وأعضاء المحكمة أمام رئيس الدولة بحضور رئيس السلطة التشريعية ، وكان الدستور السوري لعام ١٩٧٣ نموذج هذه المجموعة وذلك بنص في المادة ١٤٣ على أن يؤدي رئيس المحكمة الدستورية العليا وأعضائها اليمين الدستورية العليا أمام رئيس الجمهورية وبحضور رئيس مجلس الشعب قبل توليهم عملهم القسم التالي: أقسم بالله العظيم أن احترم دستور البلاد وقوانينها وأقوم بواجبي بتجرد وأمانة.

وكان الدستور الليبي لعام ١٩٥١ نموذج مجموعة ثالثة من الدساتير العربية التي قررت أداء رئيس وأعضاء المحكمة العليا اليمين الدستورية لكن هذا الدستور قد قضى بأن يكون أداء اليمين هذا أمام رئيس الدولة دون الإشارة إلى حضور رئيس السلطة التشريعية لقد نصت أحكام المادة ١٢٤ منه على أن يحلف الرئيس وأعضاء المحكمة العليا قبل توليهم مناصبتهم اليمين الدستورية أمام الملك .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل وامتد التباين إلى هذه المجموعة حيث نصت أحكام القانون الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ على أن يؤدي أعضاء المحاكم المدنية والفرعية القسم أو الإعلان أمام رئيس القضاء (م ٨٤ ف ١) وقد قررت أحكام دساتير السودان لاعوام ١٩٥٦ (م ٩٥) و ١٩٦٤ (م ٩٥) و ١٩٧٣ أن يؤدي رئيس القضاء اليمين الدستورية أمام رئيس الدولة لقد ورد نفس القسم الذي كان في قانون الحكم الذاتي مع اختلاف أن الدساتير الجديدة قد سنت في عهد الاستقلال ولهذا كانت تأدية اليمين الدستورية أمام رئيس الدولة بدلا من أمام الحاكم العام الذي أتى في القانون الذاتي لعام ١٩٥٣ .

ولم يشذ عن هذه النصوص دستور السودان لعام ١٩٧٣ حين قرر هو الآخر أن يؤدي رئيس وأعضاء المحاكم العليا ومحاكم الاستئناف القسم أمام رئيس الجمهورية في حين يؤدي بقية القضاة نفس القسم أمام القضاء العالي: (م ١٩٥).

وكان دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ ، الوحيد الذي نص على أن ينظم القانون جملة من الأحكام منها اليمين التي يؤديها قضاة هذه المحاكم (م ١٠٣) دون أن ينص على أمام من يؤدي هذا القسم ونصه بأن هذا الدستور قد قرر قسم المجلس الأعلى للاتحاد وقسم أعضاء المجلس الوطني الاتحادي.

اجتماع المحكمة :

نصت أحكام دستورين عربيين على اجتماع المحكمة العليا من بين جميع الأحكام الدستورية العربية التي قضت بقيام المحكمة العليا - الدستورية الخ . زد على ذلك تباينت أحكام الدستورين في نصوصهما بهذا الشأن من حيث المبدأ غير أن أحكام الدستورين قد تباينت في النصوص حيث إذا كان الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ قد قضى بأن تجتمع المحكمة العليا بإرادة ملكية تصدر بناء على قراراتها قرار صادر من مجلس النواب بأكثرية ثلثي الآراء من الأعضاء الحاضرين في كل قضية على حده الخ (م ٨٣) في حين انحصرت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٣٠ بالنص على أن تلتزم المحكمة العليا برئاسة أعلى القضاة رتبة وتتخذ قراراتها بأكثرية عشرة أصوات (م ١٩٧) .

والى جانب اجتماع المحكمة نصت أحكام طائفة من الدساتير العربية على جلسات المحاكم.

جلسات المحاكم :

تكاد تكون الأحكام الدستورية العربية قد انقسمت إلى طائفتين بشأن جلسات المحاكم قررت طائفة منها جلسات المحاكم ٢٨ دستور وصمت طائفة أخرى عن النص على ذلك ٣٨ دستور وتوزعت الطائفة الدستورية التي قضت بجلسات المحاكم إلى مجموعات قررت المجموعة الأولى أن : جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للنظام العام أو المحافظة على الآداب في دساتير مصر لآعوام ١٩٢٣ (م ١٢٩) و ١٩٣٠ (م ١١٨) و ١٩٥٦ (م ١٧٧) و ١٩٥٨ (م ٦٢) و ١٩٦٤ (م ١٥٤) و ج.ع.ي لآعوام ١٩٦٣ (م ٥٤) و ١٩٦٤ (م ٥٤) و ١٩٦٥ (م ٤٠) و ١٩٦٧ (م ١٤٠) والأردن لعام ١٩٥٢ (م ١٠٠ ف ٢) وليبيا لعام ١٩٦٣ (م ١٤٤) والعراق لعامي ١٩٦٤ (م ٨٧) و ١٩٦٨ (م ٨١) والسودان لعام ١٩٧٣ (م ١٩٤) علما بأن الدستور الأخير قد أضاف مقضيات الأمن العام واقترب من النص الأخير هذا دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٠ حين قضى بأن المحاكمات علنية باستثناء بعض الحالات التي يحددها القانون واقتضت ذلك طبيعة النزاع إذا تعرض أمن الدولة والآداب العامة للخطر (م ١٢٢).

ومع أن أحكام المجموعة الثانية من الدساتير العربية قد أوجزت في النصوص الخاصة بجلسات المحكمة فإنها قد تباينت في تفاصيل النصوص الموجزة مثال ذلك قضى الدستور السوري لعام ١٩٢٠ بأن المحاكمات تجري بصورة علنية ماعدا المحاكمات التي يجيز القانون إجراءاتها سرا (م ١١٨) .

لقد أضافت أحكام المجموعة الثانية إلى النص الذي قرره المجموعة الأولى نص : أن لا يكون النطق بالحكم في جلسة علنية (*) (إذ كان نص هذه الأحكام كما يلي : جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجعلها سرية مع مراعاة النظام العام أو المحافظة على الآداب وفي جميع الأحوال يكون النطق

بالحكم في جلسة علنية كما هو الحال في دساتير مصر لعام ١٩٧١ (م ١٦٩) وج.ي لعام ١٩٩٠ (م ١٢٥) والنظام الأساسي لسلطنة عمان لعام ١٩٩٦ (م ٦٣) وقطر لعام ٢٠٠٣ (م ٣٣).

واكتفت أحكام المجموعة الثالثة بالنص على أن جلسات المحاكم علنية إلا في الأحوال الاستثنائية التي بينها القانون في دساتير الكويت لعام ١٩٦٢ (م ١٦٥) والبحرين لعامي ١٩٧٣ (م ١٠٢) و ٢٠٠٢ (م ١٠٥ ف ج) وج.ي.د.ش. لعام ١٩٧٨ (م ١٢٦).

أما أحكام المجموعة الرابعة فقد أجازت نشر أحكام المحاكم كما يلي : يجب أن تجري جميع المحاكمات علناً إلا إذا وجد سبب من الأسباب المبينة قانوناً في جواز عقد جلسات المحاكمة سراً ويجوز نشر أحكام المحاكم والمرافعات إلا ما يعود منها إلى الجلسات السرية في دستور العراق لعام ١٩٢٥ (م ٧٨) وقد اتفقت معه في المضمون أحكام دستوري الأردن لعامي ١٩٢٨ (م ٤٩) و ١٩٤٧ (م ٥٩) .

واكتفى دستور دولة الإمارات العربية المتحدة بالنص على أن تعقد المحكمة العليا جلساتها بمقر عاصمة الاتحاد ويجوز الاستثناء أن تعقد عند الاقتضاء في أية عاصمة من عواصم الإمارات (م ١٠٠) دون الإشارة إلى أن تكون هذه الجلسات علنية أو سرية .

وصمت عن النص على جلسات المحاكم أحكام كل من نظمات جبل لبنان ودستور لبنان لعام ١٩٢٦ وعهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١ ودستور ١٩٥٩ ودساتير قطر الطرابلسي لعام ١٩١٩ وبرقة لنفس العام وبرقة لعام ١٩٥٠ والمملكة الليبية المتحدة لعام ١٩٥١ وسوريا لالعوام ١٩٣٠ و ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ و ١٩٦٤ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣ وقانون الحكم الذاتي في السودان لعام ١٩٥٣ ودساتير ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٨٥ والاتحاد العربي لنفس العام واتفاق

الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق لعام ١٩٦٣ و ١٩٧٠ واتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١ وج.ع.ي لعام ١٩٧٠ والمغرب لاعوام ١٩٦٢ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ والجزائر لاعوام ١٩٦٣ و ١٩٧٦ و ١٩٨٩ و ١٩٩٦. وقطر لعام ١٩٧٢ وقانون إدارة الدولة العراقية للفترة المؤقتة ودستوري السودان لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ م.

وإذا كان التغير بالشكل المذكور أعلاه في جلسات المحاكم فما هي مدة المحكمة.

مدة صلاحيات المحكمة:

سادت الأحكام الدستورية العربية في التغير الموجود بالأحكام الدستورية العربية بشأن مدة عضوية المحكمة العليا - الدستورية الخ من عدم النص على ذلك.

لقد قررت أحكام دساتير عربية (كلها سورية) مدة عضوية المحكمة العليا في منصبه سنة في دستور ١٩٣٠ إلى مدة خمس سنوات يجوز تجديدها في دساتير سوريا لاعوام ١٩٥٠ (م ١١٨ ف ١) و ١٩٥٣ (م ١١٤ ف ٣) و ١٩٦٢ (م ١١٨ ف) ثم انخفضت هذه المدة إلى أربع سنوات قابلة للتجديد في الدستور السوري لعام ١٩٧٣ (م ١٤١).

وبالمقابل صممت عن النص على ذلك الأحكام الدستورية العربية الأخرى وإلى جانب النصوص الدستورية العربية بتحديد المرتبات والانتداب والشغور والفصل والتقاعد.

المرتبات:

كان الدستور الليبي لعام ١٩٥١ ، الدستور الوحيد من الدساتير العربية فيما نعلم الذي نص على ان يحدد بقانون اتحادي المرتبات الأصلية والإضافة والقواعد الخاصة بالإجازات ومعاشات التقاعد والمكافآت لقضاة المحكمة العليا ولا يجوز تعديل شئ منها بما يضر بأحدهم (م ١٤٩).

الانتداب:

بالإضافة إلى النص الذي قرره الدستور الليبي أن يحدد القانون المرتبات قضى هذا الدستور بانتداب القضاة في حالة غياب رئيس المحكمة أو أحد أعضائها طبقاً للمادتين ١٤٩ و ١٥٠ بأنه : في حالة غياب رئيس المحكمة أو حدوث ما يمنعه من تأدية وظيفته للملك أن ينتدب أحد أعضاء المحكمة لمباشرة اختصاص الرئيس (م ١٤٩) وللملك في حالة غياب أحد قضاة المحكمة أو حدوث ما يمنعه من تأدية وظيفته أن ينتدب بعد استشارة الرئيس من يحل محله مدة غيابه ويتمتع العضو المنتدب بجميع ميزات قضاة المحكمة مدة انتدابه (م ١٥٠).

الشغور:

وإذا كان الدستور الليبي المذكور قد انفرد بتقرير ما تقدم فإن أحكام دساتير عربية وتشريع مؤقت. قد قضت بشغور منصب عضو المحكمة العليا فقط بيد أن هذه الدساتير قد تباينت في نصوصها بهذا الشأن حيث اذا كان دستوراً سوريا لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٢ قد نصا على أنه: عندما يشغر منصب عضو من أعضاء المحكمة العليا بسبب ما ينتخب مجلس النواب خلفاً له من قائمة تتضمن ثلاثة أضعاف العدد الشاغر ينتقيها رئيس الجمهورية (م ١٢٠) . وبالمقابل قررت أحكام دستوري ليبيا لعام ١٩٥١ وسوريا لعام ١٩٥٣ الشغور وملئه بالتعيين من قبل رئيس الدولة وذلك لأن رئيس الدولة هو الذي

يعين أعضاء المحكمة المذكورة ، مثال ذلك إذا خلا منصب قاضي يعين الملك قاضيا آخر بعد استشارة رئيس المحكمة في دستور ليبيا لعام ١٩٥١ (م ١٤٥) وإذا شغل منصب عضو من أعضاء المحكمة العليا لسبب من الأسباب خارج أوقات اجتماع مجلس النواب جاز لرئيس الجمهورية أن يسمي خلفا له بموافقة اللجنة الدائمة للمجلس في الدستور السوري وبذلك يكون ملء الشغور في جميع المحاكم الدستورية الليبية في حين يكون ملء الشغور لعضو المحكمة العليا في الدستور السوري فقط (راجع أعلاه تشكيل المحاكم العليا) .

وينتمي قانون ادارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة لعام ٢٠٠٤ الى هذه المجموعة وذلك بالنص على تكوين المحكمة العليا الاتحادية من تسعة، وبالتشاور مع المجالس القضائية للأقاليم بترشيح ما لا يقل عن ثمانية عشرة الى سبعة وعشرين فرد الغرض ملء الشواغر في المحكمة المذكورة ويقوم بالطريقة نفسها فيما بعد ترشيح ثلاثة اعضاء لكل شاغر لاحق بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العزل(راجع م ٤٤ ف ٥) .

الاستقالة :

ولما كان الشغور مفهوم أوسع من الاستقالة أو الفصل فإن احكام دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٢ قد انفردت بالنص على الاستقالة حيث قررت أن يقدم عضو المحكمة العليا استقالته من منصبة الى رئيس الجمهورية وتعتبر نافذة فورا أو تبلغ إلى مجلس النواب (م ١٤٤ ف ٤) .

الفصل:

والى جانب الاستقالة قررت احكام أربعة دساتير عربية فصل عضو المحكمة العليا وهي دساتير سوريا لاعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ وليبيا لعام ١٩٥١ ، على أنها قد تغايرت في تفاصيل نصوصها بهذا الشأن إذ لا يفصل عضو المحكمة العليا عنها الأبناء على قرار توافق عليه أكثرية أعضائها المطلقة

ويبلغ رئيس الجمهورية ومجلس النواب في دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠ (م ١١٤ ف ٤) و ١٩٦٢ (م ١١٤ ف ٤) في حين اشترط دستور سوريا لعام ١٩٥٣ ، أن يوافق على فصل عضو المحكمة العليا عنها أربعة فاكتر من أعضائها (م ١١٨ ف ٢) دون الإشارة إلى أن يبلغ بذلك رئيس الجمهورية ومجلس النواب.

وبالمقابل قضى دستور ليبيا لعام ١٩٥١ بحق الملك إعفاء عضو المحكمة العليا بعد موافقة أغلبية أعضائها وذلك طبقا للمادة ١٤٧ منه التي نصت على انه إذا اتضح أن أحدهم غير قادر على أداء مهمته لأسباب صحية أو فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة فيعفيه الملك من منصبه بعد موافقة أغلبية أعضاء المحكمة باستثناء القاضي الذي يعينه، وعلاوة على ما تقدم قرر دستورا ليبيا لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٣ سن تقاعد عضو المحكمة العليا .

انحصرت الأحكام الدستورية العربية المتعلقة بالنص على تقاعد أعضاء المحكمة العليا في الدساتير العربية على دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٣ الذين قررا أن يحال رئيس المحكمة العليا وقضاتها إلى التقاعد عند إتمامهم سن الخامسة والستين (م ١٤٦ من دستور ١٩٥١ وم ١٤٢ من دستور ١٩٦٣) .

الفصل الثاني

اختصاصات الهيئات القضائية ووظائفها

اختصاصات الهيئات القضائية ووظائفها التي سنتناولها في هذا الفصل هي
- الاختصاصات العامة - اختصاصات المحاكم العليا الدستورية - مجلس
القضاء الأعلى - مجلس الدولة - المجلس الدستوري.

(١) الاختصاصات العامة للهيئات القضائية :

تغيرت الأحكام الدستورية العربية بصدد النص على الاختصاصات العامة
للهيئات القضائية حيث انقسمت هذه الأحكام إلى قسمين منها التي سنت
هذه الاختصاصات وصمت قسم آخر عن النص على ذلك وتفرعت الأحكام
الدستورية العربية التي قررت الاختصاصات إلى عدة مجموعات .
قُضت أحكام مجموعة من الدساتير العربية ترتيب جهات القضاء وتحديد
اختصاصاتها يكون بقانون في دساتير مصر لاعوام ١٩٢٣ (م ١٣٠، ١٢٥)
و ١٩٣٠ (م ١١٤ و ١٢٠) و ١٩٥٦ (م ١٧٦، ١٨٣) و ١٩٦٤ (م ١٦٠، ١٥٣)
و ١٩٧١ (م ١٧١، ١٦٧) وج.ع.ي لعام ١٩٦٤ (م ١٤٧).

واقترنت من النص المذكور أعلاه بشأن وظائف الهيئات القضائية العامة
أحكام مجموعة أخرى من الدساتير العربية بنصها على أن يرتب القانون
المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ويبين وظائفها واختصاصاتها ويقتصر
اختصاص المحاكم العسكرية في غير حالة الحكم العرفي على الجرائم العسكرية
التي تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن وذلك في الحدود التي يقررها
القانون في دستوري الكويت لعام ١٩٦٢ (م ١٦٤) والبحرين لعامي
١٩٧٣ (م ١٠٢) و ٢٠٠٢ (م ١٠٥ ف أ) وقطر لعام ٢٠٠٣ (م ١٣٢) ومع ان
احكام النظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان قد اتفق مع ما قرره احكام

دساتير الكويت والبحرين وقطر المذكورة اعلاه. بيد انه قد اُضيف في نهاية المادة ٦٢ منه. ولا يمتد الى غير افراد القوات المسلحة والامن ((الا في حالة الحكم العرفي)) وذلك في الحدود التي يقررها القانون .

ومع أن أحكام دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ قد قرر هو الآخر أن يرتب القانون الجهات القضائية ودرجاتها ويحدد اختصاصاتها كما يحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء وإجراءات تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم والضمانات الأخرى الخاصة بهم ولا يجوز إنشاء محاكم استثنائية بأي حال من الأحوال (م ١٢١) بيد انه لم يقرر قيام محاكم عسكرية كالتى وردت في الدستورين السابقين زد على ذلك منع إنشاء المحاكم الاستثنائية بينما انحصرت أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ في النص على ان ينظم القانون الجهاز القضائي بجميع فئاته وأنواعه ودرجاته ويعين قواعد الاختصاص لدى مختلف المحاكم في سوريا (م ٧١ من دستور ١٩٦٩ و م ١٣٥ من دستور ١٩٧٣) والعراق لعامي ١٩٧٠ (م ٦٠ ف ج) .

أما أحكام مجموعة ثالثة من الدساتير العربية فقد قضت بأن يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها في دساتير ج.ع.م لعام ١٩٥٨ (م ٦١) وج.ع.ي للأعوام ١٩٦٣ (م ٥٣) و ١٩٦٥ (م ٣٩) و ١٩٦٧ (م ٣٧) و ١٩٧٠ (م ١٩٤٧) والعراق لالعوام ١٩٦٤ (م ٨٦) و ١٩٦٨ (م ٨٠) وسوريا لعام ١٩٦٤ (م ٦٨) .

وضمت أحكام المجموعة الرابعة من الدساتير العربية نصوصا متقاربة مثل أن تمارس المحاكم النظامية الآتي بياتها صلاحية القضاء في كافة المسائل وبحق جميع الأشخاص مع مراعاتها لاحكام هذا الفصل في دستور فلسطين لعام ١٩٢١ (م ٣٨) في حين قررت أحكام الدساتير الأردنية أن تكون : أوضاع جميع المحاكم وأماكن انعقادها ودرجاتها وأقسامها واختصاصاتها او أدارتها بقوانين

خاصة على أن تراعى أحكام هذا القانون في دساتير ١٩٢٨ (م ٤٤) و ١٩٤٧ (م ٥٧) و ١٩٥٢ (م ١٠٠) .

واسهبت أحكام مجموعة خاصة من الدساتير العربية في هذا الشأن في اختصاصات هيئات القضاء مثال ذلك قررت أحكام دستوري قطر الطرابلسي وقطر برقة لعام ١٩١٩ أن الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية وحقوق العائلة والمواريث والمناسك الدينية ترفع إلى المحاكم الشرعية فيما يخص المواطنين المسلمين وإلى محاكم الأحرار فيما يخص الإسرائيليين . والأمور المدنية كانت أو جزائية تتولاها المحاكم الاعتيادية برئاسة حاكم من الحكام المنتمين في سلك المدنية في قطر الطرابلسي لعام ١٩١٩ (ف ٣٠) ودستور قطر برقة لنفس العام (ف ٣٢) وينتمي الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ إلى هذه المجموعة إذ قرر هو الآخر أن تعين كيفية تأسيس هذه المحاكم وأماكن انعقادها ودرجاتها وأقسامها واختصاصاتها وكيفية ائتمانية عليها وتنفيذ أحكامها بقوانين خاصة مع مراعاة نصوص هذا القانون (م ٧٠) .

وللمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الأشخاص في العراق في كل الدعاوى والأمور المدنية والجزائية والتي تقيمها الحكومة العراقية أو تقام عليها الدعاوى والأمور الداخلة في اختصاص المدنية أو المحاكم المخصصة الخ (م ١٧٣) وشابهتها أحكام دساتير الأردن للأعوام ١٩٢٨ (م ٤٧) و ١٩٤٧ (م ٦٠) و ١٩٥٢ (م ١٠٦) ويشمل اختصاص المحاكم المدنية الأمور الحقوقية والتجارية والجزائية وفقا للقوانين المرعية ، إلا أنه في الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب وفي غير ذلك على المواد المدنية والتجارية التي جرت العادة الدولية على أن يطبق عليها أحكام قانون دولة أجنبية يكون تطبيق القانون المذكور على طريقة تعين بقانون (م ٧٦) .

ويجرى القضاء في المحاكم الشرعية وفقاً للأحكام الشرعية الخاصة بكل مذهب من المذاهب الإسلامية بموجب قانون خاص يكون القاضي من مذهب أكثرية السكان في المحل الذي يعين له مع بقاء القاضيين السنيين والجعفرين في مدينتي بغداد والبصرة (م ١٧٧).

وتنظر المجالس الروحية في المواد المتعلقة بالنكاح والصداق والطلاق والتفريق والنفقة الزوجية وتصديق الوصايات ما لم تكن مصدقة من كاتب العدل عدا الأمور الداخلة ضمن اختصاص المحاكم المدنية فيما يخص أفراد الطائفة عدا الأجانب منهم (م ٧٩) ومع أن أحكام الدساتير الأردنية قد اقتربت في النصوص الخاصة بهذا الشأن إلا أن الأحكام الدستورية الأردنية لم تشر إلى المذاهب التي نص عليها الدستور العراقي نظراً لعدم وجود المذهب الشيعي في الأردن.

ومع أن أحكام قانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ قد قرر اختصاصات المحاكم المدنية إلا أنه لم يحدد اختصاصات المحاكم الإسلامية والمسيحية وغيرها وإنما تركت ذلك للقوانين مثل أن يشمل القسم المدني المحاكم ويمارس الاختصاص الموضح في قانون القضاء المدني وقانون العقوبات وقانون التحقيق الجنائي وقانون محاكم الرؤساء وقانون المحاكم الأهلية (م ٧٨).

ويشمل القسم الشرعي المحاكم ويمارس الاختصاص الموضح في قانون محاكم السودان (م ٧١) أضافت الأحكام الدستورية التي تلت قانون الحكم الذاتي نصاً قضى بأن يحدد القانون اختصاصات سلطاتها ومؤهلاتها في دساتير أعوام ١٩٥٦ (م ٩٢ ف ٣) و ١٩٦٤ (م ٩٠ ف ٣) و ١٩٨٥ و ١٩٧٣ (م ١٨٩ ف.ج) زد على ذلك قرر الدستور الأخير أن يحدد القانون الاختصاصات الإدارية لكل من الهيئة القضائية والسلطة التنفيذية (م ١٩٣).

وصرحت أحكام مجموعة سادسة بالمبادئ السياسية والأيدلوجية التي ينتهجها النظام الحاكم في دساتير ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ والجزائر لعام ١٩٧٦ ، حيث يخدم القضاء حماية وتطوير ج.ي.د.ش ونظامها الاجتماعي ونظام الدولة فيها ويضمن القضاء تنفيذ الشرعية الديمقراطية ، كما يحمي حرية وحياة المواطنين السلمية وحقوقهم ومصالحهم وكرامة الإنسان في دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٠ (م ١١٧) ويمارس القضاء من قبل المحكمة العليا ومحاكم المحافظات الجزائية والمحاكم العسكرية وينظم القانون مهامها وصلاحياتها .

ويهدف نشاط كافة المحاكم إلى تربية المواطنين بروح احترام الدستوري والقانون والحب والإخلاص للثورة والوطن ولا يسمح بتشكيل محاكم استثنائية في دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٨ (م ١٢١) وعلى هذا المنوال سار الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ الذي قضى بأن يساهم القضاء في الدفاع عن مكتسبات الثورة الاشتراكية وحماية مصلحتها (م ١٦٦) وهي شعارات كانت تخفي تسلط الحزب الحاكم في الدساتير الثلاثة ، ولذلك صحح الدستوران الجزائريان لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ هذه الوظيفة فقررت أحكام دستور ١٩٨٩ أن تحمي السلطة القضائية المجتمع والحرية وتضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية (م ١٣٠ من دستور ١٩٨٩) ودستور ١٩٩٦ وينظر القضاء في انطعن في قرارات السلطات العمومية من دستوري ١٩٨٩ (م ١٤٣) والإدارية في دستور ١٩٩٦ (م ١٢٣) زد على ذلك يختص القضاء بإصدار الأحكام ويمكن أن يعاونهم في ذلك مساعدون شعبيون حسب الشروط التي يحددها القانون في دستوري ١٩٨٩ (م ١٣٧) و ١٩٩٦ (م ١٤٦) وصممت عن النص على اختصاصات وصلاحيات القضاء، أحكام دساتير سوريا لاعوام ١٩٥٠

و١٩٥٣و١٩٦٢ وليبيا لعامي ١٩٥١ و١٩٦٣ وتونس لعام ١٩٥٩ والجزائر لعام ١٩٦٣ والمغرب لاعوام ١٩٦٢ و١٩٧٠ و١٩٧٢ و١٩٩٢ و١٩٩٦.

وصممت عن النص على ذلك احكام دستوري السودان لعامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥ على ان احكام الدستورين قد نصت على انه للهيئة القضائية رئيس يسمى رئيس القضاء، ويكون بحكم منصبه رئيساً للمحكمة العليا ومجلس القضاء العالي ويكون امام المجلس القضاء العالي مسؤولاً عن إدارة الهيئة القضائية(م ١٠٢ ف ١) في حين قضى دستور ٢٠٠٥ بان تسند ولاية القضاء القومي في جمهورية السودان لسلطة مستقلة تسمى السلطة القضائية القومية- (م ١٣٢ ف ١).

(٢) اختصاصات وصلاحيات المحكمة الدستورية – العليا :

لم تتفق الأحكام الدستورية العربية التي قضت بقيام المحكمة العليا – الدستورية –الشرعية في النص على تلك الاختصاصات والصلاحيات ، لقد انقسمت هذه الأحكام إلى طائفة أسهبت في اختصاصات المحكمة وطائفة أخرى أوجزت في النص على اختصاصات تلك المحاكم وثالثة لم تذكر شيئاً عن الاختصاصات.

تغايرت أحكام الطائفة الدستورية العربية التي أسهبت في اختصاصات المحاكم العليا – الدستورية مثال ذلك كانت اختصاصات المحكمة العليا في الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ إجراء محاكمة أي من أعضاء السلطة التنفيذية (الوزراء) وتفسير الدستور والقوانين وذلك طبقاً للمواد ٨٢-٨٤ من كما يلي: نصت المادة ٨٢ على انه اذا اقتضى إجراء محاكمة (الوزراء وأعضاء مجلس الأمة) وتجتمع المحكمة بإرادة ملكية الخ زد على ذلك نص هذا الدستور على حق هذه المحكمة في تفسير الدستور والقوانين إذا وجب البت في أمر يتعلق بتفسير أحكام هذا القانون أو في ما إذا كان أحد القوانين والأنظمة

المرعية يخالف أحكام هذا القانون الأساسي (م ٨٣ ف أ) أو إذا تضمن تفسير القوانين أو الأنظمة في غير الأحوال المبينة في المادة السابقة بناء على طلب الوزير المختص الخ (م ٨٤ ف أ) .

ونصت أحكام مجموعة أخرى في هذه الطائفة على حق المحكمة العليا - الدستورية الفصل في الأمور المتعلقة بدستورية القوانين من حيث المبدأ وإن كانت قد تغيرت في تفاصيل هذه الأحكام وهذه الدساتير دساتير سوريا لآعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و لیبیرا لعام ١٩٥١ والسودان لآعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٧٣ و ١٩٨٥ والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨ و ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ و ج.م.ع لعام ١٩٧١ والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ و ج.ي لعام ١٩٩٠ (١٣ دستور) وقد كان التغيرات في الشكل التالي: نصت أحكام دستور سوريا لعام ١٩٥٠ على أن تنظر المحكمة العليا وثبت في الأمور التالية :

- أ- دستورية القوانين المطالة إليها وفقاً للمادة ٦٣ من الدستور.
- ب- دستورية مشروعات المراسيم المطالة إليها من رئيس الجمهورية وقانونيتها.
- ج- محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء.
- د- الطعون الانتخابية.
- هـ- طلب إبطال الأعمال الإدارية والمراسيم المخالفة للدستور والقانون أو المراسيم التنظيمية إذا تقدم بالشكوى من يتضرر بها (م ١٢٢).

ومع انه قد وجد اتفاق ف بعض النصوص الخاصة بهذا الشأن في دستوري ١٩٥٠ و ١٩٥٣ إلا أن الأخير قد أضاف نصوصاً جديدة في هذا المضمار ، مثل طلب إبطال مراسيم تسمية الوزراء لمخالفتها الدستور أو القانون إذا تقدم بهذا الطلب خلال أسبوع واحد من إبلاغها إلى مجلس النواب

ربع أعضاء المجلس أو ربع أعضاء لجنته الدائمة على الأقل (ف ٨ من م ١١٧).

وعلاوة على ما تقدم أضاف دستور ١٩٥٣ نصاً جديداً إلى ما ورد في دستور ١٩٥٠ بشأن الطعون الانتخابية قرارات مجلس النواب المتعلقة بطعون الانتخابات والمعرض عليها لدى المحكمة العليا وفقاً للفقرة ١ من م ٦١ كررت أحكام دستور ١٩٦٢ الفقرات أ- ب - ج والرقم ٢ من المادة ١٢٢ من دستور ١٩٥٠ زد على ذلك صممت أحكام دستور ١٩٦٢ عن النص على الفقرات المتعلقة بالطعون الانتخابية (ف د و ق هـ) الخاصة بطلب إبطال الأعمال الإدارية الخ.

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل وامتد إلى الدستور السوري لعام ١٩٧٣ ، حيث خول للمحكمة الدستورية العليا أن تحقق في الطعون الخاصة بصحة انتخابات أعضاء مجلس الشعب وتحيل إليه تقرير بنتيجة تحقيقها (م ١٤٤) والنظر والبت في دستورية القوانين وفقاً لما يلي :-

١- إذا اعترض رئيس الجمهورية أو ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية قانون قبل إصداره إلى أن تبت المحكمة فيه خلال عشرين يوم من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها وإذا كان للقانون صفة الاستعجال وجب على المحكمة الدستورية أن تبت فيه خلال سبعة أيام .

٢- إذا اعترض ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية مرسوم تشريعي خلال مدة خمسة عشر يوماً اعتبار من انعقاد دورة مجلس الشعب وجب على المحكمة الدستورية العليا أن تبت فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها .

٣- إذا قررت المحكمة الدستورية العليا مخالفة القانون أو المرسوم التشريعي للدستور يعتبر لاغياً ما كان مخالف منها لنصوص الدستور بمفعول رجعي

ولا يترتب أي اثر (م ١٤٥) .والى جانب ما تقدم تتولى المحكمة الدستورية العليا بناء على طلب من رئيس الجمهورية إبداء الرأي في دستورية مشروعات القوانين والمراسم التشريعية وقوانين مشروعات المراسيم (م ١٤٧) .

بيد أن هذا الدستور قد منع المحكمة الدستورية العليا من النظر في القوانين التي يطرحها رئيس الجمهورية على الاستفتاء الشعبي وتتل موافقة الشعب (م ١٤٧) ومع أن أحكام دستور ج.ع. ي لعام ١٩٧٠ قد اقتربت من أحكام الدساتير السورية لاعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٧٣. غير أن الدستور اليمني قد خول للمحكمة الدستورية العليا البت بصورة نهائية في الأمور التالية :-

أ- دستورية أي تعديل دستوري .

ب- دستورية القوانين والقرارات التي لها قوة القانون .

ج- محاكمة رئيس وأعضاء المجلس الجمهوري ورئيس الوزراء و الوزراء .

د- التحقيق في طعون الانتخابات الخاصة بأعضاء مجلس الشورى (م ١٥٥) .

ورغم اختلاف دستور ج. ي لعام ١٩٩٠ عن دستور ج.ع. ي لعام ١٩٧٠ بهذا الشأن فإن التقارب قد ورد في المادة ١٢٤ من دستور ج. ي كما يلي :-

تختص المحكمة العليا في ج. ي . ب :-

((الرقابة على دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات والفصل في الطعون الانتخابية)) .

وتغايرت أحكام دستور ج.ع. ي عن أحكام ج.ع. ي. في كل من :

((الفصل في تنازع الاختصاص بين جهات القضاء - الفصل في الطعون في الأحكام النهائية المكتسبة الدرجة القطعية في المواد المدنية والجنائية والأحوال الشخصية)) .

(الفصل في الطعون في الأحكام النهائية المكتسبة الدرجة القطعية في المنازعات الإدارية والدعاوي التأديبية) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية أعلاه - السورية واليمنية قد أسهبت في النصوص المشار إليها فإن الأحكام الدستورية الأخرى من هذه المجموعة قد قررت النظر في دستورية القوانين من قبل المحكمة العليا - الدستورية الخ , مضافة نصوصا إلى هذا النص أحكاما أخرى , مثال ذلك للملك إحالة مسائل دستورية وتشريعية هامة إلى المحكمة العليا لإبداء رأيها وللمحكمة النظر في الأمر وإبلاغ فتواها للملك مع مراعاة أحكام هذا الدستور في دستور ليبيا لعام ١٩٥١ (م ١٥٢) .

ولما كانت المحكمة الليبية العليا هي التي تنظر في المسائل الدستورية والتشريعية المحالة إليها من رئيس الدولة فإن المحكمة المدنية العليا حارسة الدستور , وتختص بالنظر والحكم في أية مسألة تشمل تفسير الدستور أو تطبيق الحقوق والحريات الممنوحة بموجب الفصل الثاني من هذا الدستور في دساتير السودان لعام ١٩٥٦ (م ٧٦) و ١٩٦٤ (م ٧٦) و ١٩٨٥ في حين أسهب دستور السودان ١٩٧٣ في النصوص الخاصة بهذا الشأن بحيث تكون المحكمة العليا حارسة الدستور وتختص بالنظر في المسائل التالية وإصدار الأحكام والقرارات وفقا للدستور والقوانين (م ١٩٠) .

أ- تفسير الدستور والنصوص القانونية الأخرى .

ب- حماية الحقوق والحريات التي كلفها الدستور .

ج- الطعن في دستورية القوانين .

د- تنازع الاختصاص القضائي .

هـ الطعن بالنقض في جميع أو أي مسائل أخرى يقرر الدستور أو القانون اختصاصها.

ومع ان احكام دستور السودان لعام ١٩٩٨م قد اتفقت مع احكام دستور ١٩٧٣ في ان المحكمة الدستورية حارسه الدستور واختصاصاتها غير انه قد اسهب في هذه النصوص كما يلي :-

أ- تفسير النصوص الدستورية والقانونية فيما يرفع اليها رئيس الجمهورية أوالمجلس الوطني أو نصف الولاية أو نصف مجالس الولايات .

ب- الدعاوي من المتضررين لحماية الحريات أو الحقوق التي كفلها الدستور.

ج- دعاوي تنازع الاختصاص بين الاجهزة الاتحادية والولائية .

د- أية مسائل أخرى يقرر الدستور أو القانون إختصاصها بها .

١- يحدد القانون عدد قضاة المحكمة ومخصصاتهم واجراءات المحكمة ,

وتكاد تكون احكام الدستور الانتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ قد اتفقت مع كثير من احكام سابقة بهذا الشأن غير ان النصوص في دستور ٢٠٠٥ قد تغايرت مع سابقه بما يتفق مع اتفاق السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. لقد اكد الدستور الجديد على ان المحكمة الدستورية حارسه لهذا الدستور ودستور جنوب السودان ودساتير الولايات وتقوم بتطبيقها وانفاذها وتعتبر احكامها نهائية وملزمة وتتولى :-

أ- تفسير النصوص الدستورية والقانونية بناء على طلب من رئيس الجمهورية أوالحكومة القومية أوحكومة جنوب السودان أو حكومة الولاية أو المجلس الوطني أو مجلس الولايات .

ب- تختص بالنظر في الاستئنافات ضد احكام المحكمة العليا لجنوب السودان في القضايا المتعلقة بالدستور الانتقالي لجنوب السودان ودساتير ولايات جنوب السودان .

ج- تحمي حقوق الانسان والحريات الاساسية .

لم ينحصر الامر على صلاحيات المحكمة الدستورية بالشكل الذي قرره فقرات الرقم ١ فقط بل قررت الفقرة ٢ من المادة ١٢٢ ما يلي :-

٢- تختص المحكمة الدستورية بـون غيرها من المحاكم القومية الاخرى :

أ — بالفصل في دستورية القوانين والفتاها أو إعلان بطلان القوانين أو نصوص القوانين التي لا تتوافق مع هذا الدستور أو دستور جنوب السودان أو دستور الولاية المعنية .

ب — بالفصل في النزاعات الدستورية في ما بين اجهزة الحكم ومستوياته في ذلك حول الاختصاصات الحصرية او المشتركة او المتبقية .

٣- بون الاخلال باحكام المادة ٦٠ من هذا الدستور يكون للمحكمة الدستورية إختصاص جنائي في مواجهة رئيس الجمهورية ونائبيه ورئيس مجلسي الهيئة التشريعية القومية وقضاة المحكمة القومية العليا والمحكمة العليا لجنوب السودان .

٤- يجوز لرئيس الجمهورية ان ينشد رأي المحكمة الدستورية في أي مسألة نشأت حول موضوع دستوري وعلى المحكمة إبداء رأيها . وبالمقابل قررت احكام قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة إختصاصات المحكمة العليا في المادة ٤٤ كما يلي :-

١- الاختصاص الحصري والاصيل في الدعاوي بين الحكومة العراقية الانتقالية وحكومات الاقاليم وإدارات المحافظات والبلديات والادارات المحلية.

٢- الاختصاص الحصري والاصيل وبناءا على دعوى من مدع أو بناءا على إحالة من محكمة أخرى في دعاوي بان قانوناً أو نظاماً أو تعليمات صادرة عن الحكومة الاتحادية أو الحكومات الإقليمية أو إدارات المحافظات والبلديات والإدارات المحلية لا تتفق مع هذا القانون .

٣- الصلاحيات الاستئنافية التقديرية للمحكمة العليا الاتحادية بقانون إتحادي ج- إذا قررت المحكمة العليا الاتحادية ان قانوناً أو نظاماً أو تعليمات أو إجراء جرى الطعن به انه غير متفق مع هذا القانون بعد ملغياً .

د- تضع المحكمة العليا الاتحادية نظاماً لها بالاجراءات اللازمة لرفع الدعاوي والسماح للمحامين بالترافع امامها وتقوم بنشره. وتتخذ قراراتها بالاغلبية البسيطة ما عدا القرارات بخصوص الدعاوي المنصوص عليها في المادة ٤٤ .

ب ١ - يجب ان تكون قرارات المحكمة باغلبية الثلثين وتكون ملزمة ولها مطلق السلطة بتنفيذ قراراتها ضمن ذلك صلاحيات اصدار قرار بأزدراء المحكمة وما يترتب على ذلك من اجراءات .

وبالمقابل اكتفت أحكام الدستور العراقي لعام ١٩٦٨ بالنص على أن تقوم المحكمة الدستورية العليا بتفسير الدستور والبت في دستورية القوانين وتفسير القوانين الإدارية والمالية والبت في مخالفة الأنظمة للقوانين (م ٨٧) , علماً بان دستور الاتحاد العربي لعام ١٩٥٨ (بين العراق والأردن) قد قضى قبل ذلك بان تقوم المحكمة الاتحادية العليا بتفسير دستور الاتحاد والقوانين الاتحادية , بيد أن دستور الاتحاد قد قرر أن يكون هذا التفسير بناء على طلب رئيس مجلس وزراء الاتحاد (ف د س م ٥٩) أما أحكام دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ فقد نصت في هذا الشأن بان يكون اختصاص المحكمة الاتحادية العليا بحث دستورية القوانين الاتحادية إذا ما طعن فيها من قبل أمانة أو أكثر

لمخالفتها دستور الاتحاد , وبحث دستورية التشريعات الصادرة عن إحدى الإمارات إذا ما طعن فيها من قبل إحدى السلطات الاتحادية لمخالفتها لدستور الاتحاد أو للقوانين الاتحادية - وبحث دستورية القوانين والتشريعات واللوائح عموماً إذا ما أحيل إليها هذا الطلب من أي محكمة من محاكم البلاد أثناء دعوى منظور أمامها - تفسير أحكام الدستور إذا ما طلبت إليها ذلك إحدى سلطات الاتحاد أو حكومة إحدى الإمارات ويعتبر هذا التفسير ملزماً وعلاوة على ما تقدم قرر هذا الدستور مسألة الوزراء وكبار موظفي الاتحاد المعيّنين بمرسوم عما بدا منهم من إهمال في أداء وظائفهم الرسمية بناء على طلب المجلس الأعلى وفقاً لقانون خاص بذلك (م ٩٩ ف ٢ , ٣ , ٤ , ٥)

وخول دستور اتحاد الجمهوريات العربية للمحكمة الدستورية :-

أ- الفصل في الطعون التي تقدم في دستورية القوانين الاتحادية .

ب- الفصل في مدى مطابقة قوانين الجمهورية لدستور الاتحاد وقوانينه .

ج- الفصل في طعون الموجهة ضد القرارات الاتحادية .

د- ايداء الرأي الاستشاري في أي مسألة دستورية أو قانونية بطلب من

مجلس رئاسة الاتحاد أو رئاسة وزراء الاتحاد أو إحدى الجمهوريات

الأعضاء الخ (م ٤٨) .

واكتفى الدستور المصري لعام ١٩٧١ في شأن الرقابة على دستورية

القوانين بالنص على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة

القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتتولى تفسير النصوص التشريعية

وذلك على الوجه المبين بالقانون (م ١٧٥) .

وعلاوة على ما تقدم قضت أحكام دستوري ليبيا لعام ١٩٥١ والاتحاد

العربي لعام ١٩٥٨ بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الحكومة الاتحادية

وولاية أو أكثر وبين ولايتين أو أكثر في دستور ليبيا لعام ١٩٥١ و(م ١٥١) والفصل في الخلافات التي تقع بين حكومة الاتحاد وواحد أو أكثر من أعضائه والتي تقع بين الأعضاء أنفسهم في دستور الاتحاد العربي لعام ١٩٥٨ (م ٥٩ ف ب) أما دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ فقد أضاف بهذا الصدد بناء على طلب أي من طرف من الأطراف المعنية حيث تختص المحكمة الاتحادية العليا بالفصل في المنازعات المختلفة بين الأماره أو أكثر وبين حكومة الاتحاد متى أحيلت هذه المنازعات إلى المحكمة بناء على طلب أي طرف من الأطراف المعنية (م ٩٩) وهناك صلاحيات أخرى قدرتها أحكام هذه المجموعة من دساتير هذه المجموعة مثل إصدار المحكمة المدنية العليا للوائحها على أن لا تتعارض مع أي قانون يكون معمول به والأشراف والرقابة الإدارية العامة على قسم القضاء المدني , وتختص محكمة الاستئناف المدنية العليا بالنظر في أي استئناف يرفع إليها عند أي قرار يصدر بموجب البند السابق في دساتير السودان لاعوام ١٩٥٦ , ١٩٦٤ , ١٩٨٥ (م ٩٣).

والى جانب ما تقدم قضت أحكام دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ بحق المحكمة الاتحادية العليا , النظر في الجرائم التي لها مساس بمصالح الاتحاد كالجرائم المتعلقة بأمنه في الداخل والخارج وجرائم تزوير المحررات أو الأختام الرسمية لدى السلطات الاتحادية وجرائم تزوير العملة (م ٩٩ ف ٦) وأي اختصاصات أخرى منصوص عليها في هذا الدستور أو يمكن أن تحال إليها بموجب القانون اتحاد (٩٩ ف ٩) وقد تطابقت أحكام دستور اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ (م ٤٨ ف و) بهذا الشأن مع أحكام دستور الإمارات .

وأوجزت أحكام طائفة ثانية من الدساتير العربية في شأن اختصاصات المحكمة العليا , الخ مثال ذلك انحصرت صلاحيات المحكمة العليا في الدستور

السوري لعام ١٩٢٠م على أن تكون قرارات الإتهام بموافقة خمسة من أعضاء القسم الاتهامي وقرار الحكم يكون بموافقة ستة من أعضاء القسم الحكومي (م ٩٩) وتمكن اختصاصات المحكمة العليا في بعض الدساتير العربية في انه يمكن أن يوجه مجلس النواب التهمة إليهم ((نص الفصل ٨٢ على أن أعضاء الحكومة مسؤولون عما يرتكبون من جنایات أثناء ممارستهم لمهامهم)) وان يحالوا على المحكمة العليا للعدل ويعين قانون تنظيم المسائل التي يتعين اتباعها في دساتير المغرب لاعوام (٨٣ و ٩٢) و ١٩٧٠ و ٨٣ و ١٩٩٢ و ١٩٧٢ (ف ٨٩ و ٦٢) و ١٩٩٢ (ف ٨٧ و ٩٠) و ١٩٩٦م.

ولم يشذ الدستور التونسي لعام ١٩٥٩ عن الإيجاز وأن كان قد اختلف عن الدساتير المغربية التي انحصرت أحكامها بمحاكمة مسنولي الحكومة , ولكن قضى بأن يضبط القانون صلاحيتها واجراءاتها(ق ٥٦) أي المحكمة العليا .

وفي هذا الاتجاه نصت الاتفاقية الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق لعام ١٩٦٣م على أن : وينظم الدستور والقوانين الاتحادية اختصاصات المحكمة الاتحادية (ق ٥ من ثالثا السلطة القضائية) .

وإذا كان دستور فلسطين لعام ١٩٢١م أكثر هذه الطائفة إسهابا في اختصاصات المحكمة العليا فان أحكامه لم تشذ عن الإيجاز , الذي كان القاسم المشترك لأحكام هذه الطائفة . لقد نص الدستور الفلسطيني على أن يكون لهذه المحكمة لدى انعقادها بصفة محكمة عدل عليا صلاحية سماع وفصل المسائل التي ليست قضايا أو محاكمات بل مجرد عرائض و استدعاءات خارجة عن صلاحيات أية محكمة أخرى عما تستدعي الضرورة فصله لإقامة العدل (م ٢٣)

واقترب القرار رقم ٤٩ * بتنظيم اتحاد الدول السورية المستقلة لعام ١٩٢٢م من الدستور الفلسطيني في الإشارة إلى موضوع الاختصاص هذه المحكمة وان كان النصان متباعدا في الجوهر حيث إذا كان الدستور

الفلسطيني قد قرر النص المذكور أعلاه فان القرار رقم ١٤٥٩ - السوري قد قضى بأنه سيعين بقانون تشكيل وصلاحيات المحكمة التي يعهد إليها الفصل فيما يصدر من حكومات الاتحاد سواء استعمال السلطة أو في الخلافات الناشئة عن تطبيق هذا القرار (م٢٣).

وأوجزت الصلاحيات العامة أحكام دساتير أخرى من هذه الطائفة مثال ذلك يحدد القانون اختصاصات المحكمة العليا في دستور ليبيا لعام ١٩٦٣ (م ١٤٣)

ومع أن أحكام الدساتير التالية قد أوجزت هي الأخرى في النصوص غير أنها قد حددت أهم اختصاصات المحكمة العليا - الخ . إذ أن اختصاصات المحكمة الشرعية العليا محاكمة العابثين بنظام الدولة وأحوالها وقدراتها من المسؤولين وتشكيل المحاكم الإدارية في الأولوية والأشراف عليها في دستور ج . ع . ي لعامي ١٩٦٥, ١٩٦٧ م (م٤٣).

بيد أن أحكام دساتير أخرى قد حصرت صلاحيات المحكمة العليا في توحيد الاتحاد القضائي في جميع أنحاء البلاد وتسهر على احترام القانون في دستور الجزائر لعام ١٩٨٩ (م١٤٣) وتتمثل في جميع مجالات القانون الهيئة المقومة لأعمال المجالس القضائية والمحاكم في دستور الجزائر لعامي ١٩٨٩ (م١٤٣) ١٩٩٦ (م١٥٢) . وإن كان الدستور الأخير قد أشرك مجلس الدولة في ضمان توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد ويسهران على احترام القانون (م١٥٢).

أما احكام دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ فقد نص على ان تختص المحكمة الدستورية بمراقبة دستورية القوانين واللوائح. ويبين القانون القواعد التي تكفل عدم قابلية اعضاء المحكمة للعزل ، ويحدد الاجراءات التي تتبع امامها ويكفل حق كل من الحكومة ومجلس الشورى ومجلس النواب وذوي الشأن من

الأفراد وغيرهم من الطعن لدى المحكمة في دستورية القوانين واللوائح. ويكون الحكم الصادر بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة أثر مباشر مالم تحدد المحكمة لذلك تاريخاً لاحقاً فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي، تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة إستناداً الى ذلك النص كأن لم يكن، وللملك ان يحيل الى المحكمة مشروعات القوانين قبل إصدارها لتقرير مدى مطابقتها للدستور ويعتبر التقرير ملزماً لجميع سلطات الدولة ولكافة (م ١٠٦) .

وصممت عن النص على صلاحيات تلك المحاكم دستور الأردن لعام ١٩٥٢م والجزائر لعام ١٩٦٣م والكويت لعام ١٩٦٢م والبحرين لعام ١٩٧٣م وقطر لعامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٣ والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ .

والى جانب التغير المشار إليه أعلاه تباينت النصوص الدستورية العربية بشأن النص على أن تكون قرارات المحكمة ملزمة أو قطعية وأخري تركت هذا الأمر للقانون وثالثة صممت على النصوص على ذلك .

مثال ذلك قرارات المحكمة العليا تنشر في الجريدة الرسمية ولا تقبل الطعن بأي وجه من الأوجه والأحكام ملزمة للسلطات العامة ولجميع السلطات الإدارية والقضائية في دستور ج ع ي لعام ١٩٧٠ (١٥٧).

إذا كانت صيغة الدستور اليمني المذكور بهذا النص فإن أحكام الدستور العراقي لعام ١٩٦٨م قد اكتفت بالنص على أن يكون قرار المحكمة الدستورية العليا ملزماً (م ٨٧) , وصممت الأحكام الدستورية العربية عدا الدستورين المذكورين عن النص على قطعية قرارات المحكمة العليا :- الدستورية .

وإذا ماتت اختصاصات وصلاحيات المحكمة العليا - الدستور بالشكل المذكور فما هي صلاحيات مجلس القضاء الأعلى .

(٢) صلاحيات مجلس القضاء الأعلى:

يتضح عدم الاتفاق على صيغة واحدة ، وبذلك انقسمت هذه الأحكام الدستورية إلى ثلاث مجموعات إنسحبت أحكام المجموعة الأولى في النصوص الخاصة بصلاحيات هذا المجلس في صممت مجموعة ثانية من الدساتير العربية التي قررت قيام مجلس القضاء الأعلى .

كان الدستور السوري لعام ١٩٥٠ أول دستور في تاريخ التشريع الدستوري العربي الذي يقرر صلاحيات مجلس القضاء الأعلى بالشكل التالي :

١ - يقترح رئيس مجلس القضاء الأعلى تعيين القضاة وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وعزلهم وفقاً لأحكام هذا القانون وببیت في ذلك بالأكثرية المطلقة .

٢ - يهيئ للرئيس مشروعات مراسيم بناء على قرار مجلس القضاء الأعلى ويوقعها ويرفعها إلى وزير العدل وفقاً لأحكام المادة من هذا الدستور (١٢٤).

فإذا كانت الصلاحيات المذكورة أعلاه مخولة لرئيس مجلس القضاء الأعلى والتصويت على ذلك من قبل أعضاء المجلس فإن الأخير قد تمتع بصلاحيات جماعية مثل أن : يقترح مجلس القضاء الأعلى مشروعات القوانين المتعلقة بحصانة القضاة وأصول تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وعزلهم وتأديبهم (م ١٢٥) وقد تطابق حكم الدستور السوري لعام ١٩٦٢م مع هذا النص (م ١٢٥).

واتفقت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٥٣ مع النصوص الخاصة باقتراح رئيس مجلس القضاء الأعلى تعيين القضاة... الخ . مع دستور ١٩٥٠ ، غير أن دستور ١٩٥٣ قد أضاف نفس هذه الصلاحية لوزير العدل ولذلك أصبح رئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل حق هذا الاقتراح غير أن الدستور الجديد أضاف إلى ما تقدم : ويبلغه إلى وزير العدل لتنفيذه برسوم أو بقرار وفقاً لأحكام

هذا الدستور (م ١١٩) بدلا من النص السابق الذي قضي أن يكون وفقا للمادة (٨٠) من الدستور , لقد نصت المادة ١١٩ من دستور ١٩٥٣ على أن يوقع رئيس الجمهورية مراسيم تعيين القضاة والموظفين الذي ينص القانون على تعيينهم بمرسوم ويوقع أيضا المراسيم التنظيمية والمراسيم الأخرى التي ترفع إليه وفقا لأحكام القانون . وتطابقت أحكام المادة ١٢٠ من دستور ١٩٥٣ مع المادة ١٢٥ من دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٢ بشأن صلاحيات المجلس الجماعية باقتراح مشروعات القوانين . واقتربت من هذه النصوص أحكام دساتير الجزائر لآعوام ١٩٧٦ , ١٩٨٩ , ١٩٩٦ حيث أن المجلس الأعلى هو الذي يضمن توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد ويسهر على احترام القانون في دستور ١٩٧٦ (م ١٧٧) على أن الدساتير الجزائرية قد قررت أن يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء في دساتير ١٩٧٦ (م ١٨١) , ١٩٨٩ (م ١٤٥) , ١٩٩٦ (م ١٤٥) .

وينظر المجلس الأعلى للقضاء طبقا للأحكام التي لم يحددها القانون في تعيين القضاة ونقلهم وسير سلمهم الوظيفي ويساهم في مراقبة انضباطهم في دساتير ١٩٧٦ (م ١٨٢) و ١٩٨٩ (م ١٤٦) و ١٩٩٦ (م ١٥٥) , علمًا بأن الدستوريين الآخرين أضافا نصا إلى المادة المذكورة أن يسهر على احترام أحكام القانون الأساسي للقضاء وعلى رقابة انضباط القضاء تحت رئاسة الرئيس الأول للمحاكمة العليا .

على أن أحكام الدساتير الجزائرية الثلاثة قد انحصرت في النص على أن يبدي المجلس الأعلى للقضاء رأيا استشاريا قبل ممارسة رئيس الجمهورية حق العفو في دساتير ١٩٧٦ (م ١٨٢) و ١٩٨٩ (م ١٤٧) و ١٩٩٦ (م ١٥٦) .

وأوجزت طائفة ثانية من الدساتير العربية التي قررت صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء مثال ذلك الضمانات اللازمة للقضاة من حيث التعيين والترقية

والنقل والتأديب يسهر على تحقيقها مجلس أعلى للقضاء ويضبط القانون تركيبه واختصاصه في الدستور التونسي لعام ١٩٥٩ (ف٥٥).

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة قد تباينت بين أن يرأس رئيس الدولة هذا المجلس أم لا فإن الدساتير المغربية قد نصت على أن يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء ، محددة صلاحياته في السهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاء فيما يرجع لترقيتهم وتأديبهم في دستير ١٩٦٢ (ف٨٧) و ١٩٧٠ (ف٨٧) و ١٩٧٢ (ف٨١) و ١٩٩٢ (ف٨٥) و ١٩٩٦ (ف٨٥).

مع ان دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ قد نص على مجلس القضاء الاعلى الذي يرأسه الملك بيد انه لم يخل لهذا المجلس صلاحيات محددة (راجع م ٣٣ ف ح) .

وبالمقابل قضت أحكام دستورين بأن بين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه وبأخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شؤون الهيئات القضائية في الدستور المصري لعام ١٩٧١ (م ١٧٣) . وقد أخذ الدستور السوري لعام ١٩٧٣ م بالجزء الأول من أحكام الدستور المصري بهذا الشأن حيث نص على أن يبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه (م ١٣٢) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية المغربية المصرية لعام ١٩٧١ م والسورية لعام ١٩٧٣ م والبحرينية لعام ٢٠٠٢ والجزائرية المذكورة اعلاه . قد قررت إضافة أن يكون رئيس الدولة رئيس المجلس فإن مجموعة من الدساتير العربية لم تقرر أن يكون رئيس الدولة رئيس هذا المجلس (وان كان في القوانين المكملة للدستور رئيسا لهذا المجلس) انحصرت أحكام هذه المجموعة على صلاحيات هذا المجلس فقط لقد نص الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢ م على أن يترك للقانون تنظيم المجلس تبين صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء (م ١٦٨)

في حين تقرر صلاحيات هذا المجلس في دستور البحرين لعام ١٩٧٣ م بان يشرف المجلس الأعلى للقضاء على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة لها وبين القانون صلاحيته في الشئون الوظيفية لرجال القضاء والنيابة العامة (م ١٠٢ ف د) وهو نفس الحكم الذي نص عليه النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ (م ٦٦) وتغيير في الجملة الأخيرة من النيابة العامة في دستور البحرين إلى الادعاء العام في النظام الأساسي العماني .

ومع أن أحكام الدستور السوداني ١٩٧٣ م قد قضت هي الأخرى بقيام مجلس القضاء الأعلى إلا أنها نصت على أن يكون من مهامه تقديم النصح لرئيس الجمهورية الذي ينشئ مجلساً يسمى (مجلس القضاء العالي) يحدد القانون تكوينه واختصاصاته وتكون من مهامه تقديم النصح لرئيس الجمهورية في تعيين وعزل القضاة وتنظيم ترفياتهم (م ١٩١) .

وبالمقابل قرر الدستور السوداني لعام ١٩٩٨ ان تكون من مهام مجلس القضاء العالي : التخطيط ، والاشراف العام على الهيئة القضائية، وتقديم التوصية لرئيس الجمهورية بتعيين القضاة وترقيتهم، وإنهاء خدماتهم ، وإعداد موازنة الهيئة القضائية ، وابداء الرأي في مشروعات القوانين المتعلقة بالهيئة القضائية (م ٢ ف ٢). بينما قضى دستور السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥ بإنشاء رئيس الجمهورية بعد التشاور في نطاق مؤسسة الرئاسة هيئة تسمى المفوضية القومية للخدمة القضائية تتولى الإدارة العامة للقضاء القومي ويحدد القانون تكوينها ومهامها . ويسمى رئيس السلطة القضائية القومية ((رئيس القضاء لجمهورية السودان)) ويكون بحكم منصبه رئيساً للمحكمة القومية العليا ورئيساً للمفوضية القومية للخدمة القضائية (م ١٢٩). وعلى ان الفقرة ٣ من هذه المادة قد نصت على ان تنظيم المفوضية القومية للخدمة القضائية العلاقة بين السلطة القضائية القومية والسلطة القضائية لجنوب السودان بالتشاور مع رئيس المحكمة العليا لجنوب السودان .

وعلاوة على ما تقدم فقد تمتعت المفوضية القومية للخدمة القضائية بالتوصية لرئيس الجمهورية في تعيين كل من رئيس القضاء لجمهورية السودان وقضاة المحكمة العليا القومية وكل قضاة الجمهورية (م ١٣٠ ف ١) طبعاً مع مراعاة الكفاءة والنزاهة والمصداقية ، وبعد التشاور في نطاق مؤسسة رئاسة الجمهورية وفقاً لنص هذه المادة .

أما صلاحيات المجلس الاعلى للقضاء في قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة فهي وفقاً للمادة ٤٥ منه :- يتولى دور مجلس القضاة . يشرف المجلس الأعلى للقضاء على القضاء الاتحادي ويدير ميزانية المجلس ، يتشكل هذا المجلس من رئيس المحكمة الاتحادية العليا، رئيس ونواب محكمة التمييز الاتحادية ورؤساء محاكم الاستئناف الاتحادية ورئيس كل محكمة إقليمية للتمييز ونائبه. يترأس رئيس المحكمة الاتحادية العليا المجلس الاعلى للقضاء وفي حال غيابه يترأس المجلس رئيس محكمة التمييز الاتحادية .

مع أن أحكام دستور ج.ي. لعام ١٩٩٠م قد اقترت في أحكامه من الدستور السوداني في أن يترك للقانون تبين اختصاصاته الخ ، غير انه لم يقرر نصاً بأن تكون وظيفة هذا المجلس تقديم النصح لرئيس الجمهورية إذ نصت المادة ١٢٣ من دستور ج.ي. لعام ١٩٩٠م على أن يكون للقضاء مجلس أعلى ينظم القانون وبين اختصاصاته ويعمل على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاء من حيث التعيين والترقية والفصل والعزل وفقاً للقانون ((أضاف تعديل ١٩٩٤ ترشيح وتعيين أعضائه ويتولى المجلس دراسة وإقرار مشروع موازنة القضاء تمهيداً لأدراجها رقماً واحداً في الموازنة العامة للدولة (م ١٥٠) .

وصممت أحكام الدستور الأردني لعام ١٩٤٧م والجزائري لعام ١٩٦٣م عن النص على صلاحيات هذا المجلس .

(٤) صلاحيات مجلس الدولة :-

كان الدستور التونسي لعام ١٩٥٩م فيما تعلم أول حكم دستوري في التشريع الدستوري العربي يقرر قيام مجلس الدولة ويحدد أهم اختصاصاته بأن ينظر في النزاعات التي تنشأ بين الأفراد من جهة وبين الدولة والجماعات العمومية من جهة أخرى في تجاوز الإدارة سلطتها (راجع ف ٥٧) علما بأن الهيئة القضائية هذه هي إحدى الهيئتين الآتين يتركب منهما مجلس الدولة .

وبالمقابل قرر الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢م قيام هيئة خاصة بالقضاء والإدارة حين قضى بأن يجوز بقانون انشاء مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الإداري والإفتاء والصياغة الخ (م ١٧١).

وكان هذا الدستور قد نص على أن ينظم قانون الفصل في الخصومات الإدارية بواسطة غرفة أو محكمة خاصة يبين القانون نظامها وكيفية ممارستها للقضاء الإداري شاملا ولاية الإبقاء وولاية التعويض بالنسبة إلى القرارات الإدارية المخالفة للقانون (م ١٦٩) وقرر دستور ج ع ي لعام ١٩٧٠ ما نصت عليه نفس المادة ٦٩ من دستور الكويت (راجع م ١٥٤) من دستور ج.ع.ي) , وإذا كان الدستور اليمني لم يقضي بقيام مجلس الدولة , الذي قرره الدستور الكويتي وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة اقتربت أحكام المجموعة الثالثة من الدساتير العربية التي قررت قيام هذه الهيئة مثال ذلك نص الدستور العراقي لعام ١٩٦٤م على أن يشكل مجلس الدولة بقانون ويختص بالقضاء الإداري وصياغة القوانين والأنظمة وتدقيقها وتفسيرها (م ٩٣) في حين يختص مجلس الدولة بصفته هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل بالمنازعات الإدارية والدعوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى في دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١م (م ١٧٢) .

لم ينحصر التغيرات في اختصاصات مجلس الدولة على الأحكام الدستورية المذكورة آنفا فقط , بل وامتد إلى أحكام دستورية عربية أخرى مثال ذلك يمارس مجلس الدولة القضاء الإداري ويعين القانون شروط تعيين قضاته وترفعهم وتأديبهم وعزلهم في دستور سوريا لعامي ١٩٦٩ (م ٧٤) و ١٩٧٣ (م ١٣٨) .
أما أحكام دستور الجزائر لعام ١٩٩٦م فقد اقتضت أحكامه في النص على أن يحدد القانون عضوية تنظيم مجلس الدولة ومحكمة التنازع وعملهم واختصاصاتهم الأخرى (م ١٥٣) . وصممت الأحكام الدستورية العربية الأخرى عن النص على ذلك.

(٥) صلاحيات المجلس الدستوري (الغرفة الدستورية) :-

سبق القول أن أحكام الدساتير المملكة المغربية والجزائرية قد نصت على قيام المجلس الدستوري بيد أن أحكام هذه الدساتير قد تغيرت في نصوصها بشأن هذه الصلاحيات مثال ذلك نصت الدساتير المغربية على أن يحدد قانون تنظيمي قواعد تنظيم الغرفة الدستورية وقواعد سيرها وكذلك المهام والوظائف التي تتنافى والعضوية بهذه الغرفة في دساتير ١٩٦٢ (ف ٩٦) و ١٩٧٠ (ف ٩٦) و ١٩٧٢ (ف ٩٦) و ١٩٩٢ (ف ٧٨) و ١٩٩٦م (ف ٧٨) .

وعلاوة على ما تقدم قررت هذه الدساتير الفرقة الدستورية أن تمارس الاختصاصات المسندة إليها بنصوص هذا الدستور أو في مقتضيات قوانين تنظيمية وتبين علاوة على ذلك في صحة الانتخاب أعضاء مجلس النواب وصحة عمليات الاستفتاء في الدساتير ١٩٦٢ (ف ٩٧) و ١٩٧٠ (ف ٩٧) و ١٩٧٢ (ف ٩٧) و ١٩٩٢ (ف ٧٩) و ١٩٩٦ (ف ٧٩) . علما بأن دستور المغرب لعام ١٩٩٢م قد أضاف إلى صلاحية هذا المجلس الدستوري إحالة القوانين التنظيمية - قبل إصدار الأمر بتنفيذها النظام الداخلي بمجلس النواب قبل الشروع في

تطبيقه إلى المجلس الدستوري ليبت في مطابقتها للدستور حيث يبت هذا المجلس في الحالات المنصوص عليها في القانونيين السابقين خلال شهر تحفظ هذه المدة إلى ثمانية أيام بطلب من الحكومة إذا كان الأمر يدعو إلى التعجيل. يترتب على إحالة القوانين إلى المجلس الدستوري في الحالات المشار إليها وفق سريان الآجل المحدد للإصدار الأمر تنفيذها زد على ذلك قضى هذا الدستور بأنه لا يجوز إصدار أو تطبيق أي نص يخالف الدستور كما لا تقبل قرارات المجلس الدستوري أي طريق من طرق الطعن وتلزم به كل سلطات العامة وجميع الجهات الإدارية القضائية (ف ٧٩) .

وإذا كان التباين في أحكام الدساتير المغربية هذا الشأن بالشكل الموضح أعلاه فإن الأحكام الدستورية الجزائرية قد تغايرت هي الأخرى بشأن اختصاصات المجلس الدستوري حيث إذا كان دستور ١٩٦٣م قد نص على أن يكون : يفصل المجلس الدستوري في دستورية القوانين والأوامر التشريعية بطلب من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الوطني (م ٦٤) فإن دستوري ١٩٨٩ و ١٩٩٦ قد قضيا بأن يؤسس مجلس دستوري يسهر على احترام الدستور كما يسهر المجلس الدستوري على صحة عمليات استفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية ويعلن نتائج هذه العمليات (م ١٥٣) من دستور ١٩٨٩ و ١٦٣م من دستور (١٩٩٦) . وبذلك حصل هذا المجلس على صلاحيات جديدة لم تكن مقررّة في دستور ١٩٦٣ .

وعلاوة على الصلاحيات المذكورة في الدستورين الآخرين أصبحت من الصلاحيات هذا المجلس أن : يفصل المجلس الدستوري في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات إما برأي قبل أن تصبح واجبه التنفيذ أو بقرار في الحالة العكسية كما يفصل في مطابقة النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني للدستور في دستور ١٩٨٩ (م ١٥٥) و ١٩٩٦ (م ١٦٣) . وخول الدستوران المذكوران

لهذا المجلس صلاحية البت النهائي بدستورية القوانين حيث إذا قرر المجلس الدستوري أن نصا تشريعيا أو تنظيميا غير دستوري يفقد هذا النص أثره ابتداء من يوم قرار المجلس في دستور ١٩٨٩ (م ١٥٩) أضاف دستور ١٩٩٦ ولا يتم التصديق على المعاهدات والاتفاقيات إلا بعد أن يرى المجلس الدستوري دستوريته . وإذا ارتأي المجلس الدستوري عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية فلا يتم التصديق عليها (م ١٦٨) كما يبدي المجلس الدستوري بعد أن يخطر رئيس الجمهورية رأيه وجوبا إلى دستورية القوانين العضوية بعد أن يصادق عليها البرلمان (م ١٦٥ ف ٢) .

هذا وتجد الإشارة إلى أن الدستور المغربي لعام ١٩٩٢ قد فرق بين عضوية المجلس الدستوري وبعض الوظائف الأخرى طبقا للفصل ٧٨ منه الذي نص على أن يحدد قانون تنظيمي الوظائف التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المجلس الدستوري وطريقة إجراء أول تجديد نصفي لأعضائه الخ .

إصدار الأحكام وتنفيذها من قبل المحاكم :

تفرعت الأحكام الدستورية العربية إلى فرعين قضت أحكام فرع منها بأن
يصدر قضاء المحاكم - الأحكام باسم جهة محددة (٣٣ وثيقة دستورية)
صممت أحكام ٣٣ وثيقة دستورية عن النص ذلك .

والأحكام الدستورية العربية التي نصت على أن تصدر الأحكام الدستورية
باسم جهة معينة قد تباينت في تفاصيل هذه الأحكام باسم رئيس الدولة في
دساتير العراق لعام ١٩٢٥ (م ٧٣) والأردن لعامي ١٩٢٨ (م ١٦) و ١٩٤٧
(م ٥٩) . ومع أن أحكام النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان قد اتفقت مع
أحكام الدساتير السابقة في تصدر الأحكام باسم السلطان بيد أن هذا الدستور قد
أضاف وتنفذ باسم السلطان أيضا (راجع م ٧١) زد على ذلك أضاف هذا الحكم
الدستوري نصوصا لم ترد في أحكام المواد المذكورة من الدساتير السابقة يكون
الامتناع عن تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب
عليها القانون وللمحكوم في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى
المحكمة المختصة (راجع نفس المادة) علما بأن هذا النص الذي ورد في النظام
الأساس العماني هو ما يعمل به في واقع تطبيقات القضاء في الدول العربية .

وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية المذكورة أعلاه قد اقتضت أحكامها
على أن تصدر الأحكام الدستورية باسم رئيس الدولة (باستثناء النظام الأساسي
لسلطنة عمان الذي قرر أن تنفذ الأحكام باسمه أيضا) فإن دساتير المغربية قد
قضت بأن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الملك في دساتير المغرب لأعوام ١٩٦٢ و
(ف ٨٢) و ١٩٧٠ (ف ٧٧) و ١٩٩٢ (ف ٨٠) و ١٩٩٦ (ف ٨٠) وانفرد الدستور
التونسي لعام ١٩٥٩ في النص على أن تصدر الأحكام باسم الشعب وتنفذ باسم
رئيس الجمهورية (ف ٥٢) .

والى جانب الأحكام الدستورية السابقة نصت أحكام مجموعه من الأحكام الدستورية العربية على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة في دساتير مصر لأعوام ١٩٥٦ (م ١٧٨) و ١٩٥٨ (م ٦٣) ١٩٦٤ (م ١٥٥) و ج.ع. ي لنفس العام (م ١٤٤) . وبالمقابل قضيت أحكام مجموعه أخرى من الدساتير العربية بأن تصدر الأحكام باسم الشعب في دساتير سوريا لأعوام ١٩٥٠ (م ١٠٧) و ١٩٥٣ (١٠٧/م) و ١٩٦٢ (١٠٧/م) و ١٩٦٤ (٦٧/م) و ١٩٦٩ (٧٠/م) و ١٩٧٣ (م ١٣٤) والجزائر لأعوام ١٩٧٦ (م ١٦٧) و ١٩٨٩ (م ١٣٢) و ١٩٩٦ (م ١٤١) و ج. ي. د. ش لعامي ١٩٧٠ (م ١٢٢) و ١٩٧٨ (م ١٢٦) .

ومع أن أحكام دستور ج.ع. ي لعام ١٩٦٣ قد اتفقت مع أحكام الدساتير هذه المجموعة في أن تصدر الأحكام باسم الشعب غير انه بخلاف أحكام دساتير هذه المجموعة قد قضى بأن تنفذ الأحكام أيضا باسم الشعب .

وانفرد دستور فلسطين لعام ١٩٩٢ بالنص على صيغة فريدة انحصرت على أن تنفذ أحكام المحاكم المدنية وفقا للمادة ٥٦ بالطريقة التي تنفذها المحاكم التنظيمية وبواسطة المكاتب التابعة لتلك المحاكم .

وصممت عن النص على أي من الصيغ المذكور أعلاه أحكام دساتير مصر لأعوام ١٩٢٣م و ١٩٣٠ و ١٩٧١ والأردن لعام ١٩٥٢ والقوانين الأساسية للقطر الطربلسي وبرقه لعام ١٩١٩ ودساتير برقه لعام ١٩٥٠ وليبيا لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٣ والكويت لعام ١٩٦٢ وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ ودساتير السودان لأعوام ١٩٥٦ و ١٩٧٣ و ١٩٨٥ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ والبحرين لعامي ١٩٧٣ و ٢٠٠٢ وقطر لعامي ١٩٧٣ و ٢٠٠٣ وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة , واتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا لعام ١٩٦٣ والجزائر لنفس العام ج.ع. ي لأعوام ١٩٦٥ و ١٩٦٧ و ١٩٧٠ والعراق لعام ١٩٧٠ و ج.ي لعام ١٩٩٠ .

والى جانب الأحكام الدستورية العربية التي قررت صدور الأحكام وتنفيذها انفردت أحكام دستائر عربية بالنص على الدفاع عن التهم من حيث المبدأ غير أنها قد تباينت في تفاصيل أحكامها بهذا الشأن لقد قررت أحكام دستوري مصر لعامي ١٩٢٢ و ١٩٣٠ أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه (م ١٣٠ من دستور ١٩٢٣ و م ١١٩ من دستور ١٩٣٠).

وإذا كانت أحكام دستوري مصر قد قررت ذلك في ظل الليبرالية وفي ظل النظام الملكي فإن أحكام أربعة دستائر قد نصت على الدفاع عن المتهمين في ظل النظام الجمهوري منها دستوران في ظل الحزب الحاكم الوحيد وأحكام دستورين في ظل الآخذ بالنظام البرلماني .

وكان دستور الجزائر لعام ١٩٧٦ و.ج.ي.د.ش. لعام ١٩٧٨ اللذان قررا هذا الحق في ظل نظام الحزب الحاكم الوحيد التي نص الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ بأن يحمي القانون المتقاضى من أي تعسف أو أي انحراف قد يصدر من القاضي (م ١٧٥) في حين قضى دستور ج.ي.د.ش. لعام ١٩٧٨ بأن يضمن للمتهم حق الدفاع ولا يجوز توقيع العقوبة الجنائية على أي شخص إلا بقرار من المحكمة وفقا للقانون (م ١٢٦) .

وقرر دستور الجزائر لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ نفس نص الحكم الذي قضى به دستور الجزائر لعام ١٩٧٦ – المذكور أعلاه في ظل النص على التعددية – راجع (م ١٤٨ من دستور ١٩٨٩ و ١٥٠ من دستور ١٩٩٦).

الادعاء العام واختصاصاته :

تمثل الأحكام الدستورية العربية التي قررت الادعاء العام واختصاصاته الجزء الأقل من الدساتير العربية التي صدرت في القرن العشرين حيث نصت على ذلك أحكام ٢٥ دستور عربي في حين صممت أغلبية الأحكام الدستورية العربية عن النص على ذلك وعددها ٣٤ وثيقة دستورية .

والأحكام الدستورية العربية التي قررت الادعاء العام قد توزعت إلى مجموعات : -
أوجزت مجموعه منها في النصوص بهذا الصدد إلى درجة أنها قد آتت بصيغة واحدة كما يلي :

يكون تعين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقا للشروط التي قررها القانون في دساتير مصر لأعوام ١٩٢٣ (م ١٢٨) و ١٩٣٠ (م ١١٧) و ١٩٥٦ (م ١٨٢) و ١٩٦٤ (م ١٥٦) وليبيا لعام ١٩٦٣ (م ٤٨) . أما بيان الدستور الأخير قد أضاف : وان ينظم القانون وظيفة النيابة العامة واختصاصاتها بالقضاء (م ١٤٧).

واقتربت أحكام مجموعة ثانية من الأحكام المذكور أعلاه حين نصت على أن وظيفة الادعاء العام ونوابه واختصاصاته ويكون تعين رئيس الادعاء العام ونوابه وانضباطهم وعزلهم في دستوري العراق لعامي ١٩٦٤ (م ٩١ وم ٩٢) و ١٩٦٨ (م ٨٥ وم ٨٦) . ودمج الدستور العراقي لعام ١٩٧٠ المادتين المذكورين في الدستورين العراقيين السابقتين في مادة واحدة (راجع م ٦١).

وبالمقابل آتت الدساتير السورية التي قررت الادعاء العام بشرط أن يرأس وزير العدل النيابة العامة حيث نصت على أن: النيابة العامة مؤسسة قضائية واحدة يرئسها وزير العدل في دساتير سوريا لأعوام ١٩٥٠ (م ١١١) و ١٩٥٣ (م ١١٠) و ١٩٦٢ (م ١١١) و ١٩٦٤ (م ٧١) و ١٩٦٩ (م ٧٣) و ١٩٧٣ (م ١٣٧) غير أنه إذا كان دستور ١٩٦٤ قد أضاف وينظم القانون

وضيفتها واختصاصاتها وأوضاع قضاتها وصلتها بالقضاء فإن دستوري ١٩٦٩ و١٩٧٣ قد أضافا وينظم القانون وظيفتها واختصاصاتها .

ومع أن أحكام دستور السودان لعام ١٩٧٣ قد اشترطت أن يكون النائب العام وزير غير انه لم يشترط أن يكون وزير للعدل , وذلك بنصه على أن يعين رئيس الجمهورية نائبا عاما يكون بحكم منصبه وزيرا ويحدد القانون مهامه واختصاصه ومسئوليته (م ١٩٧) .

في حين قرر دستور السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥ أن تسند سلطات النائب العام الى وزير العدل القومي ويتولى بهذه الصفة تقديم النصح للحكومة في المسائل القانونية وأداء أي واجبات تكون ذات طبيعة قانونية وأي مهام أخرى ينص عليها القانون . وتتبع النائب العام نيابات عامة ومستشارين قانونيين لتقديم النصح للدولة وتمثيلها في الادعاء والتقاضي والتحكيم ومراجعة القوانين وحماي الحقوق العامة والخاصة وتقديم النصح للمواطنين بشأن المسائل القانونية وتقديم المساعدات القانونية . ويؤدي المستشارون القانونيون ووكلاء النيابة واجباتهم بصدق وتجرد وفقاً لهذا الدستور والقانون ويحدد القانون مهام وحصانات ومخصصات هذه الخدمة (م ١٣٣) .

أما أحكام دستوري ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠ والبحرين لعام ١٩٧٣ فقد كانت أكثر أيجاز في هذا المضمار حيث وردت النيابة في إطار النص على عدم عزل القضاء , راجع (م ١٤٩) بينما أشار دستور البحرين إلى النيابة العامة عند الحديث عن إنشاء المجلس الأعلى للقضاء وبين القانون .

صلاحياته في الشئون الوظيفية رجال القضاء والنيابة العامة (راجع ١٠١) وهو النص الذي كرره دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ (م ١٠٥ ف ج) .

بخلاف الأحكام الدستورية السابقة التي أوجزت في هذا المضمار أسهبت أحكام دستير عربية أخرى في هذا الشأن على أن أحكام هذه الدساتير قد تباينت

هي الأخرى في مضمون النصوص , مثال ذلك يتولى النيابة العامة المدعي العام باسم المجتمع وتشرف على شئون الضبط القاتوني وتسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام ويرتب القانون هذه الهيئة وينظم اختصاصاتها ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفها ويجوز أن يعهد بقانون لجهات الأمن العام يتولى الدعوى العمومية في الجرح على سبيل الاستثناء وفقا للأوضاع التي يبينها القانون في الدستور الكويت لعام ١٩٦٢ (م ١٦٧) .

واتفقت أحكام دستور قطر لعام ٢٠٠٣ مع دستور الكويت بهذا الشأن مع اختلاف الضبط القاتوني في دستور الكويت الى الضبط القضائي في دستور قطر. والقوانين الجزائية في دستور الكويت الى القوانين الجنائية في دستور قطر. ثم تباينت الصيغة في الدستور الاخير بعد هذه الجملة الى ويرتب القانون هذه الهيئة وينظم اختصاصاتها ويبين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفها (م ١٣٦ من دستور قطر) دون ان يشير الى ما قضى به دستور الكويت في ملاحقة المذنبين الخ كما واضح في النص .

وكانت أحكام دستوري ج . ي . د. ش. لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ من الأحكام الدستورية العربية التي أسهبت في هذا الشئ غير أن أحكامها قد تباينت مع أحكام دستور الكويت في أن تكون المحاسبة أمام وزير العدل في دستور ١٩٧٠ وأمام مجلس الشعب الأعلى في دستور ١٩٧٨ لقد نص دستور ١٩٧٠ على أن يواجه المدعي العام مكافحة الجرائم ويضمن أن الأشخاص اللذين ارتكبوا جرائم أو أي أسأت قانونية أخرى يدعون للمحاسبة أمام المحاكم كما يشرف على اتباع القانون في مراكز الاعتقال والوقاية والمدعي العام مسؤول وعرضة للمحاسبة عن الأعمال المذكورة السابقة أمام وزير العدل ويراقب مجلس الرئاسة أعمال المدعي العام وفي حالة استئناف ضد صحة الانتخابات فأنه يبدي رأيه أمام

مجلس الشعب الأعلى وفقاً للمادة ٧٠ منه وتنظم اختصاصاته الأخرى بقانون بشأن الادعاء العام (م ١٢٤) .

ومع أن دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٨ (م ١٢٣) قد تطابقت مع أحكام المادة ١٢٤ من دستور ١٩٧٠ بشأن مكافحة الجرائم الخ , غير أن الدستور الجديد قد أوكل إلى مجلس الشعب الأعلى من الجهة الأخرى (راجع م ١٧٩) . وينتمي النظام الأساسي لسلطنة عمان لعام ١٩٩٦ إلى هذه الأحكام الدستورية التي أسهبت بصدد الادعاء العام على أن أحكامه بهذا الصدد قد اختلفت عن أحكام دستوري ج.ي.د.ش. لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ , في تفاصيل النصوص الخاصة بالادعاء العام , إذ يتولى الادعاء العام الدعوى العمومية باسم المجتمع ويشرف على شؤون الضبط القضائي ويسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام ويرتب القانون الادعاء العام وينظم اختصاصاته ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفه ويجوز أن يعهد قانون جهات الأمن العام بتولى الدعوى العمومية في الجناح على سبيل الاستثناء وفقاً للأوضاع التي يبنها القانون (م ٦٤) وبذلك اقترب من أحكام الدستور الكويتي .

أما أحكام دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ فقد نصت على أن يكون للاتحاد نائب عام يعين برسوم اتحادي يصدر بموافقة مجلس الوزراء ويعاون النائب العام عدد من أعضاء النيابة العامة الاتحادية من حيث تعيين أعضائها ودرجاتهم وترقياتهم وتقاعدهم والمؤهلات الواجب توفيرها فيهم (م ١٠٦) .

وصممت عن النص على النيابة العامة - الادعاء العام أحكام دستوري قطر الطرابلسي وبرقة لعام ١٩١٩ و دساتير سوريا لاعوام ١٩٢٠ وفلسطين لعام ١٩٢٢ والعراق لعام ١٩٢٥ ولبنان لعام ١٩٢٦ وسوريا لعام ١٩٣٠

والأردن لأعوام ١٩٢٨ و ١٩٤٧ و ١٩٥٢ والسودان لأعوام ١٩٥٣ و ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٨٥ و ١٩٩٨ وليبيا لعامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ سلطنة لحج لعام ١٩٥٢ و.ج.ع.ي. لأعوام ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٧ و ١٩٧٠، وتونس لعام ١٩٥٩ والمغرب لأعوام ١٩٦٢ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و الجزائر لأعوام ١٩٦٣ و ١٩٧٦ و ١٩٨٩ و ١٩٩٦ وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة لعام ٢٠٠٤ م.

وإذا كانت النظم القضائية في الدساتير اليمنية والعربية بالشكل المشار إليه أعلاه فيمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية :

- ١- قررت الأحكام الدستورية العربية الوضع الحقوقي للهيئة القضائية ابتداءً بالدستور المصري لعام ١٩٦٢، كان مجمل الأحكام الدستورية العربية التي نصت على ذلك ١٨ حكم دستوري تغيرت في تفاصيل تقرير هذا الوضع منها التي قررت استقلال السلطة القضائية في حين انفردت أحكام قانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ والدساتير الأربعة الأخرى بمسؤولية الهيئة القضائية أمام الحاكم العام في الأول وأمام رئيس الدولة في الأربعة الدساتير، وصممت عن النص على ذلك أحكام دساتير عربية أخرى صدرت في بداية الحياة الدستورية في هذا البلد العربي أو ذاك.
- ٢- لم ينحصر التباين على الوضع الحقوقي للسلطة القضائية فقط، بل وامتد إلى النص على قابلية القضاء للعزل حيث قررت هذا النص أحكام ٢٣ وثيقة دستورية عربية في حين صممت على النص على ذلك أحكام ٣٥ وثيقة دستورية عربية.

- ٣- وامتد التباين إلى طرق قيام هيئات القضاء مثال ذلك نصت أحكام مجموعة من الدساتير العربية على قيام هيئات القضاء بالتعيين لتحديد جهة التعيين

أحكام ٢٠ وثيقة دستورية عربية جهة تعين نصا (رئيس دولة) بينما انفردت أحكام ٥ دساتير عربية في النص على أن تكون جهة التعيين مجلس القضاء الأعلى الذي لو يكون رئيس دواء رئيسه (في دساتير سوريا لأعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢).

٤- وإضافة إلى ما تقدم نصت أحكام مجموعة من دساتير البلدان العربية على قيام المحكمة العليا- الدستورية الخ بالجمع بين الانتخابات والتعيين كان الدستور السوري لعام ١٩٢٠، أول هذه المجموعة (ثم دستور لبنان لعامي ١٩٢٦ و ١٩٣٠)، وقضت أحكام مجموعته أخرى من هذه الدساتير بانتخاب رئيس وأعضاء هذه المحكمة من قبل السلطة التشريعية باقتراح رئيس الدولة في ٣ دساتير (سوريا لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٢ و ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠)، بينما قررت الدساتير المغربية انتخاب أعضاء هذه المحكمة من قبل السلطة التشريعية وتعيين رئيس الدولة لرئيس هذه المحكمة، وصممت أحكام مجموعته رابعة عن طريقة قيام هذه المحكمة خمسة دساتير (تونس لعام ١٩٥٩ والجزائر لعام ١٩٦٣ ومصر لعام ١٩٧١ و ج.ي.د.ش. لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨)، وصممت عن النص قيام هذه المحكمة أحكام ٢٦ وثيقة دستورية عربية .

٥- تباينت مسيرة الأحكام الدستورية العربية في النص على القيام مجلس القضاء الأعلى كهيئة في وزارة العدل (دستور الأردن لعام ١٩٤٧) ثم تطورت النصوص إلى القيام مجلس القضاء دون أن تقرر أن يكون رئيس الدولة رئيس هذا المجلس في ٦ دساتير (سوريا لأعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ و تونس لعام ١٩٥٩ والكويت لعام ١٩٦٢ والبحرين لعام ١٩٧٣ و ج.ي. لعام ١٩٩٠) والسودان لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ وقانون إدارة الدولة العراقية لعام ٢٠٠٤ ، ثم انتهت بالنص على القيام مجلس

القضاء الأعلى يكون رئيس الدولة رئيسة ١٤ دستور (المغرب لأعوام ١٩٦٢ و ١٩٧٠ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ والجزائر لأعوام ١٩٦٣ و ١٩٧٦ و ١٩٨٩ و ١٩٩٦ و مصر لعام ١٩٧١ وسوريا لعام ١٩٧٣ والبحرين لعام ٢٠٠٢ م ، واستلهمت هذه الأحكام الدستورية العربية التي سبقتها بهذا الصدد من دستور فرنسا لعام ١٩٤٦ وان كان رئيس الدولة قد أصبح رئيس هذا المجلس وفقا لاحكام قوانين محدده في ج.ي. وصمتت على هذا النص على قيام مجلس القضاء الأعلى أحكام ٣٠ وثيقة دستورية عربية .

٦- وعلاوة على ما تقدم قررت طائفة من دساتير الدول العربية قيام مجلس الدولة كان الدستور التونسي لعام ١٩٥٩ أول حكم يقضى بذلك ثم قررت قيام هذا المجلس أحكام ٤ دساتير أخرى (الكويت لعام ١٩٦٢ و ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠ و ج.م.ع لعام ١٩٧١ وسوريا لعامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣) علما بان صلاحيات هذا المجلس قد تغيرت بالشكل الذي أوردناه أعلاه.

٧- انفردت مجموعه صغيرة من الدساتير العربية بالنص على القيام المجلس الدستوري (الغرفة الدستورية) .. دساتير (المغرب لأعوام ١٩٦٢ و ١٩٧٠ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ والجزائر لأعوام ١٩٦٣ و ١٩٨٩ و ١٩٩٦) وفي نصوصها استلهم من الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ .

٨- وفق هذا وذاك قضت طائفة من الدساتير العربية بقيام النيابة العامة – الادعاء العام وان كانت طائفة كبيرة من الأحكام الدستورية العربية قد صمتت عن النص على ذلك.

الهوامش:

(١) لابد من الإشارة هنا إلى أن مصادر التشريع الدستورية العربية عموماً وفي مجال السلطة القضائية خصوصاً يرجع إلى الأحكام التشريعية الدستورية التالية:

استلهم الدستور المصري لعام ١٩٢٣ م من الدستور البلجيكي وبقت كثير من أحكامه في التشريع الدستوري المصري للاحق ومنه انتشر إلى التشريعات الدستورية في ج.ع.ي والعراق لعامي ١٩٦٤ و١٩٦٨ م والأردن لعام ١٩٥٢ والكويت لعام ١٩٦٢ وليبيا لعامي ١٩٥١ و١٩٦٣ والبحرين لعامي ١٩٧٣ و٢٠٠٢ وسلطنة حج لعام ١٩٥٢، في حين استلهم القانونان الأساسيان للقطر الطرابنسي وبرقة لعام ١٩١٩ من الأحكام الدستورية الإيطالية إذ كانت إيطاليا تستعمر ليبيا، وهناك طائفة من الأحكام الدستورية الأخرى قد استلهمت أحكامها من مصادر مختلفة مثل الدستور السوري لعام ١٩٢٠ م ومن نظام المستعمرات الإنجليزية مثل سائر العراق لعام ١٩٢٥ م والأردن لعامي ١٩٢٨ م و١٩٤٧ م والسودان لأعوام ١٩٥٣ و١٩٥٦ و١٩٦٤ و١٩٨٥ م و٢٠٠٥ واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩ م، المعدل عام ١٩٦٢ وولاية نينوى لعام ١٩٦٢ م ومستعمرة عدن لنفس العام - وقد كان جل الاستفهام من تشريعات الهند والملايو وبلدان إفريقيا الإنجليزية. في حين كان دستور السودان لعام ١٩٩٨ مستلهماً من النظام الإنجليزي مع إدخال مسحة لغوية ونصوص دينية فيه.

وبالمقابل أخذت الأحكام الدستورية في سوريا ولبنان من التشريع الفرنسي للجمهورية الثالثة في الأحكام التشريعية السورية لأعوام ١٩٢٢ م و ١٩٢٤ م والقوانين الأساسية لحكومات اللاذقية وجبل الدروز وحلب

والطويين ودستور لبنان لعام ١٩٢٦ م وسوريا لعام ١٩٣٠ واستلهم
دستور سوريا لعامي ١٩٥٠ م و١٩٦٢ م من دستور فرنسا لعام ١٩٤٨ م
وكذلك تعديلات الدستور اللبناني.

واستلهمت أحكام دساتير المغرب وتونس والجزائر من الدستور الفرنسي
لعام ١٩٥٨ م وإن كانت أحكام دستوري الجزائر لعام ١٩٦٣ م و١٩٧٦ م
قد أدخلت عليها نصوص ذات صيغة اشتراكية ، وقد سبق أن استلهمت
أحكام الدساتير المصرية في الفترة ما بين ١٩٦١ و١٩٧١ م بعض
المبادئ الاشتراكية اليوغسلافية من جهة ، ومزيج من ١٩٧٣ م وسوريا
لنفس العام ، استلهم دستور ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و١٩٧٨ م من
الدستور الألماني الشرقي الأول والسوفيتي الثاني وهو ما انعكس على
دستور ج.ي. لعام ١٩٩٠ م قبل تعديله عام ١٩٩٤ م الذي تألف من
نصوص دستور ج.ي.د.ش وج.ع.ي لعام ١٩٧٠ م وتجدر الإشارة إلى أن
ترتيب هيئات القضاء في الدولة العربية قد تزامن مع التشريع الدستوري
العربي مثال ذلك لم تقرر الأحكام الدستورية العربية في التشريعات
الدستورية المغربية والجزائرية (باستثناء دستوري الجزائر لعام ١٩٦٣
و١٩٧٦ م) بعد تقريره في الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ م ، كما أن مبدأ
أن يكون رئيس الجمهورية رئيس المجلس القضاء الأعلى ، الذي نص
عليه الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ م قد انتشر في دساتير البلدان العربية
ج.م.ع لعام ١٩٧١ وسوريا لعام ١٩٧٣ والجزائر لأعوام ١٩٧٦
و١٩٨٩ و١٩٩٦ م والمغرب لأعوام ١٩٦٢ و١٩٧٠ و١٩٧٢ و١٩٩٢
و١٩٩٦ م والسودان لعام ١٩٧٣ م الخ.

(٢) كانت هذه الهيئة تحت عنوان فصل ٤ دساتير مصر لأعوام ١٩٢٣
و١٩٣٠ و١٩٥٦ و١٩٥٨ و١٩٦٤ و١٩٧١ م وفصل ٦ في دستوري

الكويت والبحرين لعام ١٩٧٣ والفصل الرابع من دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ ، والباب الرابع من دستور تونس لعام ١٩٥٩ والباب الثامن من دستور السودان لعام ١٩٧٣م وفصل ٤ من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م وفصل ٨ في دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١ و١٩٦٣م وتحت عنوان باب في دساتير ج.ع.ي لأعوام ١٩٦٥ و١٩٦٧ و١٩٧٠م وعنوان في وسط السطر في اتفاق الوحدة الثلاثية لعام ١٩٦٣م وفروع ٣ من فصل ٤ في دستور الاتحاد العربي لعام ١٩٥٨م وفصل ٣ في دستوري الجزائر لعامي ١٩٨٩ و١٩٩٦م.

(٣) الفصل ١ من دستور الأردن لعام ١٩٢٨م والفصل ٤ من دستور ١٩٤٧م والفصل ٥ من دستور الإمارات العربية المتحدة والباب ٦ من النظام الأساسي لسلطنة عمان لعام ١٩٩٦م ، باب ٥ من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م وباب في دساتير المغرب باب ٦ من دستور ١٩٦٢م وباب ٥ في دستور ١٩٧٢م وباب ٧ في دستور ١٩٩٢م وباب ٧ في دستور ١٩٩٦م. والباب الخامس من دستور قطر لعام ٢٠٠٣ والباب السادس في قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة .

(٤) الفصل ٩ من قانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣م والفصل ٩ من دستوري السودان لعامي ١٩٥٦ و١٩٦٤م والباب الخامس من دستور ١٩٨٧ و٢٠٠٥م .

(٥) الفصل ١٠ دستور سوريا لعام ١٩٢٠ - الفصل ٤ من دستور سوريا لعام ١٩٣٠ والفصل ٤ من دستور سوريا لعام ١٩٦٩ .

(٦) عنوان في وسط السطر دون تعريف .

(٧) الفصل ٤ من دستور الجزائر لعام ١٩٧٦ .

(٨) الباب ٤ من دستور ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و١٩٧٨ .

- (٩) الباب ٤ من دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م.
- (١٠) راجع المواد ٧٦ ف ١ وم ٢ وق ٣ وم ٧٧ من قانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣م.
- (١١) لمزيد من الاطلاع راجع المعجم الدستوري مرجع سابق ص ٧٨٥.
- (١٢) ونصت أحكام دستور الأردن لعامي ١٩٤٧ و ١٩٥٢ م على المحاكم الخاصة حيث تستعمل المحاكم الخاصة حقها في القضاء وبمقتضى أحكام قوانين خاصة في دستور ١٩٤٧ (م ٦٣) في حين نص دستور ١٩٥٢ على أن تمارس المحاكم الخاصة اختصاصها في القضاء وفقا لأحكام القوانين الخاصة بها (م ١١٠).
- (١٣) راجع المادة ١٢٨ من دستور سوريا لعام ١٩٥٠ و ١٩٦٢ والمادة ١١٣ من دستور ١٩٥٣.
- (١٤) استبدال هذا الدستور المحاكم العسكرية بمحاكم أمن الدولة عام ١٩٦٣ إلا أن دستور ١٩٧٠ قد أضاف قيام المحكمة الدستورية العليا (م ١٤٧)
- (١٥) ف ٢٩ من دستور طرابلس وف ٣٦ من دستور برقة.
- (١٦) وقد أجاز هذا الدستور استئناف قرارات المحكمة العليا في القضايا الحقوقية إذا تجاوز المبلغ المختلف عليه أو قيمته خمسمائة جنية مصري إلى جلالة الملك في جلسة الخاص ، ويجب تقديم الاستئناف في المدة والصورة المنصوص عليها في أي نظام أو أصول صادر من لدن جلالة الملك في جلسة الخاص (م ٤٤).
- (١٧) تجدر الإشارة إلى أن الدستور المصري لعام ١٩٧١ قد افرد فصلا يتكون من مادة للمدعي العام الاشتراكي وهو الفصل السادس من الباب الخامس

الملحق لأنظمة الحكم في الدول العربية

ما استجدا في الفترة من سبتمبر ٢٠٠٥ إلى بداية مايو ٢٠٠٦ نظراً للمستجدات التي حدثت في فترة سبتمبر ٢٠٠٥ مايو ٢٠٠٦ في بعض الدول العربية فإننا سنرتب هذه المستجدات كملحق العشرة الأجزاء بالشكل التالي .

١- صدر الدستور العراقي الجديد بمقتضى الإستفتاء الذي جرى في تاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٥ , فقد أعلنت مفوضية الانتخابات نتيجة الإستفتاء على مسودة الدستور كما يلي : صوت بنعم للدستور في ٥٩ , ٧٨ % من الناخبين وبالمقابل صوت ٢١,٩١ % ((بلا)).

٢- جرى الاستفتاء على ميثاق السلم و المصالحة الذي قدمه الرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفلقة في ٢٩ / ٩ / ٢٠٠٥ صوت لصالحه ٩٧ % من عدد المشاركين في الإستفتاء ٢.

٣- بمقارنة الدستور العراقي الدائم بقانون ادارة الدولة العراقية في الفترة الانتقالية يتضح ما يلي :

١- أتى الدستور بنص قبل أحكام الدستور دون عنوان صفحة كاملة في حين كانت الديباجة في قانون إدارة الدولة العراقية أقل من نصف صفحة , وعليه فإن الأفكار التي تضمنها النص غير المعون للدستور أفكار جديدة مثل أطياف

^١ - الجزيرة - الحرة ٢٥/١٠/٢٠٠٥ وكانت نتائج الاستفتاء بنعم حسب المحافظات كما يلي : ديالى ٥١% كربلا ٥٤% كركوك ٦٢% - ميسان ٩٧% - المثنى ٩٢% - القادسية ٩٥% - صلاح الدين ١٨% واسط ٩٥% - صوت أغلبية البيسطة ضد الدستور في محافظة نينوى والانباء وصلاح الدين وعليه فقد أقرت عملية الاستفتاء جلسة أعلنته مفوضيا الانتخابات العراقية في هذا التاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٥.

^٢ - شارك في الاستفتاء ٨٠% من المواطنين الذين يحق لهم التصويت . المصدر الجزيرة ٣٠/٩/٢٠٠٥.

الشعب العراقي وطوائفه وانتهاج سبيل التداول السلمي السلطة والتوزيع العادل للثورة والنظام الجمهوري الاتحادي الديمقراطي التعددي ونبذ سياسة العدوان , والإهتمام بالمرأة وحقوقها والمسنين والأطفال وإشاعة ثقافة: التنوع .

أحتوى الدستور على ستة أبواب بينما كان قانون ادارة الدولة تسعة أبواب ورغم انخفاض عدد الأبواب في الدستور فإنه قد تألف من ١٥٣ مادة في حين كان قانون ادارة الدولة العراقية في حدود ٥٩ مادة علماً بأنه قد وجد تشابه في البنية الفنية في الوثيقتين بشأن تفرع المواد إلى فقرات وأن توزعت بنية الدستور إلى أبواب - فصول مواد فقرات . وبمقارنة عناوين أبواب الوثيقتين فقد أتت تسمية المبادئ الأساسية للباب الأولى فيهما في حين تباين عنوان الباب الثاني فيهما من الحقوق الأساسية في قانون ادارة الدولة إلى الحقوق والحريات في الدستور تفرع إلى الفصل الأول الحقوق الفصل الثاني الحريات أختلف عنوان الباب الثالث فيهما من الحكومة العراقية الانتقالية في قانون ادارة الدولة إلى السلطة الاتحادية في الدستور تفرع هذا الباب .

انفصل الأول السلطة التشريعية - الفصل الثاني السلطة التنفيذية - الفصل الثالث . السلطة القضائية - الفصل الرابع الهيئات المستقلة .

وامتد التباين إلى الباب الرابع من السلطة التشريعية الانتقالية في قانون ادارة الدولة إلى الاختصاصات الاتحادية في الدستور .

وعلى هذا المنوال تباين عنوان الباب الخامس - السلطة التنفيذية الانتقالية في قانون ادارة الدولة إلى سلطات الأقاليم المحكمة المختصة والهيئات الوطنية - الباب الثامن الأقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية والباب التاسع المرحلة ما بعد الإنتقالية في قانون ادارة الدولة في الدستور

وتوزع الباب السادس في قانون إدارة الدولة السلطة القضائية والباب السابع العاصمة , الفصل السادس , الإدارات المحلية في حين أتى عنوان الباب السادس في الدستور الأحكام الختامية والانتقالية توزع هذا الباب بدوره إلى فصلين الأول الأحكام الختامية . الفصل الثاني الأحكام الانتقالية .

لم ينحصر التباين على عناوين الأبواب في الوثيقتين فقط , بل وأمتد إلى عدد المواد فيهما وذلك بحكم أن قانون إدارة الدولة هو عبارة عن وثيقة مؤقتة في حين أن الدستور وثيقة غير مؤقتة أما التباين في عد مواد الوثيقتين فقد كان بالشكل التالي :

عدد مواد الأبواب في مسودة الدستور	عدد مواد الأبواب في قانون إدارة الدولة
الباب الأول المواد ١ - ١٣	الباب الأول المواد ١ - ٩
الباب الثاني المواد ١٤ - ٤٥	الباب الثاني المواد ١٠ - ٢٣
الباب الثالث المواد ٤٦ - ٩٩	الباب الثالث المواد ٢٤ - ٢٩
الباب الرابع المواد ١٠٠ - ١١٢	الباب الرابع للمواد ٣٠ - ٣٤
الباب الخامس المواد ١١٣ - ١٣٥	الباب الخامس المواد ٣٥ - ٤٢
الباب السادس المواد ١٣٦ - ١٥٢	الباب السادس المواد ٤٣ - ٤٦
	الباب السابع المواد ٤٧ - ٥١
	الباب الثامن المواد ٥٢ - ٥٨
	الباب التاسع المادة ٥٩

علماً بأن هناك تغاير في تفرع هذه المواد إلى فقرات في الوثيقتين المذكورتين وإن كنا قد قارنا أحكام قانون إدارة الدولة في العشرة الأجزاء المتعلقة بأنظمة الحكم في الدول العربية بالأحكام الدستورية العربية في مسار البحث فما دون :
الجديد في الدستور العراقي.

لم يقر الدستور تسمية الوثيقة في المادة الأولى ، التي كانت في قانون إدارة الدولة بتسمية قانون إدارة الدولة وإنما قررت المادة الأولى أن جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ، ديمقراطي اتحادي ، ونصت المادة ٢ على أن الإسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساس للتشريع ولا يجوز سن قانون يتعارض مع أحكام الإسلام – ولا مع الحقوق والحريات الأساسية وعلاوة على ذلك نصت الفقرة ثانياً على أن يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية بينما كانت المادة ٢ من قانون إدارة الدولة خاصة بتحديد المراحل الانتقالية من ٢٠٠٤/٦/٣٠ – ٢٠٠٥/١٢/٣١ إلا في حالة تطبيق المادة ٦١ من هذا القانون الخ ما ورد في فقرات هذه المادة ، الخاصة ببداية الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية في ٢٠٠٤/٦/٣٠ وتبدأ الفترة الثانية من ٢٠٠٤/١٢/٣١ – ٢٠٠٥/١٢/٣١.

وإذا كانت المادة ٣ من قانون إدارة الدولة قد نصت على أن هذا القانون – القانون الأعلى للبلاد والزامته في أنحاء العراق وعدم تعديله إلا بأغلبية ثلاثة أرباح الجمعية الوطنية الخ . فإن المادة ٣ من الدستور قد نصت على أن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو جزء من العالم الإسلامي والشعب العربي فيه جزء من الأمة العربية .

وبالمقابل قررت المادة ٤ من قانون ادارة الدولة أن نظام الحكم العراقي جمهوري اتحادي (فيدرالي) ديمقراطي تعددي ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارة المحلية ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العراق أو القومية أو المذهب فإن المادة ٤ من الدستور قد نصت على أن اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق ويضمن حق العراقيين تعليم أبنائهم بلغة الأم كما لتركماتية أو السريانية في المؤسسات التعليمية الحكومية على وفق الضوابط التربوية أو بأي لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة زد على ذلك قررت هذه المادة أن يحدد نطاق المصطلح لغة رسمية وكيفية تطبيق أحكام هذه المادة بقانون يشمل :

أ- إصدار الجرايد الرسمية بأي من اللغتين - الإعراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين وبإصدار الوثائق الرسمية بهما إلخ . واستعمال المؤسسات والأجهزة الاتحادية في إقليم كوردستان للغة التركماتية واللغة السريانية لغتان رسميتان في المناطق التي يتواجدون فيها ولكل إقليم أو محافظة اتخاذ أية لغة محلية أخرى لغة رسمية إضافية إذا أقرت غالبية سكانها ذلك بالإستفتاء في حين انحصر حكم المادة ٩ من قانون ادارة الدولة على اللغتين الرسميتين العربية والكردية وضمانة حقوق التركمان أو السريان التعليم باللغة القومية إلخ . فقط دون أن يشير إلى حق الإقليم أو المحافظة اتخاذ أية لغة أخرى رسمية بالإستفتاء الذي ورد في الدستور

قررت المادة ٥ خضوع القوات المسلحة العراقية للسيطرة المدنية للحكومة العراقية الانتقالية في قانون إدارة الدولة . بينما نصت المادة ٥ من الدستور على السيادة للقانون ٥ والشعب مصدر السلطات وشرعيتها ويمارسها

بالإقتراع السري المباشر وعبر مؤسساته الدستورية وعلاوة على ما تقدم قرر الدستور حظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التفكير أو التطهير العرقي أو يحرض أو يمهّد أو يمجّد أو يروج أو يبرر له وخاصة : حزب البعث الصدامي في العراق وتحت أي مسمى كان ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق إلخ .. (م ٧).

وأن يراعى العراق مبادئ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية وينظم علاقاته على أساس المصالح المشتركة , والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية (م ٨).

وشملت المادة ٩ من الدستور كل من أن تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي تراعي توازنها وتمثيلها دون تمييز أو إقصاء وتخضع لقيادة السلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداة قمح الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تدوال السلطة وحظر تكوين الميليشيات العسكرية خارج إطار القوات المسلحة ومنع القوات المسلحة وأفرادها من القيام بالحملة الانتخابية إلخ وقيام جهاز المخابرات العراقية بجمع المعلومات وتقييم التهديدات الموجهة للأمن الوطني وتقديم المشورة للحكومة العراقية بجميع المعلومات وتقييم التهديدات الموجهة للأمن الوطني وتقديم المشورة للحكومة ويكون تحت السيطرة المدنية وخاضع للسلطة التشريعية ويعمل وفق القانون وبموجب مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها إلخ , وإحترام الحكومية العراقية والتزامها بالاتفاقيات الدولية , ومنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة التونيه والكيانية والبولوجية وصيانة الدولة للعتبات المقدسة الدينية وضماته ممارسة الشعائر بحرية (م ٩).

في حين نصت المادة ١٠ من الدستور على أن : العتبات المقدسة والمقامات الدينية في العراق كيانات دينية وحضارية وتلتزم الدولة تأكيد وصيانة حرمتها وضمان ممارسة الشعائر الدينية . واعتبار بغداد عاصمة جمهورية العراق (م. ١١) وتنظيم علم وشعار العراق ونشيد الوطن بقانون وتنظيم الأوسمة والعطلات الرسمية والمناسبات الدينية والوطنية والتنظيم الرسمي بقانون (م. ١٢).

وأن الدستور هو القانون الأعلى في العراق ويعتبر ملزماً للجميع وبطلان القوانين المخالفة له (م. ١٣) .

ابتدأ الدستور بالنص في الباب الثاني منه على مساواة العراقيين أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العراق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الإقتصادي أو الاجتماعي (م. ١٤) في حين ورد الحكم الخاص بالمساواة أمام القانون في المادة الثانية من الباب الثاني من قانون إدارة الدولة بصيغة مقاربة للنص السابق مع إضافة الحق في الأمن الشخصي والحرية والحياة وعدم حرمان أي أحد من هذه الحقوق الا وفق إجراءات قانونية ومساواة الجميع أمام القضاء (م. ١٢).

وبالمقابل فصلت المادة ١٥ من الدستور حق الافراد في الحياة والأمن والحرية . ولايجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقيدها الا وفقاً للقانون بناء على قرار صادر من جهة قضائية مختصة .

واختصرت المادة ١٧ من الحقوق المتعلقة بحرية السكن الذي كان منفصلاً بشكل أكبر في قانون إدارة الدولة.

وبالمقابل تقاربت أحكام الوثيقتين بشأن براءة المتهم حتى تثبت أدانته (م ١٩ ف ٤ من الدستور م. ١٥ . ف. ٥ من قانون إدارة الدولة) , وأتفقت

أحكام الوثيقتين بشأن المحاكمة العلنية ومنع التعذيب إلخ . (راجع المادتين المذكورتين أعلاه) على أن أحكام قانون إدارة الدولة قد حضرت محاكمة المدني أمام محكمة عسكرية وعدم جواز إنشاء محاكمة خاصة أو استثنائية (راجع ف . ط . من م . ١٥ من قانون إدارة الدولة) .

وبالمقابل قرر الدستور التوقيف والحبس في الأماكن المخصصة لذلك وفق قوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية لسلطات الدولة . وعرض أوراق التحقيق الابتدائي على القاضي المختص خلال مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة من القبض على المتهم ولا يجوز تمديدتها إلا مرة واحدة ولمدة نفسها (ف.ب.م. ١٩) .

ومع أن أحكام الموثقتين قد اتفقت في شأن حظر إسقاط الجنسية عن العراقي بيد أنهما قد تغايرتا بشأن العراقي حيث إذا كان قانون إدارة الدولة قد أكتفى بالنص على أن كل من يحمل الجنسية العراقية يعد مواطناً عراقياً وتعطي مواطنه كافة الحقوق (ف.ب.م. ١١) وحق العراقي في أن يحمل أكثر من من جنسية عد المتجنس وحق العراقي الذي إسقطت جنسية لأسباب سياسية أو دينية أو طائفية أن يستعيدّها وكما ألغى قانون إدارة الدولة قرار مجلس قيادة الثورة المسجل رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٨٠ م .

وبعد كل من أسقطت عنه الجنسية العراقية بموجبه عراقياً (راجع فقرات ١٠ من قانون إدارة الدولة) فإن الدستور قد نص على أن : أولاً - العراقي هو كل من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية . (ف . أولاً من م ١٨) ثم اتفقت مع نص قانون إدارة الدولة بشأن حق العراقي في شأن حمل العراقي لأكثر من جنسية (ف.ب.م. ٤ من م. ١٨) على أن الدستور قد حضر منح الجنسية العراقية لأعراض سياسية التوطين السكاني المحل بالتركيبة السكانية في العراق (ف.ب.م. ٥ من م. ١٨) .

وعلاوة على تقدم اتفقت احكام الوثقتين في النص على أن الملكية الخاصة مصونه وعدم أنتزاعها الا الأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل في الدستور م. ٢٣) وللمنفعة العامة دون الإشارة إلى التعويض في قانون إدارة الدولة (ف.ب.م. ١٦) .

أما ما يتعلق بحق الانتخاب والترشيح فإن أحكام الوثقتين قد تقاربت في المعنى واختلفت الصياغة من جهة وفصلت هذا الحق أكثر من قانون إدارة الدولة حيث إذا كان قانون إدارة الدولة قد قرر في المادة ٢٠ منه لكل عراقي تتوفر فيه الشروط المصنوص عليها في قانون الانتخابات أن يرشح نفسه للانتخابات ويدلي بصوته بسرية في انتخابات حرة مفتوحة عادلة تنافسية ولا يجوز التمييز ضد أي عراقي الأغراض التصويت في الانتخابات على أساس الجنس أو الدين أو المذهب أو العراقي أو المعتقد أو القومية أو اللغة أو الثروة أو المعرفة أو الكتابة , فإن الدستور قد قضى بأنه للمواطنين رجالاً ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشيح (م. ٢٠).

والى جانب ما تقدم . اتفقت أحكام الوثقتين في شأن عدم تسليم اللاجئين السياسيين الذي منح حق اللجوء وفقاً لقانون نافذ ولا يجوز إعادة قسر إلى البلد الذي فر منه (م. ١٩ من قانون إدارة الدولة) في حين أتت صيغة الدستور بما يلي :

ينظم حق اللجوء السياسي إلى العراق بقانون إلخ. ما ورد في قانون إدارة الدولة , وإضاف الدستور أنه : لا يمنح حق اللجوء السياسي إلى المتهم بارتكاب جرائم دولية أو إرهابية أو من الحق ضرراً بالعراق (راجع م. ٢١).

على أن الدستور قد قرر حكماً منفصلاً خاصاً بالعمل باعتبار العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة , وأن ينظم القانون العلاقة بين العمال

وأصحاب العمل على أسس اقتصادية مع مراعات قواعد العدالة الاجتماعية (ف ١-٢ من م. ٢٢) وتكفل الدولة حق تكوين النقابات والاتحادات المهنية أو النظام إليها وينظم ذلك بقانون (ف ٣ من م. ٢٢) وحرية انتقال الأيدي العاملة والبضائع ورؤس الأموال العراقية بين الأقاليم والمحافظات (م. ٢٤) . وكفالة الدولة للإصلاح الاقتصادي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده , وتشجيع القطاع الخاص وتنميته (م. ٢٥) وتشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة (م. ٢٦) وحرمة الأموال العامة (م. ٢٧) وأن ينظم القانون الأحكام الخاصة بحفظ أملاك الدولة وأدارتها وشروط التصرف فيها والحدود التي لا يجوز فيها التنازل عن شيء من هذه الأموال (م. ٢٧) وفرض الضرائب والرسوم وتعديلها وجبايتها (م. ٢٨) وإعفاء أصحاب الدخل المنخفضة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة (م. ٢٨).

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط , بل وقرر الدستور نصوصاً لم ترد في قانون إدارة الدولة خاصة بالإسرة بالنص على أن الأسرة أساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمتها الدينية والأخلاقية والوطنية وتكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وترعى النشئ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم . وللأولاد حق على آبائهم في التربية والرعاية والتعليم وللأباء حق على أولادهم الاحترام والرعاية ولا سيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة وحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصورة كافة (م. ٢٩) ومنع أشكال العنف والتعسف في الأسرة وبخاصة الطفل والمرأة والضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن اللائم , وكفالة الدولة الضمان الاجتماعي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز

عن العمل أو التشرد أو اليتيم أو البطالة كما تؤمن الدولة لهم خدمات التأمين الاجتماعي وتعمل على وقايتهم من الجهل والخرف والفاقة وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم (م. ٣٠) وحق الرعاية الصحية لكل عراقي وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية الخ (م. ٣١) , ورعاية الدولة للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة بغية تأهيلهم ودمجهم في المجتمع (م. ٣٢) وحق العيش في ظروف بيئة سلمية وحماية البيئة والتنوع الإحيائي والحفاظ عليها (م. ٣٣) وإلزامية التعليم الأساسي ومكافحة الأمية ومجانية التعليم في مختلف مراحله وتشجيع البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية وترعى التفوق والإبداع (م. ٣٤) . وهي حقوق لم ترد في قانون إدارة الدولة أو أت بشكل موجز للغاية .

وكما سبق القول بأن هذا الباب قد تفرج إلى فصلين فإن أحكام الفصل الثاني قد عتوت .

ب- الحريات ابتداء هذا الفصل بـ النص على أن : حرية الإنسان وكرامته مصونة (أ.م. ٣٥) في حين كان نص الفقرة ب من المادة ١٣ من قانون إدارة الدولة الحريات العامة والخاصة مصان زد على ذلك نصت أحكام الدستور على عدم التوقيف الا بموجب قرار قضائي وحظر جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية ولاعتراف بالإكراه وتعويض المتضرر على التعذيب المادي والمعنوي وحماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني ومنع احتجازه على هذا الاساس . وتحريم العمل القسري ((السخرة)) والعبودية وتجارة العبيد والاتجار بالنساء والأطفال والاتجار بالجنس (م. ٣٥) , بينما أكتفى قانون إدارة الدولة بالنص على أن تحرم العبودية وتجارة العبيد والعمل القسري

والخدمة الاجبارية (ف.ز.م . ١٣). وحق الفرد بالأمن والتعليم والنيابة الصحية والضمان الإجتماعي إلخ (م. ١٤).

وطور الدستور الأحكام الخاصة بحرية الاجتماع والانتماء في جمعيات وحق تشكيل النقابات الأحزاب وحرية التنقل في داخل العراق والسفر إلى الخارج وحق التظاهر والأضراب وحرية الفكر والعقيدة الدينية وممارسة الشعائر الدينية وتحريم الإكراه بشأتها وحرية الضمير التي وردت في قانون ادارة الدولة (راجع م. ١٣) بأحكام مفصلة أقر الدستور حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل بما لا يخل بالنظام العام والأداب وحرية الصحافة والطباعة والاعلان والنشر والتظاهر السلمي (م. ٣٦). وحرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام إليها . ومنع إجبار أحد على الإنضمام إلى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية أو إجباره على الاستمرار في العضوية فيها (م. ٣٧) وحرية الاتصالات والمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية والالكترونية وعدم مراقبتها أو التصنت عليها أو الكشف عنها الا لضرورة قانونية أو أمنية وبقرار قضائي (م. ٣٨) , وإن العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية . حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم (م. ٣٩) واتباع كل دين أو مذهب فالعراقيون أحرار في ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية وحرية العبادة وحماية أماكنها وأدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية (م. ٤٠) وحرية الفكر والضمير (م. ٤١). وعلاوة على ذلك نظم هذا الفصل حق العراقيين في حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه , وعدم نفي العراقي أو أبعاده أو حرمانه من العودة إلى الوطن (م. ٤٢) .

وحرص الدول على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها . والنهوض بالقبائل والعشائر العراقية والإهتمام بشؤونها بما ينسجم مع الدين

والقانون والقيم الانسانية النبيلة وبما يسهم في تطوير المجتمع وتمنع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان (م. ٤٣). وحق جميع الأفراد بالتمتع بكل الحقوق الواردة في المعاهدات والاتفاقات الدولية المعنية بحقوق الانسان التي صادق عليها العراق والتي لا تتنافى مع مبادئ واحكام هذا الدستور (م. ٤٤) واشترط الدستور على تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها الا بقانون أو بناء عليه على ألا يمس ذلك التحديد والتنفيذ جوهر الحق أو الحرية (م. ٤٥).

لم ينحصر الأمر على التغيرات الذي بيناه أعلاه فقط , بل وامتد إلى سلطات الدولة , وكانت بداية التغيرات أن عنون الباب الرابع من قانون إدارة الدولة السلطة التشريعية الإنتقالية في حين عنون الباب الثالث من الدستور السلطات الاتحادية كانت السلطة التشريعية المؤقتة مجلس واحد هي الجمعية الوطنية ومهمتها الرئيسية هي تشريع القوانين والرقابة على عمل السلطة التنفيذية في قانون إدارة الدولة^١ تتألف الجمعية الوطنية من ٢٥٧ عضو (ف. أ. م. ٣١). بينما تتألف السلطة التشريعية من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الاتحاد في الدستور^٢ يتألف مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة من نفوس العراق يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر ويراعي تمثيل سائر مكونات الشعب فيه (راجع م. ٤٨) ويتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى بـ ((مجلس الاتحاد)) يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات يختص بالنظر في مشروعات القوانين ذات العلاقة بالأقاليم والمحافظات (ف. أ. م. ٦٣).

١ - ف. أ. م. ٣٠ من قانون إدارة الدولة .

٢ - م. ٤٧ من مسودة دستور العراق لعام ٢٠٠٥.

وبمأن الدستور قد قرر أن ينظم بقانون تكوين المجلس الاتحاد مشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق به (ف. ٢ . م. ٦٣) فإتينا سنحصر المقارنة بين أحكام الدستور الخاصة مجلس النواب وأحكام قانون إدارة الدولة الخاصة المتعلقة بالسلطة التشريعية الإنتقالية .

لم ينص القانون إدارة الدولة على طريقة قيام السلطة التشريعية المؤقتة وإلى جانب التغلير الخاص تتألف السلطة التشريعية من مجلس واحد قرار قانون إدارة الدولة عدد أعضائه بـ ٢٥٧ عضواً كما سبق القول وقيام السلطة التشريعية من مجلسين في الدستور ويشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب أن يكون عراقياً كامل الأهلية وينظم القانون شروط المرشح والناخب وكل ما يتعلق بالانتخاب (ف. ٢ - ٣ من الدستور) فإن قانون إدارة الدولة كان قد فصل المسائل المتعلقة بالمرشح والناخب في أن تتوفر في المرشح أن يكون عراقياً لا يقل عمره عن ثلاثين سنة وأن لا يكون عضواً في حزب البعث المنحل بدرجة فرقة . ولا من منتسبي الأجهزة القمعية وغيرها من الشروط التي تناولناها في الجزء الرابع من الموسوعة على أن دستور العراق وقانون إدارة الدولة قد اتفقا على أن يسن بقانون يعالج حالات استبدال الاعضاء عند الإستقالة أو الإقالة و الوفاة^١ وإلى جانب التباين المذكور بينهما لم يقض الدستور بحرمان الأشخاص والهيئات من الترشيح إلى قررها قانون إدارة الدولة المذكور أعلاه لم ينص قانون إدارة الدولة على أن يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل على الربع من أعضاء الجمعية الوطنية وتحقيق تمثيل عادل لشرائح المجتمع العراقي كافة وضمنها التركمان والكلدواشوريون والآخرين (ف. ج. م. ٣) قانون إدارة الدولة .

^١ - راجع ف. ٤ . م. ٤٨ من الدستور وف. ١ . م. ٣١ من قانون إدارة العراقية في الفترة الإنتقالية

وبالمقابل قرر الدستور أنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب وأي عمل أو منصب رسمي آخر (ف. ٥. م. ٤٨) وأن يؤدي أعضاء مجلس النواب اليمين الدستورية أمام المجلس قبل أن يباشروا عمله بالصيغة الآتية ((أقسم بالله العلي العظيم أن أؤدي مهماتي ومسؤولياتي القانونية بتفان وإخلاص وأن أحافظ على استقلال العراق وسيادته وأراعي مصالح شعية وأسهر على سلامة أرضيه وسمايه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي وأن أعمل على صيانة الحريات العامة والخاصة واستقلال القضاء والتزام بتطبيق التشريعات بأمانة وحياد والله على ما أقول شهيد)) (م. ٤٩) في حين لم ترد هذه الأحكام في قانون إدارة الدولة .

واتفقت أحكام قانون إدارة الدولة والدستور في تفسير أعمال السلطة التشريعية وفقاً لنظام داخلي وأن كانت الصيغة قد اختلفت من أن تضع الجمعية الوطنية نظاماً داخلياً لها وتعد جلساتها علنياً (م. ٣٢ ف. ١. من قانون إدارة الدولة) إلى أن يصح لمجلس النواب نظاماً داخلياً له لتنظيم سير العمل فيه في الدستور (ف. ١. م. ٥١).

على أن أحكام الدستور قد قررت نصوصاً جديدة في شأن صحة عضوية أعضاء مجلس النواب بأن بيت مجلس النواب في صحة عضوية أعضائها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض بأغلبية ثلثي أعضائه (ف. ١. م. ٥١) ويجوز الطعن في قرار المجلس أمام المحكمة الاتحادية العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره (ف. ٢. م. ٥١) علماً بأن الدستور قد خول رئيس الجمهورية أن يدعو مجلس النواب للإعتقاد بمرسوم جمهوري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة وتعد الجلسة برئاسة أكبر الأعضاء سناً لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه ولا يجوز التمديد أكثر من المدة المذكورة آنفاً (م. ٥٣).

واتفقت أحكام المادة ٥٢ من الدستور مع أحكام قانون إدارة الدولة بشأن الجلسات العلنية للمجلس إلا إذا رتاي لضرورة خلاف ذلك). على أن الدستور قد قرر حكماً أقتصر على أن تنشر محاضر الجلسات بالوسائل التي يراها المجلس مناسبة (ف. ٢ . م. ٥٢) في حين كان النص المتعلق بهذا الشأن أكثر تفصيلاً في قانون إدارة الدولة الذي قضى بأن تكون اجتماعات الجمعية الوطنية علنية وتسجل محاضر إجتماعاتها وتنشر ويسجل تصويت كل عضو من أعضاء الجمعية ويعلم ذلك (فأ. م. ٣٣) على أنه اتفقت أحكام الوثيقتين بشأن انتخاب رئيس الهيئة التشريعية ونائبيه من حيث المبدأ . على أنه إذا كان مجلس النواب ينتخب في أول جلسة رئيساً ثم نائباً أول . ونائباً ثانياً بالأغلبية المطلقة أعضاء المجلس الانتخاب السري المباشر في الدستور (م. ٥٤) فإن قانون إدارة الدولة قد نص على أن تنتخب الجمعية الوطنية من بين أعضائها رئيساً ونائبين للرئيس لها يصبح رئيس الجمعية الوطنية من يحصل على أكثر الأصوات لذلك المنصب والنائب الأول هو الذي يليه بعدد الأصوات النائب الثاني على النائب الأول بعدد الأصوات للرئيس أن يصوت على أية قضية ولكنه لا يشترك في النقاش الا عندما يتنازل بصورة مؤقتة عن رئاسة الجلسة قبل تحدّثه حول القضية مباشرة (ف. ب. م. ٣٢ من القانون إدارة الدولة).

وتباينت أحكام الوثيقتين بحكم اختلاف طبيعتهما ومدة صلاحياتهما من مدة سنة في قانون إدارة الدولة (راجع ف. د. م. ٣٠) إلى أربع سنوات تقويمية تبدأ بأول جلسة له وتنتهي نهاية السنة الرابعة في الدستور (م. ٥٥) , ويجري انتخاب مجلس النواب الجديد قبل خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء المدة المذكورة (ف. ٢ . م. ٥٥).

وعلاوة على ما تقدم حدد الدستور دورة انعقاد سنوية لمجلس النواب بفصلين تشريعيين أمدهما ثمانية أشهر يحدد النظام الداخلي كيفية انعقادهما ولا ينتهي فصل الإنعقاد الذي تعرض فيه الموازنة العامة الا بعد الموافقة عليها (م. ٥٦ من الدستور) .

وإذا كان لأعضاء الجمعية الوطنية الحق باقتراح مشاريع قوانين وفق النظام الداخلي الذي تضعه الجمعية (ف.د.م. ٣٣ من قانون ادارة الدولة) . فقد قرر الدستور حق عشرة من أعضاء مجلس النواب أو من قبل إحدى لجاته المختصة بإقتراح القوانين أو من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء (ف. أوب من م. ٥٩) . واتفقت أحكام الوثيقتين في شأن تقديم الميزانية من قبل الشق الثاني من السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) , إذا قض قانون إدارة الدولة بأنه لمجلس الوزراء وحده تقديم مشروع الميزانية العامة وللجمعية الوطنية إجراء المناقلة بين أبواب الميزانية تخفيض مجمل مبالغ الميزانية العامة ولها أيضاً أن تقترح على مجلس الوزراء زيادة إجمالي مبلغ النفقات عند الضرورة (ف.ج.م. ٣٣) (م. ٦ من الدستور), في حين قرر الدستور العراقي الجديد نصاب انعقاد جلسات مجلس النواب بحضور الأغلبية المطلقة بعدد أعضائه واتخاذ قراراته بالأغلبية البسيطة ما لم ينص على خلاف ذلك (م. ٥٨) وهو ما سبق أن قرره قانون إدارة الدولة في الفقرة أ. من م. ٣٣ , باستثناء نصاب انعقاد الجمعية الذي لم يرد في هذه الفقرة . على أن قانون إدارة الدولة قد قضى بأن لا يقر القانون إلا بعد قرأته مرتين في جلسة اعتيادية للجمعية الوطنية على أن يفصل بين القراءتين يومان على الأقل وذلك بعد ان يدرج مشروع القانون على جدول أعمال الجلسة قبل التصويت بأربعة أيام في الأقل (ف.ج.م. ٣٢) .

وقرر الدستور العراقي حقوق النائب المتمثلة في كل من حق عضو مجلس النواب يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصه وعلى كل منهم الإجابة، عن أسئلة الأعضاء واللسائل وجده حق التعقب على الإجابة (فأ.م. ٥٩) وحق خمسة وعشرين عضواً في الأقل من أعضاء مجلس النواب طرح موضوع عام للمناقشة لإستيضاح سياسة وأداء مجلس الوزراء أو إحدى الوزارات ويقدم إلى رئيس مجلس النواب ويحدد رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء موعداً للحضور أمام مجلس النواب لمناقشته، ولعضو مجلس النواب بموافقة خمسة وعشرين عضواً توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم ولا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد سبعة أيام من تقديمه وقضى هذا الدستور برقابة المجلس على السلطة التنفيذية في كل من حق مجلس النواب سحب الثقة ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير الأبناء على رغبته أو طلب موقع من خمسين عضواً أو أكثر مناقشة استجواب موجه إليه ولا يصدر المجلس قراره في الطلب إلا بعد سبعة أيام في الأقل من تاريخ تقديمه (ف.ب. وف. ج. من نفس المادة) .

ولمجلس النواب بناء على طلب خمس أعضائه سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، ولا يجوز أن يقدم هذا الطلب إلا بعد استجواب موجه إلى رئيس مجلس الوزراء، و بعد سبعة أيام في الأقل من تقديم الطلب (رقم ٢ من نفس المادة) ويقرر مجلس النواب، سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، بالأغلبية المطلقة لأعضائه (الرقم ٣ من المادة) تحل الوزارة في حالة سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء وفي حالة التصويت سحب الثقة من مجلس الوزراء، بأكمله يستمر رئيس الوزراء والوزراء في مناصبهم تصرف الأمور اليومية لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً إلى حين تأليف مجلس

الوزراء الجديد , ولمجلس النواب حق إستجواب وإعفاء مسؤولي الهيئات المستقلة وفق الاجراءات المتعلقة بالوزراء وبالأغلبية المطلقة.

لم تنحصر رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية على ما تقدم فقط , بل ويوافق مجلس النواب على إعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين بناء على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء , كما تعلن حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً قابله للتمديد بموافقة مجلس النواب كل مرة .

ومجلس النواب هو الذي يخول مجلس الوزراء الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من إدارة شؤون البلاد خلال مدة اعلان وحالة الطوارئ وتنظيم هذه الصلاحيات بقانون بما لا يتعارض مع الدستور ويعرض رئيس الوزراء على مجلس النواب الإجراءات المتخذة والنتائج خلال مدة إعلان الحرب وحالة الطوارئ خلال خمسة عشر يوماً من انتهائها (راجع فقرات المادة ٥٩ من الدستور) , وخول هذا الدستور للقانون تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب .

أ- لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط , بل ويتمتع مجلس النواب بكل من الموافقة على تعيين كل من :

أ- رئيس وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الاشراف القضائي بالأغلبية المطلقة بناء على اقتراح من مجلس القضاء الاعلى
ب- السفراء أصحاب الدرجات الخاصة بإقتراح من مجلس الوزراء .

ج- رئيس وأركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق ورئيس جهاز المخابرات بناء على إقتراح مجلس الوزراء .

د- ومجلس النواب هو الذي تقدم إليه مسائلة رئيس الجمهورية بناء على طلب مسبب بالأغلبية لمطلقة لأعضاء مجلس النواب (ف.أ من ساء سامي م. ٥٩).

هـ- أعفاء رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب بعد أدانته في المحكمة الاتحادية العليا في إحدى الحالات الآتية :

١ - الحث باليمين الدستورية .

٢ - انتهاك الدستور .

٣ - الخيانة العظمى .

حصانة النائب أو أمتيازاته

قرر الدستور العراقي الجديد حصانة النائب عما يدلي به من آراء في أثناء دورة انعقاد مجلس النواب ولا يتعرض للمقاضاة أمام المحاكم بشأن ذلك . وأن تحدد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء المجلس بقانون.

ومنع إلقاء القبض على عضو المجلس بالنص على أنه لا يجوز إلقاء القبض على العضو خلال مدة دورة المجلس أن إذا كان متهماً بجناية وبموافقة الأعضاء بالأغلبية المطلقة على رفع الحصانة عنه أو ضبط متلبساً بالجرم المشهود في جناية . زد على ذلك لا يجوز إلقاء القبض على العضو خارج مدة الفصل التشريعي إلا إذا كان متهماً بجناية وبموافقة رئيس مجلس النواب على رفع الحصانة عنه أو إذا ضبط متلبساً بالحرام المشهود في جناية (م. ٦١).

حل مجلس النواب

نص الدستور العراقي الجديد في المادة ٦٢ منه على حل مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه بناء على طلب من ثلث أعضائه أو طلب من رئيس الوزراء بموافقة رئيس الجمهورية ولا يجوز حل المجلس في أثناء مدة إستجواب رئيس مجلس الوزراء .

وعند حل المجلس يدعو رئيس الجمهورية إلى انتخاب عامة في البلاد خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ الحل ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة منحلأ ويواصل تصريف الأعمال اليومية .

السلطة التنفيذية

بدأ التباين في الوثيقتين بأن كانت السلطة التنفيذية الانتقالية الباب الخامس في قانون إدارة الدولة وأتت السلطة التنفيذية الفصل الثاني من الباب الثالث من الدستور وأمتد التباين الى أن تتكون هذه السلطة من مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء في قانون إدارة الدولة (م ٣٥) ومن رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء في الدستور (م ٦٤) .

والى جانب ما تقدم تباينت أحكام الوثيقتين في الوضع الحقوقي لرئاسة السلطة التنفيذية إذا إقتصرت وظيفة مجلس الرئاسة على تمثيل سيادة العراق والإشراف على شؤون البلاد العليا في قانون إدارة الدولة (ف أ م ٣٦) بينما يعتبر رئيس الجمهورية رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن ويمثل سيادة البلاد ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور والمحافظة على إستقلال العراق وسيادة ووحدة وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور (م ٦٥ من الدستور) .

واتفقت أحكام الوثيقتين في كل من شرطاً أن يكون المرشح لمنصب رئاسة الدولة بالغاً من العمر أربعين عاماً (١) وأن يكون ذا سمعة حسنة والنزاهة والاستقامة (٢) من حيث المبدأ وأن كان الدستور قد أضاف والعدل والإخلاص للوطن في نصه في الفقرة (٣) أن يكون ذا سمعة حسنة وخبرة سياسية ومشهوداً له بالنزاهة والاستقامة والعدالة والإخلاص للوطن .

وبالمقابل تباينت الشروط الأخرى في شأن المرشح لمنصب رئاسة الدولة بالشكل التالي اشترط قانون إدارة الدولة أن يكون المرشح قد ترك الحزب البائد قبل سقوطه بعشر سنوات على الأقل إذا كان عضواً في حزب البعث المنحل وألا يكون قد شارك في قمع الانتفاضة عام

١٩٩١م^١ ولم يقترب جريمة بحق الشعب العراقي (ف٣-٤م٣٦) من قانون إدارة الدولة) في حين لم يرد نص بهذا الشأن في الدستور العراقي الجديد وأن كان هذا الدستور قد اشترط في المرشح لمنصب رئيس الجمهورية كل من أن يكون عراقياً بالولادة ومن أبوين عراقيين وغير محكوم عليه بجريمة مخلة بالشرف (ف١-٢ من م٦٦) .

وبصرف النظر عن كون مجلس الرئاسة مجلساً جماعياً في قانون إدارة الدولة ورئيس الجمهورية فرداً في الدستور فإن أحكام الوثيقتين قد إتفقت على أن يكون الانتخاب في السلطة التشريعية بأغلبية ثلثي أعضائها^٢ وأن كان الدستور قد أضاف نص يقضي بأنه إذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة فيتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات ويعطى رئيساً من يحصل على أكثرية الأصوات في الاقتراع الثاني (ف٢م٦٨ من الدستور) ولم يرد النص الخاص بعزل رئيس الدولة في الدستور وهو الحكم الذي قرره قانون إدارة الدولة بأنه للجمعية الوطنية صلاحية إقالة أي عضو من أعضاء مجلس الرئاسة بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها لعدم الكفاءة أو النزاهة (ف١م٣٦) .

وبالمقابل قرر الدستور العراقي الجديد أن يؤدي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية أمام مجلس النواب بالصيغة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من الدستور(م٦٩) وهو ما لم يرد في قانون إدارة الدولة كما قرر الدستور أن تحدد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات وينتخب مجلس النواب رئيساً جديداً للجمهورية قبل إنتهاء ولاية الرئيس السابق بثلاثة أشهر (م٧٠) .

^١ - ف١-٣٦ من قانون إدارة الدولة . ف١م٦٦ من الدستور

^٢ - راجع ف١م٣٦ من قانون إدارة الدولة وف١م٦٨ من الدستور .

التباين في صلاحيات رئاسة الدولة في الوثيقتين

كما سبق أن بينا في الموسوعة عند مقارنة صلاحيات رئيس الدولة في البلدان العربية بأن أحكام قانون إدارة الدولة قد حصرت صلاحيات مجلس الرئاسة العراقي في كل من النص على أنه : يمكن لمجلس الرئاسة نقض أي تشريع تصدره الجمعية الوطنية على أن يتم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغ مجلس الرئاسة بإقرار ذلك التشريع الخ المادة ٣٧ منه . وقيام مجلس الرئاسة بتسمية رئيس الوزراء بالاجماع وأعضاء مجلس الوزراء بناء على توصية رئيس الوزراء الخ المادة ٣٨ من قانون إدارة الدولة .

وبالمقابل قرر الدستور العراقي الجديد الصلاحيات المعهودة لرئيس الدولة ذات النظام البرلماني بما نصت عليه المادة ٧١ كما يلي :

يتولى رئيس الجمهورية الصلاحيات الآتية :

- أ- إصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس الوزراء باستثناء المحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والإرهاب والفساد المالي والإداري والحق الخاص .
- ب- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب .
- ت- يصادق على القوانين التي يسنها مجلس النواب أو تعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسالها إليه .
- ث- دعوة مجلس النواب المنتخب إلى الانعقاد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات وفي الحالات الأخرى المنصوص عليها في الدستور .

ج- منح الأوسمة والنياشين بتوصية من رئيس مجلس الوزراء وفقاً للقانون

ح- قبول السفراء .

خ- إصدار المراسيم الجمهورية .

د- المصادقة على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المختصة .

ذ- يقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة للأغراض التشريعية الاحتفالية .

ر- ممارسة أية صلاحيات رئاسية أخرى واردة في هذا الدستور .

وأضافه إلى الصلاحيات المذكورة فلرئيس الجمهورية تكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء (راجع م ٧٤) والموافقة على اقتراح رئيس الوزراء بحل مجلس النواب وغيرها من الصلاحيات التي وردت من خلال علاقة رئيس الجمهورية بالبرلمان والحكومة والسلطة القضائية وأن كانت صلاحيات متواضعة إذا ما قورنت بصلاحيات رئيس الدولة في الدول العربية الأخرى .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط بل ونظم الدستور كل من مكافآت رئيس الجمهورية وشغور سدة الرئاسة .

أما ما يتعلق بشأن مكافأة رئيس الجمهورية فقد نصت المادة ٧٢ من الدستور على أن يحدد بقانون راتب ومخصصات رئيس الجمهورية .

وعلاوة على ذلك نظم الدستور كل من إستقالة رئيس الجمهورية وحالة شغور منصبه .

قررت المادة ٧٣ أنه أولاً لرئيس الجمهورية تقديم إستقالته تحريراً إلى رئيس مجلس النواب وتعد نافذة بعد مضي سبعة أيام من تاريخ إيداعه لدى مجلس النواب .

ثانياً : يحل نائب رئيس الجمهورية محل الرئيس عند غيابه .

ثالثاً : يحل نائب الرئيس محل رئيس الجمهورية أو عند خلو منصفة لأي سبب كان وعلى مجلس النواب انتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الخلو .

رابعاً : في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية يحل رئيس مجلس النواب محل رئيس الجمهورية في حالة عدم وجود نائب له على أن يتم انتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الخلو على وفق أحكام هذا الدستور .

وإذا كانت الأحكام الخاصة برئيس الجمهورية بهذا التواضع فما هي الأحكام المتعلقة بالشق الثاني من السلطة التنفيذية .

الحكومة – مجلس الوزراء

يختلف الوضع القانوني للحكومة العراقية الانتقالية في قانون إدارة الدولة وصلاحياتها وترتيب عنوانها في بنيتها قانون إدارة الدولة عن الوضع الحقيقي واختصاصات مجلس الوزراء وترتيبه في الدستور بالشكل التالي :

أفرد قانون إدارة الدولة الباب الثالث للحكومة العراقية الانتقالية في حين وردت الأحكام الخاصة بمجلس الوزراء في إطار الفصل الثاني السلطة التنفيذية الخاص برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء معاً في الدستور .

وأمتد التغير إلى الصلاحيات والعلاقة بين السلطات في الوثيقتين لقد قرر قانون إدارة الدولة أن تتألف الحكومة العراقية الانتقالية والمشار إليها في هذا القانون بالحكومة الاتحادية من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ويضمنه رئيس الوزراء والسلطة القضائية (ف أ م ٢٤ من القانون) في حين أنحصرت أحكام الدستور بشأن مجلس الوزراء على الوضع القانوني والاختصاصات المعهودة في الدساتير ذات النظام البرلماني وذلك بما نصت عليه الأحكام التالية :

نصت المادة ٧٥ من الدستور على ما يلي : أولاً يشترط في رئيس مجلس الوزراء الشروط اللازم توفرها في رئيس الجمهورية وأن يكون حائز الشهادة الجامعية أو ما يعادلها وأتم الخامسة والثلاثين من عمره .

ثانياً : يشترط في الوزير الشروط اللازم توفرها في مرشحيه مجلس النواب وأن يكون حائزاً الشهادة الجامعية أو ما يعادلها .

ويتم تشكيل مجلس الوزراء طبقاً للمادة ٧٤ من الدستور : أولاً يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب .

ثالثاً : يتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف تسمية أعضاء وزارته خلال مدة أقصاه ثلاثون يوماً من تاريخ التكليف .

رابعاً : يكلف رئيس الجمهورية مرشحاً جديداً لرئاسة الوزراء خلال خمسة عشر يوماً عند أخفاق رئيس مجلس الوزراء المكلف في تشكيل الوزارة خلال المدة المنصوص عليها في البند ثانياً .

خامساً : يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف أسماء أعضاء وزارته والمنهاج الوزاري على مجلس النواب ويعد حائزاً ثقته عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة .

سادساً : يتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح آخر لتأليف الوزارة خلال خمسة عشر يوماً في حالة عدم نيل الوزارة الثقة .

وإذا كانت أحكام المادتين ٧٤ و ٧٥ من الدستور قد قررت طريقة تشكيل الوزارة والعلاقة فيما الكتلة البرلمانية الأكثر عدداً ورئيس الجمهورية بشأن تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الوزارة ثم علاقة الأخير بمجلس النواب والثقة بالوزارة الخ . ما ورد أعلاه بهذا الشأن فإن هذا الفارق الأول بين أحكام الدستور وقانون إدارة الدولة العراقية في وضع الحكومة ومجلس الوزراء وطريقة تشكيلهما .

ثانياً : مسئولية الحكومة - مجلس الوزراء.

يتضح من الفقرة أ من المادة ٢٤ من قانون إدارة الدولة أن الحكومة قد شملت كل من : الحكومة الاتحادية من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والسلطة القضائية وهي بذلك السلطات الثلاث وبهذا فهي ليست مسئولة أمام أحد وإنما مرجع نظام الحكم كله. في حين أصبح رئيس الوزراء في الدستور المسئول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة . يقوم بإدارة

مجلس الوزراء ويترأس اجتماعاته وله الحق بإقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب (م ٧٦). ومع أن هذه المادة لم تشر إلى مسئوليته أمام مجلس النواب غير أن المواد المذكورة أعلاه قد قررت هذه المسئولية أمام السلطة التشريعية بما نصت المادة ٨١ من الدستور على أن : تكون مسئولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء أمام مجلس النواب تضامنية وشخصية وهذا الفارق الثاني بين الوثيقتين .

وعلاوة على ما تقدم قضت المادة ٧٧ من الدستور بأن يؤدي رئيس وأعضاء مجلس الوزراء اليمين الدستورية أمام مجلس النواب بالصيغة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من الدستور.

اختصاصات الحكومة الانتقالية - ومجلس الوزراء في الوثيقتين . يظهر الفرق الكبير في اختصاصات الحكومة الانتقالية في قانون إدارة الدولة عن اختصاصات مجلس الوزراء في الدستور من خلال مقارنة الأحكام الخاصة بهما في الوثيقتين بالشكل التالي:

نصت المادة ٢٥ من قانون إدارة الدولة على أن : تختص الحكومة العراقية الانتقالية بالشؤون التالية حصراً :

أ- رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها وإبرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية وسياسات الاقتراض السيادي .

ب- وضع وتنفيذ سياسة الأمن الوطني بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وأدامتها لتأمين وحماية وضمان أمن حدود البلاد والدفاع عن العراق .

ت- رسم السياسة المالية وإصدار العملة وتنظيم الجمارك وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وإنشاء بنك مركزي وأدارته .

- ث- تنظيم أمور المقاييس والأوزان ورسم السياسة العامة للأجور .
- ج- إدارة الثروات الطبيعية للعراق والتي تعود لجميع أبناء الأقاليم والمحافظات في العراق بالتشاور مع حكومات وإدارات هذه الأقاليم والمحافظات توزع الواردات الناتجة عن هذه الثروات عن طريق الميزانية العامة وبشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد مع الأخذ بنظر الاعتبار المناطق التي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق ومعالجة مشاكلها بشكل ايجابي واحتياجاتها ودرجة التطور في المناطق المختلفة من البلاد .
- ح- تنظيم أمور الجنسية العراقية والهجرة واللجوء .
- خ- تنظيم سياسة الاتصالات .
- وبالمقابل قضى الدستور العراقي الجديد بصلاحيات أعتيادية معهودة في النظام البرلماني لمجلس الوزراء مقارنة بالاختصاصات الواسعة التي شملت كافة نواحي الحياة للحكومة الانتقالية في قانون إدارة الدولة لقد نصت المادة ٧٨ من الدستور على أن :
- يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الآتية :
- اولاً : تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة .
- ثانياً: إقتراح مشروعات القوانين .
- ثالثاً : إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين .
- رابعاً : إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية
- خامساً : التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء فما فوق ورئيس جهاز المخابرات الوطني ورؤساء الأجهزة الأمنية .

سادساً : التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله .

وهذا الفارق الثالث بين أحكام الوثيقتين .

والى جانب ما تقدم قرر الدستور كل من أن : يضع مجلس الوزراء نظاماً داخلياً لتنظيم سير العمل فيه (م ٨٣) . وينظم القانون تشكيل الوزارات وظائفها واختصاصاتها وصلاحيات الوزير (م ٨٤) وينظم القانون عمل الأجهزة الأمنية وجهاز المخابرات الوطني وتحدد واجباتها وصلاحياتها وتعمل على وفق مبادئ حقوق الإنسان وتخضع لمجلس النواب أولاً : ثانياً يرتبط جهاز المخابرات الوطني بمجلس الوزراء (م ٨٢) .

وشملت أحكام الدستور كل من مكافآت رئيس الوزراء والوزراء وشغور منصب رئيس الوزراء ... الخ . على النحو التالي :

نصت المادة ٨٠ من الدستور على أن : تنظيم بقانون رواتب ومخصصات رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومن هم بدرجةهم .

أما ما يتعلق بخلو منصب رئيس الوزراء فقد قرر الدستور في المادة ٧٩ أولاً : يقوم رئيس الجمهورية مقام رئيس مجلس الوزراء عند خلو المنصب لأي سبب كان .

ثانياً : على رئيس الجمهورية تكليف رئيس وزراء آخر خلال مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً وفقاً لأحكام المادة ٧٤ من هذا الدستور .

وإذا كان الشبه والخلاف في الوثيقتين بالشكل الذي بيناه أعلاه في شأن الحقوق والحريات والسلطتين التشريعية والتنفيذية فما هي أوجه التباين بشأن السلطة القضائية .

ابتدأ التفسير بشأن السلطة القضائية في الوثيقتين بأن أتى ترتيب السلطة القضائية الاتحادية - الباب السادس من قانون إدارة الدولة العراقية في حين ورد الفصل الثالث السلطة القضائية من الباب الثالث دون ذكر الاتحاد في الدستور .

وأمتد التفسير إلى ترتيب درجات السلطة القضائية واختصاصاتها وأن اتفقت أحكام الوثيقتين في استقلالية القضاء .

أما أوجه الشبه والخلاف في الوثيقتين في هذا الشأن فهي كما يلي :
نص قانون إدارة الدولة على أن: القضاء مستقل ولا يدار بأي شكل من الأشكال من السلطة التنفيذية ويضمنها وزارة العدل ويتمتع القضاء بالصلاحيات التامة حصر التقرير براءة المتهم أو إدانته وفقاً للقانون من دون تدخل السلطتين التشريعية أو التنفيذية (ف ١ - م ٣٤) في حين قرر الدستور أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقاً للقانون (م ٨٥) دون الإشارة إلى وزارة العدل .

والى جانب ما تقدم أضاف الدستور : القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو شؤون العدالة (م ٨٦) في حين قررت المادة ٤٧ من قانون إدارة الدولة نصاً قضى بأنه لا يجوز عزل القاضي أو عضو مجلس القضاة إلا إذا أدين بجريمة مخلة بالشرف أو بالفساد أو إذا أصيب بعجز دائم ويكون العزل بتوصية من مجلس القضاء الأعلى وبقرار من مجلس الوزراء وبموافقة مجلس الرئاسة الخ . المادة كما ذكرناها في ملحق الجزء العاشر من آخر موسوعة أنظمة الحكم في الدول العربية .

أما ما يتعلق بدرجات المحاكم فقد كان التباين على النحو التالي :

نصت المادة ٢٦ من قانون إدارة الدولة على أ: يتضمن الجهاز القضائي والاتحادي المحاكم الموجودة خارج إقليم كردستان بما في ذلك محاكم الدرجة الأولى والمحكمة الجنائية المختصة ومحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز التي هي آخر درجات المحاكم باستثناء ما نصت عليه المادة ٤٤ من هذا القانون ويمكن إقامة محاكم اتحادية إضافية أخرى بالقانون ويجري تعيين قضاة هذه المحاكم من قبل المجلس الأعلى للقضاء .

ونصت المادة ٤٥ من قانون إدارة الدولة على أن يترأس رئيس المحكمة الاتحادية العليا مجلس القضاء الأعلى وفي حالة غيابه يترأس المجلس رئيس محكمة التمييز الاتحادية .

وإذا كانت أحكام قانون إدارة الدولة بالشكل الذي بيناه أعلاه فإن أحكام الدستور قد فصلت درجات المحاكم ورتبتها بالشكل التالي في المادة ٨٧ :
تتكون السلطة القضائية الاتحادية من مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية وجهاز الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي والمحاكم الاتحادية الأخرى التي تنظم وفقاً للقانون .

ويحضر إنشاء محاكم خاصة أو استثنائية (م ٩٣) وينظم القانون تكوين المحاكم وأنواعها ودرجاتها واختصاصاتها وكيفية تعيين وخدمة القضاة وأعضاء الادعاء العام وإنضباطهم وإحالتهم على التقاعد (م ٩٤) .

وقضى الدستور بأن يتولى مجلس القضاء الأعلى إدارة شؤون الهيئات القضائية وبين القانون طريقة تكوين اختصاصاته وقواعد سير العمل فيه (م ٨٨) .

وتمتع مجلس القضاء الأعلى بالصلاحيات الآتية في الدستور طبقاً للمادة ٨٩ :

أولاً : إدارة شؤون القضاء والإشراف على القضاء الاتحادي .

ثانياً : ترشيح رئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية العليا وعرض أسمائهم على مجلس النواب للموافقة على تعيينهم .

ثالثاً : ترشيح رئيس محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي وعرضها على مجلس النواب للموافقة على تعيينهم .

رابعاً : إقتراح مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية الاتحادية وعرضها على مجلس النواب للموافقة عليها .

ثانياً : المحكمة الاتحادية العليا .

أعتبر الدستور المحكمة الاتحادية العليا في المادة ٩٠ منه هيئة قضائية مستقلة مالياً وإدارياً وينظم عملها واختصاصاتها وتكوينها بقانون أولاً .

ثانياً : تتكون المحكمة الاتحادية العليا من عدد من القضاة وخبراء الشريعة والقانون يحدد عددهم وطريقة اختيارهم ويشرع بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب .

وعلاوة على ما تقدم قضى الدستور باختصاصات المحكمة الاتحادية العليا في المادة ٩١ بما يأتي :

أولاً : الرقابة على دستورية القوانين .

ثانياً : الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة .

ثالثاً : تفسير نصوص الدستور .

رابعاً : الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية .

خامساً : الفصل في المنازعات التي تحصل بين المحكمة الاتحادية ومحاكم الأقاليم .

سادساً : الفصل في المنازعات التي تحصل فيما بين حكومات الأقاليم أو المحافظات .

سابعاً : الفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والوزراء .

ثامناً : المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب . وعليه فإن أحكام الدستور قد شملت كافة المسائل الخاصة باختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المعهودة في النظم البرلمانية وقضى الدستور بأن قرارات المحكمة الاتحادية العليا وملزمه للسلطات كافة (م ٩٢) .

وتضمنت نصوص الدستور بهذا الشأن كل من عدم قابلية القضاة للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون كما يحدد القانون الأحكام الخاصة بهم وينظم مسألتهم تأديباً (م ٩٥) . زد على ذلك حظر الدستور على القاضي وعضو الادعاء العلم لكل من :

اولاً : الجمع بين الوظيفة القضائية والوظيفتين التشريعية والتنفيذية وأي عمل آخر .

ثانياً : الانتماء إلى أي حزب أو منظمة سياسية أو العمل في أي نشاط سياسي لم تنحصر أحكام الدستور على ما تقدم بشأن السلطة القضائية فقط ، بل وقرر أن ينظم بقانون القضاء العسكري ويحدد اختصاص المحاكم العسكرية التي تقتصر على الجرائم ذات الطابع العسكري التي تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن ، وفي الحدود التي يقررها القانون (م ٩٧)

والى جانب ما تقدم نص الدستور على أنه يجوز بقانون إنشاء مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الإداري والإفتاء والصياغة وتمثيل الدولة وسائر الهيئات العامة أمام جهات القضاء إلا ما استثني بقانون (م ٩٩) .

زد على ذلك قرر الدستور أنه : يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من الطعن .

الهيئات المستقلة :

اتفقت أحكام قانون إدارة الدولة والدستور العراقي الجديد على إنشاء هيئات مستقلة من حيث المبدأ . على أنه إذا كانت المادة ٤٩ من قانون إدارة الدولة قد نصت على تأسيس هيئات وطنية مثل الهيئة الوطنية للنزاهة العامة والهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية والهيئة الوطنية العليا لاجتثاث العيب . ويجري تعيين أعضاء الهيئات الوطنية بموجب القانون . ونصت المادة ٥٠ على أن تؤسس الحكومة العراقية الانتقالية هيئة وطنية لحقوق الإنسان لغرض تنفيذ التعاهدات الخاصة بالحقوق الموضحة في هذا القانون وللنظر في الشكاوي المختلفة بانتهاكات حقوق الإنسان تؤسس هذه الهيئة وفقاً لمبادئ باريس الصادرة عن الأمم المتحدة والخاصة بمسؤولية المؤسسات الوطنية إلى آخر ما ورد في هذه المادة فإن أحكام الدستور قررت في المادة ١٠٠ منه المفوضية العليا بالنص على أن : تعد المفوضية العليا لحقوق الإنسان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة هيئات مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب وتنظم أعمالها بالقانون .

ومع أن أحكام الدستور قد خولت للقانون تنظيم أعمال الهيئات المذكورة أعلاه فإن هذا الدستور قد قرر إنشاء كل من مؤسسة الشهداء التي ترتبط بمجلس الوزراء (م ١٠٢) .

وهيئة عامة لضمانة حقوق الأقاليم والمحافظات الغير منتظمة في إقليم (م ١٠٣) وهيئة عامة لمراقبة وتخصيص الموارد الاتحادية الخ (١٠٤) ومجلس الخدمة العامة الاتحادية (م ١٠٥) . مخولاً للقانون تنظيم أعمال كل هيئة من الهيئات واختصاصاتها .

وأتى البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات ودواوين الأوقاف في إطار هذا الفصل وذلك بما نصت عليه المادة ١٠١ من الدستور كما يلي :

أولاً : يعد كل من البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات ودواوين الأوقاف هيئات مستقلة مالياً وإدارياً وينظم القانون عمل كل هيئة منها .

ثانياً : يكون البنك المركزي العراقي مسئول أمام مجلس النواب ويرتبط بديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات بمجلس النواب .

ثالثاً : ترتبط دواوين الأوقاف بمجلس الوزراء .

إختصاصات السلطة الاتحادية :

أفرد الدستور العراقي الجديد الباب الرابع (إختصاصات السلطات الاتحادية) تضمن المواد ١٠٧ - ١١٢م في حين لم يرد أي عنوان بهذا الشأن في قانون إدارة الدولة .

احتوت أحكامه على أن : تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي (م ١٠٧) . وإختصاصات السلطات الاتحادية التي قررتها المادة ١٠٨ منه بالاختصاصات الحصرية الآتية :

أولاً : رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية .

ثانياً : وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدارتها لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق والدفاع عنه .

ثالثاً : رسم السياسة المالية الجمركية وإصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة التنفيذية وإنشاء بنك مركزي وإدارته .

رابعاً : تنظيم أمور المقاييس والمكاييل والأوزان .

خامساً : تنظيم أمور الجنسية والتجنس والإقامة وحق اللجوء السياسي

سادساً : تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد .

سابعاً : وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية .

ثامناً : تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسب تدفق المياه الى العراق على وفق القوانين والأعراف الدولية .

تاسعاً : الإحصاء والتعداد العام للسكان .

وعلاوة على الاختصاصات الاتحادية الحصرية نص الدستور على أن : النفط والغاز هما ملك لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات (م ١٠٩) . وخول للحكومة الاتحادية إدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع إيراداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد مع تحديد حصة لفترة محددة للأقاليم المتضررة التي حرمت منه بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تقرر بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقاتون . كما تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار (م ١١٠) . وإلى جانب الاختصاصات الاتحادية قرر

الدستور الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم في المادة ١١٢ منه :

أولاً : إدارة وتنظيم الجمارك بالتنسيق مع حكومات الأقاليم وينظم ذلك بقانون .

ثانياً : رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الأقاليم .

ثالثاً : تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية وتوزيعها .

رابعاً : رسم سياسات التنمية والتخطيط العام .

خامساً : رسم السياسة الصحية العامة بالتعاون مع الأقاليم .

سادساً : رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة بالتشاور مع الأقاليم .

لم تنحصر أحكام الدستور على إختصاصات الاتحاد والاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم فقط ، بل وقضى في المادة ١١١ منه باختصاصات الأقاليم بأنه : كل ما لا ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية لا تكون من صلاحيات الأقاليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم في حالة الخلاف تكون الأولوية لقانون الأقاليم .

سلطات الأقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية

قرر الدستور العراقي في الباب الخامس (سلطات الأقاليم) يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية (م ١١٣) .

وفي حين إقتصرت أحكام قانون إدارة الدولة في الباب الثامن منه (الأقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية) على أن يؤسس تصميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية ذلك التركيز الذي جعل من الممكن استمرار عقود الاستبداد والاضطهاد في ظل النظام السابق أن هذا النظام سيشجع على ممارسة السلطة المحلية من قبل المسؤولين المحليين في كل إقليم ومحافظة ويخلق عراقياً موحداً يشارك فيه المواطن مشاركة فاعلة في شؤون الحكم ويضمن له حقوقه ويجعله متحرراً من التسلط (م ٥٢) دون أن يوضح الوحدات المحلية بالشكل الذي رتبته الدستور في هذا الشأن .
والى جانب تقسيم الوحدات المحلية بالشكل الذي نصت عليه المادة ١١٣ من الدستور . قضى الأخير بأن :

- ١- تتكون الأقاليم من محافظة أو أكثر ويحق لأقليمين أو أكثر أن ينتظموا في إقليم واحد
- ٢- يحق لمحافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه يقدم بإحدى طريقتين .
 - أ- طلب من ثلث أعضاء كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الأقاليم .
 - ب- طلب من عشر الناخبين في المحافظات التي تروم تكوين الإقليم .

٣- أ- يجري الاستفتاء العام من قبل سكان المحافظات المعنية بشأن ما ورد في البند (١) من هذه المادة ويكون الاستفتاء في مدة دورة مجالس المحافظات وبعد الاستفتاء ناجحاً بموافقة أغلبية المصوتين .

ب - لا يعاد الاستفتاء مرة أخرى إلا إذا تقدم ثلثاً أعضاء كل مجلس من مجالس المحافظات أو ربع سكان المحافظات ذات الشأن لطلب الاستفتاء مجدداً (م ١١٤) .

وبعد أن نظمت أحكام الدستور طريقة قيام الأقاليم بالاستفتاءات المذكورة أعلاه انتقلت أحكامه إلى المسائل المتعلقة بتكوين سلطات الأقاليم التشريعية والتنفيذية والقضائية (م ١١٥) .

وقرر بعد ذلك هيأت سلطة الأقاليم بأنه : لحكومات الأقاليم الحق في ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً لهذا الدستور باستثناء ما ورد فيه من إختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية (فأولاً من ١١٦) .

وخول الدستور لسلطات الأقاليم صلاحيات واسعة قرر في الأرقام ثانياً - خامساً كما يلي :

٢- يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الأقاليم في حالة وجود تناقض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية .

٣- يجوز تفويض السلطات التي تمارس الحكومة الاتحادية إلى الحكومات الإقليمية وبالعكس بموافقة الحكومتين .

٤- تخصص للأقاليم حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً تكفي للقيام بأعبائها وأحيانها مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها .

٥- تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والتنمية المحلية .

والى جانب الاختصاصات القوية التي تمتعت بها سلطات الأقاليم في علاقاتها بالسلطات الاتحادية بالشكل الذي قرره المادة ١١٦ من الدستور في فقراتها السابقة قضى الفصل الأول من هذا الباب بالسلطة التشريعية للأقاليم على النحو التالي :

السلطة التشريعية للأقاليم

نصت أحكام الدستور العراقي الجديد على طريقة قيام السلطة التشريعية للأقاليم من مجلس واحد يسمى المجلس الوطني للإقليم (م ١١٧) يقوم هذا المجلس على أساس انتخاب المجلس الوطني للإقليم من سكان الإقليم بالاقتراع العام السري المباشر (م ١١٨) .

زد على ذلك خول هذا الدستور للمجلس الوطني للإقليم بوضع دستور الإقليم وسن القوانين بما لا يتعارض مع هذا الدستور والقوانين الاتحادية (ف اولا من م ١١٩) على أن : يعرض دستور الإقليم على سكان الإقليم للاستفتاء عليه وبعد نافذاً بعد موافقة مواطن الإقليم عليه بالأغلبية ونشره في الجريدة الرسمية (ف ثانياً من م ١١٩) .

علماً بأنه لا يوجد في الواقع إقليم له سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية سوى إقليم كردستان العراق منذ تسعينات القرن الماضي .

وقضى هذا الدستور بالسلطة التنفيذية للإقليم في الفصل الثاني من هذا الباب مقررأ أن : تتكون السلطة التنفيذية للإقليم من رئيس الإقليم ومجلس وزراء الإقليم (م ١٢٠) شريطة أن تمارس السلطة التنفيذية للإقليم جميع الصلاحيات المخولة لها بموجب دستور الإقليم بما لا يتعارض مع هذا الدستور (م ١٢١) .

وعلاوة على ما تقدم قرر هذا الفصل طريقة انتخاب رئيس الإقليم ومجلس الوزراء وتشكيله واختصاصاته في المواد الآتية :

أولاً : رئيس الإقليم هو الرئيس التنفيذي الأعلى في الإقليم (م ١٢٢) : ينتخب على وفق دستور الإقليم (م ١٢٣) . أما ما يتعلق بصلاحياته فقد قرر الدستور ، أن ينظم دستور الإقليم صلاحيات رئيس الإقليم والسلطات المقررة للهيئات الدستورية الإقليمية بما لا يتعارض مع هذا الدستور (م ١٢٤) .

لم تنحصر أحكام الدستور العراقي على ما تقدم فقط بل وقضى ب مجلس الوزراء الذي يعتبر الهيئة التنفيذية العليا للإقليم ويمارس سلطاته تحت إشراف وتوجيه رئيس الإقليم (م ١٢٥) ويتألف مجلس الوزراء من رئيس المجلس ومن عدد من الوزراء حسبما يحدده دستور الإقليم (م ١٢٦) .

يقوم مجلس وزراء الإقليم بأعداد الموازنة السنوية للإقليم والحساب الختامي ويصدر بها قانون من المجلس الوطني للإقليم ويقوم مجلس وزراء الإقليم بتسليم نسخة من الموازنة العامة للإقليم والحساب الختامي لوزارة المالية الاتحادية بعد مصادقة المجلس الوطني للإقليم عليهما (ف ٢ م ١٢٨) . كما تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم كالشرطة والأمن وحرس الإقليم (م ١٢٩) .

ويمارس مجلس الوزراء الصلاحيات المخولة بموجب دستور الإقليم (م ١٢٧) .

وحدد الدستور إيرادات الإقليم في المادة ١٢٨ منه بالنص على أنه أولاً : تتكون إيرادات الإقليم من الحصة المقررة من الموازنة العامة للدولة ومن موارد الإقليم المحلية (ف ١ م ١٢٨) .

وأقتصرت أحكام الفصل الثالث من هذا الباب (السلطة القضائية للإقليم) على النص على أن : تنظم أنواع المحاكم ودرجاتها واختصاصاتها بقانون السلطة القضائية للإقليم على أن لا يتعارض مع هذا الدستور (م ١٣١) . وأن تتكون السلطة القضائية للإقليم من مجلس قضاء الإقليم والمحاكم ودوائر الادعاء العام وتعد محكمة تمييز الإقليم أعلى سلطة قضائية فيه (م ١٣٠) .

وخصص الفصل الرابع من هذا الباب ل (المحافظات التي لم تنتظم في إقليم) التي تتكون من عدد من الاقضية والنواحي والقرى (ف أولاً م ١٣٢) وتمنح الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة بما يمكنها من إدارة نفسها على وفق مبدأ الأمر كزيرة الإدارية وينظم ذلك بقانون (ف ثانياً من نفس المادة) مخولاً للقانون تنظيم انتخابات مجلس المحافظة والمحافظ وصلاحياتهما (ف رابعاً من نفس المادة) قاضياً بأن يعد المحافظ الذي ينتخبه مجلس المحافظة الرئيس التنفيذي الأعلى في المحافظة لممارسة صلاحياته المخولة بها من قبل المجلس (ف ثالثاً المادة ١٣٢) . ولا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة أو إشراف أية وزارة أو أية جهة غير مرتبطة بوزارة وله مالية مستقلة (ف خامساً من نفس المادة) .

ونص الفصل الخامس من هذا الباب على العاصمة بغداد بحدود البلدية عاصمة جمهورية العراق وتمثل بحدودها الإدارية محافظة بغداد وينظم وضع العاصمة بقانون (م ١٣٤) .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل وقرر الفصل السادس من هذا الباب (الإدارات المحلية) بفرض أن يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة . كالتركمان والكردان والأشوريين وسائر المكونات الأخرى وينظم ذلك بقانون (م ١٣٥) . في حين كانت كثير من هذه الأحكام قد وردت في قانون إدارة الدولة مثال ذلك اشتراط أن تبقى حدود المحافظات الثمانية عشر بدون تبديل خلال المرحلة الانتقالية (ف.ب.م ٥٢) . ويحق لمجموعة من المحافظات خارج إقليم كردستان لا تتجاوز الثلاث فيما عدى بغداد وكركوك تشكيل أقاليم فيما بينها الخ . الفقرة ج من نفس المادة . ويضمن هذا القانون الحقوق الإدارية والثقافية والسياسية للتركمان والكرد والأشوريين والمواطنين الآخرين كافة (ف.د.م ٥٢) .

وكان قانون إدارة الدولة قد نص على أن تستمر حكومة إقليم كردستان في مزاولة أعمالها الحالية طوال المرحلة الانتقالية إلا ما يتعلق بالقضايا التي تقع ضمن الاختصاص الحصري للحكومة الاتحادية . كما ينص عليه القانون . وتحتفظ حكومة إقليم كردستان بالسيطرة الإقليمية على الأمن الداخلي وقوات الشرطة ويكون لها الحق في فرض الضرائب والرسوم داخل إقليم كردستان (راجع فقرة أ م ٥٤) .

ويسمح للمجلس الوطني الكردستاني بتعديل تنفيذ أي من تطبيق القوانين الاتحادية داخل منطقة كردستان ولكن فيما يتعلق فقط بالأمور التي ليست مما هو منصوص عليه في المادة ٢٥ وفي المادة ٣٤ من هذا القانون التي تقع ضمن الاختصاص الحصري للحكومة الاتحادية حصراً (ف.ب.م ٥٤) .

ومع أن أحكام قانون إدارة الدولة قد نصت على أنه يحق لكل محافظة تشكيل مجلس محافظة وتسمية محافظ وتشكيل مجالس بلدية ومحلية (ف أ م ٥٥) دون أن يقرر قيام هذه المجالس بالانتخاب أو التعيين وأولها انتخاب المحافظ الذي قضى به الدستور العراقي الجديد كما هو منصوص عليه أعلاه .

أما ما يتعلق بالعلاقة بين السلطات الاتحادية والمحلية فمع أن قانون إدارة الدولة قد نص على أن تساعد مجالس المحافظات الحكومة الاتحادية في تنسيق عمليات الوزارة الاتحادية الجارية داخل المحافظة نفسها.

ويجري تمويل مجالس المحافظات من الميزانية العامة للدولة ولهذه المجالس الصلاحية كذلك بزيادة إيراداتها بشكل مستقل عن طريق فرض الضرائب والرسوم وتنظيم عمليات إدارة المحافظة الخ . ما ورد في الفقرة أ من المادة ٥٥ من القانون . وتساعد مجالس الاقضية والنواحي وغيرها من المجالس ذات العلاقة في أداء مسؤوليات الحكومة الاتحادية وتقديم الخدمات العامة الخ ما قضت به الفقرة ب من المادة ٥٥ . إلا أن إدارة الدولة لم تقضي بالأحكام الخاصة بالسلطات الاتحادية والسلطات المشتركة بين الاتحاد والهيئات المحلية والصلاحيات التي تختص بها هيئات الأقاليم والمحافظات وغيرها من سلطات الوحدات الإدارية بالشكل الواضح والمفصل الذي قضى به الدستور العراقي الجديد بالشكل الذي بيناه أعلاه .

الأحكام الختامية والانتقالية

شمل التباين أحكام قانون إدارة الدولة والدستور العراقي الجديد في شأن الأحكام الختامية كل من تسمية هذا الباب ورقمه وعنوانه وأحكامه بالشكل التالي :

عنون الباب التاسع من قانون إدارة الدولة ب: المرحلة ما بعد الانتقالية في حين أتى عنوان الباب السادس من الدستور الأحكام الختامية والانتقالية تفرع إلى فصلين الأول الأحكام الختامية الثاني : الأحكام الانتقالية وهذا التباين الأول .

وأمتد التباين إلى النصوص في كل منهما إذ كان قانون إدارة الدولة قد نص على أنه سيحتوي الدستور الدائم على ضمانات تؤكد أن القوات المسلحة العراقية لن تستخدم مجدداً لإرهاب الشعب العراقي وقمعه وستعمل دولة العراق على حفظ الأمن والسلم ومكافحة الإرهاب الخ ما ورد في الفقرة ب من المادة ٥٩ منه وستكون للحكومة العراقية الانتقالية المنتخبة الصلاحيات لعقد الاتفاقيات الدولية الملزمة ... الخ ما ورد في الفقرة ج من المادة ٥٩ وهي أحكام قررها الدستور العراقي الجديد في نصوصه المتسقة مع جوهر نصوص أبوابه التي ذكرناها أعلاه .

وخول قانون إدارة الدولة للجمعية الوطنية كتابة مسودة الدستور الدائم في الموعد المحدد وعرضه على الاستفتاء والمصادقة عليه بموافقة أكثرية الناخبين في العراق وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر . وتجري الانتخابات لحكومة دائمة في الموعد المحدد والأحكام الأخرى . التي قررتها المادة ستون من القانون وفقاً لمدة

وصلاحيات هيئات الدولة في الفترة الانتقالية فإن الدستور قد قضى بأحكام ختامية وانتقالية معهودة في الدساتير أولها :

أولاً : لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين أو لخمس أعضاء مجلس النواب اقتراح تعديل الدستور (ف أولاً م ١٣٦) .

ثانياً : حضرت أحكام الدستور تعديل المبادئ الأساسية الواردة في الباب الأول من الدستور إلا بعد دورتين انتخابيتين متعاقبتين وبناء على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب عليه وموافقة الشعب بالاستفتاء العام ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة أيام (ف ثانياً م ١٣٦) .

ثالثاً : لا يجوز تعديل المواد الأخرى غير المنصوص عليها في البند ثانياً من هذه المادة إلا بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب عليه وموافقة الشعب بالاستفتاء العام ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة أيام (ف ثالثاً م ١٣٦) .

رابعاً : لا يجوز إجراء أي تعديل على مواد الدستور بما ينتقص من صلاحيات الأقاليم التي لا تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعين وموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام (ف رابعاً م ١٣٦) .

خامساً : يعد التعديل نافذاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (ف خامساً م ١٣٦) وهي أحكام تنص عليها الدساتير عادة في شأن تعديل الدستور الاتحادي.

على أن أحكام الدستور العراقي الجديد قد قرر الحظر على حاملي المناصب الكبيرة في الدولة الاشتغال بالتجارة الخ في الأحكام الختامية والذي يرد عادة في الأجزاء التي تشمل تولي المنصب والصلاحيات الخ في بعض الدساتير الأخرى .

لقد نصت المادة ١٣٧ من الدستور على أنه : لا يجوز لرئيس الجمهورية ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب ونائبه وأعضائه وأعضاء السلطة القضائية وأصحاب الدرجات الخاصة أن يستغلوا نفوذهم في أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجروا أو يبيعوا لها شيئاً من أموالهم أو أن يقاضوها عليها أو أن يبرموا مع الدولة عقداً بوصفهم ملتزمين أو موردين أو مقاولين

ونصت المواد الأخرى من هذا الفصل إصدار القوانين والأحكام القضائية باسم الشعب (م ١٣٨) ونشر القوانين في الجريدة الرسمية والعمل بها من تاريخ نشرها ما لم ينص على خلاف ذلك (م ١٣٩) وبقاء التشريعات النافذة معمولاً بها ما لم تلغ أو تعدل وفقاً لأحكام هذا الدستور (م ١٤٠) وإضافة إلى ذلك قضى هذا الدستور في المادة ١٤١ منه [أن : كل إستفتاء وارد في هذا الدستور يكون صحيحاً بالأغلبية البسيطة للمصوتين ما لم ينص على خلاف ذلك

وبالمقابل قضى الفصل الثاني الأحكام الانتقالية . بكل من أن تكفل الدولة رعاية السجناء السياسيين والمتضررين من الممارسات التعسفية للنظام الدكتاتوري المباد وكفالة تعويض أسر الشهداء والمصابين نتيجة الأعمال الإرهابية وأن ينظم ما ورد في البندين أولاً وثانياً من هذه المادة بقانون (م ١٤٢) .

وقررت الأحكام الانتقالية بعد ذلك كل من أن يعتمد مجلس النواب في جلسته الأولى النظام الداخلي للجمعية الوطنية الانتقالية لحين إقرار نظام داخلي له (م ١٤٣) واستمرار المحكمة الجنائية العراقية العليا بأعمالها بوصفها هيئات قضائية مستقلة بالنظر في جرائم الحكم الدكتاتوري

المباد ورموزه ولمجلس النواب إلغاؤها بقانون بعد إكمال أعمالها (م ١٤٤) .

وعلاوة على ذلك قضت الأحكام الانتقالية من الدستور بأن تواصل الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث أعمالها بوصفها هيئة مستقلة وبالتنسيق مع السلطة القضائية والأجهزة التنفيذية في إطار القوانين المنظمة لعملها وترتبط بمجلس النواب ولمجلس النواب حل هذه الهيئة بعد إنتهاء مهمتها بأغلبية ثلثي أعضائها (ف ١-٢ من المادة ١٤٥) .

وانتقلت الفقرتان ٣-٤ من هذه المادة إلى النص على أحكام تتعلق بالترشيح لمنصب رئيس ومناصب رئيس الوزراء والوزراء واستمرار العمل بتلك الشروط حتى يتم إلغاؤها .

قضت الفقرة ثالثاً بأنه يشترط في المرشح لمنصب رئيس الجمهورية ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء ورئيس وأعضاء مجلس النواب ورئيس وأعضاء مجلس الاتحاد والمواقع المتناظرة في الإقليم وأعضاء الهيئات القضائية والمناصب الأخرى المشمولة باجتثاث البعث وفقاً للقانون أن يكون غير مشمول بأحكام اجتثاث البعث وقررت الفقرة رابعاً يستمر العمل بالشروط المذكورة في البند ثالثاً من هذه المادة ما لم يلغ بقانون (ف ٣-٤ من م ١٤٥) .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط بل قررت المادة ١٤٦ كل من : أولاً تواصل هيئة دعاوي الملكية أعمالها بوصفها هيئة مستقلة وبالتنسيق مع السلطة القضائية والأجهزة التنفيذية وفقاً للقانون وترتبط بمجلس النواب . ثانياً لمجلس النواب حل الهيئة بأغلبية ثلثي أعضائه .

ونظمت المادة ١٤٨ من الدستور استبدال التغاير وانتخاب رئيس الجمهورية وشروط تولي هذا المنصب واعتراض رئيس الجمهورية على القوانين بالشكل التالي :

أولاً : محل تعبير (مجلس الرئاسة) محل تعبير (رئيس الجمهورية) اينما ورد في هذا الدستور ويعاد العمل بالأحكام الخاصة برئيس الجمهورية بعد دورة واحدة لاحقة لتنفاذ هذا الدستور .

ثانياً : أ - ينتخب مجلس النواب رئيساً للدولة ونائبين له يؤلفون مجلساً يسمى (مجلس الرئاسة) يتم انتخابه بقائمة واحدة وبأغلبية الثلثين .

ب- تسري الأحكام بإقالة رئيس الجمهورية الواردة في هذا الدستور على رئيس وأعضاء هيئة الرئاسة .

ث- لمجلس النواب إقالة أي عضو من أعضاء مجلس الرئاسة بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه بسبب عدم الكفاءة أو النزاهة .

ج- في حالة خلو أي منصب في مجلس الرئاسة ينتخب مجلس النواب بثلثي أعضائه بديلاً عنه .

ثالثاً : يشترط في أعضاء مجلس الرئاسة ما يشترط في عضو مجلس النواب على أن يكون :

أ- أتم الأربعين من عمره

ب- متمتعاً بالسمعة الحسنه والنزاهة والاستقامة

ت- قد ترك الحزب المنحل قبل سقوطه بعشر سنوات إذا كان عضواً فيه

ج- أن لا يكون قد شارك في قمع الانتفاضة في عام ١٩٩١م والاتفال ولم يقترف جريمة بحق الشعب العراقي .

رابعاً : يتخذ مجلس الرئاسة قراراته بالإجماع ويجوز لأي عضو أن ينيب أحد العضوين الآخرين مكانه .

خامساً : أ- ترسل القوانين والقرارات التي يسنها مجلس النواب إلى مجلس الرئاسة لغرض الموافقة عليها بالإجماع وإصدارها خلال عشرة أيام من تاريخ وصولها إليه .

ب- في حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة تعاد القوانين والقرارات إلى مجلس النواب لإعادة النظر في النواحي المعترض عليها والتصويت عليها بالأغلبية وترسل ثانية إلى مجلس الرئاسة للموافقة عليها .

ج- في حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة على القوانين والقرارات ثانية خلال عشرة أيام من تاريخ وصولها إليه تعاد إلى مجلس النواب الذي له أن يقرها بأغلبية ثلاثة أخماس عدد أعضائه غير قابلة للاعتراض وبعد مصدقاً عليها .

سادساً : يمارس مجلس الرئاسة صلاحيات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في هذا الدستور الى حين صدور قرار مجلس النواب المنصوص عليه في البند اولا من هذه المادة .

وأبقى الدستور العراقي الجديد على السلطات التي تقوم بها السلطة التنفيذية في ظل أحكام قانون إدارة الدولة بما قرره المادة ٤٩ منه بأنه:

أولاً - تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية على أن تتجزأ كاملة (التطبيق ، الإحصاء ، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لتحديد إدارة مواطنيها في مدة أقصاها ٣١/١٢/٢٠٠٧ م) .

أما ما يتعلق بالأحكام الخاصة بمجلس الاتحاد فقد نصت الأحكام الانتقالية في المادة ١٤٧ من الدستور على أن يؤجل العمل بأحكام المواد الخاصة بمجلس الاتحاد اينما وردت في هذا الدستور إلى حين صدور قرار من مجلس النواب بأغلبية الثلثين وفي دورته الانتخابية الثانية التي يعقدها بعد نفاذ هذا الدستور .

ونظمت أحكام الدستور في المواد المتبقية من الأحكام الانتقالية كل من استمرار العمل بالقوانين التي تم تشريعها في إقليم كردستان منذ عام ١٩٩٢م وتعتبر القرارات المتخذة من قبل حكومة إقليم كردستان بما فيها قرارات المحاكم والعقود نافذة المفعول ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها حسب قوانين إقليم كردستان من قبل الجهة المختصة فيها ما لم تكن مخالفة للدستور .

وأتى الدستور بحكم جديد بالنسبة للإحكام الدستورية العربية كافة وهو تخصيص نسبة من المقاعد لا تقل عن ٢٥ ٪ /٠ لمشاركة المرأة في مجلس النواب (م ١٥١) .

وألغت المادة ١٥٢ قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وملحقة عند قيام الحكومة الجديدة باستثناء ما ورد في الفقرة (أ) من المادة ٥٣ والمادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وقررت المادة ١٥٣ بأن يعد هذا الدستور نافذاً بعد موافقة الشعب عليه بالاستفتاء العام ونشره في الجريدة الرسمية وانتخاب مجلس النواب بموجبية .

المستجدات في مجال انتخابات السلطة التشريعية

- ١- أتت نتائج الانتخابات التي جرت في العراق في آخر سنة ٢٠٠٥ م بتمثيل الأحزاب والمنظمات السياسية كما يلي :
 - ١- لائحة الائتلاف العراقي الموحد ١٢٨ مقعد .
 - ٢- قائمة التحالف الكردستاني ٥٣ مقعد .
 - ٣- جبهة التوافق العراقي (سنة) ٤٤ مقعد .
 - ٤- القائمة العراقية الوطنية ٢٥ مقعد .
 - ٥- الجبهة العراقية للحوار الوطني ١١ مقعد .
 - ٦- الاتحاد الإسلامي الكردستاني ٥ مقاعد .
 - ٧- كتلة المصالحة والتحرير ٣ مقاعد .
 - ٨- قائمة رسا ليون (المقربة من مقتدى الصدر ٢ مقاعد .
 - ٩- قائمة مثال الالوسي للأمة العراقية ١ مقعد .
 - ١٠- اليزيدون ١ مقعد .
 - ١١- التركمان ١ مقعد .
 - ١٢- التركمان ١ مقعد .
 - ١٣- الرافدين (مسيحية ١ مقعد .
- وكانت نسبة الفائزات في الانتخابات ٢٥ ٪ من كافة المقاعد ٦٧ مقعد

من قوى مختلفة وهي أعلى نسبة تحصل عليها المرأة في الانتخابات في الدول العربية حتى الآن^١.

٢- أما نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري التي جرت في شهر نوفمبر ٢٠٠٥م فقد كانت نسبة التمثيل السياسي في مجلس الشعب كما يلي :

١- حصل الحزب الوطني على ٣١١ مقعد أي بنسبة ٧٢ ٪ من إجمالي المقاعد منهم ١٤٥ مقعد من المرشحين رسمياً باسم الحزب الوطني (أي نسبة ٢٣،٥ ٪) و ١٦٦ من المستقلين الذين انضموا إلى الحزب بعد فوزهم .

٢- الإخوان المسلمون ٨٨ مقعد أي نسبة ٢٠ ٪ من المقاعد

٣- المستقلون ١٩ مقعد .

٤- الوفد ٦ مقاعد .

٥- حزب التجمع ٢ مقاعد .

٦- حزب الغد بجناحيه ٢ مقاعد .

٧- حزب الكرامة تحت التأسيس ٢ مقاعد .

٨- حزب الأحرار المجدد ١ مقعد .

لم يحسم ١٢ مقعد بسبب تأجيل الانتخابات .

^١ الائتلاف العراقي الموحد المؤلف من حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية شيعة جبهة التوافق العراقي سنة بزعامة عدنان الدليمي . القائمة العراقية بزعامة أياد علاوي . الجبهة العراقية للحوار بزعامة السني صالح الملك . كتلة المصالحة والتحرير بزعامة مشعان الجبوري . قائمة رساليون المقربة من مقتدى الصدر . وتشمل هذه النتائج توزيع المحافظات (٢٣٠ مقعد) والمقاعد التعويضة ٤٥ مقعد والتي وزعتها المفوضية على القوائم التي لم تنل أي مقعد وحقت نسبة معينة من الأصوات . الشرق الأوسط ١١/٢/٢٠٠٦م .

وبالنسبة للمرأة فازت ٤ مرشحات مقابل ٧ مرشحات عام ٢٠٠٠م وخمس في انتخابات ١٩٩٥م مقابل ١١ مرشحة في انتخابات ٢٠٠٠م. ورشحت الجبهة الوطنية للتغيير عام ٢٠٠٥م سبع مرشحات وتظم هذه الجبهة حوالي ١١ حزباً وقوة سياسية معارضة. ورشح الأخوان سيدة واحدة. وخاضت ٥٧ مرشحة الانتخابات مستقلات. وكان عدد المرشحات عام ٢٠٠٥م = ٦١ مرشحة مقابل ١١٢ مرشحة عام ٢٠٠٠م.

أما ما يتعلق بالأقباط فقد رشحت الأحزاب ١٤ مرشحاً من بينهم مرشح من الحزب الوطني مقابل ٣ مرشحين عام ٢٠٠٠م ورشح حزب التجمع ٧ وحزب الغد ٥ و ١٧ مرشحاً مستقلاً وبذلك كان عدد المرشحين الأقباط عام ٢٠٠٥م ٣١ مقابل ٧٤ عام ٢٠٠٠م و ٧٥ مرشحاً عام ١٩٩٥م. ولم يفز من المرشحين الأقباط سوى بطرس غالي مرشح الحزب الوطني

وأخفقت الأحزاب الأخرى في الحصول على أي مقعد بما فيها الحزب الناصري الذي كان له مقعدان عام ٢٠٠٠م أما بالنسبة للمشاركة في الانتخابات قد كان في حدود ٢٣ / ٠ من إجمالي الناخبين المقيدون في كشوف الناخبين^١

٣- أقر مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة تشكيل المجلس الوطني الاتحادي للفصل التشريعي الرابع عشر منذ قيام دولة الإمارات عام ١٩٧١م^٢.

٤- جرت الانتخابات البلدية في الكويت في الثالث الخیر من شهر ابريل ٢٠٠٦م. إشتراك فيها المرأة الكويتية في الانتخاب والترشيح لأول مرة في تاريخ الكويت وفازت فيها امرأة واحدة.

^١ - حسين توفيق إبراهيم وحامد عبد الماجد قوسي . الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطية في مصر . المستقبل العربي العدد ٣٢٦ شهر ٤/٢٠٠٦م صفحات ٤٩ و ٥٣ و ٥٧ .

^٢ - المستقبل العربي شهر ١/٢٠٠٦م ص ١٨٧ .

المستجدات بشأن رئاسة الدولة .

١- توج عبد الله بن عبد العزيز ملكاً في المملكة العربية السعودية بعد وفاة الملك فهد بن عبد العزيز وأعلن الأمير سلطان بن عبد العزيز ولياً للعهد في المملكة العربية السعودية (الشرق الأوسط ٢٠٠٥/٨/٣ م) .

٢- نشبت أزمة في دولة الكويت بعد وفاة الشيخ جابر الصباح أمير دولة الكويت تمثلت بانقسام داخل الأسرة الحاكمة حول أهلية الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد كأمير للبلاد بعد أن نادي مجلس الوزراء الكويتي به أمير للبلاد وقد انتهت الأزمة بإعفاء مجلس الأمة بالإجماع الأخير الشيخ سعد بسبب ظروفه الصحية ونقل سلطاته إلى مجلس الوزراء الذي زكى الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير للبلاد . وتولى الشيخ صباح الأحمد مهامه رسمياً بعد أن أدى اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة الذي بايعه بالإجماع أمير للبلاد (المستقبل العربي عن الشرق الأوسط لندن ٢٠٠٦/١/١٥ م الشرق الأوسط ٢٠٠٦/١/٢٣ م ، الحياة بيروت ٢٠٠٦/١/٢٥ م . الرأي العام الكويت ٢٠٠٦/١/٣٠ م) .

٣- أعلن بيان رئاسي في الخرطوم مصرع نائب الرئيس السوداني جون قرنق في حادث تحطم مروحية وقد عين نائباً لرئيس الجمهورية السوداني سلفاً كبيراً نائب قرنق بعد ذلك وفقاً لاتفاق السلام والجمهورية لتحرير السودان (راجع الشرق الأوسط لندن ٢٠٠٥/٨/١ م والشرق الأوسط ٢٠٠٥/٨/٢ م والشرق الأوسط ٢٠٠٥/٨/٣ م) .

٤- توفي نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي الشيخ مكتوم بن راشد وقد إختار المجلس الأعلى للاتحاد الشيخ محمد بن راشد المكتوم خلفاً لشقيقه الراحل (الخليج , الشارقة ٥/١/٢٠٠٦م ، الخليج ، الشارقة ٦/١/٢٠٠٦م) .

٥- وافق مجلس الشعب المصري على تمديد الطوارئ لمدة سنتين في ٣/٥/٢٠٠٦م (المصدر قناة الجزيرة) . المستجدات بشأن التشكيلات الحكومية والتعديلات الوزارية .

١- أعلن في الخرطوم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في السودان المنوط بها تحضير البلاد لانتخابات عامة بعد أربع سنوات من جملة فترة انتقالية مدتها ست سنوات حسب اتفاق السلام الموقع بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في يناير الماضي في نيروبي والذي أنهى حرباً أهلية استمرت ٢١ عاماً (المستقبل العربي عن الحياة ببيروت ٢١/٩/٢٠٠٥م .

٢- أجرى الرئيس التونسي تعديلاً وزارياً على حكومة محمد الغنوشي . وقد أسندت وزارة الخارجية إلى عبد الوهاب عبد الله خلفاً للوزير عبد الباقي الهرماسي (المستقبل العربي عن القدس العربي لندن ١٨/٨/٢٠٠٥م .

٣- كلف الملك الأردني عبد الله الثاني مدير الأمن الوطني معروف البخيت بتشكيل حكومة جديدة – تنظم خليط من الجنرالات والتكنوقراط (المستقبل العربي عن السفير ببيروت ٢٥/١١/٢٠٠٥م) والقدس العربي لندن ٢٨/١١/٢٠٠٥م) .

- ٤- تشكلت وزارة أحمد لطيف الثانية في ٢٨/١٢/٢٠٠٥م خرج منها ١١ وزير ودخلها ٩ وزراء جدد لأول مرة الجزيرة ٢٨/١٢/٢٠٠٥م .
- ٥- أصدر الرئيس السوري مرسوماً بتعديل وزارتي في سوريا لحكومة ناجي عطري عين بموجب المرسوم رناسي فاروق الشرع نائباً لرئيس الجمهورية السوري وعين وليد المعلم وزير الخارجية وشمل التعديل ١٤ حقيبة وزارية وعين بسام عبد المجيد وزير الداخلية . المصدر قناة الجزيرة ١١/٢/٢٠٠٦م .
- ٦- جرى تعديل وزارتي على حكومة عبد القادر باجمال شمل ٢٢ حقيبة وزارية بما في ذلك وزارات الدفاع والنفط والمالية والإعلام . دخل في هذا التعديل ١٥ وزير جديد . منهما وزيرتان للشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان. الثورة صنعاء ١٢/٢/٢٠٠٦م .
- ٧- عين أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح بتشكيل وزارة جديدة وترؤسها . وعين في نفس الوقت الشيخ نواف الأحمد الصباح ولياً للعهد (الرأي العام - الكويت ٨/٣/٢٠٠٦م ودخل في هذه الوزارة خمسة وزراء جدد واحد شيعي من أعضاء مجلس الأمة) قناة الجزيرة ٩/٢/٢٠٠٦م .
- ٨- تشكلت حكومة جديدة في دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة الشيخ محمد بن راشد المكتوم ودخل فيها سيدتان (قناة الجزيرة ٩/٢/٢٠٠٦م والجدير بالإشارة إلى أنه قد تشكلت سبع وزارات في دولة الإمارات منذ تأسيسها حتى الآن ٢٠٠٦م .
- ٩- تم الاتفاق على أن يكون المالكي رئيساً للحكومة العراقية بدلاً عن الدكتور الجعفري في بداية مايو ٢٠٠٦م

وفي الأخير نود أن نضيف إلى هذا الملحق نبذة عن سيرة المؤلف العلمية ومركز البحوث الدستورية والقانونية الذي أنشاه بتاريخ ١٤/٢/٢٠٠٦م .

الجمهورية اليمنية
مركز البحوث الدستورية والقانونية
تعز

تلفاكس : ٤٢٤٧٦٨٣ (٩٦٧)

البريد الإلكتروني : kaidtrbush@hotmail.com

الموقع الإلكتروني WWW.CLCR.COM

البريد العادي : اليمن - تعز - الحصب - ص.ب . (١٩٩).

العنوان : وادي عيسى الشارع الثالث خلف المعهد الفني - المرور

١- مقر المركز : مدينة تعز . ج.ي

٢- طبيعة المركز : مؤسسة أهلية غير حكومية , يتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية

مستقلة . يمارس نشاط خيريًا اجتماعيًا لا يهدف من نشاطه في الربح التجاري.

٣- أهداف المركز :

١- التوير الحقوقي ونشر الأفكار القانونية الديمقراطية في اليمن والبلدان العربية والعالم بواسطة الصحف على التجارب القانونية المختلفة ومقارنتها وتحليلها ونشرها في مجلات وصحف ودوريات وكتب.

٢- متابعة تطور الأنظمة القانونية الدستورية والقانونية اليمنية والعربية والأجنبية وأنظمة الحكم المحلي وحقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون والنزاهة .

٣- ترجمة دساتير الدول الأجنبية من اللغات الحية وقوانين الانتخابات واللوائح الداخلية للسلطة التشريعية في الدول الأجنبية ذات التجارب العريقة ومقارنتها وتحليلها . وإصدار مؤسسة دساتير العالم باللغة العربية.

٤- ربط العلاقات والتعاون في المجالات العلمية والقانونية وتبادل المعلومات مع المراكز والمعاهد والمؤسسات والجهات ذات الاهتمام المشتركة في الداخل والخارج.

٥- عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات والحوارات والدورات التدريبية المختلفة والمشاركة فيها بما يخدم أهداف المركز.

٦- إعداد الدراسات والبحوث العلمية وتصميم تنفيذ البرامج المختلفة التي تناسب مع أهداف المركز .

٤- التمويل :

١- رأس المال الذي أودعه مؤسس المركز في البنك اليمني للإنشاء والتعمير فرع تعز . باسم المركز.

٢- التبرعات والهبات والمساعدات المقدمة إلى المركز من الأشخاص والهيئات في الداخل والخارج .

٣- ريع إصدارات المركز ونشاطه في التدريب وغير ذلك.

٥- بنية المركز :

أ- رئيس المركز

ب- الهيئة الاستشارية للمركز

ج - مجلس أمناء المركز

د- المدير التنفيذي للمركز ومسؤوله المالي.

هـ - موظفو المركز في أقسام ١- البحوث ٢- الترجمة ٣- النشر .

٦- مؤسس المركز: أ.د. قائد محمد طربوش ردمان بموجب تصريح وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

٧ - الهيئة الاستشارية للمركز:-

١- الأستاذ الدكتور / عبد العزيز المقالح

مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية رئيس مركز الدراسات والبحوث اليمني
- رئيس جامعة صنعاء الأسبق.

٢- الدكتور/ عبد الوهاب محمود عبد الحميد

نائب رئيس مجلس النواب في الجمهورية اليمنية - وزير وسفير سابق

- ٣- القاضي نجيب عبد الرحمن الشمري
رئيس المحكمة العليا الأسبق في ج.ي.د.ش. عضو مجلس القضاء الاعلى .ج.ي.
- ٤- السفير عبده عثمان محمد
عضو مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية - وزير وسفير سابق
- ٥- الأستاذ عبد علي عثمان
أستاذ علم الاجتماع في جامعة صنعاء وزير سابق في ج.ع.ي.
- ٨- مجلس أمناء المركز:
- ١- أ.د. قائد محمد طربوش ردمان رئيساً
دكتوراه علوم في فقه القانون - أستاذ القانون العام جامعة - تعز.
- ٢- أ.د. محمد علي قحطان
أستاذ الاقتصاد - جامعة تعز.
- ٣- أ.د. وهبة عبد الكريم عبد الكريم محرم
عميد مركز اللغات - جامعة تعز
- ٤- أروى محمد أحمد منصور
ماجستير في اللغة الإنجليزي - محضر دكتوراه - مركز اللغات جامعة تعز.
- ٥- سناء أحمد طربوش ردمان - خريجة كلية الحقوق جامعة تعز.
المدير التنفيذي للمركز :
- وهيب عبد الوارث أحمد طربوش - خريج كلية الحقوق جامعة تعز
- ٩- مؤهلات رئيس المركز :
- ١- دكتوراه علوم في فقه القانون D.S.C كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية عام ١٩٩٠.
- ٢- دكتوراه PhD في فقه القانون-كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية عام ١٩٨٢.
- ٣- ماجستير في القانون العام - كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية عام ١٩٧٦.

١٠- الوظائف التي تقلدها رئيس المركز:

- ١- رئيس مركز البحوث الدستورية والقانونية .
- ٢- عميد كلية الحقوق جامعة تعز من ٢٠٠١/١٠/١ - ٢٠٠٥/١٠/١ م .
- ٣- رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق جامعة تعز . من ١٩٩٧/ ١٢/ ١٥ - ٢٠٠٠/١٥/١٠ م
- ٤- مقرر المركز العلمي لمركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء من ١٩٩٤/٨/٧ - ١٩٩٧/١٢/١٠ م
- ٥- رئيس دائرة الدراسات والبحوث القانونية بمركز الدراسات والبحوث اليمني من يونيو ١٩٩٢ - ١٩٩٧/١٢/١٠ .
- ٦- رقي إلى لقب أستاذ دكتور في القانون من قبل مدير جامعة صنعاء رئيس مركز الدراسات والبحوث اليمني بتاريخ ١٩٩٥/٤/٤ بناء على توصيتي جامعة موسكو الحكومية وجامعة ميتشيجن في الولايات المتحدة الأمريكية . تم احتساب هذه الترقية من قبل المجلس العلمي لجامعة تعز بتاريخ ١٩٩٩/١١/١ م .
- ٧- عين بدرجة أستاذ مساعد في مركز الدراسات والبحوث اليمني التابع لجامعة صنعاء بتاريخ ١٩٩١/٥/٢ .
- ٨- عمل مستشاراً قانونياً بوزارة العدل في سبتمبر ١٩٧٦ م.
- ١١- التدريس:
- ١- يدرس مادي النظم السياسية والقانون الدستوري مستوى أول كلية الحقوق جامعة تعز ومادة الإدارة المحلية بالكلية المذكورة من ١٩٩٧/١٢/١٠ حتى الآن.
- ٢- درس مادة القانون الدستوري والإداري بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية - صنعاء دبلوم ما بعد الجامعة في العام الدراسي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ م.

١٢ - مؤلفات رئيس المركز والترجمات التي قام بها:

١- الكتب المنشورة وقيد النشر :

أ- ١٧ كتاباً في القانون العام والمسائل الاجتماعية .

٢- موسوعة أنظمة الحكم في الدول العربية - عشرة أجزاء.

٣- ترجم ١٢ كتاباً من اللغة الروسية إلى اللغة العربية في الشؤون اليمنية والقانونية .

١٣- الأبحاث المنشورة في مجلات يمنية ٣٦ بحثاً منشوراً في المجلات التالية :

*نشر ١٣ بحثاً في مجلة دراسات يمنية - يصدرها مركز الدراسات والبحوث اليمني
صنعاء. و ٨ أبحاث في مجلة الثوابت - مجلة المؤتمر الشعبي العام . و ٥ أبحاث في مجلة
الحكمة الصادرة عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين و بحثين في مجلة الكلمة صنعاء وبحثين
في مجلة الثقافة الصادرة عن وزارة الثقافة صنعاء . وبحثين في مجلة أفاق اقتصادية الصادرة
في صنعاء وبحث في مجلة متابعات إعلامية تصدرها الأعلام صنعاء وبحث في مجلة حقوقنا .
يصدرها مركز المعلومات وحقوق الإنسان تعز . وبحث في مجلة دروب يصدرها مركز
الكناري صنعاء وبحث في مجلة القسطاس .

١٤- الأبحاث المنشورة ضمن كتب :

٤ أبحاث ضمن كتب أصدرها مركز الدراسات والبحوث اليمني واللجنة العليا للاستفتاء
العام ومركز المعلومات وحقوق الإنسان والقسطاس.

١٥- المقالات العلمية المنشورة في الصحف :

١٦ مقالة علمية منشورة في صحف شهرية وأسبوعية ويومية يمنية .

١٦- مقدمات وتوطيات كتب :

٩ توطيات ومقدمات منشورة أو في طريقها إلى النشر

١٧: ترجمة أبحاث علمية :

١- ترجم ١٦ بحثاً من اللغة الروسية إلى اللغة العربية منشورة في مجلات يمنية

- الحكمة - الأكليل - الكلمة .

٢- ترجم ٦٥ دستور أجنياً من اللغة الروسية إلى اللغة العربية مخطوط ويعمل على ترجمة بقية دساتير الدول الأجنبية .

١٨- الإشراف العلمي :

أشرف على أربعة أبحاث مقدمة من قبل طلاب يمنين وألمان وأمريكان.

١٩- المشاركة في مؤتمرات خارجية :

شارك في ستة مؤتمرات ولقاءات علمية في كل من القاهرة والولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا والبحرين.

٢٠- رئاسة وعضوية لجان مناقشات رسائل ماجستير :

رأس وشارك بعضوية ٨ مناقشات رسائل ماجستير في القانون العام في كلية الحقوق جامعة عدن في الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ بداية .

٢١- التوصيات بالترقيات العلمية :

قدم ثلاث توصيات بالترقية إلى أستاذ وأستاذ مشارك.

لمزيد من الاستفسار على عناوين الكتب والأبحاث التي ألفها مؤسس المركز يرجى في البريد الإلكتروني التالي :

kaidtrbush@hotmail.com

WWW.CLCR.COM

الموقع على شبكة الانترنت :

مؤسس المركز :

١- عضو المؤتمر الشعبي العام من عام ١٩٩٨م.

٢- عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام من عام ٢٠٠١ م حتى الآن.

٣- عضو نقابة المحامين اليمنيين من عام ١٩٩٣م حتى الآن.

٤- عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين من عام ١٩٩١م حتى الآن.

In the Name of Allah Most Gracious Most Merciful

Republic of Yemen

Center of Legal & Constitutional Researches

Tele.fax: (967-4) 247683

Email: Kaidtrbush@hotmail.com

Website: www.CLCR.com

P.O.Box: 199, Hasip, Taiz, Yemen

Address: Wadi Esa, Third Street behind the Technical Institute – Al-Moroor

- 1- The location:** Taiz , Republic of Yemen
- 2- The nature of the center:** local, non -governmental institution having a legal identity (body corporate) and financially independent .It is a charitable organization aiming at no commercial benefit.
- 3- The goals:**
 - a.** Explaining and spreading the ideas of democratic laws in Yemen ,Arab countries and the world by getting acquainted with the different law practices and comparing ,analyzing and publishing them in newspapers , journals and books.
 - b.** Being in contact with the developments in the constitutional law systems, the Yemeni, Arab and foreign systems, local forms of government, human rights, principles of democracy and the rule of law and impartiality.

- c. Translating the constitutions ,election laws and legislative regulations written in foreign languages and comparing and analyzing them .Publishing World Constitutions Institution in Arabic. ,
- d. Creating relations and cooperation in the legal and scientific fields and information exchange with centers , institutions,establishments and departments that have the same interest in Yemen and abroad.
- e. Holding symposia, conferences and meetings, organizing different training courses, and participating in them to help in achieving the goals of the center.
- f. Making studies and scientific researches, and designing different programs implementations which cope with the goals of the center.

4- Finance:

- a- The capital deposited by the founder of the center in the Yemeni Bank for Establishment and Reconstruction, Taiz branch in the name of the center.
- b- Donations, grants and monetary aid offered to the center by persons and organizations inside or outside Yemen.
- c- One quarter of the money that the center gets from its publications and its training activity.

5- The structure of the center:

- a. The Head (Director)
- b. The Consultative Body
- c. The Board of Trustees
- d. Executive Manager and Financial Manager
- e. The Employees of the Center in research ,translation and publication sections.

6- The founder is Prof .Kaid Mohammed Tarbush according to the agreement of the Ministry of Social Affairs and Labour

7- The consultative body of the center:

- 1. Prof.Abdul Aziz Al-Makaleh (Consultant of the President of the Yemeni Republic for cultural affairs , Director of the Yemeni

- Center of Studies and Researches ,Pre-president of Sana'a University.
2. Dr.Abdul Wahab Mahmoud Abdul-Hamid (Vice-president of the House of Deputies in the Yemeni Republic,previous Minister and Ambassador).
 3. Judge Nagib Abdul Rahman Al-Shamiri (previously the Head of the Supreme Court).
 4. Ambassador Abdu Othman Mohammed (Member in the State Consultative Council –Previous Minister and Ambassador).
 5. Dr.Abdu Ali Othman (Prof. in Sociology at Sana'a University – Previous Minister).

8 - The board of trustees:

1. Prof.Kaid Mohammed Tarbush Radman (the President)
2. Prof.Mohammed Ali Othman (Prof. in Economics,Taiz University)
3. Prof.Wahbiya Abdul Karim Muharram (Dean of the Center of Languages, Taiz University).
4. Arwa Mohammed Ahmed Mansour (MA in English and now doing her PhD, Center of Languages, Taiz University)
5. Sina Ahmed Tarbush Radman (Bachelor of law,Taiz University)

9- Qualifications of the Director

- a. D.Sc. in Jurisprudence 1990, Faculty of Law, Moscow State University
- b. PhD in Jurisprudence 1982, Faculty of Law, Moscow State University
- c. Masters in Public Law

10- The posts held (being held) by the Director:

- a. Director of the Center of Law and Constitution Research
- b. Dean of the Faculty of Law (1/10/2001 – 1/10/2005)
- c. Head of the department of Public Law, Faculty of Law ,Taiz University (15/12/1997 – 15/10/2000)

- d. Reporter of the Scientific Department of the Yemeni Center of Studies and Researches, Sana'a (7/8/1994 – 10/12/1997)
- e. Head of the department of law researches and studies at the Yemeni Center of Studies and Researches (June 1992- 10/12/1997).
- f. Promoted to Professor in law by the president of Sana'a University, the Head of the Yemeni Center of Studies and Researches on 4/4/1995 on the recommendation of the Moscow State University and Michigan University in USA .This promotion was put into effect by the Scientific Council of Taiz University on 1/11/1999.
- g. Appointed as Assistant Lecturer at the Yemeni Center of Studies and Researches as a subsidiary to Sana'a University on 2/5/1991.
- h. Working as a law consultant at the Ministry of Justice since September 1976.

11- Teaching:

- a. Teaching political systems and constitutional law at the Faculty of Law (Level 1), Taiz University and the subject of local administration at the same faculty from 10/12/1997 –until now.
- b. Teaching the administrative and constitutional law at the National Institute for Administrative Sciences, Sana'a (granting Diploma after University)1992-1993.

12- The Director's writings and translations:

The Published books or those being published

- a. 17 books in public law and the social matters
- b. Encyclopedia of law systems in the Arab World – ten volumes.
- c. Translating 12 books relating to law and Yemeni affairs from Russian into Arabic.

13- Published researches in Yemeni journals are 36 and are as follows:

- A. 13 researches published in the journal Yemeni Studies issued by the Yemeni Center of Studies and Researches, Sana'a.
- B. 18 researches published in Al-Thawabet , a journal of the Public Congress.
- C. 5 researches in Al-Hikma , a journal issued by the Union of Yemeni Authors and Writers.
- D. 2 researches in the journal Al-Kilma, Sana'a.
- E. 2 researches in Al-Thaqafa , a journal issued by the Ministry of Culture , Sana'a.
- F. 2 researches in the journal Afaq Iqtisadia (Economical Horizons) issued in Sana'a.
- G. One research in the journal Mutaba'at Ilamea (Information going on) issued by the Information Ministry , Sana'a.
- H. One reseach in the journal Hukukana (Our Rights) issued by the Center of Information and Human Rights ,Taiz.
- I. One research in the journal Duroob (Routes) issued by Al-Kanari Center and another research in the journal Al-qistas'..

14- Researches published in books:

4 research papers are published in books issued by the Yemeni Center of Studies and Researches, the Supreme Committee for Public Referendum, the Center of Information & Human Rights and Al-Qistas.

15- Scientific essays published in newspapers:

16 scientific essays published in daily, weekly and monthly Yemeni newspapers.

16- Books' introductions and prefaces:

Introductions and prefaces published or being published.

17- Translating scientific researches:

- a. Translated 16 researches from Russian into Arabic which are published in Yemeni journals: Al-Hikma, Al-Ikleel, Al-Kilma.
- b. Translated 65 foreign constitutions from Russian into Arabic and now working on the translation of the constitutions of other foreign countries.

18- Scientific supervision:

Supervising 4 researches conducted by Yemeni, German and American students.

19- Participating in foreign conferences:

Participated in 6 conferences and scientific meetings in Cairo, USA, UK, Russia and Bahrain.

20- Acting as main or co-supervisor of Masters theses.

Chaired or participated as a member in the discussion of 8 masters theses in public law in the Faculty of Law, Aden University during the period 2004 and the beginning of 2006.

21- Recommendations of scientific promotions:

Gave 3 recommendations for the promotion of some individuals to professors and assistant professor.

For more information about the titles of the books and researches written by the center's founder, please contact him via his

Email: Kaidtrbush@hotmail.com.

WWW.CLCR.COM

The founder of the center:

1. A member of the Public Congress 1998.
2. A member of the Standing Committee of the Public Congress from the year 2001 till now.
3. A member of the Yemeni Lawyers Union from the year 1993 till now.
4. A member of the Yemeni Union of Authors and Writers from the year 1991 till now.

الفهرس :

الجزء العاشر : الحكومة وهيئات الوحدات المحلية

الصفحة	الموضوع
	القسم الاول: الحكومة - الوزارة
٢٤٧٣	الباب الاول : تسميات الحكومة وطرق تشكيلها .
٢٥٦٣	الباب الثاني : علاقة الحكومة بالهيئات الاخرى وصلاحياتها.
٢٦٣١	القسم الثاني .: هيئات الوحدات الإدارية المحلية في الدساتير العربية.
٢٧٥٧	ملحق الكتاب : النظم القضائية في التشريع الدستوري العربي.
٢٧٥٩	الفصل الاول : البنية الفنية وترتيب المحاكم في الدساتير العربية.
٢٧٩٢	الفصل الثاني: إختصاصات الهيئات القضائية ووظائفها.

أنظمة الحكم في الدول العربية

(عشرة أجزاء في ثمانية مجلدات)

الجزء الأول : نشأة الأحكام الدستورية العربية
وبنياتها الفنية وطرق تعديلها

الجزء الثاني : نوع الدولة وشكل نظام الحكم
في التشريع الدستوري العربي

الجزء الثالث : الحقوق والحريات في الدول العربية

الجزء الرابع : النظام الانتخابية في الدول العربية

الجزء الخامس : طرق قيام السلطة التشريعية والمؤقتة
وبنياتها الإجتماعية والسياسية والفنية

الجزء السادس : النشاط البرلماني للسلطة التشريعية

الجزء السابع : الوضع الحقوقي للنائب في السلطة التشريعية

الجزء الثامن : الوضع الحقوقي لرئيس الدولة في الدول العربية

الجزء التاسع : صلاحيات رئيس الدولة في الدول العربية

الجزء العاشر : الحكومة وهيئات الوحدات المحلية



المكتبة الجامعية الحديثة

مساكن سوتير - أمام سيراميك كليوباترا - عمارة (5) مدخل (2) - الأزاريطه - الإسكندرية

ت: 00203/4865277 فاكس: 00203/4843879

بالتعاون مع مركز البحوث الدستورية والقانونية - تعز